الطبعة الخامسة

عبد اللطيف المناوي

الأيام الأخيرة لنظام مبارك

18 "يوم"

الدار المصرية اللبنانية

الأيام الأخيرة لنظام مبارك

18 "يوم"

المناوي، عبد اللطيف .
الأيام الأخيرة لنظام مبارك 18 «يوم» / عبد اللطيف المناوي
. ــ ط1. ــ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2012.
464 ص ؛ 21 سم .
تدمك : 7 - 732 - 427 - 977 - 978
1 - مصر - تاريخ - العصر الحديث - حسني مبارك (1981-2011) .
2 - مصر - تاريخ - العصر الحديث - الثورات
أ ــ العنوان 962.08
رقم الإيداع : 3064 / 2012

©

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة .
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + ـ ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى : صفر 1433هـ ـ يناير 2012م

عبد اللطيف المناوي

الأيام الأخيرة لنظام مبارك

18 "يوم"

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب
أو الصور والوثائق بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية
أو ميكانيكية أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ
المعلومات واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر

جميع الآراء أو الأحداث أو أسماء الشخصيات التي وردت
في هذا الكتاب تعدّ تحت مسئولية المؤلف ، ولا تعبر
بالضرورة عن رأي الناشر .

المحتويـات

الموضـــوع	الصفحة
تمهيد	7
المقدمة : الطريق إلى 25 يناير	13
الفصل الأول : جمال مبارك	25
الفصل الثاني : 25 يناير	55
الفصل الثالث : بداية الغضب	71
الفصل الرابع : أسبوع الفرص الضائعة	101
الفصل الخامس : جمعة الغضب	125
الفصل السادس : غبار المعركة	185
الفصل السابع : الكراسي الموسيقية	217
الفصل الثامن : الفرصة الأخيرة	241
الفصل التاسع : موقعة الجمل	277
الفصل العاشر : عمر سليمان	313
الفصل الحادي عشر : أيام ما قبل السقوط	353
الفصل الثاني عشر : التنحي	385
خاتمـــة	427
ألبوم الصور	435

* * * *

تمهيـــد

كانت الساعة تقترب من الخامسة، حينما دخل إلى مكتبي ضابط برتبة عقيد من الحرس الجمهوري، ضخم الجثة، يرتدي واقي الرصاص، حاملا سلاحه، وخلفه جنديان؛ ليقول لي: لقد تمتْ السيطرة تماما على مبنى التليفزيون من جانبنا، وأصبح مؤمّنا ضد اقتحام المتظاهرين، وكل استوديوهات الهواء تخضع لحراسة مشددة، مضيفا (بصوت به مزيجٌ من التوتر والحِدة): المبنى تحت سيطرتنا الآن، وأيّ تحرك فيه يكنْ بالتنسيق معنا.

كان هذا نهاية نهار الجمعة، التي أطلق عليها المصريون الثائرون «جمعة الغضب»، القاهرة تودع نهار الجمعة 28 يناير- وقد تشبع هواؤها بالغضب الذي حمل اليومُ اسمه، العيون كانت ممتلئة بالدموع بسبب القنابل المسيِّلة للدموع، التي أطلقت بكثافة على المتظاهرين طوال هذا اليوم، الصدام بين المتظاهرين وقوات الأمن على كوبري قصر النيل المقابل لم يغب عن أعيننا، قوات الأمن تواجه المتظاهرين بخراطيم المياه والقنابل المسيِّلة للدموع فوق الكوبري الذي أنشئ عام 1871.

آلاف من المتظاهرين أمام آلاف من رجال الشرطة في لُعبة كرٍّ وفرّ، وفجأة؛ طوفان المتظاهرين يتحرك كالسيل على الكوبري ناحية ميدان التحرير، وقد تلاشت قوات الشرطة، وكأنها لم تكن هناك! أو قل: أضحت أثرا بعد عين!!

كانت نهاية نهار، (أو بقية من نهار)، وبداية ليلة، حينها؛ لم يتبقَ من جسد الدولة سوى قواتِ الجيش التي بدأت تنزل الشارع ..

وفي الغرف الثلاث التي يحتلها مكتبي في الدور الخامس من مبنى ماسبيرو، ومعي زملائي ومساعديّ، عشنا لحظةً بلحظة أسرار أطول ليلة عاشها المصريون تحت تهديد السجناء الذين أُخرجوا من سجونهم في الليلة نفسها، ناهيك عن البلطجية الذين زُرعوا؛ ليزرعوا الرعب ويُروِّعوا المواطنين بعد أن اختفت قوات الشرطة في ظروف غامضة!! إذ ذاك، كنا همزة الوصل بين هؤلاء المواطنين وقوات الجيش، تلقينا آلاف الاتصالات من مواطنين يصرخون؛ يطلبون النجدة، ولم يجدوا أمامهم سوى تلك المجموعة لكي توصل أصواتهم إلى قوات الجيش.

خطوات ضابط الحرس الجمهوري بحذائه الثقيل الذي كان وقعُها يدوّي على أرضية المكتب - رغم ضجيج المظاهرات في الخارج - لم تحمل حسما أو نهاية. بل كانت حلقة في سلسلة من التطورات الحادة المفاجئة والمفهومة فيما بعد، والتي شهدتها مصر منذ 25 يناير- التاريخ الرسمي لبدء انتفاضة المصريين - إلى 11 فبراير؛ ذلك عندما أعلن الرئيس المصري السابق حسني مبارك تنحيّه عن السلطة، وبالتالي كان سقوطُ النظام.

شهدتُ مقدماتِ هذه الثورة، الإعدادَ لها، المعلومات التي توفرتْ لأجهزة الدولة عنها، وشهدتُ كيف أدارت الدولة المصرية أكبر أزمة في تاريخها، وكيف تعامل مديرو الأزمة في القيادة المصرية مع الدولة بالتهوين من شأن ما يجري، سواءٌ، أكان ذلك من مظاهرات 25 يناير، أم من المشاركين فيها، وكيف أثّرتْ الثقةُ الزائدة في قوة النظام ورسوخه في التعامل مع الأزمة، وكيف أدارتْ مؤسسةُ الرئاسةِ الأزمةَ بقيادة جمال مبارك- نجل الرئيس - هو ومجموعة صغيرة حوله . كنتُ على اتصال دائم بهم؛ أقول: هو والذين معه فشلوا جميعا في اتخاذ

القرارات الصحيحة في الوقت المناسب من عمر الأزمة!.. ورأيت كيف تعامل الجيش الذي كنت على اتصال دائم معه - مع هذه الأزمة منذ اللحظة الأولى.

الإعلام الحكوميّ الذي كنت أجاهد؛ لكي يكونَ إعلامَ دولةٍ بمفهوم الملكية العامة، كان هدفا لكل القوى الفاعلة في الأزمة. الجميعُ كان يعمل من أجل السيطرة عليه. هذا الأمر جعلني قادرا على رؤية ما يحدث في تلك الفترة المهمة؛ فقد كنت كمنْ سكن مركز جسد تتنازع أجزاؤه السيطرة عليه في لُعبة أو معركة، فقُدِّر لي أن أرى جزءا مهمّا من تفاصيل هذه اللعبة، أو تلك المعركة.

أسئلة كثيرة مطروحة: لماذا نزل الجيش إلى الشارع؟ ولمن كان ولاؤه؟. هل تطور موقف الجيش مع الأحداث؟ أم أنه نزل الشارع بفكرة واضحة منذ البداية؟ ما طبيعة التحالفات بين القوى السياسية الفاعلة في الحكم في مصر؟. كيف أثَّر الصراع داخل جسد الدولة بين معسكر توريث جمال، والمعسكر المعارض للتوريث داخل الدولة أيضا؟ كيف أثَّر ذلك الصراع في حسم الأمور، ودفعها في الاتجاه الذي اتخذته؟ ماخريطة القوى السياسية داخل النظام؟ ومتى حسم كل فريق خياراته؟ ما سرُّ تأخر مبارك دائما في الحديث إلى الناس؟ ولماذا عدَّل خطابه الأول؟ ومَن أفسد عليه خطابه الأخير؟. ولمَ لمْ يتنحَّ إلا وهو منفرد في شرم الشيخ، بدون زوجته، أو ابنه، أو أي من رجالاته؟

كاد مبارك أن ينجو من الإطاحة به بعد خطابه في أول فبراير، كسب تعاطف الناس بشكلٍ فاجأ حتى بعض القوى داخل النظام، وفي اليوم التالي، سُفكتْ دماءٌ على أرض التحرير بسبب المعركة بين أنصار الرئيس، والمعتصمين في التحرير، كانت هذه المعركة التي اصطُلحَ على تسميتها إعلاميا بمعركة الجمل، هي الإعلان الحقيقي عن نهاية حكم مبارك، حتى لو تأخر تسعة أيام بعد ذلك،

هذه المعركة بدأ التخطيط لها بعد ساعات من الخطاب، وحاول الجميع استخدام التليفزيون الوطني فيها، وكانت هذه معركة أخرى.

منذ اللحظة الأولى للأحداث، كنتُ نقطة الاتصال الرئيسة في الإعلام، وكان عليَّ في أوقات عدة اتخاذُ قرارات حاسمة في إدارة الصراع وقتها، من بينها رغبةُ معسكر الرئاسة في الأيام الأولى في دعم وزير الداخلية حبيب العادلي؛ ليستمر في منصبه، وهو الأمر الذي كان يمكن أن يزيد الأمور تعقيدا، ورأيت - بصفتي- إعاقة هذا الأمر، وكذلك عدم السماح لمعسكر الرئاسة بحجب إذاعة بيانات الجيش، وهو الأمر الذي لو كان قد حدث؛ لدفع بصدام لا يعرف أحد مداه.

لا أستطيع القول إنني أمتلك كل الحقيقة، لكن المُؤكّد أنَّ لديّ من تفاصيل الصورة الكثير، مما لم يُتحْ لغيري أن يراه أو يعلمه.

وجدت نفسي وسط أكبر عملية تغيير تشهدها مصر على هذا المستوى منذ أكثر من 45 قرنا، وجدتُ نفسي - مع ما أملكه من اتصالات مع الأطراف المختلفة مشاركا - ولو بقدر- في إدارة الأمور.

طوال 18 يوما (ثمانية عشر يوما) بدءا من 25 يناير- إلى 11 فبراير، مكثتُ في مكتبي في التليفزيون، تحت حصارٍ مستمر، أقود مجموعة من الزملاء آمنوا بما يفعلون، وقد خلقَ ذلك بيننا عَلاقةً ذات طابع خاص.

هذا الكتاب هو محاولة للإجابة عن كثير من الأسئلة، تمكنتُ من معرفة الإجابة عنها من خلال وجودي في هذا المكان، ومن خلال اتصالاتي، ومن خلال مشاركتي في الأحداث.

هذا الكتاب يحتوي على العديد من الأسرار التي يمكن القول عنها: إنها تنشر لأول مرة، بل يمكن القول: إن مستوى الدقة في هذه المعلومات سيكون عالي

المستوى؛ مما يمكِّنُ من الاعتماد عليه، أوالرجوع إليه في أية مرحلة؛ لـتأريخ ما حدث في مصر في هذه الفترة.

سوف يبدأ الكتاب بفصل تقديمي؛.. في البداية، يؤكّدُ أنّ ما حدث في مصر ليس ابن يوم 25 يناير، ولكنه ابن كثيرٍ من السنوات قبل 25 يناير، والكثيرُ من الأخطاء قبل 25 يناير؛ أدّى إلى ما حدث.

شاءتْ لي الظروفُ أنْ أكونَ في مكانٍ مكّنني من المشاهدة، ومن متابعة ما يحدث في مصرَ بين القوى السياسية في هذه المرحلة. فضلا عن أنني كنتُ شاهدا على الانتخابات منذ 2005، وحتى 2010، سواءٌ الانتخابات الرئاسية الأولى أو الانتخابات البرلمانية التي أعقبت الرئاسية، ثم الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أطاحتْ بحُلم الدولة المدنية. وتتواصل فصول الكتاب لتبدأ مع يوم 25 يناير، وما حدث قبيل 25 يناير، وكيف هَوَّنَ الذين يديرون الأزمة من طبيعة المظاهرات وطبيعة المتظاهرين، وكيف حاولتُ أن أدفع الأمور في الاتجاه العكسي، وكيف رفضتْ قيادةُ الدولة اقتراحاتي المختلفة لحل هذه المسألة.

ويستمر الكتاب في سرد التفاصيل، وما إذا كانت ثمة قوى أجنبية تعمل في التحرير، أم لا؟! وما مخططاتُ اقتحام مبنى التليفزيون؟ وكيف تم التعامل معها؟ وما الحلول البديلة في حال سقوط البث الرسمي؟ ولماذا تم قطعُ الإنترنت والاتصالات؟ ولماذا رفضتُ أن أكونَ وزيرا في آخر حكومةٍ لمبارك؟ وما قصةُ اختيار عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية؟ وقصة أول حوار معه؟ وكيف تم التعامل مع موقعة الجمل؟ وما دوري في الضغط على النظام لإقناع مبارك بالتنحي؟ ولماذا تأخر في قراره؟ وكيف سقط النظام؟!

المقدمة
الطريق إلى 25 يناير

منذ حوالي 45 قرنا من الزمان، وتحديدا في أواخر الأسرة السادسة، شهدتْ مصرُ ما يعتبره الكثيرُ من المؤرخين أوّل ثورةٍ في التاريخ المعلوم والمكتوب للبشرية، فرعون مصر في تلك الفترة كان اسمه كا رع بيبي الثاني، تولى العرش وعمره 6 سنوات، وحكم حتى بلغ من العمر مائة عام، 94 عاما يحكم فيها دولة من أقدم الدول في التاريخ؛ ولذلك تعتبر فترة حكمه أطول فترات الحكم في مصر القديمة، بل الحديثة، بدأ حكمه وأمه وصيةٌ عليه، وأنهى حكمه وهو يضع نهاية لحكم الأسرة السادسة في الدولة المصرية القديمة، ولكبر سنه؛ أصبح غير قادرٍ على كسب طاعة أمراء الأقاليم الأقوياء الذين ازدادتْ سُلطتهم؛ فلم يعودوا يدينون للفرعون بالولاء؛ وامتنعوا عن دفع الجزية، وعمّت الفوضى البلاد، وأُهملت القوانينُ، وانهار الصرح الاجتماعي.

ضَعفُ بيبي الثاني، وعَجْزه وهَرمه؛ فتحَ البابَ واسعا أمام المنافقين والمستغلين الذين نهبوا الشعب، وأذاقوه الفقر والذل والجوع والقهر، وعليه؛ أصبحت مصر في تلك الفترة - بلُغَة تلك الأيامِ - مجتمعا منغلقَ الطبقات؛ فلم يعدْ يُسمحُ فيه بالصعود الاجتماعي؛ فالفقيرُ يزداد فقرا، والغني يزداد غنًى، ولم يعدْ هناك أملٌ!

هذه الصورة لمصر في تلك الفترة، كشفتْ عنها برديةٌ غاية في الأهمية، اُكتشِفتْ في مطلع القرن الثامن عشر، وهي من 17 صفحة في منطقة «منفيس»

قرب أهرامات سقارة بالجيزة، هي حاليا في المتحف الوطني في الليدن بهولندا، وتمّت ترجمتُها، وأُطلق عليها اسم بردية إيبور ، وإيبور هذا، هو الأديب والحكيم المصري الذي سجل أحداث أول ثورة في التاريخ، وتحمل البرديةُ في طياتها عِتابا للملك بيبي؛ لضعفه، واستكانته لبطانة الخراب؛ فكانت النتيجة أنْ ثار عليه الشعبُ، واستغل المجرمون الفوضى، فصار الأمن حُلما بعيد المنال.

ومن بين ما جاء في البردية:

«كلُّ الأشياءِ الجميلةُ زالتْ واندثرتْ.

لم يبقَ لنا إلا القبحُ في كل مكان.

أصابَ الدمارُ مصرَ.

ضربَ الجفافُ والضَّياعُ مصرَ

وعمَّ الخراب

فسدتْ وانعدمتْ الحبوبُ في كلِّ مكان».

ويستمر إيبور في برديته؛ واصفا ما حدث في مصر في ذلك الوقت، فيقول:

«هجمَ الناسُ على قبور الملوك

وهجم الناس على طعام الخنازير

فلم يعدْ أحدٌ يجدُ طعامه، وانقلبت الأوضاعُ في المجتمع

ولم يعدْ أحدٌ يضحك.

حتى الأمّهاتُ

لم يعدْنَ يُنجبنَ

والمرأة التي كانت ترتدي الكِتّان

تمشي مُمزّقةَ الثيابِ

والتي كانت تنظرُ إلى وجهها في المرآةِ

لم تعدْ ترى وجهها إلا على سطح الماءِ

لم يعد أحدٌ يحترمُ الكبيرَ

ولا العالِمَ

ولا رجلَ الدينِ

و كان الناسُ يقولونَ

يا ليتنا متنا قبل هذا!!

وكان الأطفالُ يقولون: لماذا أتوا بنا؟

واللصوصُ صاروا أغنياءَ

ولم يعد أحدٌ منهم بحاجةٍ إلى أنْ يتزوّجَ

ففي فِراشه كثيراتٌ

من بناتِ العائلات الغنية؛ من أجل الطعام والمأوى

ولا أحدٌ يخاف من رجال الأمنِ

ولا النبلاء ولا الكهنة

ولا الأسر المالكة

لم يعدْ لها وجودٌ.

إنها تتوارى، أو تهربُ، أو تلقي بنفسها في النيل».

هذه إذًا؛ أوّلُ ثورةٍ بكل المعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تشهدُها مصرُ آنذاك، ويمكنُ القولُ: إنه رغم أنَّ مصرَ حملتْ عبر تاريخها الطويل العديدَ من تسميات الثورة لعددٍ من التغيرات السياسية الهامة، مثل ثورة عرابي والتي

أُطلقَ عليها وقتذاك «هوجة عرابي»، وثورة 1919 ، وثورة 52 - إلّا أنّ أيّا من هذه التغيرات والأحداث الكبيرة - على أهميتها - يَصعبُ أنْ يطلق عليها تعبير «الثورة»؛ لِتظلَّ ثورة المصريين منذ 45 قرنا، هي التي يطلق عليها ثورة؛ ذلك لأنَّ المفهوم لها قد اكتمل..

التغيير يبدأ من القاعدة؛ بسبب فساد القمة وضعفها. وقد عاشت مصر بعد ثورتها الأولى 299 عاما من الفوضى في مرحلة الانتقال بين الدولة القديمة والدولة الوسطى، ومَرَّ عليها عددٌ من الفراعين أكثر من أية فترة على مرّ التاريخ، إلى أنْ بدأت مصرُ مرحلة جيدة من الاستقرار.

ظلَّت هْذه القصة من أكثر القصص حضورا لديَّ، منذُ بدأتُ عملي الصحفي واهتمامي بالشأن السياسي، وكنت دائما أسردها؛ باعتبارها نموذجا لحالة الشعب المصري عندما يثور، حتى لو كانت هذه الثورةُ تحدث كل عدة آلاف من السنين؛ إذ إنَّ الشعب المصريّ دائما ما يعطي انطباعا من أنه هادئٌ كصفحة النيل التي عاش على ضفافه منذ نشأة الحضارة المصرية، لكنَّ هذا السطحَ الهادئَ للماءِ يحملُ تحته عُمقا، ودواماتٍ، وحركةً هادرةً لا يعلم أحدٌ متى تعبِّرُ عن نفسها، وتخرج إلى السطح!

وقد يكون الخطأ الرئيسيُّ الذي وقع فيه نظام الرئيس مبارك - ليس هو فقط- لكنْ كلُّ الأنظمة التي سبقته، أن هؤلاءِ جميعا لم يفهموا طبيعة هذا الشعب، ولم يتوقعوا يوما ، وهو المقهور، أن يبديَ احتجاجا أو اعتراضا يصل إلى حدِّ الإطاحة بالنظام، حتى لو أدّتْ هذه الإطاحة إلى سنوات من الظلام، كما حدثَ من قبل في مصر القديمة منذ قرونٍ خلتْ.

إنَّ أكثرَ الانطباعاتِ التي خرجتُ بها - خلال الأعوام الأخيرة التي كنتُ قريبا فيها، نسبيا من دائرة النقاش قبل صنع القرار، أنَّ القائمين على إدارة الشأن

السياسي في مصر - وأقصد هنا تحديدا، جمال مبارك - نجلَ الرئيسِ المصري السابق، ومساعدَه الرئيسي أحمد عز، أقول: لم يكنْ أحد منهما يتوقَعَ أيَّة ردةِ فعلٍ من هذا الجسد الذي بدا لهم جسدا غابتْ عنه الحياة، وغاب عنه رد الفعل تماما!

وإنَّ أكثر ما يميز عصر الرئيس مبارك، هو أنه عصر الفرص الضائعة؛ العديدِ من الفرص التي كان يمكنُ أنْ تكون بدايةً حقيقية للتحرك إلى الأمام؛ لاستعادة نهضة الدولة المصرية، ضاعتْ هذه الفرصُ؛ الواحدةُ تِلوَ الأخرى!

أول هذه الفرص كان عام 1982، عندما أطلق الرئيس مبارك سراح كلِّ المعارضين السياسيين الذين كان الرئيس الأسبق أنور السادات قد اعتقلهم في الأحداث التي أطلق عليها أحداث سبتمبر، والتي كانت أحدَ أهمِّ الأسباب الرئيسية؛ لاغتياله يوم 6 أكتوبر 1981. كانتْ فرصةً ذهبيةً؛ لكي تلتفَّ حولَه كافّةُ التيارات السياسية في تلك الفترة، ويخلقَ مُنطلقا للتعاون، لكنّها فرصةٌ لم تستغلْ، ونافذةٌ لم تفتحْ.

الفرصة الثانية المهمة كانت عندما تعرَّضَ الرئيسُ مبارك لمحاولة اغتيال فاشلة في أديس أبابا في 26 يوليو من عام 1995، وقد تمكَّنَ من العودة إلى بلده، عندئذٍ التفَّ الشعبُ حوله، واكتسبَ على إثرها شعبيةً جارفة؛ نتيجةَ حالة التعاطف الكبيرة مِن قِبَل المصريين، ولكنَّ القائمين حوله في بلاط الرئاسة حوّلوها إلى شكلٍ من أشكال الموالد الهزْلية البدائية؛ حيث ساقوا العديد من أهالي المحافظات والمدن المصرية في مظاهراتٍ منظمة؛ ليحيّوا ويُهنِّئوا الرئيس بسلامته، وبدلا من أنْ تكونَ مناسبةً يتمُّ البناء عليها، تحولتْ إلى مسخٍ، وموقفٍ هزليّ كان محلَّ سخريةٍ، حتى منْ أولئك الذين شاركوا في هذا الموقف

الهزلي!.. وهكذا، أفسدَ مَن هم حول الرئيس فرصةً أخرى من عديد فرص، وضيّعوا أمورا لم تكنْ لتضيع!

كانتْ معركةُ مصر ضدّ الإرهاب قائمةً طوال التسعينيات من القرن الماضي، والتي شهدتْ التفاف المصريين جميعِهم، أو معظمِهم، حولَ نظامهم الذي يحكمهم، يجمعُ بينَهم همُّهم، ويُوحِّدهم الإحساسُ بالخطر المشترك. أقول: إنَّ الإحساسَ والالتفافَ كليهما، كانا جديرينِ بأنْ يُستخدما في توحيد صفوف الدولة والحكم مع المواطنين، لكنَّ بدلا من ذلك، استخدم الأمنُ الداخلي خطرَ الإرهاب وسيلةً يبرّرُ من خلالها استمرارَ الإجراءات الاستثنائية، ومدَّ العمل بقانون الطوارئ دون البحث عن أسلوبٍ يضمنُ تأمين البلاد في فترة الإرهاب دون وسائلَ، أو إجراءات استثنائية.. واستخدمَ الأمنُ الداخليُّ (وزارة الداخلية في مصر) خطرَ الإرهاب أيضا فزَّاعةً في وجه النظام؛ يُذكِّره دوما بأنَّ سلامتَه وأمنه يتحكم فيهما الأمن، وأنه لا مجالَ للاستغناء عنه، ولا بديلَ لتوسيعِ صلاحياته.

من المعروف تاريخيّا في تكوين الثقافة المصرية والمجتمع المصري، أنَّ الأمن الداخليَّ المتمثل في جهاز الشرطة له حدودٌ ومكانة خاصة، وله تقدير خاصٌّ أيضا، وله هيبةٌ تصل إلى حد الخوف في كثير من الأحيان، إلّا أنَّ الملاحَظَ في الفترة الأخيرة من العقود الثلاثة الأخيرة أنّه بات للشرطة دورٌ أكبرُ بكثير مما ينبغي أن يكون لها؛ فقد لجأ النظام - وكثيرا ما كان يلجأ - إلى إحالة الكثير من القضايا والموضوعات التي كان ينبغي أن تكونَ ملفاتٍ سياسيةً إلى الشرطة. وتفسير ذلك يعود إلى ذلك الوهن الذي أصاب عددا من القوائم، أو الأعمدة الرئيسة للمجتمع، والنُّظم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ فأصبح النظامُ

يعتمدُ بالأساس على جهاز الشرطة. وأتى ملفُّ الإرهاب منذُ اغتيالِ الرئيس الأسبق أنور السادات؛ ليضيفَ عنصرا أساسيا وحاسما ومؤثرا؛ اعتمادا على الشرطة، التي طرحتْ نفسها من خلال قيادتها؛ باعتبارها الحاميَ الأول للنظام والاستقرار، وفي مرحلة متأخرة؛ أقصد في الأعوام الأخيرة من حكم مبارك، كضامنٍ رئيسٍ لتنفيذ مُخطّطِ نقل السلطة إلى نجل الرئيس السابق. هذه الحالةُ أعطتْ الشرطةَ وقياداتِها إحساسا متزايدا بالقوة والتميّز؛ وهو الأمرُ الذي دفع وزير الداخلية عام 86 - اللواء زكي بدر- ليستبدل شعار الشرطة الذي صدر به قرار جمهوريٍّ عام 54 «الشرطة في خدمة القانون»، بـشعار «الشرطة في خدمة الشعب» ، ليعدِّلها بعد ذلك؛ وليكونَ «الشرطة والشعب في خدمة سيادة القانون».

وهو الأمر الذي يتناقض مع نص المادة 184 من دستور 71 - الذي ينصُّ على أن الشرطة هيئة نظامية مستقلة تخدم الشعب. هذا التغيير يدل على ذلك الإحساس لدى قيادات الشرطة بأنها تترفع عن أنْ تكون في خدمة أحدٍ، حتى لو كان الشعب! وهذا الأمرُ انعكس واضحا في سلوكيات العديد من رجال الشرطة الذين بدءوا في التعامل بقدر عالٍ من عدم التقدير والاحترام للمواطن العادي، وأصبح التقدم إلى كلية الشرطة واحدا من أهم الأهداف الكبرى للعديد من الشباب، بل وصل الأمر إلى أنَّ البعض كان يدفع رشاوى تصل إلى حوالي 200 ألف جنيه مصري (35 ألف دولار) لقبول أبنائهم بكليات الشرطة.

ويستمرُّ مسلسل الفرص الضائعة عندما أفسد القائمون على انتخابات البرلمان المصري في 2005 هذه الانتخابات، وذلك عندما استشعرت قياداتُ الحزب الوطني الحاكم، ووزارة الداخلية أنَّ البساط ينسحب من تحت أقدام الحزب الوطني، فتدخلوا في الجولة الثانية والثالثة، وتلاعبوا في نتائج الدوائر

الباقية لضمان النسبة الساحقة في البرلمان، ذلك رغم الإشراف القضائي، ورغم أن هذه الانتخاباتِ كانت - آنذاك - اختبارا لموجة الإصلاح السياسي، وأتت بعد شهرين من أوَّلِ انتخاباتٍ رئاسية متعددة!

في هذه المرحلة كانتْ بدايةُ عملي في داخل التليفزيون المصري وقد قبلتُ العمل في هذه المرحلة؛ لما شهدتُه، واقتنعتُ به من أنَّ هناك مؤشراتٍ لعمليات إصلاح سياسي حقيقية، وأذكرُ وقتها - في مناقشاتٍ لي مع المهندس رشيد محمد رشيد، رجلِ الأعمال المعروف الذي أصبح وزيرا للتجارة، وكان يُعدُّ أحد رموز الإصلاح السياسي والاقتصادي - سألته وقتها عن مدى نسبة من يتبنى مفهوم التغيير السياسي داخل النظام، فذكر - آنذاك - أنها نسبةٌ لا تزيد عن 10 في المائة، وقال كلاما مقنعا؛ بما يعني أنَّ الهدفَ في هذه المرحلة هو أن تزداد النسبة من عشرة في المائة إلى 25 في المائة؛ للوصول إلى عملية الإصلاح الكاملة.

كانت هذه هي المرةُ الأولى لي التي أعمل فيها بالحكومة، ولم أعلم حتى الآن مَن الذي رشحني لهذا الدور؛ فقد كنتُ الشخصَ الأولَ الذي يأتي من خارج هذا المبنى ليتولى منصبا قياديا فيه، بل المنصب الذي يتعامل مع الشأن السياسي بشكلٍ كُلِّي، من الصحافة المكتوبة إلى الصحافة المرئية في مرحلة تحوُّلٍ مهمة، ظننتُ وقتها أنه الوقتُ المناسب لتطوير إعلام الدولة.

كانت مصر في هذه المرحلة ربيعا إصلاحيا؛ من انتخابات تعددية رئاسية لأول مرة في تاريخ مصر منذ أيام الفراعنة، إلى مساحة واضحة وملموسة من الحرية الإعلامية، وكنت أول مَن طرح تحويل مفهوم التليفزيون الحكومي إلى مفهوم تليفزيون الدولة المملوك ملكية عامة للشعب بشكل عملي، وأول مَن استخدم تعبير ملكية دافعي الضرائب لإعلام الدولة، هذه الأمور جميعُها كانت عاملا مشجعا، خلقتْ روحَ تحدٍ، في أن أكون جزءا، ولو صغيرا من عملية

تحوّلٍ وإصلاحٍ حقيقيّ داخل الدولة المصرية العتيدة كنت قادرا على أن أرى مقدماته في هذه الفترة. وعلى الرغم من الملاحظات التي أثيرت وقتها، والتي كانت محلَّ اتفاقٍ بين المثقفين والسياسيين حول المادة 76 و77 الخاصة بفترات رئيس الجمهورية في الحكم، والتي جعلَتْها مفتوحةً دون تحديد، والخاصة بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، والتي جاءت تحت شروط اعتبرها كثيرون شروطا تعجيزيّةً، على الرغم من هذا، وعلى الرغم من الاتفاق النسبي مع هذه التفصيلات، إلا أنني لم أرغب في أن أترك الفرصة؛ لكي أكون شريكا - ولو صغيرا لإحداث هذا التطورِ المهم.

كما ذكرتُ؛ بدأ الإفساد في الجولة الثانية من الانتخابات التي تنافس فيها أكثر من 7000 مرشحٍ على 444 مقعدا، في 222 دائرةً انتخابيةً، على أنَّ الجولة الأولى التي أجريت في 7 نوفمبر والإعادة اللاحقة بها، والتي جرت في9 نوفمبر، قد انتهت باكتساح مرشحي الإخوان المسلمين، الجماعة غير الشرعية في ذلك الوقت، و أبرزتْ النتائج أيضا تلك الحالةَ التي تعكس الرغبة عن الحزب الوطني. وأذكر أنَّه في ليلة من ليالي المتابعة الانتخابيّة أن طلب أحد المرشحين المستقلين الذين رغب الحزب الوطني في أن يضمَّه إلى قائمته - طلب من محافظ الإقليم في ذلك الوقت أن يتركه يخوض الانتخابات كمستقل؛ لينجح، وعندما ينجح، سينضم للحزب الوطني؛ لأنه لو ذكر من البداية أنه من الحزب الوطني فلن ينجح على حد قوله.

كان التصويت في هذه الانتخابات التي تمت في ظل إشراف قضائي - سلبيا ضد الحزب الوطني، ولم يكن تصويتا لصالح المعارضة؛ وهو الأمر الذي دفع بالقائمين على العملية الانتخابية لأن يخلعوا قناع الشفافية، وأن يمارسوا ضغوطا من خلال الشرطة، وأمورا أخرى في دفع الانتخابات؛ لتصبَّ

في صالح الحزب الوطنيّ الحاكم، حدث هذا على الرغم من وجود رقابة قضائية كاملة!

ومعلومٌ أنَّ الانتخاباتِ قد انتهت بإعلانِ فوز الحزب الوطني بـ 177 مقعدا، ارتفع إلى 330 مقعدا؛ عن طريق ضم المستقلين، وفازت جماعة الإخوان المسلمين بـ 88 مقعدا، وفاز 19 مرشحا من المستقلين، و7 مرشحين فقط من الأحزاب المدنيّة المعارضة. أستطيع القول بثقة أن تغطيتنا في التليفزيون في هذه الانتخابات كانت على مستوى ملموس ومتطور في الشفافية، وقد عانينا بعد ذلك من هجوم وانتقاد من بعض قيادات الحزب الوطني بأن الإعلام كان أحد الأسباب الرئيسية في فشل الحزب في تحقيق نتائج كبيرة، ولم ألتفت إلى هذه الاتهامات، بل اعتبرتها دوما شهادة لنا وليست علينا.

هذا البرلمان شابتْه - منذ بدايته - شائعاتُ الحل؛ كان ذلك مرتبطا دائما بشائعات اقتراب مشروع التوريث، ولم يتم حل المجلس حتى نهايته، بل شهد صراعا بين الجيلين: القديم والحديث؛ جيلِ رجال الرئيس من ناحية، وجيل أبناء الرئيس من ناحية أخرى، وتم حسم الأمر لجيل أبناء الرئيس المتمثل في رجل الأعمال أحمد عز ، الذي بدأ حياته عازف درامز في فرقة موسيقية شبه معروفة في الثمانينيات، قبل أن يصبح رجل الأعمال الأول في مصر، وأمين التنظيم في الحزب الحاكم، وعرّاب مشروع التوريث!

وقد ساهم هذا البرلمان في العديد من القوانين التي تم تمريرها؛ واحدٌ منها كان مدُّ العمل بقانون الطوارئ مرتين، وآخر، هو كوتة المرأة، والتي رأى البعض أن الغرض منها هو دعمُ مشروع التوريث عن طريق زيادة مقاعد الحزب الحاكم في البرلمان. ولكن هذا البرلمان أيضا شهد عددا من القوانين الاقتصادية

المهمة في إطار الإصلاح الاقتصادي مثل : قانون الضمان الاجتماعي، وقانون الضرائب، وشهد أداءً صوتيا لنوّاب الإخوان المسلمين.

إذًا كانت هذه هي إحدى الفرص الضائعة في مسلسل إضاعة الفرصة تلو الفرصة، فالانتخابات كانت فرصة لأن تكون منطَلقا يبنى عليه؛ من أجل تطوير مستقبل هذا البلد، ولكنْ تمَّ إجهاضه كالعادة، وتم التعاملُ مع البرلمان باعتباره إحدى الوسائل المساعدة، في إدارة الدولة بالشكل الذي لم يتوافق مع المفاهيم المطروحة للإصلاح السياسي.

التعامل مع برلمان 2005 - ربما يعيدنا إلى تاريخ التعامل مع الحياة الحزبية في مصر، والتي بدأت في نوفمبر 1976، عندما قرر الرئيس المصري الأسبق أنور السادات إنشاء منابر ثلاثة: يمين، ويسار، ووسط.. تحولتْ بعد أشهرٍ قليلة إلى أحزاب. وطوال تلك الفترة، لم يكن هناك إلا حزبٌ واحد قويٌّ؛ هو الحزب الحاكم الذي كان اسمه في البداية حزب مصر العربي الاشتراكي، الذي هو وريث الاتحاد الاشتراكي، ثم أنشأ الرئيس السادات الحزب الوطني الديمقراطي عام 78؛ ليهرول معظم أعضاء حزب مصر الحاكم إلى الحزب الجديد الذي ترأّسَه الرئيس! ورغم ضعف أحزاب المعارضة الأخرى في تلك الفترة، إلا أنها كانت ملموسةً نسبيا، وهنا يكمنُ الخطأ الآخر، أو الفرصة الضائعة الأخرى، عندما ركّزتْ قياداتُ الدولةِ، والقياداتُ المؤثرةُ صاحبةُ القرار في الحزب الوطني الديمقراطيّ في معركتها ضد الأحزاب المدنية المعارضة؛ فمارست أسلوبا من الحصار الاقتصاديّ والإجراءات المقيِّدة، والتي انتهتْ إلى إحداث حالة ضعف مزمن في كلِّ الأحزاب، ولم يكن ليدرك هؤلاءِ أنهم بإضعاف الأحزاب المعارضة المدنية، إنما يتركون الساحة واسعة؛ لصعود تيار المعارضة الدينية، والتي تمثلتْ في الأساس في جماعة الإخوان المسلمين.

وقد دفعت مصر ثمن هذا الإضعاف المتعمد لقوى المعارضة المدنية بأن وصلتْ إلى تلك الصورة الشائهة، للخريطة السياسية المصرية، حزبٌ واحدٌ قويٌّ حاكم، يضم كلَّ مَنْ يمكن ضمُّه إلى أعضاء الحزب؛ حتى إنه قد سرتْ نكتة في الشارع المصري في فترة من الفترات، بأنه لم يبقَ للحزب الوطني إلّا أن يضمَّ محمد أبو تريكة، وهو أشهر لاعب كرة قدم في مصر في تلك الفترة!

وفي الصورة أحزابُ معارضةٍ ضعيفةٌ منشقةٌ على نفسها؛ نتيجةَ هذا الضعف، ونتيجةَ التدخّلاتِ الأمنية والسياسية في محاولاتٍ لشق صفوف هذه الأحزاب، ومعارضةٌ دينيةٌ متمثلةٌ في الإخوان المسلمين الذين استطاعوا أن يصعدوا؛ بفضل ضعف أصوات المعارضة للحزب الحاكم، وأغلبية صامتة قررتْ أن تُطلِّقَ العملَ السياسيَّ، وألا تُقحمَ نفسها فيه.

الفصل الأول

جمال مبارك

جمال مبارك، أو جمال الدين محمد حسني سيد مبارك (مواليد 1963، القاهرة) سياسي مصري، شغل منصب الأمين العام المساعد وأمين السياسات السابق للحزب الوطني الديمقراطي، والابن الأصغر للرئيس المصري السابق حسني مبارك، وسوزان مبارك، نال الابتدائية في «مدرسة مسز وودلي» الابتدائية بمصر الجديدة بالقاهرة، ثم انتقل إلى «مدرسة سان جورج» الإعدادية والثانوية، وحصل على شهادة الثانوية الإنجليزية في العام 1980، تخرج في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في مجال الأعمال وحصل على ماجستير في إدارة الأعمال في نفس الجامعة، بدأ العمل ببنك أوف أمريكا «فرع القاهرة»، ثم انتقل إلى فرع لندن، حتى وصل إلى منصب مدير الفرع (عمل بصفة عامة في مجال الاستثمار البنكي)، عقد قرانه على خديجة الجمال بالقاهرة في 28 أبريل 2007، وكان الزفاف بشرم الشيخ يوم 4 مايو 2009.

انضم جمال مبارك للحزب الوطني الديمقراطي عام 2000. شهد العام 2002 صعوده القويَّ في سُلَّم الحزب، بتوليه - ما أُطلِقَ عليه - أمين لجنة السياسات، التي تولت «رسم السياسات» للحكومة، و«مراجعة مشروعات القوانين» التي «تقترحها حكومة الحزب قبل إحالتها إلى البرلمان». شغَلَ في نوفمبر 2007، تاريخِ المؤتمر التاسع للحزب - منصبَ الأمين العام المساعد، وأمين السياسات. ومع صعوده السريع، وظهوره القويّ على الساحة السياسية، أصبح اسمُه متداولا كخليفةٍ مُحتملٍ لوالده؛ على رأس الحزب، ومرشحه للانتخابات الرئاسية القادمة. ورأتْ عدّةُ شخصياتٍ وقوى سياسية صعوده خطوة لنحوِ ما أسمته «التوريث»، وهو المصطلحُ الذي سكَنَ الحياةَ السياسية

المصرية، وبات محورا حاكما في إدارة الدولة والصراع في مصر؛ والذي أصبح جمالُ بسببه مَحطَّ أنظارِ الجميع، وأيضا هدفا دائما على الجانبين. المعارضةُ - أو جزءٌ صغيرٌ منها- اعتبرتْه هدفا دائما للهجوم عليه، أمّا بقيّةُ القوى من الحزب الحاكم، وقوى المعارضة الأخرى، فقد تعاملتْ معه هدفا؛ للنفاقِ والتقرّبِ إليه؛ باعتباره الرئيسَ القادم، وقدْ كنتُ شاهدا على العديدِ من الحالات، التي تجلَّى فيها النفاقُ في أجلى صوَره.

رغم أنَّ صعودَ «جمال» السياسيَّ قد ارتبط بالحزب الوطنيّ، إلّا أنَّ الصعودَ الحقيقيَّ له، قد بدأ في نهاية التسعينيات من القرن الماضي؛ حيثُ دارتْ أقاويلُ في الأوساط السياسيّة المصريّة - وقتها - عن مشروعِ حزبٍ يُؤسِّسه جمال، وكان ذلك سيتم بمعاونة د. أسامة الباز، مديرِ مكتبِ الرئيس للمعلوماتِ - آنذاك، وهو واحدٌ من أكثرِ السياسيينَ المصريينَ حِنكةً وحِرْفيةً، وقد ارتبطَ بالرئيس مبارك مذْ كانَ الأخيرُ نائبا للرئيس السادات.

أمّا ثاني مَنْ كانَ متعاونا في هذا المشروع، مشروعِ الحزب - كما تردَّدَ وقتها- فهو د. أسامة الغزالي حرب، رئيسُ تحريرِ دوريّةِ «السياسة الدولية»، وكان واحدا من أهمِّ الأسماءِ المطروحة؛ لرئاسةِ تحريرِ صحيفة الأهرام، التي كانتْ تُوصفُ دائما أنَّها الصحيفةُ شبهُ الرسميّة، والتي أصبح أسامة الغزالي حرب، بعد ذلك، معارضا رئيسيّا لنظام مبارك، ولم يصبحْ رئيسا لتحريرِ الأهرام. الاسمُ الثالثُ الذي تردَّدَ اسمُه أيضا في ذلك الصدد، هو د. أيمن نور؛ وكانَ صحفيّا في صحيفةِ حزب الوفد، وعضوا بارزا فيه، وقد تردَّدَ أنَّه من الشخصيّاتِ التي كانتْ تحظى بحبِّ وارتياحِ مبارك. يومئذٍ أُنشئَتْ جمعيةٌ أُطلِقَ عليها (المستقبل)، وهو ذاتُ الاسم، الذي تردَّدَ أنَّ الحزبَ سوف يحملُه. كانت الفكرةُ الرئيسةُ أنْ يتمَّ تكوينُ حزبٍ جديدٍ بدماءٍ شابّةٍ؛ تدفعه لأنْ يلعبَ دورَ الحزب الكبير الثاني في الحياة

السياسية المصريّة، لكنْ، فجأة، سكتَ الحديثُ عن حزبِ المستقبل، ويبدو أنَّ من أُطلقَ عليهم «الحرسُ القديم» - داخل النظام - هم مَن أَجهضوا المشروع؛ إذ شعروا أنّه سيؤدي حتما إلى سَحب البساط من تحتهم، وهو الذي امتلكوه تاريخيّا،حسب تصورهم.

الحرس نفسُه كان له دورٌ آخر في مرحلة تالية من مراحل صعود وهبوط نجم جمال مبارك؛ أذكرُ أنّني التقيتُ السيد كمال الشاذلي - توفي عام 2010- كان وزيرا في الحكومة لشئون البرلمان، وعضوا في البرلمان منذ العام 1960، وكان وزيرا واحدا من أهم صقور الحرس القديم، التقيته في لندن عام 1999، وكانَ مدعوّا للحديث في «تشاتم هاوس»، وسألته عن جمال مبارك؛ فطلب إغلاق التسجيل، وطلب عدم الحديث في هذا الموضوع؛ لأنّه يُسبِّبُ له حرجا مع الرئيس، لكنّه أعطى الانطباع بأنَّ ما يحدث هو لِعْب عيال!

بدأ صعود «جمال» السياسي مرة تالية، ولكنْ بصورةٍ أكثرَ وضوحا، وأكثرَ تنظيما، منذ المؤتمرِ العام الأوّلِ للحزب الوطنيّ الديمقراطيّ الحاكم، في سبتمبر 2002، والذي طرَح شعار «فكر جديد» تعبيرا عن التوجُّهاتِ الإصلاحيّةِ، التي يقودها جمال مبارك. واتّخذَ هذا المنحى سبيلا جادا بإنشاءِ ما يسمَّى لجنة السياسات، التي يرأسها جمال مبارك، إلى جانب عضويّته في هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني. وتضمُّ اللجنةُ مجموعةً من النُّخَبِ الفكريَّةِ والثقافيَّةِ المصريَّةِ من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية، وكانت هدفا للكثير من السياسيين والطامحين لينضموا إليها، وبدتْ للكثيرين بمثابة «دينامو» الحزب الحاكم في رسم الخطوطِ العريضةِ للسياساتِ العامّة. وقد ارتبطَ ظهورُ اللجنة بأحاديثَ متفرقةٍ مِنْ قِبَلِ بعضِ قوى المُعارضَة، ذهبتْ إلى حدِّ تهيئةِ المسرح؛ لصعود نجلِ الرئيس مبارك، السياسي؛ لخلافةِ والده في السُلطة.

ولقـد كان الانضمامُ لعضويةِ هذه اللجنة هدفـا للكثيرينَ، حتى أولئك الذين انقلبـوا على الحـزب والنظام فيما بعد؛ كُلٌّ لأسـبابه الخاصّة، بـل إنَّ بعضَ قادةِ الهجـومِ الآن على نظـام مبارك، كانوا من أعضاء لجنة السياسـات. وقد أثارَ هذا الأمرُ الارتياحَ لدى البعض، والغضبَ لدى البعضِ الآخرِ داخل الحزب الوطنيّ نفسِـه. وظهـرتْ تحليـلاتٌ متعدِّدةٌ تؤكِّـدُ أنَّ هنـاك صراعا خفيّا بيـن طرفين في الحزب؛ أحدهما يقوده جمال مبارك، ومعه عددٌ من الرموز الشـبابيّة النشـطة في المجالين السياسـي والاقتصادي، وأُطلِقَ عليهـم «الحرس الجديد» وأخذ مكانا بـارزا في الحكومة، والآخر وُصِفَ بـ «الحـرس القديم»، وأبرزُ رموزه: صفوت الشَّـريف -وزيـرُ الإعـلام، لحوالَي ربـع قرن، والأميـنُ العامُّ للحـزب الوطنيّ، ورئيسُ مجلسِ الشورى- وكذا، كمال الشاذلي.

إنَّ معالـُم الخـلاف، التي وصلتْ إلـى حدِّ التَّضارب، قد بدأتْ تتكشَّـف في بعـض التقديراتِ السياسـيَّة، والمواقفِ على الأرض. لكـنْ يذكر أنه كم من مرةٍ قـد أشـار جمال مبارك إلـى ضرورة أن يغيِّـر الحزب الوطني من ممارسـاته؛ بما «يواكـب العصـر»؛ في إشـارة إلى أهميـة التجديد في مفاصل الحـزب الحاكم. وحـذَّرَ أكثـر من مرةٍ من عدم قـدرة مصر على مواجهةِ التحديَّـاتِ الصعبة، ما لم تنجحْ في تطويرِ المؤسسـات السياسـية والاقتصادية الراهنـة، وإقناعِ المواطنين بممارسـةِ حقـوق المواطنـة، وتعميقِ المشـاركة في اتخـاذ القرار. ومـع أنَّ هذا الخلافَ بدأ يتسـرّبُ إلى بعض وسـائل الإعلام، فإنَّ «جمال»، كان حريصا على ربط تصوُّراته بسـياق الإصلاح العام؛ مُحاولا الابتعادَ عن تقويم الأشـخاص في الحزب؛ رغبةً في الحفاظ على وَحدتِه.

وقـد لجـأ للتغيير عبـر أداتيـن: الأولى: فتـح الطريـق للشـباب؛ للتفاعل مع الحـزب، وقد تولّى هو نفسُـه الإشـراف على جمعية «شـباب المسـتقبل»، التي

... ت مهمّتها في خلق جيلٍ جديد، على دراية كبيرة بتطورات العصر، ... داته السياسية، والاقتصادية.

والثانية: تركيز الأضواء على توجهاته الإصلاحية بصورة عملية، وكذا ... ا ته الفكرية النظرية؛ لخلق انطباعٍ يُعزِّزُ حظوظه السياسية في الشارع ... ي. ورغم دوره الواضح داخل الحزب الوطني وخارجه، لاسيما في ... الاقتصادي، فإنَّه لم يتبوأ مناصبَ رسميةً إلى جانب مَهمَّاته الحزبيّة. المهمُّ ... من صعوده المفاجئ؛ وانتشارِه المُتدرِّج؛ قد أثارَا تحفظاتِ بعض قوى ... ضة؛ حيث نظرتْ إليه؛ باعتباره محاولةً لخلقِ أمرٍ واقعٍ لخلافة والده، ... في ظلِّ ما بدا أنَّه تعمُّدٌ في تهميشِ الشخصيّاتِ المنافسِة؛ لإفساحِ الطريق ... ، وشاعتْ استنتاجاتٌ، قالت إنَّ هناك تصوراتٍ يجري إعدادُها لجسِّ ... في هذه المسألة. وقادتْ صحفٌ عدّةٌ حملاتٍ مكثفةٍ في هذا الاتجاه، ... في مضمونها رفضَ ما وُصف بـ«التوريث»، ولفتتْ الانتباه إلى عدم ... عاد هذا السيناريو، وانطوى كلامها على انتقاداتٍ حادة، لكنَّ جمال مبارك والحكومة، استفادا منها في التدليل على الوجه الديمقراطي لسياساتِ النظام ... ي.

وقد جرت تطوراتٌ كثيرةٌ، دون أنْ يُعلن جمال مبارك أنَّه سيكون مُرشَّحا ... سب رئيس الجمهورية، واكتُفِيَ في البداية بعباراتٍ مطَّاطيةٍ تنفي هذا ... تمال، لكنْ ثمَّةَ إشاراتٌ مختلفة استشعرتْ منها بعضُ قوى المعارضة ... غبة في تسويق هذا السيناريو، خاصة أن الصعود السياسي والانتشار ... لامي، ارتبطا باقتراب مدة نهاية الولاية الرابعة للرئيس مبارك، واتساع ... اق محاولات التجديد والإحلال في الحزب الوطنيّ بمعرفة جمال مبارك ... . وفي هذا السياق؛ فإنَّ «جمال»، قد بدأتْ خطواتُه تتزايد في مجال تعزيز

الإصلاح، لكنّه نفى وجودَ نيةٍ لإجراء تعديل في الدستور قريبا (قبل أسابيع من إعلان الرئيس)، وبعد ذلك اعتبر خطوةَ تعديل المادة (76) بمثابة خطوة متقدمة على طريق الإصلاح السياسي.

وفي الوقت الذي نفى فيه صراحةً أنْ يكون ضمن المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية، أشار إلى أنَّ الرئيس مبارك، لم يتخذْ قراره بترشيح نفسِه، وأنَّه سيتخذُ قراره في هذا الشأن، عندما يحين الوقت المناسب.

تولَّى جمال مبارك موقعين مُهمِّين في الحزب الحاكم آنذاك، هما: الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديموقراطيّ، وأمين السياسات. ويُعزى إلى أمانة السياساتِ تلك، العديدُ من التعديلات والتغييرات، التي شهدها الحزب والنظام السياسي بمصر. (يُذكرُ أنَّ المصريين قد اختلفوا في نظرتهم إلى هذه التغييرات؛ ما بين نُخبةٍ مؤيّدةٍ، وأخرى معارضةٍ رافضةٍ ظهورَه على المسرح السياسيِّ، رغم أنَّه لم يأتِ بذكر أيِّ طموحاتٍ؛ لخوضه الانتخابات).

لقد شكَّكتْ قوى المعارضة الوطنية، وصحفٌ مستقلة وخاصّة، في وجود «مخطط توريث الحكم»، وقدْ أتتْ هذه الاعتقاداتُ بسبب ظهور جمال مبارك على الساحة السياسية بكثرة؛ منذ انضمامه للحزب الوطني العام 2000، حتى وصوله لمنصب الأمين العامّ المساعد، وأمين سياسات الحزب، والتي رجَّح البعضُ أنها لغرض إظهاره للشارع المصري. وفي يوم 25 يونيو 2010، شهدتْ بعضُ مناطق القاهرة وجودَ ملصقاتٍ تدعو «لمبايعة وترشيح جمال مبارك رئيسا لمصر 2011»، وقدْ حملتْ توقيع الائتلاف الشعبي.

المرَّة الأولى التي التقيتُ فيها جمال مبارك كانت من حوالَي أربع سنوات، اتَّسم جمال بالذكاء والحرص الشديد عند الحديث، وتدقيق المعلومات. ويبدو أنَّ عمله في البنوك قد أثَّر في تكوينه إلى حدٍّ كبير، لكنْ ليس هذا فحسب؛ بل

ورثت عن والدته، السيدة سوزان مبارك الجانبَ نفسَه من ملامح الشخصية؛ فمن المعروف عنها أنَّها تراجعُ أيّة كلمةٍ تلقيها في لقاء عامٍّ أكثرَ من عشر مراتٍ، وفي كل مرة تُعدِّل، وتضيف، وتختصر، وقد كان هذا محلَّ شكوى كلِّ مَن كان يقوم بكتابة كلمتها؛ وعلى هذه الشاكلة كان جمال مبارك.

قبل الحوار التقيتُه، وتحدَّثنا في الحوار؛ بنودِه ومحاوره، وقبل الحوار أيضا، علمتُ من بعض مساعديه، أنَّهم يعملون في أكثرَ من أسبوع؛ للإعداد لهذا الحوار؛ يأتون بالمعلومات من كلِّ حَدَبٍ وصوبٍ - ويبدو أنَّه من شدة حرصه، فقد فاتت حواراته الرُّوحَ والتواصل الحقيقي مع الناس، وقد لمستُ هذا، عندما اضطرَّ إلى إجراء حواراتٍ غير مُعدَّةٍ سلفا، سواء في حوار صحفي، أو في إطار إجابته عن أسئلة غير معدَّةٍ لها في لقاءاته مع الشباب.

أذكر أن أول لقاءات جمال مبارك مع الشباب، كان في إحدى مدن المنوفية، وقال القاهرة، مسقط رأس والده حسني مبارك، ومن قبلُ، الرئيسِ الأسبق أنور السادات، كان من المفترض أن يشارك في اللقاء حوالي خمسون شابّا وفتاة؛ متوسط أعمارُهم نحو العشرينات من العمر؛ كان مُعسكرا شبابيّا، وكان ذلك منذ حوالي أربع سنوات، سألني جمال مبارك قبل اللقاء عن رأيي في الموضوعات التي سيتناولها، فأكَّدتُ له أنَّ ما يشغل الشبابَ بشكلٍ رئيسي الآن، هو المستقبل وقضية: فرصِ العمل، ومستقبلِ مصر السياسي.

وبدأ الحوار مع الشباب، الذين كنتُ أحرص دوما على دفعهم للسؤال بحريّة، وكان لو كان لديهم تعليماتٌ مُسبقة بعدم التحدُّث في موضوعاتٍ بعينها، وكان هذا يحدث للأسف، أحيانا من قِبلِ بعض القائمين على تجهيز هذه اللقاءات.

غرق جمال وأغرق معه كلَّ مَن حضرَ لقاءاتِه وحواراته في تفاصيل الأرقام؛ معدلة النمو، الاحتياطي النقدي، الاستثمارات الأجنبية، وقد قلتُ له ذات مرة:

إنك في حوارك مع الشباب، تحدثتَ عن الملايين والمليارات، في حين أنَّ أكثر هـؤلاء الشـباب غنًى، يحمل في جيبـه مئة جنيه مصري، لأنه يقضي أسـبوعا في هذا المعسكر.

وجد جمال نفسَـه فـي منطقةٍ، يلهـث الكثيرون؛ للاقتراب منهـا؛ عندما بات فيهـا وضَعـه مَنْ حولَه في موقـع الفرعون، قبل أنْ يكونَه. وقد كنتُ شـاهدا على سـلوك كبـار المسـئولين، وكبار المتخصصيـن في تخصصاتهـم؛ يتعاملون معه بقدسـيّةٍ؛ انتظـارا لتعليماته، ورؤيته؛ لكي ينفذوها. لقـد جعلَه مَن حوله صاحبَ القـرار والرؤيـة، حتـى فيمـا لا يتخصص فيه، وفيما يبـدو، أنَّه لم يكـن هناك مَن يناقشه كثيرا في قراراته.

إنَّ واحدا من أكثر الشخصياتِ قربا من جمال مبارك، قال لي: إنَّ مشكلته أنَّه أحاط نفسَـه بعدد قليل من الأشـخاص، يثق فيهم وحدهـم، ولا يثق في غيرهم؛ اثنـان فـي مجـال الاقتصـاد؛ هما: رشـيد محمد رشـيد، وزيـر التجارة السـابق، ودكتـور يوسـف بطرس غالي وزير المالية السـابق، وواحدٌ في مجال السياسـة: أحمد عز، الذي كانت علاقته به من أهم العناصر التي عجَّلت بعدم تحقيق الكثير من الأهداف، بل عجَّلت بانهيار النظام برمته.

ففي مجال الاقتصاد؛ عمِلَ من خلال رشـيد وغالي؛ وثق بهما، وتحقَّق قدرٌ واضح من الإنجاز في مجال الإصلاح الاقتصادي، وهو إنجازٌ شـهد به كثير في الداخل والخارج، لكنّه كان إنجازا بساقٍ واحدة؛ فقد غاب عنه البعد الاجتماعي طوال الوقت، بل إنه في المرحلة الأولى، لم يكن هناك حديثٌ عن الفقر والفقراء على الإطلاق، وهو الأمر الذي حاولتُ الإشارة إليه في العديد من اللقاءات؛ من أنَّ الخطاب السياسـّي يفتقدُ في هذه المرحلة إلى حديثٍ عن البعد الاجتماعي،

... أنّ حل مشكلة الفقراء، لن تكون إلا من خلال إتاحة الفرصة من الأغنياء ... الات العمل والاستثمار.

النقطة الثانية التي كانت غائبة، هي موضوع محاربة الفساد، والتي كانت الأقل تؤكِّدُ أنه قد استشرى بحقٍّ في العديد من المجالات. وقد أشرتُ في العديد من المرات إلى أنه لو أراد سياسيٌّ أن يكسب الشارع في مصر، فإنَّ رفعَ ... ار بنشر العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد، كفيلٌ أن يخلق له شعبيةً كبيرة، ... ط أن يكون صادقا في تنفيذها. ورغم أنه في السنوات التالية مما سبق، ... تعاملُ الدولة مع مفهوم الفقر بشكل نسبي، واستخدمت الدولة في لغتها ... اسية - لأول مرة - كلمتي الفقر والفقراء، اللتين لم يستخدما بشكل واضح ... قبلُ، وكان يستعاض عنهما بتعبيرات تلتفُّ حول هذا المعنى، ورغم أنه تمّ ... في الكثير من المشروعات؛ مثل مشروع الألف قرية الأكثر فقرا؛ لتطويرها؛ ... إنّ الفساد الإداري كان واحدا من أهمِّ الأسباب الرئيسة في عدم نجاح هذه ... المشروعات، كذلك، إحساس الناس أنّ هذه المشروعات التي تبناها الحزب ... الوطني وجمال مبارك، كان الهدف منها هو تقديمه للرأي العام وتحسين ... صورته، كذلك، فإنَّ غيابَ لغةِ خطابٍ سياسي، شعبيةٍ، واستخدامَ لغةِ خطابٍ ... يحمل قدرا من التعالي على المواطنين، واستمرارَ التأكيد على أن نسبة النمو، قد ... وصلت إلى 7٪، والتدليلَ على ذلك بأعدادِ مَن يملكون التليفونات المحمولة، ... نسبةَ استهلاك الغذاء شهريّا، وامتلاكَ أجهزة التكييف.

كلُّ ذلك لم يكن كافيا بإقناع المواطنين بأنهم استفادوا بحقٍ من هذا التغيير ... النمو الذي يتحدثون عنه. كذلك، فإنَّ التقاعس عن إعلان حرب حقيقية ... على الفساد، قد خلق شكلا من اليقين، لدى قطاعات متعددة من المواطنين، ... بأن الدولة ليستْ جادّةً في محاربة الفساد، بل إنها تحمي مَن يقوم عليه، ولذا؛

فإنَّ استمرار عدد من المسئولين - الذين أزكمتْ حكاياتُ فسادهم الأجواء، من خلال الصحف واللقاءات الخاصة والعامة، وظلّ هناك إصرارٌ كبيرٌ على استمرارهم في مناصبهم، وتوفير حصانة لهم بأشكال مختلفة، - أقول: إنَّ ذلك وحده، كان كافيا لفقدان الثقة التامة في جِديَّة النظام في محاربة الفساد؛ إذ لم يغلَب الصحفيون والمعارضون في الربط الدائم بين مشروع التوريث الذي يدعمه أصحاب المصالح.

زادتْ مشكلة الفقر، وغابت العدالة الاجتماعية من بعد بدء مشروع الخصخصة، والذي ارتبط باسم جمال مبارك، وتضاعف مع بيع الشركات الشعبية الكبيرة، مثل : عمر أفندي - مع ما أثير من فساد صفقة البيع، وتسريح العمالة، وقانون المعاش المبكِّر.

ففي بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، أُعلنَ أنَّ سياسة الحكومة في برنامج الخصخصة هي فقط بيع الشركات الخاسرة، ومشروعات المحليات. ووقتها، لقي هذا الطرحُ قبولا شبه عام؛ حيث إن الاحتفاظ بشركاتٍ خاسرة لا يرجى إصلاحُها، هو -بلا ريبٍ- عملٌ غير اقتصادي، خاصة أنَّ هذه الشركات لم تكن تنتج سلعا إستراتيجية.

وكذلك، فإنَّ مشروعات المحليات كانت مرتعا للفساد، وضياع أموال الموازنة العامة. وبالفعل؛ تم بيع جميع مشروعات المحليات، ولم تزل العمالة التي كانت تدير وتعمل في هذه المشروعات عبئا على كاهل موازنة الإدارة المحلية. ولكنَّ الذي حدث هو أنَّ الشركاتِ الخاسرةَ لم يتمْ بيع شركة واحدة منها، بل بدأ البيع منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بالشركات الرابحة؛ مما أثار الرأي العامَّ وقتئذٍ، خاصةً أنَّ كلَّ صفقة في مشروع الخصخصة، كانت محلَّ انتقاد، سواء من حيث القيمة التي بيعت بها، أو الشروط التي حصل عليها

المشتري، أو سيطرة شركات أجنبية على أسواق تلك الشركات؛ لتحققَ احتكارا لبعض السلع في السوق المصريّة، أو للجوء المشتري للبيع، فيما بعدُ، لشركات محلية بأضعاف الثمن الذي اشترى به.

وإنَّ من أكبر المساوئ؛ جرّاء ما سلف،تلك الآثار الاجتماعية التي ترتبت على عملية الخصخصة، من مثل : تسريح العمالة، وعدم توفير فرص عمل بديلة، وعدم التفكير في استخدام حصيلة الخصخصة في مشاريعَ إنتاجيةٍ تفتح مجالا لفرص عمل جديدة، وعدم استخدام حصيلة الخصخصة في أعمال بِنية أساسيةٍ تفتح المجال لإقامة مشروعات جديدة.بل إن أغلب حصيلة الخصخصة تم استخدامه في ثلاثة مجالات: الأول: برنامج المعاش المبكر؛ للتخلص من العمالة الزائدة في شركات القطاع العام، والثاني : التخلُّصُ من بعض مديونيّات شركات القطاع العام، أما الثالث: فهو ما كان يضخ في الموازنة العامة للدولة، التي أصبحت منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي استهلاكية، ولا تحظى فيها الاستثمارات سوى بنحو 5.9٪ من حجم الإنفاق العام.

تلك الاستثمارات توجّه لأعمال الإحلال والتجديد، للاستثمارات القائمة، أو أعمال الصيانة، ولا توجد حالات إنشاء استثمارات جديدة. وما أشيع عن ممارسات فساد في صفقات الخصخصة كثير!

كانت هناك إستراتيجيةٌ مجهولة حتى نهاية التسعينيات؛ كانت الحكومة تعلنُ أنَّ الخصخصة سوف تتوقف عند حدود المشروعات الإستراتيجية، دون تحديدٍ لمسميّاتٍ، أو قطاعات هذه المشروعات الإستراتيجية؛ ففي الفترة 1996 - 1998، تمَّ إصدار مجموعة من التشريعات التي تنظِّمُ خصخصة مرافق عامّة، لم يكن المصريون يتصورون خصخصتها؛ نظرا لاعتبارات الأمن القومي، مثل: الموانئ والمطارات والطرق.ولكنَّ هذا ما حدث بالفعل. ثم كان القانون الخاص

بالبنوك العامة الذي سمح للقطاع الخاص بالمساهمة في رءوس أموال البنوك العامة، وكذلك القانون المنظِّم لخصخصة الهيئة العامة للاتصالات، وتحويلها إلى شركة مساهمة، وتم بالفعل طرح نسبة 20٪ من رأس مالها للخصخصة، كما تمت خصخصة شركة التليفون المحمول، ثم توالتْ عمليات الخصخصة لبنك الإسكندرية، ثم الإعلان عن خصخصة بنك القاهرة نهاية عام 2007، وكذا، خصخصة بعض الخِدْمات في قطاع المواصلات. كل هذه الملاحظات وغيرها جعلت من موضوع الخصخصة موضوعا سيئ السمعة، وكان السؤال المتشكك دائما من كل مَن طرحه من الناس، ولم تنجح إجابة على أي مستوى أن تحسن من سمعة هذا الملف: الخصخصة.

فضلًا عن أن معظم مساهمات الأجانب في مجال الاستثمار، أتت في دائرة شراء استثمارات قائمة، ولم تتجه نحو إنشاء مصانع أو مرافق جديدة، وكذلك اتجاه الاستثمارات الأجنبية؛ للتخلص من العمالة، وتغييرها للفن الإنتاجي باستخدام أساليبَ إنتاجٍ كثيفةٍ؛ مما ساعد على الاستغناء عن عدد من العمال.

كون الحكومة لم تنجح طوال السنوات الماضية في معالجة المشكلات القائمة لهذه الشركات، ولا في استخدام الطريقة الوحيدة للتخلص من هذه المشكلات، وهي إخضاعها للبيع، وكأنَّ الإصلاح مستحيل. أقول: في ظل هذا الاتجاه نحو الخصخصة، غاب دور الدولة الرقابيّ في تقديم الخدمات المقدمة ومدى جودتها، ومواءمتها للسعر.

جمال و عز

إنَّ واحدا من أهمِّ الأخطاء التي أجمع معظم المراقبين عليها، هو تلك العلاقة المركَّبة بين جمال مبارك وأحمد عز، وقد كان من أهم أسباب مشكلات مصر

الأساسية في الفترة الأخيرة، هو وجود وسيطرة أحمد عز على الحزب الوطني، وإزاحته لمعظم الحرس القديم في الحزب، أو بحدٍ أدنى، تحجيمُهم؛ فقد تمكَّن من السيطرة على معظم كوادر الحزب ومستوياته الإدارية المختلفة، واستغل في ذلك مهارته المشهود له فيها من الجميع في التنظيم والإدارة، وأيضا مستغلا مقدرته المالية التي مكنته مع أسلوبه في الإدارة من التحكم في كل القواعد الحزبية، وبات مندوبٌ لأحمد عز، يزور وحدة حزبية أكثر تأثيرا من مسئولين آخرين بارزين في الحزب، لكنَّ هذه المقدرة المالية والإدارية لم تنجح في أن تخلق له شعبية بين المصريين، بل إنَّ البعض يصل بالتحليل إلى أن وجود أحمد عز إلى جوار جمال مبارك؛ كان واحدا من الأسباب المهمة في زيادة نفور المصريين منه، ولقد شبَّهته بكيس الرمال المعلَّق في رقبة جمال، والذي يزيد في جره إلى الأعماق، وذكرت ذلك لمستويات متعددة من المسئولين في الدولة.

المهندس أحمد عز، وارثُ تجارة الخردة والحديد عن والده، أصبح رجل الأعمال والسياسي الأبرز على الساحة المصرية على مدار السنوات العشر الأخيرة؛ فقبل مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالقاهرة في أكتوبر1996- لم يكن يُعرف عن رجل الأعمال أحمد عز إلا أنه مجرد صاحب مصنعين صغيرين للحديد والسيراميك، ومن قبلُ، كان عازفا للدرامز في فرقة صغيرة، تعزف في الفنادق والحفلات الخاصة.

وفي هذا المؤتمر لمع نجمه بصحبة جمال مبارك، نجلِ رئيس الجمهورية. ومنذها بدأتْ سيطرة عز على العديد من مفاصل الاقتصاد المصري؛ من خلال صعوده السياسي بالحزب الوطني الحاكم ومجلس الشعب (البرلمان)؛ حيث شغل منصب أمين التنظيم بالحزب، ثم رئيسا للجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب. ومن هذه اللجنة خرجت العديد من القرارات الاقتصادية، التي نظر

إليهـا قطاع كبير من الرأي العام باعتبارها قـراراتٍ، لا تصبُّ في صالح الأغلبية، وإنمـا تصـب في صالح رجال الأعمـال فقط، كما قام عز - عبر دوره السياسـي بالبرلمان، وبالتعاون مع مسئولين آخرين - بالتهوين من تقارير الأجهزة الرقابية، وعدم الأخذ بما جاء فيها من مخالفات وقضايا فساد في مؤسسات الدولة.

ظلَّتْ التشـريعات الاقتصادية تسـير في اتجاه تعظيم مصالح رجال الأعمال، وبخاصة تلك التي تتعلق بمصالح عز الشخصية. فقد صدر قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ليؤمِّنَ ممارسـته في احتكار سـوق الحديد، التي سـيطر عز على نحـو 67٪ مـن حجمها، وكذلـك وجود ارتفاعـات غير مبررة في سـوق الحديد المصري على مـدار الفترة من 2004-2008؛ ليحقق مليارات الجنيهات، ورغم محاولاته استخدام علاقته الخاصة ببعض الاعلاميين والإعلاميات في الصحافة والتليفزيون لتحسـين صورته أمام الرأي العام من خلال حوارات طويلة، حاول بعـض محاوريـه -الذيـن انقلبـوا وانقلبن عليه بعـد الإطاحة به- أن يفسـحوا له المجال ليسـاعدوه بكل الأسـاليب الحرفية لعلاقتهم الخاصة به، على الرغم من ذلـك لـم ينجحوا في أن يغيِّـروا من صورته. ولم تفلح محـاولات بعض النواب ووزير التجارة والصناعة السـابق رشـيد محمد رشـيد في لجم نشـاط عز، الذي اعتبره الكثيرون نشاطا احتكاريّا.

ولم ينحصر نشـاط عز علـى مصنعه الصغير في مجال السـيراميك، الذي لم يشهد توسعاتٍ ملحوظة مقارنة بنشاطه في مجال الحديد؛ حيث تمتْ خصخصة مصنع حديد الدخيلة - واحدٌ من أكبر مصانع الحديد في مصر -المملوك حينذاك للدولة؛ لصالحه، عبر قروض من البنوك العامة، ومن خلال حصة صغيرة برأس المـال؛ حيث اشـترى الجـزء الأول من حديـد الدخيلة المقدَّر بنحـو 4.6 مليون سهم، بعيدا عن القواعد المعمول بها، وعلى أن يسدد ثمنها على خمسة أقساط.

وقد حصل بموجِب هذه الأسهم على قروض من البنوك، وظَّفها في مشروعاته الأخرى؛ وبذلك أصبح نائب رئيس مجلس الإدارة.

وقد مَنحتْ هذه الصفقة، عز - احتكار تصنيع الحديد البليت (كريات الحديد) في مصر؛ حيث إنه المصنع الوحيد لإنتاجهما؛ مما جعل المصانع الأخرى تلجأ للاستيراد من الخارج، في حين يورِّد عز - بليت مصنع الدخيلة لمصنع بمدينة السادات، بأسعارٍ تقلُّ عن أسعار السوق. وقام بدمج مصنعه الصغير «حديد عز» مع مصنع الدخيلة العملاق؛ ليصبحان معا شركة واحدة باسم «عز الدخيلة».

هذا الدمج أتى بطرق كانت محلَّ تساؤلات عن طريق استبدال أسهم الشركتين بعضهما البعض مع اختلاف قيمتهما، فأصبح يمتلك 52٪ من شركة الدخيلة. وقد تحوَّل عز إلى الآمر الناهي في الحزب؛ فهو أكثر مَن أنفق عليه.

الأهم من ذلك، أنه هو المؤثِّر الوحيد تقريبا في رؤية جمال للحالة السياسية؛ وبالتالي إدارتها واتخاذ القرار بشأنها. ولقد حاول عز بطرق شتَّى خلق شعبية له بين المصريين عن طريق حوارات تليفزيونية - طلبَ أن يكون أحدها معي، ولم أرفض وقتها- وحملاتٍ إعلامية؛ لتحسين صورته أمام الرأي العام، لكنْ ظلَّ الرأي العامُّ من أحمد عز على موقفه، وأدرك الجميع ذلك إلا مجموعةً صغيرة على رأسها جمال مبارك- لم تُرد أن ترى ذلك؛ حاول عز أن يظهر بمظهر الديمقراطي الذي يدير نواب الحزب الوطني في البرلمان، وتكلَّف من أجل ذلك كثيرا، ونجح في أن يدير الأغلبية في البرلمان؛ وذلك من أجل تحقيق سياسات الحزب. ولكن ظلت تلك السياسات أو معظمها لا تلقى قبولا في الشارع، رغم أن الإقرار بها كان من نواب الشعب الذين تحكَّم هو في وجودهم في البرلمان بدرجات متفاوتة، غير أنه تحكم بدرجة كبيرة في أدائهم داخل البرلمان.

مشكلة العلاقة بين أحمد عز وجمال مبارك هي تلك الحالة من القيادة والتأثير من عز على جمال، وكما ذكرت فإن طبيعة شخصية جمال مبارك - كما ذكر مقربون منه - أنه إذا وثق في شخص؛ فإنه يرفض أن يستمع أو يقتنع بأيّ رأي مخالف لما يراه مَن وثق به.

أذكر أنه في مناسباتٍ متعددة، في لقاءات مع قيادات سياسية وأمنية رفيعة المستوى، بل مع شخصياتٍ عملتْ مع الرئيس نفسه، وتعرفه عن قرب، أذكر أنني تجاوزتُ معهم - في الحديث - مرحلة الإشارة إلى مرحلة التصريح الواضح القلق الغاضب عن مشكلة وجود أحمد عز في مقدمة الصورة السياسية، وعن العلاقة التي وصفتها بأنها «غريبة» بين جمال وعز، وكيف أن هذه العلاقة وتلك السيطرة، إنما يدفع ثمنها المجتمع كلُّه ، وأنَّ واحدة مَن أهم الخطوات التي ينبغي اتخاذها، هي تحجيم حضور ودور أحمد عز ، حتى لو كان يتمتعُ بقدراتٍ تنظيمية وحزبية لا حدود لها؛ وذلك بسبب تلك الحالة من النفور لدى الرأي العام.

إن صورته لدى الرأي العام هي صورة رجل الأعمال المنتفع المحتكر، الذي لا يعمل إلا من أجل نفسه، ودلَّلَ على ذلك في العديد من المواقف، تشريعاتٌ وقوانين أراد أن يحمي بها نفسَه فقط. الذي كنت أتعجب منه أنَّ كلَّ مَن كنتُ أتحدث إليهم في هذا الموضوع، كانوا يوافقونني تماما على ذلك الرأي، لكنَّ الكلام دوما ما ينتهي عند هز الرءوس؛ بما يعني أنه لا أمل في تغيير ذلك.

في مرحلة من المراحل، وكان ذلك نهاية عامي 2008 وبداية 2009، بدأتْ بعض الجهات في محاولة دق إسفين بين جمال وأحمد عز، وخلق إحساس لدى جمال بأنَّ عز يعمل من أجل السيطرة على الحزب؛ ليتحكم هو - أيْ عز

في كافة الأمور السياسية، وعلى رأسها بالطبع، مَن سيكون مرشحا للحزب في انتخابات الرئاسة، وأدرك عز تلك المحاولات؛ وعمل جاهدا لنفيها؛ مؤكدا أنه يعمل من أجل صديقه أو شريكه، وخرج في ذلك الوقت في مؤتمر الحزب الوطني في 2009 ليصف جمال مبارك بأسلوب مسرحي وعصبي في نفس الوقت بأنه «مفجِّر الثورة» و« قائد الفكر الجديد»، ونجح وقتها في تجاوز الأزمة الوحيدة في علاقته مع «جمال».

الكثيرون يقولون نكتة أن مَن يستحقان إقامة تمثالين؛ لدورهما في 25 يناير، هما أحمد عز وجمال مبارك، اللذان لولاهما لما اشتعلت الأحداث؛ وما نجحوا في الإطاحة بالنظام. إنَّ مشكلة عز الرئيسة أنه أعطى الانطباع - كما ظهرتْ في مقالٍ لي قبل الأحداث - بأنه أكبر من البلد، حتى لو لم يقصد ذلك، وأصرّ على تحدي الجميع؛ وفرض نفسه في مقدمة الصورة، رغم أنف الجميع. كانت المقارنة بينه وبين أسامة الباز، السياسي المصري الذي شغل منصب مدير مكتب الرئيس السابق مبارك لسنوات طويلة، وكان فاعلا بشكل كبير في السياسة الداخلية، والخارجية ، لكنه حاول دائما أن يكون في مظهر السياسي، ولم يحاول تصدر المشهد السياسي، مثل هذا المقال كان من بين أمور سببت لي خلافاتٍ مع قيادات سياسية.

الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أدارها أحمد عز وجمال مبارك - بهذا الترتيب - كانت بالفعل هي المفجِّر لما شهدته مصر. بعد ذلك؛ فقد أثبت القائمون على الإدارة السياسية أنهم أبعد ما يكونون عن فهم طبيعة المصريين الذين يحكمونهم، وتعاملوا معهم باعتبارهم كما لو أنهم لن يتمكنوا من أي رد فعل، وأنهم سيفعلون ويرضون بما يُملى عليهم، وساعد في ذلك، تلك الحالة

من اللامبالاة والسلبية، وعزَّز ذلك وأذكاه، ذلك الإحساس المبالغ بالقوة لدى القائمين بالعمل السياسي، وهي القوة الوهمية التي اختبرت بعد ذلك بقليل.

كما ذكرت، كانت هذه الانتخابات من أهم الفرص الضائعة، وكانت الطعنة الكبرى في جسد النظام، وعجّلتْ بكشفه ثم سقوطه. تفاءل كثيرون بتلك الانتخابات قبل أن تُجرى - وقد كنتُ منهم - هؤلاء الذين يرون أنها سوف تشهد عودة الحياة إلى حُلم الدولة المدنية، وفرصة مهمة لتصحيح الخطأ الذي وقع فيه النظام والحزب الحاكم لسنوات طويلة؛ بإضعافه القوى الحزبية والليبرالية في المجتمع، هذا الخطأ الذي تمثَّل في استخدام كافة الوسائل القانونية وغيرها في حصار وإضعاف الأحزاب المعارضة والقوى المدنية القائمة، وخلق كيانات ضعيفة؛ لتحل محلها، ويسهل قيادتها. ولقد نجح الحزب الوطني بحرسه القديم والجديد في هذه المهمة، التي وصلت في النهاية إلى شلّ المعارضة، وإصابتها بأمراض عِضال مزمنة، وقد ظهر ذلك جليّا في حضور تلك الأحزاب وممارساتها السياسية على الساحة، وتراجُع وجودها وتأثيرها، وعلى الجانب الآخر، دفعُ الراغبين في ممارسة العمل السياسي، والذين لايتفقون مع الحزب الوطني، إلى إيثار السلامة وعدم الدخول إلى معترك السياسة.

كثيرون صدَّقوا - وقد كنت منهم - أنَّ النظام أدرك خطأه الذي لم يجن منه إلا الإحجام الشعبي من الأغلبية الصامتة عن المشاركة السياسية، وخلقَ مناخٍ عامٍّ مضاد للحزب الوطني في الشارع لمن يهتم بالعمل السياسي، صبَّ ذلك في صالح المعارضة الدينية، والمتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين.

وصدَّق كثيرون - وأنا منهم - أنَّ قياداتِ الحزب أدركتْ أنَّ الحل الوحيد لإصلاحٍ سياسي حقيقي، لن يتأتى إلا عن طريق دعم القوى السياسية المعارضة

[illegible]، وإتاحة الفرصة لها للمشاركة الفعالة؛ للوصول إلى دولة مدنية بحق؛ [illegible] الجميع على مسافات متساوية من القانون، ويسمح للقوى السياسية أن [illegible] حاضرة بقوتها الحقيقية.

إن القيادة السياسية في تلك الفترة، كانت قد قرَّرتْ أن توجِّه ضربة إلى جماعة [illegible] ان المسلمين، ومنعهم من أن يحصلوا على عدد مقاعد مماثل في انتخابات [illegible]؛ حيث حصلوا - آنذاك - على 88 مقعدا، وذلك كنتيجة منطقية للتصويت [illegible] للحزب، والذي لم يجد منفذا سوى التصويت لمرشحي الإخوان؛ نكاية [illegible] الحزب الوطني، وكان هذا الاتجاه من النظام بتحجيم الإخوان، ووضعهم في [illegible]هم الحقيقي مقبولا من عديد من القوى السياسية، على أن يكون ذلك في [illegible] فتح الباب للقوى السياسية المدنية الأخرى للمشاركة والحضور الفعال، [illegible] ما صدَّقه بعض من هذه القوى، وشاركتْ في الانتخابات التي قاطعتها [illegible] القوى السياسية لتشككها في نيَّات النظام الذي وعد بانتخابات نزيهة [illegible] وحرة، وهو الأمر الذي لم ينفذه.

[illegible] كان المأمولَ، وهو ما حاولتْ عدة أطرافٍ إقناع القيادة السياسية وقتها [illegible] منهم - أنَّ برلمانا جديدا، تُمثَّلُ فيه المعارضةُ بمائة إلى مائة وخمسين [illegible] كحد أدنى للقوى السياسية المختلفة، ذلك، متضمنا العددَ الذي يمثل [illegible] الحقيقية للإخوان المسلمين. وكان المتوقع وقتها أن يكون في حدود [illegible] مقعدا من بين الخمسمائة مقعد، بمثل هذه التركيبة؛ يمكن أن نخرج [illegible] ان صحي؛ يصلح لأن يكون بدايةً حقيقية لدولةٍ مدنية حقيقية، صدَّقنا أننا [illegible] يقنا إليها.

[illegible] ما حدث في الانتخابات، جاء مخالفا لذلك تماما؛ فقد اتفق أحمد [illegible] مجموعته - وذلك بدعم واقتناع كاملين من جمال مبارك - على الفوز

بـكل المقاعد، إن أمكن لهم ذلك؛ وبالتالي إسـقاط كافة القـوى المعارضة التي شاركت في الانتخابات، سواء كانت من الإخوان المسلمين أو القوى المعارضة المدنية الأخرى.

خطَّطَ لذلك أحمد عز، كما شرح في لقاء طويل بعد ذلك مساء 6 ديسمبر 2010 في لقاءٍ، دعا إليه جمال مبارك عددا من رؤساء تحرير الصحف وبعض الكتَّاب، وقليـلا مـن الـوزراء؛ وبدأ عـز الحديث منذ التاسـعة مسـاء وحتـى الواحدة بعد منتصف الليل؛ يشـرح كيـف خطط لكل ذلك؛ لكي يطيح بكل منافسـي الحزب الوطني، وأفاض في شـرح الخطط التي اسـتخدمها هو وفريقه، بينما كان جمال يتابعه باقتناع كبير، وقتها - بدا لي تماما - أنّه إلى أي حدٍّ تعامل هؤلاء مع الحالة المصرية، وقد أعماهم الإحساس الزائف بالقوة، وأنهم أصحاب الحق المطلق، وأنهـم علـى صـواب، وأنَّ غيرهم هـم الذين لا يملكـون القدرة علـى الحضور والمنافسة. ولم يعرفوا، أو قلْ: إنهم تجاهلوا أن سبب ضعف هؤلاء يحمل وزره بالأسـاس الحزب الحاكم، والنظام الذي اسـتهدف كل المعارضة المدنية، ولم يدركوا أنهم بإدارتهم الانتخابات بهذا الشـكل، والاسـتئثار بكل مقاعد البرلمان تقريبـا، إنما خلقـوا حالة عدائيـة كبيرة للحـزب ، وللقيادة السياسـية، بل للنظام بأكمله.

وحسـبما عرفـتُ من مصادرَ ومسـئولين قريبيـن من الرئيس مبـارك في تلك الفتـرة، فإنه بعد الجولـة الأولى من الانتخابات البرلمانيـة 2010 - والتي حصد فيهـا الحـزب الوطني أكثر من 95 في المائة من مقاعد المرحلة الأولى قبل جولة الإعادة، فإنَّ الرئيس مبارك فوجئ بهذه النتائج؛ وغضب غضبا شديدا؛ لأن الأمور بهذا الشكل تتجه نحو الأسوأ؛ ولأن عدم حصول أيٍّ من أحزاب المعارضة على أي مقعد في الجولة الأولى؛ وإقصاء معظم المعارضين أيضا من جولة الإعادة؛

[illegible] إلا ثلاثة مقاعد للوفد، ومقعدا واحدا لكلٍّ من أحزاب التجمع، والعدالة [illegible]اعية، والغد، فضلا عن خروج جماعة الإخوان المسلمين خاوية الوفاض؛ [illegible] الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من عدم الثقة المطلقة في الانتخابات؛ وبالتالي [illegible]عية المجلس القادم، وهو المجلس الذي سوف يكون له دور مهم في دعم [illegible]ف يترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

[illegible]ت أن الرئيس غضِب ما إن فوجئ بالنتائج؛ ووجَّه لوما لجمال، الغريب [illegible] أن يُفاجأ الرئيسُ، وهذا معناه ببساطة أنَّه لم يكن مُطَّلعا، أو متابعا لما يحدث [illegible] الأرض، وهذا ما أكَّده لي بعض المسئولين القريبين من الرئيس بعد ذلك!

[illegible]ذه الحقيقة – عدم متابعة الرئيس – كانت شواهدها تتزايد خلال الأعوام [illegible]رة، والتي بدا فيها «جمال»، ويكأنَّه هو مَن يدير البلاد فعليّا، وبدا هذا [illegible] من مشاركته ورئاسته العديدَ من الاجتماعات التي يحضر فيها وزراء، [illegible]اعاته مع العديد من المسئولين على مختلف مستوياتهم؛ لعرض خططهم [illegible]اساتهم في إدارة مهامهم عليه، واستطلاع رأيه، والأخذ بوجهة نظره في [illegible] الملفات، حتى لو لم يكن متخصصا فيها. ولا ريب أنّ معظم هذه الملفات [illegible] لم يكن متخصصا فيها؛ وقد حضرتُ أنا نفسي العديد من المواقف، التي [illegible]حاول فيها مسئولون كبار الحصولَ على موعد مع جمال مبارك؛ للقائه [illegible]لوس معه؛ والحصول على رأيه وموافقته ودعمه لما يفعلونه حتى لو لم [illegible] له علاقةٌ به.

ولقد حاول جمال وعز في الجولة الثانية من الانتخابات إنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ [illegible]ما بدا حجم الفضيحة السياسية، وبعد أن تمكَّنَ الحزب بمساعدة أجهزة [illegible]لة المختلفة من حصار الإخوان المسلمين حصارا كاملا؛ بحيث لم يحصلوا [illegible] مقعد واحد في الجولة الأولى، وتجاوز الحصارُ الإخوان المسلمين إلى

الأحـزاب والقوى المعارضة الأخرى، التي أُصيبتْ بإحباطٍ شـديد، ولم يتمكن مـن النجاح إلا أربعة فقط في المرحلة الأولى، ودخل حوالَي عشـرة منهم جولة الإعادة، وهو الأمر الذي دفع عددا من الأحزاب المشـاركة إلى الانسـحاب من جولة الإعادة، وعلى رأسها حزب الوفد، وجماعة الإخوان المسلمين.

المجموعة التي أدارت الانتخابات بقيادة عز وجمال، حاولتْ تصحيح الصورة بقدر الإمكان بعد غضب الرئيس، وتدخلت أجهزة الدولة من أجل إنجاح من تبقى مـن المعارضة في جولة الإعادة؛ وذلك لتفادي غضـب الرئيس في المقام الأول، وللحـدِّ مـن الانتقادات الحـادة التي بدأ شـلَّالُها في الفيضان؛ عقـب إعلان نتائج الجولة الأولى، لكن كان التدخل من أجل مَنْ تبقَّى من رموز المعارضة، إضافةً إلى عضوٍ واحد من جماعة الإخوان المسلمين؛ رفض الانسحاب من الجولة الثانية من الانتخابات كما قررتْ جماعته.

كان هذا التدخل، كما وصفتُه شـخصيا وقتها، يشـبه النظام الذي تتبعه بعض القبائـل، أو تتبعـه بعـض الإمارات في شـبه الجزيـرة العربية وهو نظـام (الديّة)؛ وذلك أن يدفع أهل القاتل مبلغا من المال لأهل القتيل؛ تعويضا عن قتله، ولكن للأسـف؛ فإنّ هذه الدية، أو هذا التعويـض لا يعيد الحياة إلى القتيل؛ فمن مات؛ مات، وهكذا الحال بالنسـبة للانتخابات فقد وقعت الواقعة منذ الجولة الأولى، ولـم يكن يصلـح أي إجراء لتصحيـح الحقيقة؛ فقد كانت فضيحة سياسـية بكل المعاييـر ، أطاحت بحلم الدولة المدنية، وزرعـتْ اليأس في نفوس من اعتقدوا سابقا - وأنا منهم - أن النظام السياسي قد بدأ يدرك خطورة الوضع، وأنه جادٌّ في وضع قواعد الدولة المدنية؛ ولم يكن ثمة حلٌّ مرضٍ، على الساحة السياسية في تلـك الفتـرة إلا إلغاء الانتخابات وإعادتها - وهو ما كنتُ أتمناه شـخصيّا وأدعو

ا ه أو القبـول كحد أدنى بالطعون الانتخابية التي أقرتها محكمة النقض، والتي ...اوزت 200 طعن في هذه الانتخابات.

، كلا الأمرين لم يقبله عز أو جمال، مجردَّ التفكير فيهما، بل وصل الأمر بهما ه... حلة تالية إلى إقناع الرئيس بأن ما حدث هو بعض الأخطاء الناتجة عن ضعف الأ... زاب و القوى السياسـية الأخرى؛ وأن الحزب الوطني «القوي» غير مسـئول ... ضعف تلـك الأحزاب والقوى الأخرى، فخرج الرئيس يتحدث في الجلسـة الا... تاحية للبرلمان عن أخطاء في الممارسة الديمقراطية ينبغي التعلم منها، ولكنه ... منها صفة الفضيحة السياسية.

إنّ مـن دلالاتِ موافقتـه على ذلك، هو أنه حينما أخبره البعض أنَّ المعارضة ...وم بعمـلِ برلمـانِ ظلٍّ مـوازٍ؛ قال جملتـه الشـهيرة: «خليهم يتسـلوا»، وهو ... ا...برته قوى المعارضة موافقةً ضمنيةً من الرئيس على ما تمَّ ، وسخريةً منهم. ... م يدركْ وقتها أن هذه الانتخابات كانت بحق الإيذان بانهيار النظام كله، الذي ... ارك هو ولا مَن حوله أنه بدأ يخلق داخله عناصر انهياره.

، لقـد كان هـذا الكِبْرُ وذاك الاسـتعلاء في موضوع الانتخابـات، كما هو في ... موعات أخرى عديدة في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس مبارك، هو الشرارة ا... أشـعلت النيران، وقضت على هذا الوضع. إنَّ مَن ينظر إلى المشـاركين في ... ظاهـرات 25 ينايـر، في اليوم الأول للأحداث، يكتشـف أن معظم المشـاركين ا... تّرين فيها كانوا من ضحايا الانتخابات، سواء كانوا من المعارضين، أو حتى ... أعضاء الحزب الوطني، الذين أسقطهم الحزب سواء في المراحل التمهيدية ا... نتخابـات أو فـي الجولـة الثانية؛ من أجـل إنجاح مرشـحي المعارضة، الذين ... نوا من الوصول إلى جولة الإعادة في محاولة لتجميل صورة الانتخابات.

تسببت نتائج الانتخابات في إفساد المناخ العام تماما، وساعد على ذلك الوضع الاقتصادي الذي يحقق نموا اقتصاديا حقيقيا ولا يشعر به المواطن المحتاج في الواقع، وإعلامٌ تجاوزَ جزءٌ كبير منه خارج حدود المنطق و المهنية في المعالجة، وهو ما ساهم في خلق حالة من الإحباط واليأس؛ من أجل تحقيق بطولات وهمية لبعض من هؤلاء الإعلاميين، بالإضافة إلى خطاب سياسي لرؤوس النظام تميز بالقدر الأكبر من الجفاء والاستعلاء وعمق الفجوة بين النظام والمواطنين. وأذكر هنا الحوار الأخير الذي أجريته مع الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء المصري الأسبق يوم 7 يناير، والذي طلب إجراؤه بعد اطمئنانه أنه مستمر في منصبه، بعدما تجاوز مرحلة القلق من غضب الرئيس عليه، وقراره بإخراجه من منصبه في صيف 2010، كما قال لي رشيد محمد رشيد في لقاء لي معه يوم السادس عشر من يناير قبل أقل من عشرة أيام من الثورة، وأكَّدته لي مصادر عدة فيما بعد، بأن الرئيس كان قد اتخذ قرارا بإقالة نظيف وحكومته في صيف 2010.

ولقد ذكرَ ذلك أمام العديد من الوزراء والمسئولين الذين كان يجتمع بهم دونه، ورفض أن يقابله لفترة طويلة، لولا تدخل جمال مبارك وحسين سالم، رجل الأعمال المعروف، والذي كان يتردد أنه الصديق الشخصي لمبارك الأب، تدخَّلا من أجل استمرار نظيف؛ واستعانا بالمهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة في حكومة نظيف، والذي كان أبرز المرشحين لتولي منصب رئيس الوزراء بعده، ويحظى بثقة الرئيس مبارك؛ ليقنع الرئيس بتأجيل تغيير نظيف إلى ما بعد الانتخابات، وذلك حتى لا يدخل الانتخابات بوزارة جديدة يمكن أن تؤثر في نتائجها.

بعدما مرت عاصفة الانتخابات وأصابت العاصفة الحزب، ونجا منها نظيف؛ فاستمر في منصبه. هذه الحالة التي عاشها نظيف - حالة التهديد بالإقالة - هي

حالة متكررة معه، منذ عام 2007 ، أي بعد توليه منصبه، وبعد أقل من 3 سنوات، وهو مرشح للخروج من منصبه، ولم يكن خافيا على أحد في المستويات السياسية أو الصحفية أن الرئيس لا يحب رئيس وزرائه كثيرا، وكثيرا ما تردد أنه يتحين الفرصة للتخلص منه، ولكن كانت هناك أسبابٌ وأحداث تؤدي لبقائه، بدءا من الأزمة الاقتصادية العالمية، إلى أزمة الغذاء، إلى الهجوم الإسرائيلي على غزة، إلى الانتخابات البرلمانية، ومن بعدها مشروع الانتخابات الرئاسية التي لم تحدث، كل هذه الأحداث، وغيرها؛ كانت سببا في تأجيل اتخاذ قرار تغيير نظيف وحكومته.

و هنا، تجدر الإشارة إلى أن هذا التغيير كان أحد المطالب التي باتت، وكأنها مطلبٌ شعبيٌ كبيرٌ، ولكن لم يتم اتخاذ القرار. هذا التأجيل في اتخاذ القرارات سيظهرُ فيما بعد، أنه صفة أصيلة في نظام مبارك. ففي ذلك الحوار الذي أشرت إليه، تحدثت مع رئيس الوزراء عن تلك الفجوة بين الجماهير والحكومة، و غياب لغة الخطاب السياسي الجماهيري إلا أنه أنكر ذلك بشدة، مؤكدا على شعبية حكومته واقترابها من الجماهير، وهي الإجابة التي لم تقنع أحدا ممن شاهدوا الحوار، وأنا من قبلهم. وكان أن كتبتُ في مقال تالٍ لي، عن تلك العلاقة بين النظام والشعب، والتي باتت تتجلى في نكتة تقول: إن أعمى قال لأطرش: «أنا شايف إنه فيه حد بيراقبنا»، فلا الأعمى رأى، ولا الأطرش سمع، وهكذا لا الحكومة رأت، ولا الشعب سمع، فقد عجزت الحكومة عن الرؤية، واختار الشعب ألا يسمع «طرش اختياري»، وهذه هي الفجوة الحقيقية بين الحكومة والنظام في تلك الفترة، وبين الجماهير المصرية.

ولعل قصة خالد سعيد تصلح كنموذج للتدليل على الأسلوب الذي دأب النظام على التعامل به، وهو الأمر الذي وصل بهذا النظام إلى ما وصل إليه. و خالد سعيد؛ ذلك الشاب الذي مات في الإسكندرية في شهر يونيو عام ألفين

وعشـرة، وتحـوَّل إلـى اللعنـة التي أصابـت النظام؛ وتسـبب في خلـق حالة من الغضب الشـديد لدى قطاعـات عديدة من المصريين؛ والأهـم من ذلك، تمكَّن عـدد من السياسـيين المعارضين في اسـتخدامه كسـلاح فعال ضـد النظام؛ فقد تحـول موقـع الإنترنت الذي حمل اسـم «كلنا خالد سـعيد» إلى واحـد من أكثر المواقع التي انضم إليها ملايين المصريين.

إنَّ تعامُـل النظـام مع هذه القصة هو أحد الأدلة الصارخة على حالة الغباء في إدارة الأزمات، وقد كنتُ شاهدا على ذلك؛ حكاية خالد سعيد تعود إلى السادس من يونيو عام ألفين وعشـرة؛ وهو شـاب مصري في الثامنة والعشرين من عمره، (27 يناير 1982 – 6 يونيو 2010)، من مدينة الإسـكندرية، مصر. يُعتقد أنه قد تم تعذيبـه حتى المـوت على أيدي اثنين من مخبري الشـرطة، اللذين أرادا تفتيشـه بموجِب قانون الطوارئ. سألهم عن سببٍ لتفتيشه، أو إذنِ نيابة، لم يجيباه؛ وقاما بضربه أمام العديد من شـهود العيان في منطقة سيدي جابر. وتناقضت الروايات حـول وفاة خالد؛ فبينما أكَّد شـهود العيان أنه مـات نتيجة الضرب المبرِّح، خرج بيـانٌ مـن وزارة الداخلية المصريـة؛ ليؤكد أنه مات؛ نتيجة اختناقـه بلفافة بانجو، ابتلعها وقت القبض عليه.

وأيًّـا مـا كانت الحقيقة؛ فإنَّ ما صدَّقه معظم المصرييـن، هو أنه قُتل على أيدي رجلي الشـرطة، والأمر الآخر المهم، هو أنه تعرَّض للضرب من رجال الشـرطة، وقـد أثار موته إدانـة محلية وعالمية، كمـا أثار احتجاجاتٍ علنيةً في الإسـكندرية والقاهرة، قام بها ناشطو حقوق الإنسان في مصر، والذين اتهموا الشرطة المصرية باستمرار ممارستها التعذيب في ظل حالة الطوارئ.

مـن جانبي علمـتُ بخبر الوفـاة صباح الجمعة التاسـع من يونيو بعد انتشـار الخبـر فـي مدينة الإسـكندرية، وبـدء الإعلان عـن تجمعات غاضبة مـن أهالي المدينـة؛ احتجاجا على مقتل خالد سـعيد، وأعطيتُ تعليماتـي بإذاعة الخبر في

التليفزيـون؛ باعتباره خبرا عن تجمعـات احتجاجية، اعتدنا علـى التعامل معها، ، اتصلـتُ بمسـاعد وزيـر الداخلية المصـري، ذات اليـوم عدة مـرات؛ لأحثَّهم علـى إصـدار بيانٍ؛ للإعـلان عمَّا حـدث، وما إذا كانـت هناك إجراءاتٌ سـوف يتخذونها؛ فإذا بمسـاعد الوزير يهوِّنُ كثيرا من الأمـر؛ معتبرا أنه موضوعٌ صغير، ، لا يسـتحقُّ كلَّ هذه الضجة؛ فالولد مدمنُ مخـدِّرات - على حدِّ قوله. حاولتُ الاتصال بعدها بعددٍ من المسئولين؛ خاصةً أن بعض الأهالي سوف يتجهون إلى مقـر وزارة الداخليـة في اليوم التالـي، إلا أن ردَّ الفعل كان هـو ذاته: التهوين من الموضوع برمته، وحالة من الكِبْر والإحساس المتزايد بالثقة؛ حتى إن واحدا من الضباط علَّقَ مستخفّا - وقتها - بأنهم لو جاءوا، فسوف يدفعون الثمن!

في اليوم التالي، وبينما أتابع التطورات الحادثة في الإسكندرية، ومحاولاتي لم تتوقف؛ من أجـل الإعلان عن موقف يحسـم الأمور ويوضحهـا، وأن تعلن الداخلية أنها سـوف تبدأ تحقيقا مع رجلي الشـرطة، وأنهما موقوفان عن العمل، أو أي أمر من هذا القبيل؛ فلم أواجه إلَّا بقدر كبيرٍ من الكِبر والتهوين بالموضوع على كافة المستويات. ظلَّ الحال هكذا، حتى علمتُ أنَّ الدكتور محمد البرادعي، كان يشـارك فـي لقاء في (تشـاتم هـاوس) في لندن، وأنـه طلب في بدايـة اللقاء الوقوف دقيقة؛ حدادا على روح «شـهيد الإسـكندرية» كما أطلق عليه، واستغلَّه كوسيلة لبدء هجوم شديد على النظام في مصر، عندما أبلغتُ وزير الإعلام أنس الفقـي بذلك، لم تمر سـوى دقائق معـدودة حتى بدأت الاتصـالات بين أطراف الدولة؛ لمواجهة ماحدث بعد الموقف، الذي وضعهم فيه الدكتور البرادعي.

وقـد تـم إبلاغنـا فـي التليفزيـون؛ أن وزارة الداخليـة بصدد إصـدار بيان عن الحـادث. توقعـتُ أن يتنـاول البيـان تفاصيـل ما حـدث، دون أن يغفـل الجانب السياسـي في الموضوع، وأن يتسـم بقدر من الذكاء حتى يحتوي غضب الناس،

وأن تتخذ وزارة الداخلية إجراءات جادة؛ للتحقيق مع الشرطيين وحبسهما. إلا أن البيان أتى مخيبا للآمال، ومستفزا لمعظم المصريين؛ فقد تجاهل تماما الاعتداء على الشاب بالضرب، وكال له الاتهامات بتعاطي المخدرات والاتجار بها، وتحدث البيان عنه باعتباره من معتادي الإجرام ومطرود من الخدمة العسكرية، وكان هذا هو الخطأ الرئيسي، الافتقاد إلى أي حس سياسي، فحتى لو كانت كل هذه المعلومات صحيحة فإن تقديمها في هذه الصياغة دون إدانة العنف كانت سببا في خلق أكبر درجة من التعاطف معه. أذكر أن مذيع نشرة الأخبار، الذي قرأ الخبر المتضمن البيان وقتها قال لي: إنه شعر بانزعاج وغضب شديد، وهو يقرأ هذا الخبر مضطرا. جاء في البيان: «إن وفاة خالد سعيد جاءت بعد تعاطيه لفافة مخدرة أكدها شهود خمسة ومنهم صديقه الذي كان يرافقه(....)، وأن الوفاة نتيجة إسفكسيا الخنق، نتيجة انسداد القصبة الهوائية باللفافة التي حاول ابتلاعها(...)، وأنه كان مطلوبا؛ لتنفيذ حكمين بالحبس، صادرين في قضيتي سرقة، والأخرى لحيازة سلاح أبيض، وأنه سبق ضبطه في أربع قضايا سرقات وحيازة سلاح ، كما أنه مطلوب للمحاكمة؛ للهروب من الخدمة العسكرية، فضلا عما تضمنته أقوال والدته في التحقيقات من أنه معتاد على تعاطي المواد المخدرة»، ودافع البيان عن جهاز الشرطة كجهاز وطني يتعرض للإساءة بترويج الشائعات عن رجاله.

هذا البيان كان نموذجا متكررا من غباء تعامل النظام مع الأزمات، وهو أسلوب متكرر في مواقف متعددة، لم يتعامل مع الرأي العام الداخلي الغاضب، بل لم يهتم بالحديث إليه أول الأمر، ولم يهتم بإصدار بيانٍ إلا عندما أثير الموضوع دوليا، وعندما تحدث نطق كفرا وخسر الداخل والخارج؛ وهكذا ساهم رجال النظام في إضافة عنصر جديد؛ للتعجيل بانهياره، وتحوَّل خالد سعيد إلى رمز وأداة مؤثرة للقضاء على النظام، واستغلته كل قيادات المعارضة؛ صغيرها وكبيرها؛ كأداةٍ للتلميع والهجوم على النظام في الوقت ذاته.

الفصل الثاني

25 ينـــــايـــر

ليناير أجواء خاصة في مصر، نهاره دافئ، لكنه ليس حارّا.. ليله بارد، ولكنه ليس شديد البرودة.. شمسه ساطعة، ولكنها ليست حارقة. يناير في حياة المصريين أيضا، يمتلك رائحة الإجازات، فهذه الفترة، التي هي إجازات منتصف العام الدراسي، يستغلها معظم المصريين في زيارة الأقارب، وفي السياحة الداخلية، وأشهر تلك الرحلات، هي تلك التي تقوم بها معظم الجامعات المصرية إلى جنوبي مصر، الأقصر وأسوان، وأيضا هو الشهر الذي يشهد معرض القاهرة الدولي للكتاب، والذي كان مقررا، أن يفتتح دورته الخامسة والأربعين يوم 29 من يناير - كما جرت العادة - رئيسُ الجمهورية.

والأجواء السياسية في يناير، يتذكر فيها المصريون، حريق القاهرة الذي اندلع يوم 26 يناير 1952، وكان مقدمةً لتحرك الضباط الأحرار؛ للإطاحة بالنظام الملكي، وتأسيس النظام الجمهوري، فيما عرف بثورة 23 يوليو، وأيضا أحداث 18، و19 يناير 1977 عندما خرج المتظاهرون؛ ليحتجوا على قرارات الحكومة المصرية، آنذاك، في عهد الرئيس السابق أنور السادات، والتي قررت رفع أسعار السلع الأساسية بشكل كبير ومفاجئ، وعقب هذه المظاهرات التي أطلق عليها المصريون، انتفاضة شعبية، بينما أطلق عليها الرئيس السادات انتفاضة حراميّة؛ استجاب السادات لمطالب المصريين؛ وأعاد الأسعار مرة أخرى، وظلت هذه الانتفاضة جزءا من التاريخ المضيء، في عيون الحركة السياسية المصرية.

وفيما يبدو، فإن أهالي مدينة السويس، أرادوا أن يستحضروا أجواء 18، و19 يناير مرة أخرى؛ عندما خرجوا يوم 18 يناير عقب صلاة الجمعة، من مسجد

الأربعين في مظاهرات شبيهة بتلك التي حدثت عام 77؛ ومدينة السويس التي يسميها المصريون: «المدينة الباسلة» ومدينة الأبطال، والتي تعد من الموانئ الفرعونية القديمة، وتحمل اسم أحد المعارك الشهيرة «حرب السويس عام 56»، وتم تهجير أهلها عام 67 ، وهم الذين قاوموا سقوط المدينة في يد الإسرائيليين في نصر 73، وتبعد 130 كيلو شرق القاهرة. هي مدينة صناعية كبرى بالدرجة الأولى؛ بها العديدُ من شركات البترول والمصانع الكبيرة التي يمتلك جزءا منها رجال الأعمال بمشروع خليج السويس، ولكنَّ أهل المدينة يعانون مما يعانيه سائر المصريين، من فساد الإدارة، وبطالة الشباب.

يوم الجمعة، خرج بعض أهالي المدينة، بينهم سائقي سيارات أجرة، وصيادين وبائعي خضار، يعانون من تجاوزات الشرطة، وشباب يعاني من البطالة، ومرضى يبحثون عن علاج مناسب؛ توجَّهتْ المظاهراتُ إلى قسم شرطة الأربعين، ذلك المبنى الذي حرره أهل السويس من الاحتلال الإسرائيلي، وهم يرفعون شعاراتٍ؛ يطالبون فيها بطلبات اجتماعية واقتصادية، ولكن الإدارة وعلى رأسها محافظ المدينة، تعاملت مع هذه المظاهرة السلمية بذلك الأسلوب، الذي أثبت دائما غباء الإدارة في التعامل مع المواطنين؛ فاشتبكت قوات الأمن مع المتظاهرين؛ ألقت القنابل المسيِّلة للدموع، والرصاص المطاطيّ؛ مما أسفر عن مقتل 3 من المتظاهرين، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل رفضت إدارة المدينة تسليم الجثث إلى ذويهم؛ مما أشعل الموقف، وزاد من غضب المتظاهرين، ودفع السلطات إلى تسليم جثث الشهداء الثلاثة؛ ليخرجوا وهم يحملونها في شوارع المدينة، ويخرج مَن لم يخرج، وتبدأ مرة أخرى الاشتباكات بشكل أكثر عنفا؛ وهو الأمر الذي يفسر لماذا كانت السويس إحدى أكثر النقاط التهابا، وبدأت هذه الأحداث قبل 25 يناير بأسبوع.

شهر يناير بمصر هذا العام، بدأت بشائر أجوائه مبكرا؛ فبعد مرور أقل من ساعة من صباح السبت 1 يناير 2011 في الساعة 12:20 عشية احتفالات رأس السنة الميلادية، شهدت مدينة الإسكندرية انفجارا ضخما أمام كنيسة القديسين بمنطقة سيدي بشر بالإسكندرية؛ أسفر عن مقتل 21 شخصا وإصابة 79 آخرين.

تلك الحادثة التي رأى البعض أن النظام استغلها للتغطية على فضيحة تزوير الانتخابات البرلمانية لصالح حزبه، لم تقف خسائرها عند حدود القتلى والجرحى، ولكنَّها تجاوزتْ ذلك في إشعال فتيل الفتنة الطائفية في مصر مرة أخرى؛ فللمرة الأولى منذ دخول الإسلام مصر على يد عمرو بن العاص سنة 641 ميلاديا، يخرج الأقباط المصريون في مظاهرات إلى الشوارع، ينددون فيها بما حدث؛ ويطالبون فيها بالمساواة، وبما يعتقدونه حقوقا ضائعة، ورغم أن الحادث لا يمكن اعتباره نتيجة مباشرة لاحتقان ديني، إلا أنه كان مناسبة للتعبير عن ذلك الاحتقان، وقد شهدتُ أنا نفسي - من خلال نوافذ مبنى التليفزيون المصري - تلك المظاهرات، والتي لم تخلُ من نبرة طائفية، واضحة؛ مما كان يهدد باندلاع أعمال عنف بين مسلمي مصر وأقباطها، وما شاهدته؛ كان الدافع بأن أبادر بالتحرك إلى الكاتدرائية؛ حيث مقر البابا شنودة الثالث رأس الكنيسة المصرية، التي كانت قد فتحت أبوابها في تلك الليلة؛ لتلقي العزاء.. ذهبتُ أملا في أن أنجح في إقناع البابا بالتدخل بتهدئة الأقباط ووقف التصعيد، رغم التحذير الذي تلقيتُه من إحدى القيادات الأمنية الكبيرة؛ بألا أذهب إلى هناك؛ لأن الشباب القبطي يحتل مداخل الكاتدرائية والساحة الداخلية فيها، ويعتدون على مَن يقترب، بزجاجات المولوتوف كما قيل لي وقتها، إلا أنني أصررتُ على الذهاب بعدما شهدتُه من مقدمات لكارثة حقيقية؛ تتمثل في ذلك الصدام الذي تبدو مقدماته بين المسلمين والمسيحيين.

وعندما وصلتُ وجدت البابا شنودة في القاعة الرئيسة يستقبل المعزِّين، وكان معه عدد من الأساقفة، وكبار رجال الدين المسيحي، وعدد من الشخصيات العامة القبطية؛ من رجال أعمال ومسئولين، وستة من وزراء الحكومة المصرية، وجدت الجميع صامتا، في مجلس العزاء بحق، وبدأت حوارا مع البابا شنودة، الذي تربطني به علاقة جيدة وقديمة، امتد هذا الحوار لأكثرَ من ساعة ونصف الساعة ، نجحتُ خلالها في إقناع البابا؛ بأن يتحدَّث؛ ليهدأ الأقباط وينزع فتيل الأزمة، وهو الأمر الذي تم يوم 3 يناير 2011؛ حيث تحدث في لقاء معي؛ كان له أثر كبير في التهدئة في تلك الفترة.

وليست هذه هي المرة الأولى التي قمت فيها بمثل هذا الدور؛ فقبلها بعدة أشهر، عندما حدث تلاسن بين أحد قيادات الكنيسة، الأنبا بيشوي، الذي قال في محاضرة كنسية: إن القرآن الكريم به آياتٌ محرَّفة، وقال في حوار آخر: إن المسلمين ضيوف على مصر، فرد عليه مفكر إسلامي هو الدكتور محمد سليم العوا، بأن المسيحيين يخبئون الأسلحة في الكنائس، وكانت بداية لفتنة، وأقنعت البابا وقتها للحديث؛ معتذرا للمسلمين؛ وداعيا إلى الهدوء، وهو الأمر الذي كان له أثرٌ إيجابيٌّ في ذلك الوقت.

في كلتا المرتين، تحركتُ بمبادرة شخصية، ولم تتم هذه المبادرات بناء على طلب أو تنسيق من أي جهة، وكان تعامل الدولة مع هذا الملف تحديدا نموذجا للتعامل الخاطئ؛ حيث اعتبرَتْه ملفا أمنيا؛ فأوكلته إلى أجهزة الأمن المختلفة، ولم تحاول أن تبحث في جذور المشكلات، واكتفتْ لفترات طويلة، بتقبيل اللحى، بين رجال الدين الإسلامي والمسيحي، والحديث عن وحدة عنصري الأمة، مع الاحتفاظ الدائم بالجمر الملتهب تحت الرماد .

وهكذا، كانت دائما العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر، إحدى أهم نقاط الضعف لدى الإدارة المصرية، ولم يكن الوعي مكتملا بأهمية أو كيفية التعامل مع هذه القضية الحساسة.

يناير أيضا، فيه عيد الشرطة؛ حيث يُعدُّ تخليدا لذكرى موقعة الإسماعيلية 1951 التي راح ضحيتها خمسون شهيدا وثمانين جريحا من رجال الشرطة المصرية، على يد الاحتلال الإنجليزي في 25 يناير عام 1952؛ بعد أن رفض رجال الشرطة تسليم سلاحهم، وإخلاء مبنى المحافظة للاحتلال الإنجليزي، واعتبر ذلك اليوم عيدا للشرطة في مصر. وقد تقرر منذ عام 2009 في سابقة هي الأولى من نوعها، اعتبار يوم عيد الشرطة إجازة رسمية، وجرت العادة، أن يحتفل وزير الداخلية حبيب العادلي، هذا اليوم، بشكلين أساسيين: الأول : حوارٌ مطوَّل، مع مفيد فوزي، المذيع التليفزيوني المعروف؛ يتحدث فيه عن إنجازات وزارته في العام السابق، وخططه للعام الجديد، يمتد لأكثر من ساعتين.

والشكل الآخر : احتفال يحضره رئيس الجمهورية؛ باعتباره رئيس المجلس الأعلى للشرطة، ويلقي كلٌّ منهما كلمة، في هذا العام، اُحتُفِل بعيد الشرطة يوم 23 يناير، وخرج حبيب العادلي؛ ليتحدث أمام الرئيس مزهوّا، بأن أجهزة الشرطة تمكنت من ضبط المتهمين القائمين على تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، وأنهم ينتمون إلى تنظيم جيش الإسلام الفلسطيني المرتبط بتنظيم القاعدة، وقال خلال كلمته: «لن يفلتَ آثمٌ من العقاب»، وقال مبارك في كلمته: «سنتصدى لدعاة الفتنة وسنهزم الإرهاب، وزمن الوصاية الأجنبية انتهى، نحن أولى بأقباطنا». ورغم إعلان الشرطة أنها سوف تحيل المتهمين بتفجير الكنيسة إلى النيابة، إلا أن ذلك لم يحدث أبدا، ولم يُعرف مَنْ فجَّر الكنيسة، ولم يلقَ إعلانُ الوزير عن المتهمين تصديقا كبيرا في الشارع؛ سواء لدى المسلمين أو

الأقباط، بل سبَّب توترا في الإسكندرية؛ بعد أن مات أحد السلفيين السكندريين ويدعى سيد بلال؛ من التعذيب؛ بسبب هذه الحادثة؛ للاعتراف بما لم يرتكبه، كما ادعت أطراف مختلفة.

لم تُنسِ أحداث كنيسة القديسين - المصريينَ الغضبَ من نتائج الانتخابات المزورة؛ لم تنسهم الفقر، وغلاء الأسعار، وأرقام الحكومة بمعدلات النمو التي لم يشعروا بها، لم تنسهم ما رسخ في أذهانهم من تعنت وبلطجة بعض ممن ينتمون لوزارة الداخلية، ونجحت الحملات المتعددة في ترسيخ الاقتناع بما تردد وقتها عن انتشار التعذيب في الأقسام والسجون، وكان يوم 25 يناير هو اليوم الذي اتفقوا للخروج فيه؛ ليقولوا: لا للداخلية، وكان الاختيار هو اليوم الذي تحتفل فيه بعيدها. كان من المفترض أن تكون المظاهرات تحت شعار: «يوم الغضب»؛ احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمطالبة بـ1200 جنيه، حدا أدنى للأجور، وإلغاء قانون الطوارئ، وفي المقابل أرسلتْ وزارة الداخلية إنذارا للقوى السياسية؛ بضرورة الحصول على تصاريح للتظاهر، وحالَ عدم وجود تلك التصاريح سيتم التعامل بطريقة «قانونية».

طبعا، لم يحصل أحد على تصاريح؛ حيث نظَّمتْ حركة شباب 6 إبريل ورشة عمل لـ50 ناشطا من المرشحين لقيادة المظاهرات؛ لتوعيتهم بكيفية التحرك ومواجهة قوات الأمن، وحقوقهم القانونية حال القبض عليهم. وفي حين أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عدم المشاركة في المظاهرات، وقالت ذلك في بيان رسمي، لكنها تركتْ الخيار لشبابها للمشاركة بشكل شخصي،كما دعت «الجبهة الحرة للتغيير السلميِّ» أسر المواطنين، الذين حاولوا الانتحار، أو الذين انتحروا بالفعل، إلى المشاركة في المظاهرات، وأصدر شباب حزب

الوفد بيانا؛ حول أسباب مشاركتهم في يوم الغضب، وقالوا فيه: إن الذكرى 59 لأعياد الشرطة، تأتي في ظل ما يحيط بالوطن من أزمات متعددة، تكاد تعصف بمستقبله، كما أعلنت حركات: كفاية، وحشد، والاشتراكيين الثوريين، وخالد سعيد بالإسكندرية، والجمعية الوطنية للتغيير، عن مشاركتهم.

التوترات بدأتْ مبكرا، لكن لم تفهم الحكومة؛ فيوم 24 يناير، كان بروفة ليوم الغضب، العمال والمزارعون والطلاب وسائقو التاكسي، نظَّموا خلاله 12 مظاهرة، كان أهمها في القاهرة والجيزة؛ للمطالبة بالتعيين والتثبيت والمكافآت ورفع الأجور، ومطالب أخرى. كما وقعت 4 محاولات انتحار، على غرار انتحار المواطن التونسي بوعزيزي، الذي فجر الثورة التونسية، وخرج في اليوم نفسه رئيسُ الوزراء أحمد نظيف؛ ليقول: إن الحكومة لديها خططٌ؛ للقضاء على البطالة، وقد دخل نحو 800 من العاملين بمراكز البحوث الزراعية بشمال سيناء، اعتصاما مفتوحا وإضرابا عن الطعام أمام وزارة الزراعة؛ للمطالبة بعقود مميزة؛ أسوةً بالمصالح الحكومية الأخرى، كما اشتعل عدد من المظاهرات والاحتجاجات العمَّالية والطلابية، في القاهرة والمحافظات، وتمثَّلتْ المطالب العمالية في التثبيت ورفع الأجور، فيما اعتصم عدد من مزارعي الورَّاق أمام محافظة الجيزة؛ اعتراضا على قرار نزع ملكية أراضيهم، لصالح مشروع تطوير شمال الجيزة، وفي بورسعيد، شهد ميدان الشهداء المواجه لديوان عام المحافظة 4 وقفاتٍ احتجاجية، وتظاهرَ عشراتٌ من أصحاب التاكسي الأبيض؛ «خدمة ممولة من القطاع الخاص؛ لتجديد سيارات التاكسي القديمة بدعم حكومي»، تظاهر هؤلاء مجددا أمام مجلس الشعب؛ احتجاجا على عدم تنفيذ وزير المالية وعُودَه لهم بضمهم إلى المستفيدين بمزايا المرحلة الأولى من مشروع الإحلال، كما نظَّم العشرات من أعضاء النقابة المستقلة للعاملين بالضرائب العقارية وقفة احتجاجية، أمام مصلحة

الضرائب؛ للمطالبة بإنشاء صندوق للرعاية الصحية، وزيادة دعم صندوق الرعاية الاجتماعية.

وفي سياق الاحتجاجات الطلابية، استمرَّ أوائل خريجي جامعة الأزهر في مظاهراتهم لليوم الثاني، على التوالي؛ للمطالبة بتعيينهم معيدين، وكان كلُّ ذلك يُنبئ بأنَّ اليوم التالي، لن يكون يوما عاديّا.

ليلة 24 يناير، لم أتمكّنْ من النوم؛ فقد كنت أستشعر أنَّ هناك أمرا مختلفا هذه المرة، على الأقل أكبر من كل المرات؛ أكثر تنظيما، وأكثر قدرة، وأكثر امتدادا وتفرعا وتشعبا. وعندما كنت أتحدث إلى وزير الإعلام أنس الفقي، عن تلك التقديرات، كان ردُّه يأتي ما بين التهوين أحيانا، والطمأنة أحيانا أخرى؛ مقتنعا، بأن حبيب العادلي، الذي كان على اتصال دائم به في تلك الفترة، قادرٌ على احتواء ما هو آتٍ، وأنَّ حبيب العادلي، الدائم الاتصال به على الخط الساخن، طمأنه بأن الأمور تحت السيطرة.

رغم هذا، ظلَّ في اعتقادي أن الحل الأمني هذه المرة، لن يكون قادرا؛ حتى لو تمَّت محاصرةُ الاتصالات، والفيس بوك، وتويتر، كما فهمت من الاتصالات المتبادلة بين المسئولين الرسميين وقتها، وأنَّ النيَّة تتجه بالفعل إلى محاصرة الاتصالات في تلك الفترة، ولكنَّ إحساسي وتقديري وقتها، أخبرني أن هذا الإجراء، لن يتمكن وحده من تجاوز الأزمة أو حلها، وحال بيني وبين النوم وقتها؛ ودفعني للتفكير في أسلوب، أو طريقة للتعامل مع هذا التصرف.

صباح الاثنين 24 يناير توجهتُ إلى مكتبي، شمسُ القاهرة ساطعة، درجة الحرارة 19 درجة مئوية، وشوارعها مزدحمة كعادتها دائما، دخلتُ إلى مكتبي، تحدثتُ مع زملائي، كلَّفتُ مجموعةً بتحديد أسماء الفاعلين في الجماعات

الشبابية المختلفة: كفاية، 6 إبريل، خالد سعيد، وطلبتُ من زميل آخر إعداد أحد الاستوديوهات على طريقة «تاون هول»؛ بحيث يجلس الحضور في دائرة وتجلس الشخصيات المتحدثة في وسط الدائرة على مستوى واحد، وصعدت إلى الدور التاسع؛ حيث مكتب الوزير، الذي بادرني بالسؤال عن رأيي فيما يجري، فحدثتُه عن تقديري، وأخبرته - برأيي - أن ما يصلح لهذه المرحلة هو أن يُفتح المجال لهؤلاء الشباب؛ لكي يظهروا على شاشة التليفزيون؛ ليتحدثوا عن ملاحظاتهم وانتقاداتهم، وأن يشارك معهم أربعة أو خمسة ممن أطلقتُ عليهم تعبير «عقلاء الأمة»، وبعد المناقشة اقتنع الوزير بالفكرة، وأضاف إليها أنَّ هؤلاء الشباب يمكن أن يجلسوا مع أربعة من الوزراء في الحكومة، الذين لهم شعبية، أو قدرةٌ على الحوار مع الشباب، وحدَّد بالاسم المهندس رشيد محمد رشيد، ويوسف بطرس غالي، وأحمد المغربي، وهو شخصيّا، فاقترحت عليه في المقابل، أنه يمكن أن نحدِثَ مزجا بين هؤلاء وهؤلاء، لكنْ في البداية، دعنا ننفذ الفكرة؛ فطلبَ عرض الأمر على مكتب الحزب، الذي كان مجتمعا في تلك الأثناء، في مقر الحزب على بعد أمتار قليلة من مبنى التليفزيون.

اتصل الوزير الفقي بجمال مبارك؛ ليذهب ويعرض عليه الفكرة؛ فطلب الأخيرُ من هيئة المكتب، المجتمعين في تلك اللحظة، والمكوَّنةِ من: جمال، وصفوت الشريف، وأحمد عز، وزكريا عزمي، ومفيد شهاب، وعليِّ الدين هلال- طلب النقاشَ عبر «الكول كونفرانس»، فبدأ بالفعل حوارا معه، امتدَّ لحوالَي عشرين دقيقة، وخرج بعدها؛ ليبلغني أنَّ هيئة المكتب رفضت الفكرة؛ لأنهم رأوا أنهم بذلك يعطونهم اعترافا «قالها بالإنجليزية»، وأنَّه سيعطيهم حجما أكبر من حجمهم. أنهيتُ المناقشة معه، لكن قبل أن أغادر؛ عائدا إلى مكتبي، كان لي تعليقٌ واحدٌ أنَّ هذا خطأ كبير.

عـدتُ إلى مكتبـي؛ لأبلغ زملائي بالتوقـف عن الاتصـال بممثلي جماعات المعارضة، وذكرتُ لهم الأسباب، التي استند إليها مَن اتخذ القرار؛ بعدم السماح لهؤلاء الشباب بالظهور في التليفزيون، دون أن أسمِّي لهم مَنْ هم الذين رفضوا، غير أني على يقين؛ لذكائهم، في معرفتهم مَن يملك مثل هذا القرار.

هـذا الموقـف أكَّد لي مرة أخرى ذلك الأسـلوب، الذي اتَّسـم بالقدر الأكبر مـن الغباء المعتاد للنظام في مصر، فـي إدارة الأزمات، وهو الانتقادُ الذي ذكرته دائما لمختلف المستويات السياسية والأمنية بشكل واضح، وفي بعض الأحيان بشـكل غاضـب؛ فقـد كنـتُ أرى أنَّ النظام قـد أدمن هـذا الغباء فـي التعامل مع الأزمات، بل إنه خلقَ بنفسِـه لنفسِـه أزماتٍ؛ نتيجة أسـلوب الإدارة. وفي مراتٍ عدة، خلقَ أعداءً من الفراغ، وحوَّل حلفاءَ إلى أعداء له؛ نتيجةَ قِصر النظر، الذي تمكَّن من كثير من اللاعبين الأساسيين في ملعب السياسة والأمن داخل النظام، وفي الوقت نفسه، خلَقَ وحوشا، ظنَّ أنَّها ستكون أسلحته في مواجهة معارضيه؛ فاستحالتْ تلك الوحوش عبئا وضررا عليهم، بل وتسببتْ في خسارة العديد من الحلفاء، وتحويل عدد آخر إلى معسكر الأعداء.

وقـد كنتُ شـاهدا على العديد مـن هذه المواقـف، ومن الأمثلـة الدالّة على ذلـك؛ أن اثنيـن ممن يعتبران مـن قادة المعارضـة، كلاهما كان عضـوا في لجنة السياسـات، التـي كان يرأسـها جمال مبـارك، أحدهما؛ وعـدوه أنْ يتولّى منصبا إعلاميّـا رفيعا، ولم يفعلوا؛ فانقلـب عليهم، والآخر، وجد زميله الباهت، مقارنة بـه، يتولّى مناصبَ قياديةً في الحزب، بينما ظلَّ هو مكانه؛ حيث إنّ جمال مبارك كان حريصـا علـى ألّا يضـع بجانبه مَـن لا يرتاح إليـه، أو يظنّ أنه سـيخطف منه الأضـواء، وكان صاحبنـا هذا لامعا فـي الحديث بلغات متعـددة، ولديه كاريزما ومقبول الشكل كثيرا، وهكذا خرج من الحزب؛ وتحوَّل معارضا.

على الجانب الآخر، تبنَّى جمال مبارك - ومَن حوله - أسماء بعينها في مجال الإعلام والسياسة؛ ليستخدمها في الهجوم على خصومه، باستخدام الضرب تحت الحزام، فتحوَّل هؤلاء إلى مشاكلَ دائمةٍ، لم تتوقف حتى اليوم الأخير، وهذه مجرد نماذج، منها الكثير مما يصلح للكتابة عنه في مجال آخر.

بدأنا البحث عن بديل لفكرة حضور الشباب المعارض، التي رفضها مكتب الحزب الوطني، بقيادة جمال مبارك، وكانت قناعتي أن الأمور تتجه إلى التعقيد، وأن إدراك القائمين على إدارة الأزمة، لَحقيقةٌ، أبعادها أقلُّ كثيرا من حقيقتها، وأنهم يراهنون على عدة عناصر، منها الاقتناع بتلك القوة الرادعة والمسيطرة لجهاز الأمن، بقيادة وزير الداخلية حبيب العادلي، الذي نقل دائما الإحساس بالثقة إلى كافة المستويات في الدولة، وعلى رأسها الرئيس مبارك نفسه، وبدا هذا واضحا أثناء الاحتفال الأخير بعيد الشرطة، وكان العادلي حريصا على أن يترك المعلوماتِ مبهمةً حول العدد الفعليّ لقوات الأمن المركزي، المكلَّفة بالحماية ومكافحة الشغب، وقد تركَ للناس إعمال خيالهم، حتى إنَّ البعض قدَّرها بحوالَي مليونا ونصف المليون، في حين كشفتْ الحقائق فيما بعد، أنَّ عددهم لم يتجاوز مائة وخمسة وسبعين ألف جنديٍّ، ولكنْ أن يعيش الناس في أوهام الأرقام الكبيرة للأمن، هو عاملُ ردعٍ وتخويفٍ.

العامل الثاني، الذي راهن عليه مديرو الأزمة، هو التجارب السابقة لتلك الجماعات المعارضة؛ من مظاهرات وإضرابات، لم تسفر إلا عن أخبار صحفية وتليفزيونية، وإنشاء جماعاتٍ جديدةٍ، تحمل اسم الحدثِ، أو تاريخَه، وقد كانتْ قناعتهم، وهذا ما ظهر من خلال مناقشات وزير الإعلام أنس الفقي، معي أكثر من مرة، أن هذه الأزمة يمكن أن تكون مناسِبةً؛ لكشف هذه الجماعات؛ ومعرفة قوتهم وحجمهم الحقيقيين؛ لينكشفوا أمام الناس، ويواجهوا أنفسهم.

ويبـدو أن هـذا، كانت هي القناعـةَ لدى كلٍّ هـؤلاء، وقد نقلوا تلـك القناعة إلى الرئيس مبارك شخصيا، وهذا ما لمستُه من طبيعة الاتصالات، التي كانت تجري أمامي في مكتب وزير الإعلام، مع المستويات القيادية المختلفة في البلد.

العامـل الثالـث، الـذي كان سـاكنا نفوسَـهم دون أن ينطقـوا بـه، هـو ذلـك الإحسـاس، بل تلـك القناعة بأنَّ المصريين لن يثـوروا، وأنهم بطبيعتهم يرضون بما قسمه الله لهم، بل ووصل تقدير البعض، وهم داخل الدائرة الضيقة للحكم، أن قال لي، منتقدا أسلوب إدارة الدولة، رغم وجوده داخلها في تلك الفترة، قال: إنهم يتعاملون مع الشعب باعتباره جثةً هامدةً لن تحرك ساكنا، وهذا ما أمَّن عليه عددٌ آخر من القريبين من مركز صنع القرار وإدارة الأزمة.

فـي الفتـرة الأخيرة، كنـتُ منهمكا فـي الإعداد لكتـاب، عن التغيّـرات التي شـهدتها مصـر منذ التعديلات الدسـتورية، عام ألفين وخمسـة، والتي سـمحتْ بأول انتخابات رئاسـية مباشـرة بين متنافسـين؛ كبديل عن نظام الاستفتاء، الذي كان متَّبعـا في مصر منذ عام 1956، وفي هذا الإطار، كنت قد رصدتُ التطوراتِ السـابقةَ لأحداث الخامس والعشـرين من يناير، وكتبتُ ملاحظاتِ يوم الحادي والعشـرين من يناير؛ أي قبل وقوعها بأربعة أيام، وأجد أنه من المناسـب أن أترك هذه الملاحظات، التي اعتمدتُ فيها على عدد من الزملاء الصحفيين، كما هي؛ حيث كتبتُ:

يُعـدُّ مـا يتـم تنظيمه من حركـة احتجاجـات، يـوم 25 ينايـر؛ بمناسـبة أعياد الشـرطة، متوافقا مع عـدَّة برامجَ تدريبيـةٍ، قامتْ بها منظمـات المجتمع المدني الأمريكية والأوربية على فكرة بناءِ أو تنفيذ ثورةٍ سلمية ، وكان أحد هذه البرامج هـو (الصحافة الشـعبية)، التـي نفَّذها «الاتحـاد الدولي للصحفييـن»، وبرنامج خاصٌّ بمنظمة فريدم هاوس، أطلق عليه «جيل جديد».

ونجد أن هناك عدة أفكار، تم تطبيقها في هذا المجال، من مثل : إنشاء عدة إذاعات على الإنترنت؛ مثل: إذاعة المحروسة، والحرية، وراديو تيتو، والقائمين عليها ممن حصلوا على هذه الدورات.

وتقوم فكرة هذه البرامج على شرح كيف يتمُّ الإعداد لثورة شعبية، عن طريق الوسائل التكنولوجية المتاحة للناس، سواء باستخدام التويتر أو الفيس بوك .. وتهدف هذه الفكرة إلى العمل على زيادة فكرة الاحتجاج؛ ليجذب له 40 ألفا بدلا من 40 شخصا، ويتم ذلك باستخدام تقنياتٍ، وأساليب خاصة، أبرزها هو عدم رفع الشعارات السياسية بشكل مباشر. بل يتمُّ رفع شعاراتٍ اجتماعية، ومطالب فئوية حتى تجذب قطاعا كبيرا لديها. ومن هنا؛ سيركِّز احتجاج 25 يناير على قضايا التعذيب، ومطالب بإقالة وزير الداخلية.

ولذلك؛ نجد أن القائمين على الحركة الاحتجاجية، والداعين لتظاهرات 25 يناير، ركزوا على القضايا الخاصة بتجاوزات الشرطة والتعذيب، وتم استخدام قضية خالد سعيد، رمزا لحركة الاحتجاج؛ خاصة أن «الجروب» الخاص بخالد سعيد، تجاوز نصف مليون عضو .. ولذلك؛ فإن فكرة الدعوة للاحتجاجات منتشرة بشكل كبير على هذا الجروب، بالإضافة إلى موقع تويتر.

وعلى عكس حركة الاحتجاجات السابقة، والتي كان لها دائما رأسٌ منظمٌ، أو فكرة واحدة، حتى حركة 6 إبريل، ارتبطتْ بالاعتصام الذي دعت إليه؛ تضامنا مع عمال المحلة الكبرى، ولكن في هذه الدعوة للاحتجاج الخاص بـ 25 يناير، لا توجد جهة واحدة، تقوم به، بل إنه متعدد الدعوات، خاصة مع استغلال أحداث تونس والترويج لها، ويتم ذلك عبر قيام المشاركين بتوجيه الدعوات على النت؛ سواء في تويتر أو الفيس بوك. والأخطر في الأمر، أن الدعوة للاحتجاج لا تكتفي بالدعوات الإليكترونية، بل تتم بشكل مباشر من

خـلال تعريف الناس بالاحتجـاج، ونجد أن فئاتٍ كثيرةً تعـرف هذا الاحتجاج، خاصة أن ما حدث في تونس كان له صدى في الحديث مع الناس .

مـن الجهات الداعية : حركات الاحتجاج؛ مثـل كفاية، و6 إبريل، وأحزاب؛ مثل حزب الغد، خاصة وأن مجموعة كبيرة من العناصر الملتفة حول أيمن نور، هـم ممَّنْ حصلوا علـى دورات خارجيـة، أو حتى داخل مصر، وقـد كانت لهذه الدورات أفكارها المتمركزة حول الصحافة الشـعبية، أو تكوين أجيال شـابة من القادة السياسيين.

بالنسـبة لموقـف الإخوان، حتى تلـك اللحظة، لم تكن الجماعـة قد أخذتْ قرارها بشـأن موقفهـا؛ غير أنَّ تصريحاتٍ لقادتها حينـذاك، تؤكد أن الإخوان لن يشـاركوا، ولكن مـن كواليس الجماعة، فإنهـم لن يمانعوا مشـاركة مجموعات الشباب الخاصة في الاحتجاجات، ولكنَّ مشاركتهم ستكون بصفتهم الشخصية، وليس تحت اسم الجماعة.

شـكل الاحتجاج : لـن يحدد القائمون علـى الاحتجاجات أيِّ مواقع سـيتم التوجه إليها للتظاهر؛ حتى لا يتم توقيفه، بل ستكون الدعوة في أنه يمكنُ التظاهر في أيِّ مكان، واسـتغلال أية فرصة لتجمعات. وهذه الفكرة، رغم أنها قد تسبب قـدرا من التشـتت، إلا أنها تلعب على إمكانية أن يـؤدي ذلك إلى نجاحها؛ لأنها ستعمل على تشتيت الأمن.

لـن يكـون احتجـاج 25 يناير الاحتجـاج الأخير، بـل إن القائميـن والداعين للاحتجـاج سـوف ينظِّمـوا احتجاجات أخرى، خاصـةً إذا كانت هنـاك نتائجُ أو مظاهرُ للاحتجاج الأوّل؛ وذلك تطبيقا لنظرية الدومينو.

انتهى ما كتبتُ يوم واحد وعشـرين ينايـر، وهو ما ثبت صحته تماما بعد ذلك، وهو ما رفضَ الالتفاتَ إليه أيٌّ ممن شارك في إدارة الأزمة، فما بالك أن يقتنع به!

الفصل الثالث

بداية الغضب

أظن أن كل مَن شغل نفسه بالتفكير فيما يمكن أن يحدث، قد استيقظ ذلك اليوم، يوم 25 يناير، وهو متورم العينين؛ وذلك بسبب القلق الذي سكن النفوس من أسلوب تعاطي الدولة مع الأزمة المقبلة، وكل مَن فكَّر في هذا لم يتمكن من النوم.

وفي مثلها، تلك الأيام المليئة بالأحداث المهمة، وهي كثيرة خلال السنوات الخمس السابقة، ذهبتُ إلى مكتبي مبكِّرا، وهذا التبكير وحده؛ كان سببا في خلو الشوارع في ذلك الوقت، فما بالك واليوم أصبح، يوم إجازة رسميّة؛ بمناسبة عيد الشرطة، كما ذكرتُ من قبلُ، فلا مصالحَ، ولا جامعاتٍ، ولا مدارسَ، فضلا عن حالة القلق، التي تسود الأسر المصرية العاديّة في مثل هذه الأحداث، فتفضِّل التزام البيوت؛ بحثا عن السلامة، وأقصد بمثل تلك الأيام؛ أيام الانتخابات، أو أيام الاستفتاء، أو أيام الدعوة إلى الاعتصامات والإضرابات؛ فقد اعتاد معظم المصريين عدم المشاركة بشكل فاعل في مثل هذه الأمور؛ لمزيج من الأسباب؛ كلُّها معا تكوِّن سببا واحدا كبيرا؛ على رأسها تحري السلامة، والاعتقاد بعدم الجدوى والشك، الذي يصل إلى حد اليقين؛ بأنه غيرُ مرحَّبٍ بمشاركتهم، وأنَّ ما تريده الحكومة ستفعله، بغض النظر؛ عن رأي أيٍّ منهم.

هذه هي طبيعة الأمور في مصر لعشرات السنين، إلا في استثناءات قليلة، ولقد فشلتْ كل المحاولات في تغيير هذه الحالة؛ فقد ضاعتْ كلُّ محاولات الدعوة لمشاركة المصريين بشكل أكثر فاعليّة، ولكن لم تنجح هذه الدعوات والمحاولات للمزيج السابق ذكره، من اللامبالاة، والإحساس بعدم الجدوى، إضافةً إلى عدم الصدق والجديّة، لدى حاملي هذه الدعوات للمشاركة؛ سواء

مـن الحكومة، أو من الأحزاب المختلفة، أو من منظمـات المجتمع المدنيّ، أو حتى من المؤسسات الدينية.

أظنُّ أنَّ ما سبق، كان واحدا من أهم أسباب الاطمئنان الرئيسة لدى القائمين على إدارة الدولة، وأن هذه القناعة نفسـها لدى الجماعات السياسـية التي دعت إلـى مظاهـرات 25 يناير، كانت القناعة لـدى الدولة أنها سـتكون مثل غيرها من الأيام المشابهة، وإن كانتْ بدرجةٍ أكثرَ حدة قليلا، بل إنَّ البعض، كان ينظر على أنَّهـا فرصـةٌ، للحكم على حجم هـذه المعارضة الحقيقـي؛ إذ كان الرِّهانُ الدائم على عدم قدرة الشعبِ، أو عدم رغبتِه في التجاوب مع مثل هذه الاحتجاجات.

وكمـا قلـتُ: فـإنَّ قناعـةَ البعـض ممنْ يديـر الأزمة، كانـت هـي التعامل مع المصرييـن؛ علـى أنَّهـم جثثٌ هامـدةٌ؛ إذ بـات الغضب بعيـدا عنهم، فمـا بالك بالتحرك الإيجابي؟!

صباحٌ آخر مشـمس ومعتدل في شوارع القاهرة، الهادئة تماما، لكنَّ القلق لم يكـن بعيدا عن هوائها، تواجدُ الأمـن أكثر كثافةً من الأيام العادية، وبالتأكيد، فإن كثافـة تواجده اليـوم، لا تقارن بأيام الإجازات، فما بالك بعِيد الشـرطة؟ صحف الصباح تحمل في صفحاتها الأولى موضوعين رئيسـين: الأول: هو إعلان وزير الداخلية؛ أنه تم الكشف عمَّن فجَّر كنيسة القديسين في الإسكندرية، وهو جيش الإسلام المرتبط بالقاعدة في قطاع غزة، والثاني: يوم الغضب المتوقع اليوم.

حبيب العادلي وزير الداخلية، يحتل جزءا كبيرا من الصفحة الأولى في حوار مع صحيفة الأهرام اليومية؛ يعلن فيه ضبط تنظيم إرهابي من 19 انتحاريا؛ لتفجير دور العبادة في مصر، وفيه يقول؛ ردّا على سؤالٍ عن مظاهرات اليوم، التي تأتي في يوم الاحتفال بعيد الشـرطة: «أقول للرأي العـامِّ أن هذه الدعوة على الفيس بوك،

تأتي من شباب؛ وأطالب المثقفين توعية هؤلاء بحب بلدهم، التي سيحكمونها في يوم من الأيام، فكيف لشبابٍ أن يخرب وطنه»، ويضيف: «نزول الشباب إلى الشارع، ليس له أيُّ تأثير، الأمن قادر على ردع أي خروج، فأيُّ مساسٍ بأمن المواطن، وأي ممتلكات عامة أو خاصة، لن نتهاون فيه على الإطلاق، أما التعبير عن الرأي، والوقوف وقفاتٍ لفترات محددة؛ فالشرطة ستحميكم، وترحب باختياركم لهذا اليوم للاحتفال بشهدائها لكي تعبروا عن آرائكم» .

بينما اهتمتْ الصحف التي يُطلق عليها وصف القومية، والمملوكة للدولة بواسطة مجلس الشورى؛ اهتمت بخطاب الرئيس في عيد الشرطة، وإعلان وزير الداخلية حبيب العادلي، عن مسئولية جيش الإسلام عن تفجير كنيسة القديسين، فإن الصحف الخاصة والحزبية، قد أبرزتْ في صدر صفحاتها الأولى أخبارَ مظاهراتِ يوم الغضب، كما أُطلق عليها، ومقدماتِه التي تمثَّلت في عودة المظاهرات والاعتصام أمام رصيف البرلمان والحكومة مرة أخرى.. صحيفة الوفد الصادرة عن حزب الوفد المعارض تقول: «إعادة المظاهرات الغاضبة أمام رصيف مجلس الشعب مجددا، وعدد من المحافظات شهدت مظاهرات متفرقة، نظَّمها أطباء وعمال ومزارعون وخريجو جامعات»، وصحيفة خاصة أخرى، هي الدستور، تشير إلى «رفض الأقباط والسلفيين والجماعة الإسلامية المشاركة في مظاهرات اليوم 25 يناير، بينما حزب الوفد ينتظر رأى المكتب التنفيذي لها». صحيفة الشروق الخاصة هي الأخرى، تشير إلى تهديدات الأمن لمسئولي المكاتب الإدارية للإخوان المسلمين بالمحافظات المختلفة؛ باعتقال أعضاء الجماعة والتصعيد ضدها، والدخول في مواجهات عنيفة معها، في حال خروج أعضائها للتظاهر مع المتظاهرين. وكان الحديث عن تنظيم مظاهرات لأعضاء الحزب الوطني في هذا اليوم أيضا، إحدى الأفكار المطروحة، وذلك

فـي مظاهرات تحمل عنوان يوم الوفاء في مواجهـة مظاهرات يوم الغضب «يوم الوفاء والغضـب»؛ وذلك لتأكيد الوفاء والعرفان بالجميل للرئيس مبارك، الذي خـاض حروب مصر جميعها في العصر الحديـث، وحكمها ثلاثين عاما، إلا أن هـذا الإجراء، تم الإعلانُ عن عـدم تنفيذه فيما بعد؛ وذلك عملا بنصيحة الأمن، كما علمتُ بعد ذلك والذي خشي أن يحدث صدام بين الطرفين.

كل الزملاء والعاملين معي في مواقعهم في العمل، الذي اعتادوا عليه خلال أعوام، عملنا فيها معا في أحداث مهمّة، منذ انفجار شرم الشيخ عام 2005، وحتى الانتخابات البرلمانية الأخيرة، التي لم تقلّ تأثيراتها السـلبية عن انفجارات شرم الشيخ سياسيّا، كلٌّ في مكانه يعرف دوره تحديدا.

بـدأ اليـوم هادئـا، الأجـواء يبـدو وكأنَّ حدثا ما فـي الطريـق، كان لدى أنس الفقي وزير الإعلام، قدرٌ من الثقة في أن اليوم سوف يمرُّ كسابقه من الأيام، التي شـهدتْ مثل هـذه الاعتصامات والمظاهرات، وهذه الثقـة فيما يبدو، قد انتقلت إليـه من وزير الداخليـة حبيب العادلي، الذي كان على اتصال مسـتمرٍّ به، خلال الفتـرة الأخيـرة، وكان من بين الأفـكار التي طُرحَتْ يومهـا، أنَّ هذه المظاهرات مناسـبة؛ لإظهار القوة الحقيقية للمعارضة في الشـارع؛ فقد كان الحديث سـواء عن 6 إبريل، أو كفاية، أو غيرها من حركات المعارضة، كالحديث عن مجهولٍ، لا يُعـرف على وجه التحديد حدود قوته الحقيقيـة، أو قدرته على التأثير، كذلك فإنَّ حضور أو عدم حضور الإخوان المسلمين في تظاهرات اليوم، سوف يكون دليـلا على حجمهم الحقيقي في حال المشـاركة، وعن حجم الآخرين الحقيقي في حال عدم المشاركة.

لقد كانت الحسـابات تتم؛ وفقا للمعطيات التقليدية المتوفرة؛ وبالتالي، فإن أحـدا لم يكن ليتوقعَ أكثر مما كان يحدث من قبلُ، مع درجة أعلى نسـبيّا، ولكن

الثقـة التـي سـكنتْ المُكلَّفين بمواجهة الحـدث كانت كبيرة؛ فقـد كان اعتقادها أنَّ هـذه مناسـبة جديرة بالانتظار؛ وبإمكانية اسـتغلالها؛ ليوضـعَ كلٌّ في موضِعه المناسب، وكلٌّ في حجمه الحقيقي.

وقد كان ذلك - كما رأى عدد كبير من المسئولين، واستمعت من أنس الفقي؛ بنـاءً على الثقة التي سـكنت وزير الداخلية شـخصيّا؛ ذلـك أنَّ حجم المعارضة، لا يتعـدَّى إلا أنْ يكـون مجموعـة مـن الأصـوات الثائـرة، ولكنهـا لا تدلِّل على حجـم كبير، أو قدرة على تحريك الشـارع؛ أقول: كانـت الثقة كبيرة ويقينية حتى لـدى المعارضيـن؛ بأن الأمن المصري وصل إلى مرحلة مـن القوة، التي يتمكَّن معها من السـيطرة الكاملة على الأوضاع، وأن القوة المعارضة جميعها، لم تكن لتتمكنَ من هزِّ شعرة واحدة في جسد النظام.

وكانت هذه الرؤية هي المسيطرة، حتى على أولئك الذين كانوا يتحركون من المعارضين؛ فقد كان إحساسـهم بقوتهم الذاتية إحساسا متدنيا إلى درجة كبيرة؛ فلم يكن أحدٌ ليتوقعَ أن يكون هناك جسدٌ جديد، أو عناصر أخرى داخل الجسد، يمكن أن تضيف قوة جديدة.

بـدأ اليـوم بنجاح ما اسـتهدفه القائمون علـى الأزمة في الحكومـة المصرية، وهـو تجميد ووقف خدْمـات «الفيس بـوك والتويتر»؛ وذلك نتـاج الاتصالات التي سبقت خلال الأيام الماضية للأزمة، التي تمَّتْ وتأكدتْ من جانب شركات الاتصـالات؛ وكان الهـدف منـع الاتصـال بيـن أولئك الشـباب، الذيـن يدعون للمظاهرات عبر الإنترنت؛ بحُجَّة أنَّ هناك نيةً لاستخدام وسائل الاتصالات هذه؛ للتواصـل فيمـا بينهم، وكان هذا واضحا، خلال فترة الإعـداد لهذه المظاهرات؛ حيث كانت الدعوة تتم عبر «الفيس بوك»، وبخاصةٍ صفحةُ «كلنا خالد سـعيد»، الذي ثبت فيما بعد أن «الأدمِن» القائم عليها، هو أحد الشباب الذين شاركوا في

الدعوة للمظاهرات، واسمه وائل غنيم، وكان يعمل مديرا إقليميا لشركة جوجل، وكان يدير هذه الصفحة من خارج مصر.

بدأت الدعوة باختيار يوم 25 يناير، يوم عيد الشرطة؛ لكي يكون يوما للاحتجاج، واستجاب للدعوة عددٌ كبيرٌ من شباب «الفيس بوك»، وقد تجاوز عدد الذين أكدوا مشاركتهم أكثر من 70 ألف شخص، وقد أُستُخِدمَ كلٌّ من الفيس بوك وتويتر في نشر الأماكن الرئيسية، التي سيتم تجمعُهم فيها، داخل القاهرة وخارجها، وكذلك أُستُخِدمَ الموقعانِ في إعطاء الإرشادات للمتظاهرين في كيفية الانتشار، والتعامل مع عنف وزارة الداخلية، وكيفية التصرف في حال القبض عليهم. وبهذا الشكل؛ فقد أُستخدِم الفيس بوك وتويتر كعامل رئيسي في تحريك المظاهرات. وقد أعطى ذلك الفرصةَ للقائمين على الأمر في الدولة لمحاولة قطع الطريق على هذه المظاهرات عن طريق إيقاف شبكة الإنترنت، وبالفعل تم توجيه التعليمات إلى شركات الهواتف المحمولة، وشركات خدمات الإنترنت على قطع الخدمات، وبخاصة في وسط المدينة، وميدان التحرير.

إذًا؛ حُجِبتْ المواقع الإلكترونية المرتبطة بالمظاهرات بشكل نهائي، وأصيب موقع «تويتر» بالشلل التام، وفشل جميع مستخدميه في الوصول إليه من خلال هواتفهم المحمولة، ثم دخل الفيس بوك حيِّز الحجب في مرحلة تالية، وتوقفتْ شركة «تي إي داتا» عن تقديم خدْماتها إلى مستخدميها؛ مما أعاق الوصول إلى شبكة الإنترنت، أو أيِّ موقع من المواقع. وتُعدُّ هذه هي المرة الأولى في مصر، التي يتم فيها استخدام هذا الأسلوب في محاربة المظاهرات، وكانت هذه هي المرة الأولى أيضا، التي بدتْ فيها القدرة الهائلة لهذه المواقع على إيجاد شكل من أشكال التواصل بين المستخدمين بشكل عام، وأعتقد أنها المرة الأولى التي يتم فيها التظاهر (افتراضيا).

أحداث اليوم أعطتْ انطباعا، بأنَّ الأمور تسير مع الدولة وليس ضدها، وبدا الأمر وكأن الأمور تتعاون مع الدولة ضد المظاهرات، فقد بدأ اليوم باشتباكات عنيفة ولكن في الدولة اللبنانية، وذلك بعد أن كلَّف الرئيس اللبناني بشير سليمان، السيد نجيب ميقاتي بتكليف حكومة جديدة، وهو ما اعتبره أنصار رئيس الحكومة السابقة سعد الحريري، ضربة موجهة إليهم؛ وذلك بعدما كانوا يطمعون في بقاء سعد الحريري رئيسا للوزراء؛ وهو الأمر الذي دفع أنصار الحريري إلى النزول إلى الشارع؛ مما أدَّى إلى اشتعال الأمر في لبنان، التي كانت دائما محل الاهتمام العربي والدولي، وهكذا، فإنَّ الإعلام العربي كلَّه، والفضائيات العربية كلها، قد وضعتْ الموضوع اللبناني في مقدمة نشراتها، حتى إن أخبار المظاهرات المصرية بدت فاترة في بداية اليوم، ولم تأخذ نصيبها من الاهتمام، بل كانت الخبر الثاني أو الثالث، أو حتى الرابع في العديد من النشرات والتغطيّات الإخبارية في ذلك اليوم في مختلف القنوات العربية.

اتصل بي الوزير أنس الفقي، وزير الإعلام في ذلك الصباح على المكتب، وقال لي: يبدو أن لبنان هي الأخرى تلعب لصالح النظام، وبدا سعيدا؛ لأننا الآن، لدينا فرصة مناسبة؛ لكي نضع لبنان الخبر الأول في التغطيّات الإخبارية المختلفة لنا، خاصة أن القنوات العربية المختلفة كالجزيرة والعربية، قد بدأت نشراتها وفتحت هواءها للخبر اللبناني؛ لذلك كان خبر لبنان، هو الخبر الأول في نشرات التليفزيون المصري، بينما كان خبر المظاهرات هو الخبر الثاني، بالإشارة إلى أنها تجمُّع للقوى السياسية المختلفة، التي ترفع مجموعة من الشعارات؛ كإصلاح الاقتصاد وإصلاح هيكل الأجور، كانت هذه هي الصيغة التي تمَّ الاتفاق عليها في إطار التغطية الخاصة للمظاهرات. وبالفعل؛ خرجتْ مجموعة من الكاميرات؛ لتصوير التظاهرات في أماكن مختلفة في شوارع

القاهرة، لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا؛ حيث هدأت الأمور في لبنان، بينما ازدادت اشتعالا في مصر.

بدأ المتظاهرون احتجاجاتهم قبل الظهر، في عدة مناطق؛ منها: التحرير، وبولاق الدكرور، وميت عقبة، وأرض اللواء، وإمبابة، والمطرية، وشبرا، وميدان مصطفى محمود بشارع جامعة الدول العربية، وكورنيش النيل بالقاهرة. وقد شهدت كلٌّ من محافظات: الغربية، والشرقية، ودمياط، والإسماعيلية، والدقهلية، والبحر الأحمر، وأسيوط، وبني سويف، وأسوان، والقليوبية، والفيوم، وشمال سيناء، والسويس، وكفر الشيخ، والبحيرة - مظاهرات مماثلة.

ومنذ الصباح الباكر، انتشرتْ سيارات الأمن المركزي، والسيارات المصفحة، وعربات الإطفاء، وسيارات الإسعاف، في معظم الميادين والشوارع الرئيسة بأنحاء الجمهورية، والتي تمَّ إغلاقها بالحواجز الحديدية، وقوات مكافحة الشغب. وانتشر الآلاف من رجال الأمن بالزّيين: المدني والعسكري، وأحاطوا بالمتظاهرين في بداية اليوم، ثم بدءوا في تفريقهم باستخدام خراطيم المياه، والقنابل المسيِّلة للدموع، والطوب والحجارة.

وقعت اشتباكات محدودة في بعض المناطق بالقاهرة والمحافظات؛ انتهت بإصابة عدد من المتظاهرين، واعتقال آخرين، كما أصيب عددٌ من رجال الأمن، ورغم التكثيف الأمني، الذي قدّرته المصادر الأمنية، بنحو 30 ألف شرطي في مناطق وسط القاهرة وحدها؛ فإنَّ المتظاهرين نجحوا في اختراق الحواجز الأمنية في العديد من المناطق؛ أبرزها أمام دار القضاء العالي والمهندسين وميدان التحرير، ذلك الذي تحوَّل بنهاية النهار إلى ساحةٍ، تجمَّعَ فيها المتظاهرون، ورابطوا في الميدان وسط حصار أمني كثيف، وردَّدَ المتظاهرون هتافات ضد

النظام الحاكم منها: «تونس هي الحل» و«مصر زي تونس» و«يسقط كل فاسد» و«لا للجوع، لا للفقر، لا للبطالة، لا للغلاء» .

تباينتْ مواقف عدد من أحزاب المعارضة، بشأن المشاركة في مظاهرات يوم الغضب؛ ما بين مشارك بشكل رسمي، وآخر يدفع بأعضائه دون مشاركة رسمية، وأحزاب أخرى اكتفت بالتضامن مع المظاهرات، بينما أغلقتْ بعض الأحزاب مقارَّها بحجة أن «يوم 25 يناير إجازة رسمية».

حزب الوفد أعلن على لسان حسام الخولي، رئيس لجنة الشباب، أن الحزب شارك بشكل رسمي، وأنه توجَّه بنفسه إلى دار القضاء العالي على رأس مجموعة من شباب الحزب؛ لمشاركة القوى السياسية في المظاهرات، وقد أكد المتحدث باسم حزب الجبهة إبراهيم نوار، أن شباب الحزب شارك في جميع المحافظات، وكذلك قيادات الحزب التي شاركت في وقفة أمام دار القضاء العالي.

في المقابل قال أحمد حسن، أمين عام الحزب الناصري: إن موقف الحزب هو المشاركة بشكل فردي، وليس باسم الحزب؛ لأن هذا يحتاج تكثيفا حقيقيا من الناصريين، وتنسيقا مُوسَّعا، مشيرا إلى أن مقرَّ الحزب مغلق في ذلك اليوم؛ لأنه عطلة رسمية، والعاملون به في إجازة.

وقال رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع: إن موقف الحزب هو عدم المشاركة. وكان ذلك الموقف هو موقف حزب التجمع نفسه، الذي أعلن على لسان الأمين العام سيد عبد العال، أن الحزب غير مشارك.

على الطرف الآخر، كان التفاعل مع الأحداث من جانب القائمين على إدارة الأزمة، يشهد الكثير من التطورات؛ متباينا بين حالة الارتياح النسبية صباحا، والتي تطورت إلى حالةٍ من القلق والانزعاج آخر اليوم، لكنَّ الإحساس بأن الأمور تحت السيطرة، كان ولا يزال قائما، حتى وإن زادت حِدَّتُها.

مـع مرور سـاعات النهار، وتطـوُّر الأحداث، بدأت الحالـة المصرية تفرض نفسـها على وسـائل الإعلام المختلفة بمـا فيها، التليفزيـون المصري في حدود المتـاح وبدرجات متفاوتـة، وبدا أن المظاهراتِ التي تحركت في شـوارع مصر المختلفـة، قد اسـتفادت مـن التجـارب والدورات التـي مر بها عـدد من هؤلاء الشـباب، عبر برامج التدريـب المختلفة من خلال جمعيـات المجتمع المدني، التي تعاونت مع مؤسسـات أمريكية وأوروبية، تولت عملية تمويل وتدريب هذه المجموعات؛ وانعكس ذلك في شـكل كتاب صدر قبل الأحداث مباشـرة، كما كان يتم تداوله على الإنترنت بعنوان: «كيف تثور بحداءة». ويلاحظ في العنوان اللغة الركيكة المسـتخدمة، ويحتوي الكتاب على الأساليب المختلفة للتظاهر، وكيـف يمكن إجهـاد قـوات الأمـن، ومواجهتها بتنظيـم صفـوف المتظاهرين، والاستفادة من الأعداد المتوفرة منهم بشكل أو بآخر.

والكتاب مكون من 26 صفحة، عن كيفية توجيه النَّاشـطين، ويحدد عددا من النقـاط الحرجة المركزيـة للمقاومة المدنية، بما في ذلـك مطالب محددة للغاية بشـأن نظام مبـارك؛ ويذكر الأهـداف الملموسـة للمقاومة الشـعبية والخطوات التكتيكيـة لتحقيـق هذه الأهـداف. كما قـدم الدليل نصائح حول نـوع الملابس اللازمـة للحمايـة، وكيفية هزيمة الشـرطة برشِّ عناصرها بالألـوان، وينصح بأن تبدأ المظاهرات في الأزقّة، وهو ما فعله المتظاهرون فعلا؛ حيث إنه من المنطقي - كمـا شـرح الكتـاب - أن تبدأ المظاهـرات صغيرة، وبعيدا عـن الاحتجاجات الرئيسة؛ كوسيلة آمنة للمحتجين تجمعهم معا، وتكفل لهم الحماية.

والكتاب يبدو فيه التأثير الواضح لمفهوم التظاهر السلمي، الذي شرحَه «جين شارب»، والذي كان يعمل - سابقا - مستشارا في الاستخبارات الأمريكية، وله الآن مؤسسـة تدعـى «ألبرت أينشـتين»؛ حيث قام شـارب بوضـع كل تكتيكات

وسبُل المقاومة الشعبية حول العالم، وله كتب عدة وألعاب فيديو جيم لمحاكاة الوضع الحقيقي، و منها كتاب عن التظاهر السلمي، انتشر الأعوام الأخيرة اسمه «من الدكتاتورية إلى الديمقراطية - إطار تصوري للتحرر». يتحدث عن كيفية حشد المزيد من الناس أكثر في الشوارع، وهو ما يعطي إحساسا بالزخم والثقة، ويجعل دعوة الناس إلى الخروج والانضمام أسهل؛ لأنهم يرون صديقا أو أختا أو جارا، جميعهم ينزلون إلى الشارع، كما يؤكد على أن المظاهرات يجب أن تظل سلمية، وألا تشارك في أعمال التخريب؛ لأن الالتزام ببقائها غير عنيفة، يلعب دورا أساسيّا في المقاومة المدنية. لكن المشاركة في الشغب سيؤدي بالشرطة إلى التدخل؛ لفض النزاعات. ويوصي الكتاب أيضا، بأن يعمل الناشطون بالفوز على الشرطة والجيش بعدم مهاجمتهم.

ذكر الكتاب عددا من التدريبات للناشطين على مدى سنوات، كثَّفتْ خلالها واشنطن من خططها لتطويع منظمات حقوقية ومجتمعية ليبرالية، تتعايش على المعونات الأمريكية منذ عشرات السنين في عهد الرئيس مبارك، ولها دور في استقطاب بعض الشباب الليبرالي المبهور بحضارة الغرب.

وبالرغم من أن نشاط أغلب هذه المنظمات يبدو شبه سريٍّ، أو تحت غطاء عام لا يختلف عليه أحد، مثل : (دعم الديمقراطية) أو (تعليم المصريين ثقافة الديمقراطية)، فقد تم الكشف عن خفايا قطاع من هذا الدعم في تقارير ويكليكس السرية خلال الفترة السابقة على أحداث 25 يناير، ووفقا لما جاء بإحدى الوثائق؛ فخلال جلسة عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي الجمعة 24 يونيه 2011، اعترفت السفيرة الأمريكية آن باترسون، التي تولت منصبها عقب الأحداث في القاهرة، أن الولايات المتحدة أنفقت - منذ أحداث 25 يناير - 40 مليون دولار، قالت: إنها لدعم الديمقراطية في مصر.

(دون تفصيل)، وقالـت: إن 600 منظمة مصرية تقدمت بطلباتٍ؛ للحصول على منـح مالية أمريكية لدعم المجتمع المدني. واسـتنادا إلـى وثائق ويكليكس؛ فقد دفعـت الولايات المتحدة ملايين الدولارات لمنظمـات تدعو إلى الديمقراطية في مصر.

وحسـب الوثيقة السرية التي سربها الموقع عن السفارة الأمريكية في القاهرة في 6 ديسمبر 2007، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «يو آس آيد» خصصت مبلـغ 5.66 مليـون دولار عـام 2008، و75 مليـون دولار في عـام 2009 لبرامج مصرية؛ لنشر الديمقراطية والحكم الجيد.

وبحسب ما نشرته صحيفة الدايلي تليجراف البريطانية بعد أحداث 25 يناير، فقد دعمت الحكومة الأمريكية بصورة سـرية شـخصياتٍ بـارزةً وراء الانتفاضة المصريـة، وقالـت: إن هذه الشـخصيات كانـت تخطط لتغيير النظـام منذ ثلاث سـنوات. وحسـب ذات الصحيفة، فإن السـفارة الأمريكية في القاهرة، ساعدت معارضا شـابّا على حضور ندوة برعاية الولايات المتحدة في نيويورك للناشطين الشـباب، وعملـت علـى إخفاء هُويتـه عن أمن الدولـة في مصر، في إشـارة إلى وائل غنيم، المدير الإقليمي لجوجل الشـرق الأوسط، والذي اعتقله أمن الدولة أثناء الثورة، وأضافت الدايلي تليجراف أن هذا الناشـط الشـاب لدى عودته إلى مصر عام 2008، أبلغ دبلوماسـيين أمريكيين أنَّ تحالفا من الجماعات المعارضة وضـعَ خُطّـةً؛ للإطاحة بمبارك، وتنصيـب رئيس منتخب ديمقراطيـا عام 2011. وفي وثيقة أخرى نشـرتها صحيفة «أفتنبوسـتن» النرويجيـة، والتي حصلت على كافـة البرقيـات الدبلوماسـية الأمريكيـة التي سـربها موقع ويكيليكـس وعددها 250 ألف وثيقة، كشـفت الصحيفة أن الولايات المتحدة أسـهمت بشكل مباشر فـي «بنـاء القوى التي تعـارض الرئيس مبارك». ويبدو أن ذلـك لم يكن غائبا عن

نظام الرئيس مبارك؛ فقد كشفت إحدى مُراسلات السفيرة الأمريكية السابقة مارجريت سكوبي في 20 أكتوبر 2008 ، وسربتها ويكليكس، «أن جمال مبارك نجل الرئيس يشعر بالانزعاج من التمويل الأميركي المباشر للمنظمات الأهلية المصرية؛ لدعم الديمقراطية والحكم الجيد». وتكشف برقية أخرى أنَّ الدعم المتزايد أغضب الحكومة المصرية، ودفعَ وزيرة التعاون الدولي فايزة أبو النَّجا للاعتراض وتوجيه تحذير للأمريكان من الاستمرار في هذا الدعم المالي لمنظمات وجمعيات مصرية، بصورة أشبه بالدعم الأجنبي الذي يخالف السيادة المصرية.

ويبدو فعلا أن بعض الشباب المشاركين في المظاهرات استفادوا من هذه التدريبات وهذه البرامج؛ فبالرغم من قلة أعدادهم نسبيا في بداية اليوم، إلا أنه كانت هناك عدةُ ملاحظات صغيرة جديرة بالرصد؛ فالمجموعات الصباحية في التظاهر كانت بالفعل تتكون بشكل رئيسي من الشباب الذي اصطلح على تسميته بشباب الفيس بوك، وذلك لارتباطهم بالإنترنت وتواصلهم من خلاله، الذين كما سبق وأن ذكرنا، نظَّموا أنفسهم ودعوا للمظاهرات يوم 25 يناير، واشترك في صفحتهم على الفيس بوك أكثر من 70 ألف عضو، وعلى الرغم من أن العدد غير كبير، إلا أن قوتهم بدت واضحة في مواجهة قوات الأمن، ليس بمفهوم الصدام، ولكن بمفهوم التصرف مع الحالة، والاستفادة من عددهم القليل نسبيا، بأقصى إيجابية ممكنة، ومن الواضح هنا، استفادتهم من الدورات التي مرُّوا بها، أو الكتب التي قرءوها حول أساليب التظاهر. بعد ذلك انضم إلى هؤلاء الشباب خليطٌ من القوى السياسية التقليدية والجديدة كما ذكرنا؛ بعض الأحزاب شاركتْ والبعض الآخر امتنع عن المشاركة، وآخرون اتخذوا موقف الراقص على السُلَّم انتظارا لما سوف يحدث، وكان أبرز أعضاء الفصيل الأخير جماعة

الإخـوان المسـلمين التي لم تشـترك فـي المظاهرات منـذ البدايـة، لكنها تركتْ لأفرادها حرية المشاركة، الجزء الأكبر والأكثر تأثيرا كان من ضحايا الانتخابات مـن كل الأطراف حتى من أعضاء الحزب الوطني، الذين لم يرشـحهم الحزب، أو لم يسـاندهم في المرحلة الثانية، هؤلاء هم الذين شـكَّلوا قوة أساسـية صلبة؛ بحيث كانت عمودا رئيسـيّا، وأعطت قوة للمظاهرات للاسـتمرار. ويمكن الآن القول: إن مظاهرات اليوم الأول، يوم 25 يناير، ما كانت لتكتسب هذه القوة على الاستمرار، وهذا الزخم، ما لم يشارك فيها ضحايا الانتخابات الأخيرة.

حتى بعد ظهر ذلك اليوم، ظلَّ إحساس الارتياح مسيطرا على مديري الأزمة، لمسـتُ ذلك مـن خلال الاتصالات الهاتفية التي جـرت أمامي وبدا لي فيها قدر الثقة بين المتحدثين؛ سواء من وزير الإعلام أنس الفقي، أو وزير الداخلية حبيب العادلي، الذي كان حاضرا دائما على الهاتف الساخن مع الفقي، أو على الطرف الآخـر جمـال مبـارك، و زكريا عزمـي رئيس ديـوان رئيس الجمهوريـة، في مقر الرئاسـة، وبين وقتٍ وآخـر، كان يتم إبلاغ الرئيس بملخص عـن التطورات عبر الهاتف، وقد لاحظتُ دائما أن الصورة التي كانت تُنقل للرئيس، بها قدرٌ كبيرٌ من الطمأنـة، وأنَّ الأمور تحت السـيطرة، وبدا وكأنَّ هنـاك حرصا على عدم إقحامه فـي التفاصيـل، وبدا أيضـا، على الطرف الآخـر، أنه لا يمانع في ذلـك ، وكانت الإحالة منه دائما، إلى «جمال» ليتصرف، أو إلى حبيب العادلي الذي كان مطمَئنا لإدارته للأمور.

الأمـر المؤَكَّـد أيضا، من خلال الاتصالات المسـتمرة التـي حضرتُ العديدَ منها، أنَّ ثمة تعليماتٍ واضحةً بألا تستخدمَ قوات الأمن أسلحة نارية، أو أسلحة حيَّـة، في فض المظاهـرات، وكانت التعليمات كما فهمتُ، فـي تلك المرحلة ، هي محاولة ضبط النفس إلى أقصى درجة وحصار المظاهرات، ودفعها للحركة

وفقا لمسارات معينة، واستخدام أساليب الضغط عليهم، وحصارهم؛ أي المتظاهرين، ودفعهم إلى تلك المسارات.

وحسبما علمتُ من أنس الفقي، وزير الإعلام، أن اجتماعا؛ لتقدير الموقف، كان قد جرى يوم السبت السابق للأحداث، حضره مبارك، ورئيس الوزراء أحمد نظيف، ووزير الدفاع، ووزير الإعلام، ووزير الداخلية، ورئيس جهاز المخابرات، وقد طُرح فيه الموقف المتوقع يوم 25، وقد بدا أيضا من خلال الاجتماع، الثقة التي أبداها وزير الداخلية والسيطرة على الموقف، وكذلك التأكيد على التعامل السلمي مع المظاهرات حتى تمر بسلام، كذلك تم استعراض الإجراءات التي سيتم اتخاذها ذلك اليوم فيما يتعلق بالاتصالات، والتعامل مع المتظاهرين. كلُّ هذه الأمور، كان قد تحدَّث معي فيها أنس الفقي، وزير الإعلام، قبل يوم 25 يناير، وفي أثنائه، في ذلك الوقت.

ومن الأمور الملفتة للنظر، والتي كان من الممكن، في وقت آخر، أن تبدو طريفة، إلا أنها لم تكن كذلك؛ ففي ذلك اليوم، 25 يناير، كانت وزارة الداخلية قد بدأت حملة إعلانية؛ حاولتْ بها أن تحسِّن صورتها، وتقرِّب بينها وبين الجماهير. في هذا المساء أيضا، كان مُقررا إذاعةُ الحوار السنوي الذي اعتاد أن يجريه وزير الداخلية مع مفيد فوزي الصحافي المصري المعروف، وهو الحوار الذي امتد ساعتين كعادته، ولم يكن الظرف مواتيا، كما اعتقدت في ذلك الوقت؛ فقد كان الشارع مليئا بالمظاهرات، وكانت هناك حالة من الاحتجاج والاحتقان؛ فسألتُ وقتها وزير الإعلام، عن مدى إمكانية عدم إذاعة هذا اللقاء ، واقترحت عدم إذاعته في هذه الظروف؛ خاصة أنه سوف يزيد الأمور سوءا، إلا أنه رأى أنه حوار لوزير الداخلية، في يوم الاحتفال بعيد الشرطة، و الحوار كان قد تم

تسجيله بالفعل، وبالتالي يتوجَّب إذاعته، وخرج وزير الداخلية - في تلك الليلة، في حوارٍ سُجِّل قبلها بيومين - بمجموعة من التصريحات، لم تكن في توقيتها المناسب على الإطلاق حتى لو كانت مسجلة من قبل.

الوزير حبيب العادلي، أكد في حواره، أنَّ هناك إمكانيةً لإغلاق بعض مواقع الإنترنت التي يجري من خلالها تجنيد الشباب؛ لتنفيذ عمليات إرهابية، ويقول: إن الغلق قد يكون مؤقتا، أما الغلق التام فصعب؛ لأن من يطلق هذه المواقع والبرامج شركات أجنبية، وهي الوحيدة القادرة على إغلاقها، ويضيف العادلي في جزء آخر من الحوار: إنه لا ينكر أن هناك مصريين يتم تجنيدهم في تنظيم القاعدة، فالتجنيد والتثقيف وتشكيل الخلايا الإرهابية، يتم من خلال الإنترنت؛ فالجريمة المعلوماتية أصبحت من أخطر الجرائم. وأكد أن مجلس وزراء الداخلية العرب وجَّه، بمبادرة من مصر، نداء إلى المجتمع الدولي بضرورة الالتفات لهذه الجرائم، وأنه لا بد من التعاون في وضع الضوابط التي تلزم هذه الشركات بغلق هذه المواقع، لكن لا توجد نتائج إيجابية حتى الآن. وأشار إلى تونس، وقال: إنه لا توجد ظروف متطابقة؛ فكل شعب له طبيعة خاصة، وما حدث في تونس دمار وخراب، ومصر لم ترتعش مما حدث هناك، ولم يرتعش مسئول فيها، وشدَّدَ على أنه لا يمكنُ مقارنة تونس بمصر؛ لأن العالم يشهد باستقرار مصر، وأن الكلمة يجب أن تكون في الأطر المحددة والمقررة، ورغم ذلك فإن الدولة تكفل حرية الكلمة.

حديث الوزير كان طويلا، وتعرَّض للعديد من الموضوعات؛ مثل : حادث كنيسة القديسين، وضع الأقباط، الإخوان المسلمين، السلفيين، وعن العديد من الموضوعات الأخرى، والتي كان خلالَها يبدو واثقا تمام الثقة من قدرته. ولقد

كان حضوره حضورا لشخص يحاول أن يوصل الانطباع بأنه قادر، وأنه يسيطر، ولا إمكانيةَ لمصر أن تعيش دونه.

انتهى حديث حبيب العادلي بالقرب من منتصف الليل، قبل أن يتم فضُّ المظاهرات في ميدان التحرير، ومع الساعات الأولى لليوم التالي، لم نزل، حتى ذلك الوقت في مبنى التليفزيون، نتابع ما يحدث.

في غرفة الأخبار كانت التقارير التي تأتي من الزملاء الذين كلفوا بتغطية المظاهرات، تتحدث عن ذلك النوع الجديد من المتظاهرين، شباب صغير خرج إلى الشارع لأول مرة، وكذلك، الحديث عن تلك التجمعات من المصريين البسطاء، الذين تفاعلوا أيضا مع تلك المظاهرات بشكل تلقائي، وكانت الشعارات المرفوعة في تلك المرحلة، شعارات تنادي بشكل رئيسي بالعدالة الاجتماعية، وتوفير العمل؛ وشعارات عن البطالة، وشعارات ضد الفساد، وكلها تجتمع في «خبز - حرية - عدالة اجتماعية».

وفي الوقت ذاته، كان هناك أحد الشعارات؛ قد بدأ يتردد بين المتظاهرين، وكانت أعداد مَن يرددونه بسيطة، ولم يحظَ بالانتشار في ذلك اليوم؛ ربما لعدم تجانسه مع طبيعة اللهجة المصرية، وقد استمعت إليه من نافذة مكتبي من خلال المسيرات والمظاهرات التي تمر بجانب مبنى الإذاعة والتليفزيون، وحاولت التركيز كثيرا حتى أتمكن من معرفة طبيعة هذا الشعار، فقد كان يتردد بطريقة لا تتناسب مع طبيعة نطق اللهجة المصرية، والأداء المصري المعروف في المظاهرات، خاصة وأنني أعرف طبيعة الشعارات التي يتم رفعها، فقد اعتدت أن أكون واحدا من المتظاهرين، عندما كنت طالبا في الجامعة، وأعلم تماما كيف يتم وضع الشعارات، وكيف يتم ترديدها، وكيف يتم رفعها. وهناك العديد من

الأشـخاص في السـاحة المصرية مهمتهم كتابة الشعارات، ومعروفون بالاسم، كمـا يقـال، وقد يكون أكثرهم أهمية وشـهرة، كمال أبو عيطة؛ فمنذ السـبعينيات وهـو في اليسـار المصري، والحركة السياسـية المصرية بشـكل عـام، وهو أحد الذين اشتهروا بكتابة الشعارات التي ترفع في المظاهرات.

الشـعار الجديد الذي اسـتمعت إليه، وحاولت التركيز حتى عرفته بعد ذلك، وطلبت من زملائي أن يستمعوا إليه معي هو شعار: «الشعب يريد إسقاط النظام» الـذي أصبح فيما بعد أهم الشـعارات فـي كافة المظاهـرات والاحتجاجات في الأيـام التاليـة، ثم فـي كل التظاهرات العربيـة، كانت الطريقة التـي ينطق بها هذا الشـعار، لا تتسـق مع طبيعة اللهجة المصرية، وبدا وكأنه يتسق مع طبيعة اللهجة المغاربيـة، أو اللهجـة غيـر المصريـة في كافة الأحـوال؛ فليس مـن المعتاد، في الشـعارات المصرية أن تسـتخدم هذا النطق السريع الحاد، كانت هذه الملاحظة التي توقفتُ أمامها، أنَّ هذا الهتاف جديد على الساحة المصرية، وعلى المصريين بالتأكيد، وليس شعارا مصريا.

الشـعارات التي اعتدنا عليها، هي من نوعية الشـعار الذي رفع عام 77، وظل أحد الشعارات المرفوعة في تلك الأيام، مع تغيير القيمة والأشخاص هو: «سيد مرعـي يا سـيد بيه، كيلـو اللحمة بقـى بجنيه»، وسـيد مرعـي كان رئيس مجلس الشـعب في أثناء انتفاضة 18، 19 يناير سـنة 77، وهو أيضا الشـعار نفسـه، الذي رفع في المظاهرات الأخيرة بعد أن أصبح : «أحمد عز يا أحمد بيه، كيلو اللحمة بقـى بمائة جنيـه»، وأحمد عز طبعا هو أميـن التنظيم في الحـزب الوطني، الذي تحدثنا عنه من قبل، والجنيه الواحد أصبح مائة جنيه.

وهكذا فإن الشعارات التي ترفع في المظاهرات المصرية، لها طعم ومذاق ، ودلالة خاصة، وبالتأكيد لا يتسق شيء من هذا، مع ذلك الشعار الذي بدا دخيلا

على المظاهرات المصرية، لكن، كان من الواضح جدا، أن هناك تنظيما واضحا؛ حتى ينتشر هذا الشعار بين كل المتظاهرين في كل مكان؛ حتى أصبح الشعار الرئيس في الثورة حتى نهايتها.

استمرت متابعة ما يحدث في شوارع القاهرة ومدن مصرية مختلفة. وبدا أن المظاهرات هذه المرة مختلفة عن سابقاتها، وعندما نجحتْ المظاهرات في الاستمرار إلى ما بعد الثالثة مساء؛ شعر الإخوان أنهم سيخسرون إن لم يتحركوا ويشاركوا؛ وإلَّا يظهروا بمظهر المتخاذل، وسوف يخسرون ما يشيعونه دائما، من أنهم القوة الحقيقة لحركات الاحتجاج؛ فصدرتْ التعليمات لأعضاء الجماعة، من قيادتها، بالنزول إلى الشارع. وقتها اتصل بي أحد المراسلين، وذكر: إن شعارات جديدة بدأت تتردد بين المتظاهرين، هذه الشعارات والهتافات حملت طابعا دينيا، ولم تكن شعارات الإخوان المسلمين بشكل مباشر، كما لم يرفع أعضاء الجماعة ما يدل عليهم كجماعة الإخوان، ولكن الشعارات والهتافات حملت مضامين دينية إسلامية، ثم كانت الدعوة لإقامة صلاة العصر في الميدان.

التقيت أنس الفقي وزير الإعلام عدة مرات خلال اليوم، ونقلت إليه ما جاءني من المراسلين في الشارع؛ عن تدهور الأحوال في السويس، وازدياد الاصطدامات، ووقوع ضحايا من المتظاهرين وقوات الأمن، وعن تزايد المظاهرات في الإسكندرية، ومشاركة رموز سياسية معارضة في المظاهرات على غير المتوقع؛ فوجدت أن لديه معلوماتٍ كانت تصله من خلال التواصل والاتصال المستمر بوزير الداخلية.

قبل المغرب بقليل، قام أنس الفقي بالاتصال ببعض الشخصيات السياسية المعارضة، التي شاركت في المظاهرات؛ من أجل حثِّها على عدم المشاركة، وعلى إيجاد وسيلة للتفاهم معهم، وبالفعل وصل إلى مكتبه اثنان منهم، محمد

مصطفى شردي، النائب السابق لحزب الوفد عن دائرة بورسعيد، والذي انسحب من الانتخابات البرلمانية الأخيرة مع حزبه في المرحلة الثانية، ورامي لكح رجل الأعمال، الذي عاد إلى مصر بعد سنوات من الهروب خارجها، وذلك بعد التوصُّل إلى تسويةٍ لديونه للبنوك المصرية، ثم انضم لحزب الوفد، وشارك في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ولم ينجح هو الآخر، بفضل إدارة أحمد عز للانتخابات.

واستمر اللقاء بين الفقي وبينهما لمدة تجاوزت الساعتين، وتحدَّث معهما فيها عن مطالبهما، وانتقد مشاركتهما في مثل هذه المظاهرات بشكل لطيف؛ قائلا: إنهما أكبر من المشاركة في مثل هذه المظاهرات، وأكد أن هناك خطوات سوف تُتخذ لإصلاح الأوضاع، خاصة فيما يتعلق بالأحكام الصادرة من القضاء المصري، المقدمة في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب، وكذلك أهمية فتح باب الحوار معهم ومع رموز المعارضة الشرعية في المستقبل.

وكان اللقاء وديّا على عكس ما ادَّعى البعض بعد ذلك بأشهر؛ حيث بدا منهما التجاوب على ما طرحه الفقى، وذلك كما علمتُ أثناء تقديم الوزير تقريرا للرئيس، عبر الهاتف، بما تمَّ، فضلا عن اتصالات أخرى للوزير مع بقية القائمين على إدارة الأزمة في ذلك الوقت.

مع استمرار المظاهرات، بدت حالة التوتر أكثر حضورا لدى القائمين على إدارة الأزمة، والاتصالات باتت أكثر كثافة، إلا أنَّ ذلك لم يمنع استمرار الإحساس بالثقة في السيطرة على الأمور لدى كل الأطراف؛ استنادا لما يؤكده لهم حبيب العادلي وزير الداخلية.

مع حلول المساء واستمرار المظاهرات في الميدان، خرجت وزارة الداخلية ببيان، هو الأول، منذ بدء المظاهرات التي بدأت منذ ذلك الصباح، وكالعادة

جـاء البيان، وهو يحمل في طياته ما اعتـاد أن تحمله مثل هذه البيانات؛ حيث لم يتَّسم البيان بأي قدر من الذكاء السياسي، وتعامل بشكل تقليدي، كما لو أنَّه كان يتعامل مع مظاهرة صغيرة كسابقاتها.

البيـان تحدَّث عن (أنـه في إطار إتاحـة الفرصة لوقفات احتجاجيـة؛ للتعبير عـن مطالـب سياسـية، أو فئويـة طـوال الفتـرات السـابقة؛ وتوافقـا مع المسـار الديمقراطـي، وإتاحـة الفرصة للتعبيـر عن الرأي، وبالرغم مـن النهج الذي تبناه المحرضـون فـي التجمع يوم 25 يناير الجـاري؛ بدعوى تصعيـد مطالبهم، وفى مقدمتهـم جماعة الإخوان وما يسـمى بحركتي 6 أبريل، وكفايـة، وكذا الجمعية الوطنية للتغيير، فقد تم السماح لهم بتنظيم الوقفات الاحتجاجية، والتي تركزت في مدن القاهرة والجيزة والإسكندرية والغربية، بينما شهدتْ بعض المحافظات الأخـرى تجمعات محدودة، تراوحت بين مئة شـخص وألف).. وأضاف البيان (أن قوات الشـرطة التزمـت منذ البداية بتأمين الوقفات وعـدم التعرض لها رغم جنوح مجموعة من تلك التجمعات بوسط مدينة القاهرة بتنظيم مسيرات أعاقت حركة المرور بالكامل؛ وأدى إلى تحويلها إلى محاور بديلة، وأصرَّ مَن يتزعمون تلك التجمعات على أسـلوب التحريض وعدم الاسـتجابة لما تم إعلانهم به من ضـرورة الانصـراف؛ بعـد أن تم التعبير عـن رأيهم)، وتابع البيـان - وهنا يكمن الخطأ السياسي الكبير - (إلا أنه في حوالي الساعة السادسة عصرا دفعت جماعة الإخـوان بأعداد كبيرة مـن عناصرها، خاصة بميدان التحرير فـي القاهرة؛ حيث تجـاوز عدد المتجمهرين العشـرة آلاف شـخص، كما ألقى بعـض المتجمهرين الحجارة على القوات بشـارع القصر العيني المتفـرع من ميدان التحرير، واندفع عـدد منهم في أعمال شـغب وإحداث تلفيات بمنشـآت عامـة، فضلا عن إصابة

عـدد من أفراد قوات الشـرطة نتيجة اسـتمرار قـذف الحجارة).. ويسـتمر البيان (إن قـوات الشـرطة تمكنـت من السـيطرة علـى الشـغب، وحالت دون اتسـاع أعمال التجمهـر، وقامت بتطويق المتظاهرين بميدان التحرير مع تكرار إعلانهم بضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية والسبل القانونية للتعبير عن الرأي). ويختتم البيان الذي صدر مسـاء يوم 25 يناير في حوالي السـاعة الثامنة مسـاء (إن وزارة الداخليـة تناشـد أغلب المتجمعين بعدم الانسـياق وراء الشـعارات الزائفة التي يتبناهـا متزعمو هذا التحرك، والذين يسـعون لاسـتثمار الموقف في تحدٍ سـافر للشرعية؛ وإنها تؤكد على ضرورة إنهاء تلك التجمعات تفاديا لتداعيها على نحو يخل بالأمن العام).

انتهـى بيـان وزارة الداخليـة فـي تلـك الليلـة، والـذي كان خطـأه الأكبر أن نسـبَ الفضل كله، أو نسـب المظاهرات كلها، وحضورهـا إلى جماعة الإخوان المسـلمين، وتجاهـل تمامـا المعارضـة التقليديـة التـي كان بعضهـا موجـودا، وليـس ذلـك فقـط، بـل الأهم أنـه تجاهـل أولئـك الشـباب، الذين شـاركوا في هـذه المظاهـرات، وتجاهـل أيضا مشـاركة المصرييـن العاديين فيهـا لأول مرة بشـكل تلقائي؛ تعبيرا عـن حالة الغضب والإحباط التي سـادت لديهم، وكذلك الإحسـاس بعدم الجدوى. تجاهل البيان كل ذلك، وأعطى الزخم كله، والفضل كله للإخوان المسـلمين. كان هذا هو أحد أهم الأسـباب التي دعت المواطنين، أو الذيـن يتابعـون في تلـك الفترة، إلى عـدم التعاطف، أو عـدم تصديق ما ذكره البيان؛ لأن الذين تابعوا من خلال وسـائل الإعلام المختلفة، وجدوا في شـوارع القاهـرة وشـوارع المدن المصرية الأخـرى، متظاهرين جـددا، وليس كما ادعى البيان - كونهم الإخوان المسلمين.

علـى الأرض، التحمـت القـوى السياسـية المشـاركة مـع مَـن شـاركوا من المواطنيـن العاديين. فكان هنـاك الأحزاب والحركات السياسـية والاحتجاجية ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب الأفكار والتوجهات المختلفة، وبجانب هؤلاء آلاف الطلبة من الجامعات المصرية، الذين عرفوا النزول إلى المظاهرات للمـرة الأولـى، معلنيـن رفضهـم تدنـي الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية، واكتملـت الصورة بتوافد رجـال الأعمال وربـات البيوت، حاملين المأكولات السـريعة والبطاطين وكراتين المياه المعدنية؛ لمسـاعدة المحتاجين وإمدادهم بالغذاء.

البدايـة الحقيقيـة كانـت فـي الثانيـة ظهـرا بميـدان التحريـر؛ عندمـا تجمـع المحتجـون القادمون من منطقة وسـط القاهرة أمام دار القضـاء العالي، ونقابتي المحاميـن والصحفييـن، والقادمـون مـن منطقـة شـبرا، ودار السـلام، وبولاق الدكـرور، وهتفوا: «الشـعب يريد إسـقاط النظام» و«يسـقط يسـقط كل فاسـد» و«أهـلا أهلا بالتغييـر» و«لا وألف لا للظالمين» و«يا رغيـف فينك فينك البطالة بينا وبينك» .

لماذا شـارك مَن شـارك مـن المواطنين العادييـن؟ هذا هو السـؤال الذي لم يحـاول واحدٌ من النظام الذي سـقط أن يتوقف عنـده، ويلحظ أيّا من المقدمات التي أشرت إليها من قبل، ففي شوارع متعددة من مصر، ليس فقط ميدان التحرير تجمع آلاف المواطنين المصريين، شبابا وفتيانا، وشيوخا، وأسرا كاملة «الأزواج وأطفالهـم»، خرجـوا جميعا؛ للمشـاركة في «يـوم الغضـب»، دون أن يجمعهم الانتماء لأي تيارات سياسية أو تنظيمات.

كان العامـل المشـترك - الوحيـد - بينهـم، أنهـم مصريون، خرجوا بشـكل عفوي؛ للاعتراض على ما يعانونه من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية. إنَّ

هـؤلاء، لكل منهم قصةٌ تصلح فيلما سـينمائيا تراجيديا. كانوا ينوون قضاء الليلة والاعتصـام داخل الميدان «ولو اسـتمر الاعتصام لأيـام» حتى تتحقق أهدافهم المتمثلـة في مجموعة من الإصلاحات الاقتصاديـة والاجتماعية، بالإضافة إلى الإحسـاس القوي الذي سـيطر علـى الكثيرين منهم، بأنه لا قيمـة لهم لدى أولي الأمـر؛ لذلـك أرادوا أن يعترضوا لأول مرة في حياتهـم. كان هؤلاء من بين أكثر ما لفـت أنظار العديـد من المراقبين وأجهـزة الإعلام، فظهـروا كنماذج لأولئك الذين قرروا أن يعلنوا غضبهم.

إحـدى الصحـف قدمت صـورة لبعضٍ مـن هذه النمـاذج؛ فذكـرَ محررها؛ واصفا عددا من الشباب يجلسون بعيدا عن التجمع الكبير: «ظننا في البداية أنهم ضمن رجال الأمن الذين يندسـون داخل المظاهرات، خاصة أن أحدهم يرتدي «بالطو» أبيض يشبه الذي يرتديه المخبرون، وقفنا بجانبهم برهة، ولكن حديثهم كان يدل على شيء آخر..

عرفنا أن الشـاب صاحب البالطو الأبيض اسـمه أحمد عبد البصير، 35 عاما، تخـرج في المعهـد العالي للخدمة الاجتماعية، ولا ينتمـي لأي تيارات. وحينما سـألناه عن سـبب مشـاركته في المظاهرة، قـال: «تخرجت منذ مـا يقرب من 10 سـنوات وحتـى الآن لم أتمكن مـن الحصول على وظيفة أو عمـل يوفر لي حياة كريمة، اشـتغلت حلواني، ومندوب مبيعـات و(أي حاجة متاحة)، إلا أنني حتى الآن لـم أحصـل على دخـل يكفيني، فدخلـي لا يتجاوز 500 جنيـه، فماذا أفعل بهـا؟.. الجزمـة بـ200 جنيـه، والبنطلون بـ150 جنيه يعني أشـتغل طول الشـهر علشان اشترى جزمة وبنطلون وقميص؟».

ويكمـل أحمـد: «قدمـت أوراقي في عشـرات الوظائـف، لكن فـي كل مرة كنـت أفشـل في الحصـول على وظيفة لأننـي لا أملك واسـطة، بالإضافة إلى ما

تفعله الحكومة فينا من إذلال واحتقار، فمنذ عدة أسابيع أوقفني أمين شرطة في الشارع وأصر على تفتيشي ذاتيا دون أدنى سبب، وحينما سألته: لماذا تفعل ذلك معي؟.. قال: هو كده، وممكن أخدك وأعتقلك ، لحد ما يبانلك صاحب.. إنتَ ناسي إن فيه قانون طوارئ».

ويواصل أحمد، بأسى واضح: «حينها قررت السكوت والانصياع له، لأنني أعرف أنه يستطيع أن ينفذ كل تهديداته، ولن أجد مَن يدافع عني، ولكنني شعرت بمرارة لن أنساها يوما»، واستطرد: «إحنا بس عايزين يوفروا لنا شغل، ومايصروش على إذلالنا». شاب آخر قال إنه من محافظة بني سويف دفعته لقمة العيش للتوجه إلى القاهرة، منذ 8 سنوات، يعيش في غرفة متواضعة في أحد الأحياء الفقيرة بالقرب من وسط القاهرة، وحينما وجد المتظاهرين يحتشدون وسط الميدان ويطالبون بالتغيير، قرر أن يترك عمله، ويعتصم معهم، لأنه يعاني أيضا من الفقر والحاجة واليأس، ويضيف: «قررت المشاركة في المظاهرة؛ على أمل أن تحمل لنا التغيير الذي يرفع رواتبنا أو يخفض الأسعار».

واستمر المحرر في وصف ما يجري على الأرض: وسط الحشود كان يلفت الانتباه، وهو يقف وحيدا، بسبب صغر سنه، وملابسه الممزقة، يرتدى شبشبا مقطوعا، ويمسك بيده خشبة أطول منه، سألناه عن سبب مجيئه إلى الميدان، فأجاب «بصوت رجولي»: «جاي آخد حقي».

اسمه مصطفى (11 عاما)، لم يلتحق بالمدرسة؛ بسبب ظروف والده الاقتصادية الصعبة، ويعمل في بعض المحال؛ ليوفر قوت يومه، يأتي كل يوم من إمبابة حيث يسكن إلى وسط البلد حيث موقع عمله.

سألناه: «إيه حقك اللي بتتكلم عليه؟»، قال: «أنا عايز آخد حقي علشان ما أطلعش حرامي». وعن الخشبة التي يمسكها في يده، أوضح: «الضابط ضربني

من غير سبب، وأنا ضربته بطوبة وجريت، وماسك العصايا علشان أضرب بيها أي حد يضربني».

أحمد خميس، متظاهر آخر، وقصته تتشابه مع أغلب المتواجدين في الميدان، فهو حاصل على ليسانس حقوق منذ 9 سنوات، ولا يجد عملا حتى الآن. يقول «أحمد» بألم شديد: «مازالت والدتي تصرف عليّ حتى الآن، بعد أن فشلتُ في الحصول على فرصة عمل ولا أملك شقة أو دخلا، وجئت لأتظاهر؛ اعتراضا عما أعانيه من ظروف صعبة، بدلا من أن أحرق نفسي في الشارع، كما يفعل الكثيرون هذه الأيام، فلم يعد لنا كرامة داخل بلدنا ولا خارجه».

مع دقات الساعة السابعة والنصف مساء؛ أي بعد 9 ساعات من التظاهر كانت ملامح مطالب المتظاهرين قد بدأت تتبلور عندما اجتمع بعض المشاركين من المتظاهرين، ووضعوا أنفسهم في موقع القيادة بمقر حزب الغد «جبهة أيمن نور»، واتفقوا على مجموعة من المطالب أعلنها بعد انتهاء الاجتماع الدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة المعارض، وكان عضوا قياديًا من قبل في الحزب الوطني ولجنة السياسات، التي رأسها جمال مبارك، ثم تحوَّل إلى المعارضة، وجاءت في 4 نقاط: الأولى: مطالبة الرئيس مبارك بعدم الترشح لفترة رئاسية جديدة، وعدم ترشح نجله جمال مبارك، الأمين المساعد للحزب الوطني الديمقراطي، وإقالة حكومة الدكتور نظيف، وحل مجلسي الشعب والشورى، والمجالس المحلية، وتعيين حكومة إنقاذ وطني لمدة 6 أشهر، يتم خلالها إقرار دستور جديد لمصر، وآخر قرارات اجتماع القوى السياسية، هو استمرار الاعتصامات والاحتجاجات في مختلف المحافظات.

وبعـد نـداء إذاعـة مترو الأنفاق عـن وجود آخـر قطار متجه لمحطات شـبرا والجيـزة؛ أغلـق عمال المترو مداخـل ومخارج محطة أنور السـادات في ميدان التحريـر، وبعدها بدقائـق وبعد الإنـذارات، هاجمت قوات الأمـن المتظاهرين وأطلقـت نحـو 50 قنبلـة مسـيِّلة للدمـوع في اتجـاه حديقـة الميدان وأمـام عمر مكرم واسـتطاعوا تفريق المتظاهرين في أقل من 15 دقيقة، فلجأ المحتجون إلى الكـر والفر في الشـوارع الجانبية للميدان، وتحركوا فرادى، وأصيب العشـرات بالاختناق بسبب الدخان الكثيف للقنابل.

وتـم فض المظاهرات فجر الأربعاء، وقد حمل الهـواء بقايا رائحة الغازات، وسار وزير الداخلية بسيارته وسط ميدان التحرير بعد إخلائه، واتضحت طلبات المتظاهريـن أمـام صنـاع القرار، وانتهـى اليوم، وبـدأ يوم جديد، وكان السـؤال الكبير: هل فهم الدرس مَنْ عليه أن يفهم؟!

الفصل الرابع

أسبوع الفرص الضائعة

1

خرج الزملاء المراسلون إلى شوارع القاهرة والإسكندرية والسويس، هذه المدن الثلاث التي شكلت محور الحركة الأساسية في كل الأحداث، كانت الصورة التي وصلتنا من كل المراسلين أن هناك تجمعاتٍ متفرقةً هنا وهناك، وأن هذه المظاهرات تتجمع بشكل مفاجئ، وتتفرق بشكل مفاجئ.

حجم هذه المظاهرات لم يتجاوز في أعلى معدلاته عدة آلاف، يُعدُّون على أصابع اليد الواحدة، الملاحظة الأكثر أهمية على الإطلاق، هو ذلك التعليق العفوي من أكثر من مراسل؛ من أنَّ المتواجدين اليوم في المظاهرات ليسوا ممن شاركوا في مظاهرات الثلاثاء، أو بمعنى آخر، هو أن الوجوه التي شاركت اليوم ليست كالوجوه التي شاركت بالأمس، في الوقت الذي كان قوام المتظاهرين يوم الثلاثاء، يتكون بشكل أساسي من شبابٍ معظمُهم يبدو وكأنه لم يشارك من قبل في مظاهرة، وبعضهم أيضا يبدو وكأن إدراكه لم يتكوَّن بعدُ بأهمية المشاركة السياسية بأيّ شكل من الأشكال إلا من قريب، بالإضافة إلى عائلات عادية من شباب ونساء ورجال من الطبقة المتوسطة. بشكل آخر، فإن هذه المظاهرات، مظاهرات الثلاثاء، كانت تعبيرا عن قيام جديد للطبقة المتوسطة في مصر، والتي كان قد ساد الحديث طويلا عن غيابها في الفترة الأخيرة، وكانت هذه المظاهرات مناسبة؛ لإعادة التأكيد على وجود هذه الطبقة وأهمية وجودها.

كلُّ هؤلاء كانوا قد خرجوا الثلاثاء؛ للتعبير عن غضبهم وإيصال رسالتهم وصوتهم المبحوح غضبا. إذًا؛ كان القوام الأساسي للمظاهرات من المصريين

العاديين الذين لا يحملون هدفا سياسيّا، أو أجندة سياسية كما اصطلح على التعبير، أما اليوم التالي، الأربعاء، فقد بدأت الأشكال تختلف ،كما أكد الزملاء المراسلون الذين شاركوا في تغطية الأحداث، وكما شهد المراقبون الذين علَّقوا على أحداث اليوم فيما بعد.

المشاركون يوم الأربعاء بدا أنهم من المتمرسين في العمل السياسي، ومن المتمرسين في المظاهرات، بل إن بعضهم جاء متسلحا بأجولة من الحجارة ويحملون الجنازير والعِصيّ، وتفسير ذلك ببساطة: أنه بدا أنَّ هناك مَن كان يحاول اختطاف الحركة الشعبية التلقائية التي تجاوبت مع تحرك وتنظيم لجماعات منظمة تواصلت عبر الإنترنت، أولئك الذين كان بعضهم من ضحايا الانتخابات، و فيها فرصةٌ أخرى أتيحت لكل هؤلاء من المصريين العاديين البسطاء؛ للتعبير عن غضبهم من الدولة .

كان هجوم الداخلية والدولة من ورائها ، والاتهام المباشر للإخوان المسلمين؛ بأنهم هم مَن خطط ودفع للمظاهرات، أحد أهم الأسباب المباشرة - إن لم يكن السبب الرئيس - الذي دفع الإخوان المسلمين إلى أن يستغلوا الموقف، أو يستثمروه، ويتحركوا من أجل اختطافه، واختطاف المظاهرات، واقتناص الفرصة، خاصةً وأن الهجوم المباشر عليهم، واتهامهم الواضح، أعطى دلالة واضحة لهم بأنه لم يعد أمامهم سوى الفرار إلى الأمام، والمواجهة والدخول في معترك بمفهوم الحياة أو الموت؛ لأن كل المؤشرات بدت واضحة تماما؛ بأنه إذا كانت نهاية هذا الوضع في غير صالحهم، فإن ذلك يعني النهاية بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين خلال المرحلة التالية.

وعليه؛ فلم يكن أمامهم سوى المواجهة، والتي لاحتْ لهم باعتبارها فرصةً تاريخية لا تتكرر؛ لتنفيذ ما حلموا به، وما كان في أذهانهم دائما من استغلال

الفرصـة؛ للتمكن السياسـي، وقد علمتُ خلال ذلك اليـوم من خلال زملاء لي، لهم علاقاتهم الخاصة جدا بجماعة الإخوان المسلمين، ومحل ثقة قياداتهم، أنَّ ثمة اتصالاتٍ على مستوى عالٍ بدأت منذ مسـاء الثلاثاء، بيـن قيادات الجماعة في مصر، وقيادات الجماعة وأفرعها في الخارج، وهو ما يعرف بالتنظيم الدولي للإخـوان المسـلمين، وكذلك بالجماعات الأخرى التي تقترب سياسـيّا وفكريّا مـن الإخـوان؛ وذلك لضمـان دعمهم في مصـر، والبحث عن الدعـم والتعاون فـي المظاهـرات المقبلة، الأمر الذي أسـفر عـن دخول جماعات مـن الخارج؛ مـن غـزة ورام الله والسـودان واليمن وعدد آخر مـن الدول، وهو ما أقـرَّ به بعد ذلـك عمر سـليمان رئيس جهاز المخابـرات المصرية في ذلـك الوقت ، ونائب رئيـس الجمهوريـة فيمـا بعد، وذلك فـي التحقيقات أمـام النيابة، عندمـا أكد أن جهـاز المخابرات المصرية رصد اتصالات بين عناصر من الإخوان المسـلمين، وعناصـر مـن حركة حماس في غـزة، وقد فهم من هذه الاتصـالات أن الإخوان المسـلمين ستشـارك في مظاهـرات الجمعة التي سـميت بجمعـة الغضب، كما رصـدت المخابـرات العامـة وصـول مجموعـات إلـى مصر، وشـوهدت وهي تشارك في مظاهرات يوم الجمعة.

2

بدت ملامح مختلفة وشعارات مختلفة في ذلك النهار؛ فبينما كان التركيز في شعارات اليوم السابق على المطالب الاجتماعية والاقتصادية، بدأ في ذلك اليوم ظهـور الشـعارات المضادة للنظام في الارتفاع في هـذا اليوم. الملاحظة المهمة أيضا أنه على الرغم من تزايد مشـاركة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنه لم ترفع أيُّ شعارات دينية، وذلك بحسب التعليمات الصادرة لأعضاء الجماعة،

بـألا يرفعوا شـعارات دينية، أو شـعارات الجماعة، أو لافتاتهـا؛ وذلك حتى يتمَّ الحفاظ على الزخم الشـعبي المشـارك من غير الجماعة، والتي يمكن أن تدفعها الشعارات الدينية، أو شـعارات الإخوان المسلمين عن الإحجام عن المشاركة، أو إحداث شكل من أشكال الانشقاق في المظاهرات، وقد كانت هذه التعليمات واضحة من قيادات الجماعة إلى أعضائها.

على الطرف الآخر، ورغم أن حالة من التوتر النسبي تظهر على طرف النظام أو علـى مَن يدير الأزمة، إلا أن الإدراك بحقيقة المشـكلة وحجمها، لم يكن بعدُ علـى مسـتوى الحـدث، وكانت هناك حالـة من الثقة النسـبية، لم تـزل حاضرة، وساكنة النفوس؛ ولعل السبب المباشر في ذلك، هي حالة الثقة التي عاشها وزير الداخليـة وصدَّرهـا إلى الآخرين، حتـى إن الأمور كانت تسـير بطبيعية وثقة في مؤسسـات الدولة. أمَّا سياسـيّا؛ فقد تم استدعاء السـيد صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي، الحاكم، والذي كان مسـافرا بصحبة زوجته؛ لعلاجهـا في باريس قبـل الأحداث بعدة أيام، وبالفعل، فقد عاد مسـاء الأربعاء، وبـادر بالمشـاركة عبـر الهاتف، في عـدد من البرامـج التليفزيونيـة؛ محاولا أن يخفف من وطء ما حدث؛ ومحاولا أن يفسر وأن يعطي تصريحات للفضائيات، وإن جاء بعضها اسـتفزازيّا، مثل تصريحات لبرنامـج 90 دقيقة على قناة المحور مع المذيع معتز الدمرداش؛ حيث قال: إنه يحترم حرية التعبير، وهناك إمكانيات للدولة يمكن أن تقدمها لهم، ناصحا الشـبابَ بالبعد عن الناشـطين السياسـيين، الذين وصفهم بالخاسرين، ونتيجة لخسارتهم يتسترون، مضيفا: «انفضوا أيديكم عن شـباب مصر فالحوار بيننا وبين الشـباب قائم، ولا تحاولوا جر الشـباب إلى بعد آخر بعيدا عن الاسـتقرار»، مؤكدا أن الحزب الوطني لا يحتاج للخروج إلى الشـارع فهو حزب يعرف قوته، وأن الحزب الوطني لا يسـتمع سـوى أصحاب القوى السياسية الشرعية.

وتأتي تصريحات الشريف؛ لتكشف ما تم إقراره بين جمال مبارك، وزكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وأنس الفقي وزير الإعلام، وتم خلال هذه الاتصالات الاتفاق على وضع خدمة إعلامية للتعامل مع الحدث، وكان ذلك بتقسيم الأدوار بين قيادات الحزب وقيادات الدولة؛ للظهور في وسائل الإعلام المختلفة؛ وذلك في محاولة لامتصاص الغضب الحادث؛ وللحيلولة دون تفاقم الأوضاع، وكان الظن وقتها، أن حضور هؤلاء في البرامج الليلية التي باتت صفة إعلامية مصرية، وباتت تؤثر في الرأي العام. كان الظن أن هذا الظهور سوف ينجح في شرح موقف الحكومة، والحزب، وقادر على امتصاص الغضب الشعبي الذي استشرى بين الجميع.

ولقد كان الخط العام الرئيس، الذي تم التعامل في إطاره، هو الخط الذي يتبنى الهجوم على الإخوان المسلمين، واتهامهم بأنهم يقودون البلاد إلى الفوضى، ويحاولون أن يحققوا أهدافهم الخاصة، وهو الخط عينه الذي تبنته وزارة الداخلية في بياناتها، وفي الوقت نفسه، التأكيد على تبني الحكومة والحزب لمطالب الجماهير، وأن هناك حزمةً قادمة من الإصلاحات؛ وفي هذا الإطار، تم إعادة بعض الحلقات لبعض البرامج من خلال التليفزيون المصري، يتناول الضيوف في هذه البرامج جماعة الإخوان المسلمين بالانتقاد والهجوم، ولم يدرك القائمون على اتخاذ هذه القرارات في ذلك الوقت، أنهم بهذا يعملون لصالح الإخوان وليس ضدهم.

حاولتُ مرة أخرى إقناع وزير الإعلام، بأهمية ظهور الشباب عبر تليفزيون الدولة، وهو الأمر الذي رفضه مرة أخرى؛ ليس لأنه يرفضه شخصيا، بل أستطيع أن أؤكد أنه كان يميل إلى تبني الفكرة، وأنه كان يعتقد أنها يمكن أن تؤدي إلى نتيجة

إيجابيـة، لكن التعليمات التي جاءت إليه من هيئة الحزب ومكتب الحزب،كانت بعـدم السـماح بمثل هـذا الحـوار، وأيضا كان هذا هـو الموقف نفسـه الذي تبناه وزيـر الداخليـة، وهكذا لم أجد سـوى أن أطلب المشـاركة في الاتجـاه الذي تم إقـراره بالهجوم على الإخوان، ومحاولة تفريغ الموضوع من محتواه، وأن تكون مشاركتي ببرنامجي في تلك الليلة لاستحضار صوت العقل بقدر الإمكان.

الحلقـة التـي قدمتُها مسـاء الأربعاء، اسـتضفت فيهـا وجوها لـم تكن تظهر كثيـرا فـي تليفزيون الدولـة، ممن أسـميهم بعقلاء الأمـة، وهم: الدكتور سـمير رضـوان المفكـر الاقتصـادي والذي أصبـح وزيرا للماليـة فيما بعـد، والدكتور جمـال عبد الجواد مديـر مركز الأهرام للدراسـات الاقتصادية والإسـتراتيجية، والدكتـور عمـرو الشـوبكي المهتـم بالتيـارات الإسـلامية، والمحسـوب على التيـارات الناصرية. وتحدثت فـي الحلقة عن المظاهرات التـي بدأت يوم أمس سـلمية؛ تطالـب بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسـية ورفـع الحد الأدنى للأجور وخفض الأسعار وإيجاد فرص عمل، في عدة مناطق متفرقة في القاهرة وعـدة محافظـات، وأنه بـدا واضحا من خلال مـا قاله بعض مَن شـارك في هذه المظاهـرات، أن هدفهـم الأساسـي أن تصـل كلمتهـم بسـلام إلـى مَـن يريدون أن تصلـه هـذه الكلمـة أو تلـك الرسـالة، لكن ما حدث فـي المرحلـة التالية من المظاهرة، هو تلك الحالة من محاولة الاختطاف التي قام بها بعض من المنتمين للقوى السياسـية، أو حتى الأشـخاص الذيـن لهم ثأر «بايـت» - كما يقال - مع الحكومة أو النظام أو المجتمع؛ لأسـباب انتخابية أو غيرها، وحاولوا اسـتغلال هذه المظاهرات والركوب عليها تحقيقا لأجندات خاصة.

قلت في مقدمة الحلقة: إنه لابد أن نعترف أن هناك أزمة .. أزمة تضـع عشرات الأسـئلة أمـام الحكومة وأمام عقـلاء الأمة .. حول برامـج الإصلاح الاقتصادي

والسياسي .. حول التواصل مع الشارع المصري .. حول احتواء هذا الغضب.. حتى نفهم ماذا حدث؟ ولماذا حدث؟ ولماذا فاقت توقعاتنا؟ ومَن الذي شارك، ولماذا شارك؟ .. والسؤال المهم: ما الذي ستفعله الحكومة خلال الفترة المقبلة..؟، وقلت: إن هذا ليس وطنا للمعارضة وحدها ولا الحكومة وحدها .. بل هو وطن لكل المصريين ..وحفاظا على هذا الوطن؛ يجب الحوار مع مَن أسميهم دائما عقلاء الأمة، البعيدين عن أي منصب سياسي، والحريصين على مستقبل الوطن، حتى ولو كانوا سياسيين.

3

انتهت ليلة الأربعاء، وانتهى الجدل الذي دار في ليل مصر، هاجم الحزب ورجاله مَن هاجموا، واتهموا مَن اتهموا.. الإخوان وجدوا منفذهم من خلال القنوات الخاصة.. والحزب الوطني حاول أن يكون متواجدا في كل القنوات الخاصة وقنوات الدولة، بل إن القنوات الخاصة كانت أكثر اقترابا في هذه المرحلة من قيادات الحزب وقيادات الدولة، وبدا واضحا أن هناك محاولة لإدارة المناخ الإعلامي بشكل يتناسب مع التوجه العام للدولة في هذه الأزمة، وقامت مجموعة من قيادات الحكومة بالفعل بمجموعة من الاتصالات بالقنوات الفضائية، ومعدي ومقدمي البرامج، وبدا هناك قدرٌ كبيرٌ من التعاون من هؤلاء؛ للتجاوب مع الدولة في هذه المرحلة، إلا أن ذلك أيضا لم يكن كافيا؛ لتقليل أو وقف درجة الاحتقان، أو حالة الغضب التي بدأت تظهر في الشارع.

بدأ صباح الخميس، وهو يحمل أجواء متوترة في الشارع، واستمرت المظاهرات هنا وهناك بأعداد تتراوح بين المئات والآلاف، وبدأ في هذا اليوم

أيضـا مجموعة مـن المظاهرات التـي عرفت باسـم المظاهرات الفئويـة؛ أي أنَّ بعض العاملين في مؤسسـة أو مصلحة حكومية، وجدوا المناخ مناسـبا للتظاهر والمطالبة بطلبات خاصة بهم؛ لتحسين أحوالهم فيما يتعلق بالعمل، أو المطالبة بزيـادة الأجـور، أو زيـادة الحوافز أو التعييـن أو غير ذلك من الطلبـات المتعلقة بالعمـل. وهـذه المظاهـرات الفئوية التي كانـت قد بدأت من قبـلُ، أمام مجلس الوزراء وأشرنا إليها، استمرت خلال مرحلة التظاهر، وكانت أشبه بالوقود الذي يساعد على تقوية واستمرارية هذه المظاهرات.

في السـويس كان الوضع أكثر اشـتعالا، فالتظاهر مسـتمر لليـوم الثالث على التوالي، من أهالي مدينة السـويس أمام قسـم شـرطة الأربعين، وحاولوا اقتحامه عدة مرات، وبدأ شـكل من أشـكال المواجهات المستمرة بين المتظاهرين وبين قوات الشـرطة؛ وهـو الأمر الذي أسـفر عن وقـوع إصابات بيـن الطرفين، وقام المتظاهرون بحرق نقطة المطافئ وعرباتها في تلك المرحلة.

هـذه الحالـة مـن الفوضى؛ فتحـت البـاب لمجموعة مـن اللصـوص للقيام بعمليات نهب وسـلب في المحافظة، الغريب هنا هو ذلك الاتصال الذي تم بين اللواء سيف الدين جلال محافظ السويس، وبين الرئيس مبارك، وهو الخبر الذي نشـر من خلال وكالة الأنباء الرسـمية، وتم توزيعه من خلال رئاسة الجمهورية، ووصلَنـا نسـخة منـه بالفعل، وهو الاتصـال الذي قـدم فيه المحافـظ تقريرا عن الأوضـاع السـائدة في محافظة السـويس، وفيه أكد - شـفويا للرئيـس الذي كان يطمئـن على الأوضاع عبـر الهاتف - أن الأجهزة التنفيذية والأمنية تسـيطر على المدينة، وهو الأمر الذي وضعَنا في إشـكالية: هل نذيع أو ننشـر البيان الرسـمي الذي جاء من رئاسة الجمهورية؟ أم لا؟

وكيف يمكن لنا أن ندير ذلك التناقض بين مفهوم تليفزيون الدولة، المملوك ملكية عامة، والتليفزيون التابع والمسيطر عليه من الحكومة، تحدثت في الأمر مع زملائي، ووصلتُ لمرحلة الحفاظ على الحد الأقصى الممكن من المهنية في ظل الضغوط التي بدأت بشكل أكثر وضوحا منذ هذه اللحظة وحتى نهاية الأحداث، كيف يمكن لنا أن نحافظ على الحد الأقصى من المهنية في ظل الضغوط؟ كانت هذه هي المعادلة التي حاولنا أن نعمل من خلالها، وكان القرار بأن نحاول أن نقدم الصورة التي تحدث على الأرض كما هي من خلال المراسلين المنتشرين في كل الأماكن، بالإضافة إلى الاتصالات التليفونية، وفي الجهة الأخرى ننشر البيانات الرسمية كما هي؛ وذلك حتى يمكن لنا الحفاظ على الحد الأدنى من المصداقية في تغطية الأحداث.

العريش شهدت أيضا أحد التطورات الأمنية المهمة، وذلك عندما قام المتظاهرون في مدينة الشيخ زويد بشمال سيناء، بالتظاهر، وواجهتهم قوات الشرطة هناك، وكانت النتيجة هي مقتل أحد الشباب بطلق ناري في الفم، وكانت هذه أيضا إحدى الحوادث التي أثارت غضبا شديدا في الشارع؛ حيث لم يكن من الممكن تقبُّل مثل هذه الأحداث حتى في ظل الظروف الخاصة في سيناء، والتي يشعر أهلها دائما أن هناك شكلا من أشكال التعامل الأمني المتعسف معهم؛ باعتبارهم ليسوا كاملي المواطنة، وهو الموضوع الذي سبق وأن حذرت كثيرا منه على مدار السنوات الماضية .

لم يكن ذلك كافيا لتفسير حالة التوتر التي يمكن أن تكون قد سيطرت على الشرطة أثناء تعاملها مع المظاهرات في العريش، وهي المظاهرات التي يمكن أن تتطور في مرحلة إلى استخدام السلاح بين طرفيها.

مـرة أخـرى مـاذا حدث علـى الطـرف الآخـر؟ وكيـف تعاملـت الدولة مع المظاهرات؟ لقد تم إبلاغنا بأن هناك اجتماعا سوف يتم في مكتب الحزب، وأن هناك مؤتمرا صحافيا سـوف يخرج فيه جمال مبارك، عقب الاجتماع؛ للحديث عما دار فيه. وبالفعل ذهب الزملاء المكلفين بتغطية المؤتمر الصحفي إلى هناك، وكان هـذا تنفيذا للخطة التي وُضعتْ مسـبقا بعدم تعريض الرئيس للحديث إلى المواطن ؛ وبالتالي كان جمال مبارك هو المتحدث في هذا المؤتمر الصحفي بعد اجتماع مكتب الحزب، الذي يتكون من صفوت الشـريف الأمين العام، وجمال مبـارك الأمين المسـاعد وأمين السياسـات، وزكريا عزمي ومفيد شـهاب وعلي الدين هلال وأحمد عز، لكن بعد نهاية الاجتماع، والذي نوقشـت فيه الأوضاع، وحـددت فيه مجموعة الخطوات، التي سـوف يتخذونها فـي مواجهة مظاهرات غـد «الجمعـة»، وكان أحـد الاقتراحـات التي تمـت الموافقة عليها هـي تنظيم مظاهـرات لأعضاء الحزب الوطني فـي المحافظات والمـدن المختلفة؛ وذلك حتى يكون هناك شـكل من أشكال توجيه الشـكر والتأييد للرئيس مبارك، وتأييد الحـزب وحكومـة الحزب. كان ذلك في إطار إحداث حالـة من التوازن، وحتى يبدو الأمر وكأنَّ هناك قوتين موجودتين في الشارع، وهو الأمر الذي رفضه فيما بعد وزير الداخلية؛ وذلك لعدم قدرتهم ، كما قال في ذلك الوقت، على التعامل مع المظاهرات المعارضة، وفي الوقت نفسه توفير الحماية والتأمين للمظاهرات المؤيدة، وبالتالي تم إلغاء هذا الاقتراح على الأرض فيما بعد.

النقطة الأخرى التي تم طرحها من خلال مؤتمر الحزب كانت: ما الخطوات التـي ينبغـي اتخاذها؟ وكما علمـت فإنه من ضمن الأمور التـي كانت مطروحة، إحـداث تعديـل وزاري، وتراوحـت الآراء بيـن أن يكـون تعديـلا محـدودا، أو تغييرا وزاريا شـاملا. ولكن تم الاتفاق من خلال هذا الاجتماع على أنه لا ينبغي

الموافقة على إحداث تغيير وزاري؛ لأن ذلك يعني أنه تم الخضوع للضغوط التي يتم التعرض لها.

لم يخرج جمال مبارك عقب الاجتماع ليتحدث؛ فيبدو أن هناك مَن فضلوا عدم ظهوره، وأن يظل «جمال» أيضا بعيدا عن الخروج؛ حفاظا عليه، ولا أفهم لماذا حدث ذلك؟ أما مَن خرج فقد كان هو صفوت الشريف الأمين العام للحزب، والذي أكد في المؤتمر الصحفي عددا من النقاط؛ أهمها، أنه لم يهرب أيٌّ من المسئولين أو رجال الأعمال؛ وذلك في محاولة لنفي ما ذكرته بعض التقارير الصحفية، وما ذكره الإعلامي المصري المعروف عماد الدين أديب من أن هناك عددا من رجال الأعمال قد غادروا مصر بطائراتهم الخاصة، وأن عددا من قيادات الحزب الوطني أيضا قاموا بمغادرة مصر، وأنهم قاموا بتهريب أموالهم إلى البنوك المختلفة، وقد حرص صفوت الشريف على أن يؤكد أن هذا لم يحدث، وأن قيادات الحزب الوطني لم تهرب ولن تهرب. الأمر الآخر، أكد صفوت الشريف على نفي الشائعات التي ترددت حول وجود تعديل وزاري، ووصف الحزب الوطني بأنه «كالطود الشامخ»، وهو الوصف الذي تحول إلى مثار للسخرية فيما بعد!

في الوقت ذاته، خرج المتحدث باسم مجلس الوزراء؛ لكي يبشر المصريين بأن اجتماعا قد تم بين كلٍّ من رئيس الوزراء، ووزراء: المالية، والتعليم، والنقل، والتنمية الاقتصادية؛ وذلك لبحث خطط العمل في المرحلة المقبلة، وأن تعليمات رئيس الوزراء قد أعطيت لهؤلاء للتركيز على الإصلاحات التي تهم المواطنين. أما رئيس البرلمان فقد صرح للإعلام، بأنه لا يجوز أن ندفن رءوسنا في الرمال، وأن رئيس الوزراء أحمد نظيف سوف يلقي بيانا يوم الأحد حول الأوضاع.

4

بدا واضحا لي أن رد الفعل لدى الحزب والحكومة، لم يكن على المستوى المتوقَّع، ففيما يبدو لم يكن هؤلاء قادرين على أن يقرءوا أن الشعب وصل إلى مرحلة لن يتجاوب فيها معهم.

كان المصريون في هذه المرحلة يحتاجون إلى التغيير، التغيير الذي كانت إحدى الكلمات الأكثر حضورا في القاموس السياسي المصري خلال السنوات الأخيرة، وكان مفهوم التغيير يتم التعامل معه بقدر كبير من الحساسية لدى الطرف الآخر، وقد حاولتُ مرات عدة في كتاباتي وفي البرامج التي كنت أقدمها، التأكيد على مفهوم أن التغيير ليس نقيضا للاستقرار، بل إن التغيير يمكن أن يكون أحد أسباب الاستقرار، وأن استمرار الأنظمة بشكل عام يعتمد على القدرة الدائمة على التغيير والتكيف مع التغيرات والواقع، وهذا هو ما لم يكن موجودا للأسف الشديد، في الدولة المصرية في هذه المرحلة.

بدا واضحا أن رد الفعل على مطالب المتظاهرين، التي كانت مطالب عامة، ولم تكن قط مطالب خاصة للمتظاهرين، لم يكن على المستوى المتصور أو المنتظر، وقد أوصلت هذا المعنى من خلال المسئولين، ومن خلال الحوارات التي أجريتها خلال هذه الأيام. حاولت التأكيد على أن ما يحدث دائما من رد فعل، سواء من الحكومة أو الحزب أو الرئيس، لم يكن قط على المستوى المتوقع لتلبية طلبات الناس، وبالتالي كان كل هذا يصبُّ في إطار دفع الأمور إلى شكل أكبر من التوتر، وزيادة حالة الطرش لدى المواطنين في علاقتهم بالحكومة أو بالحزب، وأيضا بدايات الأخطاء المتكررة في الحسابات التي تكررت كثيرا

خـلال المرحلة التالية. لم يكن صحيحـا تغييب الرئيس عن الحضور، ولم يكن صحيحا التعامل مع طلبات الجماهير باعتبارها شـكلا من أشكال الإجبار أو ليِّ الذراع، وهي الحالة التي سيطرت على تفكير القائمين على إدارة الأزمة في هذه المرحلة.

في ذلك اليوم أيضا، كنت أعتقد أن أحد الأسـباب التي يمكن أن تخفف من الاحتقان أو تعطي دلالة إيجابية، أن تقرر الدولة أو يقرر النائب العام الإفراج عن أولئـك الذيـن تم القبض عليهم فـي أحداث الثلاثاء الماضيـة، وبالفعل تحدثت في ذلك بشـكل مباشـر مـع وزير الإعلام، وأنـا أعلم تمامـا العلاقـة القريبة بينه وبيـن الرئيـس وزوجه وابنـه؛ ولذلـك اقترحت عليـه أن يعلن الرئيـس في ذلك اليـوم الإفراج عن كافة الشـباب الذين اعتقلوا؛ بحيث تنسـب هـذه الخطوة إلى الرئيس شخصيا؛ وقد تساهم في تخفيف الاحتقان. وكنت أنظر إلى هذا الموقف باعتبـاره أيضا مصالحة بين النظام والجماهير، ولكـن كان رد الفعل رافضا لهذه الفكرة على الإطلاق، وكان التفسـير الذي وصلني أن هذا يعد شكلا من أشكال الضعف والانحناء، وأن الإفراج عن هؤلاء سوف يكون عامل تشجيع للآخرين، مـن الشـباب للخروج إلـى مظاهـرات الجمعة.. حتـى ولو كانت هنـاك إمكانية للإفـراج عنهم؛ فيجـب أن يتم الإفراج في منتصف الليـل، ودون الإعلان؛ حتى يكون ذلك رادعا للآخرين عن النزول إلى الشارع.

كانـت هذه هـي وجهة النظر التـي وصلتنـي، و كانت أيضا وجهـة نظر وزير الداخليـة، عندمـا اتصل بـه وزير الإعلام وعـرض عليه الفكـرة، فاتفق معه على هذا الرد، وكانت هذه أيضا وجهة نظر القابعين في القصر الرئاسي، جمال مبارك وزكريـا عزمي، ولم أقتنع كثيرا بهذا، ووجدت أنه يجب أن يتم التحرك في اتجاه

تخفيف الاحتقان، وقد قمت بالاتصال وقتها بالمستشار عبد المجيد محمود النائب العام، مستغلا المساحة الشخصية بيننا التي تسمح لي بأن أتحدث معه، وأتبادل معه الآراء، حول الموضوعات المختلفة، واقترحت عليه فكرة الإفراج عن معتقلي الثلاثاء، ووجدت أن هذه الفكرة كانت موجودة لديه، وأنه يفكر جديا في اتخاذ قرار الإفراج عنهم ، وكانت وجهة النظر التي اقتنعت بها، واقتنع هو بها، أن يتم ذلك في إطار السلطات المخوَّلة إليه دون العودة لطرح الفكرة على أي مستوى من المستويات القيادية، وهذا بالفعل ما تم؛ حيث أصدر قرارا بالإفراج عن معظم الشباب الذين تم إلقاء القبض عليهم في أحداث الثلاثاء، فيما عدا مَن له سجلٌ إجرامي.

وبالفعل وبينما أنا أجلس مع وزير الإعلام في تلك اللحظة، وصل الخبر عبر رسائل الإس إم أس، عبر التليفون، فقرأ الوزير الخبر، ونظر إليَّ قائلا: «هاهو صديقك النائب العام قد نفذ الفكرة التي أنت مقتنع بها»، وعلمت فيما بعد أن هذا الإجراء لم يلق استحسانا لدى القائمين على إدارة الأزمة، وأن اتصالا تم من رئاسة الجمهورية بالنائب العام، يبدون فيه عدم رضاهم عن ذلك الإجراء الذي قام به.

كان الظن لدى طرف الدولة، أن إصدار قرار السيطرة على الاتصالات والإنترنت وقطعهما، وهو الأمر الذي كفله القانون، في حالة وجود خطر على الأمن القومي.. كان الظن بأن ذلك كفيل بالسيطرة والحد من التواصل بين الأطراف التي تنوي الحركة يوم الجمعة 28 يناير، فضلا عن تلك الاتصالات التي تمت مع القنوات الفضائية الخاصة، جميعها بلا استثناء، وتوجيههم أجمعين، بتهدئة لغة الحوار، والتوحُّد وراء حماية استقرار الدولة. كان ذلك

كله أحد عوامل الاطمئنان النسبي، خاصة؛ وأن الجميع بلا استثناء تجاوب مع هذا القرار؛ من مُلَّاك لهذه القنوات، أو مذيعين، أو معدين، كذلك تم الاتصال ببعض مكاتب القنوات العربية والشركات التي تقدم الخدْمات التليفزيونية؛ من أجل مرور جمعة الغضب في هدوء، ودون تغطية كبيرة لما يحدث، وأبدى كل أولئك تجاوبا ملحوظا.

ما لم يكن متوقعا دورُه ، المفضوح، هو قناة الجزيرة؛ حيث كان من المتوقع أن تمارس القناة دورها المعتاد، وتوجهها المعروف ضد الدولة المصرية منذ نشأتها، كان المتوقع أن يكون موقفها ضد الدولة، لكن لم يكن متوقعا أن يصل الأمر إلى حد الإطاحة بكل الأعراف والتقاليد المهنية، والدخول كطرف فاعل ومباشر، ومؤثر فيما يحدث في مصر، وقد يكون من المناسب العودة هنا إلى الوراء قليلا لفهم ما حدث من (قناة الجزيرة / قطر).

الأمر يعود إلى صيف عام 1995، في إمارة قطر؛ حيث كانت الأمور تبدو هادئة، ولم يكن هناك ما ينذر بحدوث أمرٍ جلل، في الإمارة الصغيرة، التي ظلت منذ نشأتها دولة هامشية لا تؤثر في الأحداث، وفي الغالب لا تتأثر بها، لكن يوم الثلاثاء 27 يونيو من عام 1995 قد غيَّر مجرى الإمارة والمنطقة المجاورة، عندما ودَّع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد في ذلك الوقت والده الشيخ خليفة آل ثاني أمير قطر حتى ذلك اليوم، مقبِّلا يده أمام عدسات التليفزيون، في مطار الدوحة، وهو في طريقة إلى برودة أوروبا؛ هربا من حرارة صيف الخليج، وذلك كعادة أهل الخليج، وبخاصة الحكامُ والشيوخ فيها.

عقب سفر الشيخ الأمير، قطع التليفزيون القطري إرساله، لإعلان البيان رقم واحد، باستيلاء الشيخ الابن ولي العهد على السلطة؛ مطيحا بأبيه الأمير،

وعرض التليفزيون القطري مشـاهد لوجهاء المشيخة وهم يقدمون البيعة للشيخ حمد؛ خلفا لوالده، ولم تستقر الأمور تماما إلا بعد أن كشفت الأحداث في فبراير التالـي عـن محاولـة انقلابية من الأميـر الأب المطاح به. وقد قيـل - وقتها - إن هذه المؤامرة كانت مدعومة من السـعودية الجارة الكبرى، ومن مصر، بمشاركة بعض الضباط المصريين؛ وذلك لدعم الأمير الأب المخلوع، والذي كان مقيما في الإمارات في تلك الفترة.

كانـت تلك اللحظة فارقـة في العلاقات بين كل من قطر والسـعودية ومصر، فالسـعودية التي كان يمكـن لها أن تجهض الانقلاب منـذ البداية، لم تتمكن من أن تفعـل ذلك؛ لما قيـل وقتها من أن ذلك يمكن أن يكون ضد الرغبة الأمريكية، ومصـر التـي نفت وقتهـا تورطها في العمليـة الانقلابية، إلا أن ذلـك لم يكن قط محـل تصديـق المسـئولين الجـدد فـي قطر، وظلـت هـذه الخلفية حاضـرة في الموقـف القطـري مـن مصر، حتى لـو لم يعلن ذلـك صراحة؛ فسـكنت رءوسَ شـيوخ الإمـارة الجدد، الرغبـةُ في أن يكونوا والإمـارة رقما معتبَرا فـي المعادلة السياسـية فـي المنطقة، وكان العائـد الخرافي من النفط والغـاز عاملا حاكما في تمكينهـم من ذلك، وكذا علاقتهم فوق المتميزة بالولايات المتحدة أساسـا متينا ودافعا قويا؛ لتحقيق ذلك الهدف.

وكان سـلاح الإعـلام هو الأكثـر حضورا وقدرة فـي عقول مَـن خطط لهذه الإمـارة في ثوبها الجديد بعد أن خلعَ الأميرُ الابنُ، الأميرَ الأبَ، وكانت الصدفة أنه في ذلك الوقت، كانت قناة البي بي سي العربية قد أُغلقتْ لتوها بعد أن بدأت بتمويل سـعودي سـنة 1994، ثم تمَّ إغلاقها بعد ذلك؛ بعد بروز تناقض السياسة التحريرية للهيئة البريطانية مع السياسة السعودية في تلك الفترة.

التجربة العربية للبي بي سي العربية؛ بمذيعيها ومحرريها وإدارييها ونظامها الداخلي كانت كما هي، تم نقلها إلى قطر، واستخدمت في ذلك العلاقات القوية التي كانت تربط الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، وزير الخارجية في ذلك الوقت والرجل القوي في الإمارة، ببعض الشخصيات الفاعلة في البي بي سي العربية، وكذلك العلاقات البريطانية المتميزة.

وهكذا كانت قناة الجزيرة تبث نشرتها الأولى يوم 1 نوفمبر 1996، الساعة الرابعة والنصف بتوقيت جرينتش، مسلحة بأعلى الإمكانيات الممكنة؛ المالية والتقنية لمحطة تليفزيونية. منذ اللحظة الأولى كان موقف القناة عاكسا للموقف القطري الجديد المتربص بالدولة المصرية، والمتحفز للقيام بأدوار هي بالأساس أدوار دول كبيرة أرادت الإمارة الصغيرة أن تلعبها مستعينة بالثروة والإعلام المدعوم بلا حدود، والعلاقات البراجماتية مع الدول الكبرى ودول المنطقة، والنجاح في تقديم إعلام يصدِّر مفهوم النضال ونصرة الشعوب، والشعب الفلسطيني على وجه التحديد، وكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية، وأن تكون صوتا لمن لا صوت له. وفي الوقت نفسه وعلى بُعد عدة كيلو مترات منها، توجد أكبر قاعدة عسكرية في العالم، هي قاعدة العيديد، ونافذة مفتوحة لعلاقات متطورة؛ اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا مع إسرائيل، تلك التي تحفز القناة العالم العربي وشعوبه ضدها، وفتحت نافذة إعلامية محترمة لإسرائيل وللمسئولين الإسرائيليين؛ لكي يتواجدوا من خلال وسيلة إعلامية عربية بهذا الحجم وهذا المستوى.

هذا التقديم في الحقيقة مهم؛ لتفسير موقف قناة الجزيرة من الأحداث بشكل عام في مصر، ومن الأحداث منذ 25 يناير على وجه التحديد، فمكتب قناة الجزيرة في القاهرة يطل بشكل مباشر على ميدان التحرير، وعلى نيل القاهرة

مـن الطرف الآخـر، وهو تحديدا أكبر مكتب تليفزيـون عربي في مصر، ويمتلك إمكانيات تقنية كبيرة، والغريب أنه هو المكتب الوحيد الذي يمتلك خطّا مباشرا يتصـل بالأقمـار الصناعية بشـكل مباشـر عبـر خطـوط الفايبر، كمـا أن المكتب يبـدو كأنـه أحد اسـتوديوهات الدوحـة. وكان المكتب يقوم بالتنسـيق مع وزارة الاتصالات، وهو استثناء حصلوا عليه باتصالاتهم الخاصة مع بعض المسئولين المصرييـن في الاتصالات، رغم الموقف المتوتر الدائم مع مصر، ولم يُتَّخذ أي إجراء تعسـفي معهم طوال السـنوات الماضية، رغم هذه الحالة المتوترة، وكان الحد الأقصى هو تلك الملاسـنات والهجوم على قناة الجزيرة في بعض وسائل الإعلام المصرية؛ الأمر الذي كانت القناة تستغله لصالحها دعائيا.

يـوم 25 يناير بدت الصـورة وكأن قناة الجزيرة قررت أن تكون طرفا أساسـيا فيما هو حادث على أرض مصر؛ فمنذ اللحظة الأولى ضربت القناة الحائط بكل التقاليد المهنية والأعراف المرتبطة بحياد وسائل الإعلام ومواثيق شرف المهنة، واتخـذتْ اتجاهـا محددا، ومارسـت قدرا كبيـرا من المغالاة في نقـل الصورة، وتضخيم ما يحدث، وتبني توجهات المعارضة بشكل عام، والإخوان المسلمين على وجه خاص.

كان التركيـز بزوايا معينة في تصويـر التجمعات والمظاهرات يعطي الانطباع بحجـم أكبر من الحجم الحقيقي في بداية هذه المظاهرات، كان يمكن أن يكون الأمـر مقبـولا عند هذا الحد، لكن مـا كان صارخا وما حدث فـي يومي الأربعاء والخميـس، هـو أن اسـتمرت الجزيرة فـي بث مظاهـرات الثلاثاء بشـكل دائم، ومسـتمر، ثـم طـورتْ ذلك إلى شـكل آخـر؛ عندما بـدأت تذيع أجـزاء من هذه المظاهـرات، المسـجلة مـن يوم الثلاثـاء، يومي الأربعـاء والخميـس، وإذاعتها

وكأنهـا بـثٌّ مباشـر، وكانوا حريصيـن على أن تتوافـق الأجزاء التي تـذاع يومي الأربعـاء والخميس، مـع توقيتات يـوم الثلاثاء؛ أي أن يكون موعـد الإذاعة في هذين اليومين، هو نفسـه توقيت وقوع المظاهرات يوم الثلاثاء، حتى يبدو وكأنه يحـدث حالا، ويكتمل الشـعور لدى المشـاهد بأن هذه المظاهرات بث مباشـر وليسـت مسـجلة؛ مما يعطي الانطباع بأن هذه المظاهرات، بهذا الحجم، وبهذه الضخامـة، تحدث في مصـر؛ وهو الأمر الذي أعطى الانطبـاع لدى الجميع بأن الأمـور وصلت إلى مرحلة من عدم الاسـتقرار الكامل. وهو الأمر نفسـه، الذي أعطى الانطباع أيضا بأن أجهزة الإعلام الأخرى، وبخاصة التليفزيون المصري، كان يقـدم صـورة غير صحيحة، لكـن الحقيقة أن قناة الجزيرة فـي هذه المرحلة قامت بأكبر خديعة ممكنة للجمهـور، وتجاوزت كل الحدود والأعراف المهنية أثناء تعاملها مع هذه القضية.

تـوازى مع ذلك كله قيام قناة الجزيرة مباشـر، القناة الأخـرى للجزيرة، بفتح شاشـتها لمـا قدمتـه باعتبـاره تعليقات المشـاهدين، وهـي تحمل أكبـر قدر من التحريض والسـب والتجاوز ضد النظام المصري القائم وأركانه وقتئذٍ، والتأكيد من خلال هذه التعليقات على أن ما يحدث في مصر هو ثورة مشـابهة لما حدث فـي تونس، رغم أن الأمور كانت في بدايتها، ولم تكن تنبئ بذلك، ولا كان ذلك هو سـبب نـزول المصريين للتظاهر، ولم يقف الأمر أيضـا عند هذا الحد، بل إن شاشـة قناة الجزيرة مباشـر، تحولت إلى وسـيلة الاتصال البديلة بين الجماعات المنظمة والمشـاركة في المظاهرات، بعد بـطء الاتصالات والإنترنت، وتوقُّف الاتصال عبر وسائل الاتصال الاجتماعية مثل الفيس بوك، وتويتر.

أقول: خلال هذين اليومين كانت الجزيرة مباشر هي وسيلة الاتصال البديلة، ولقد قامت القناة بدور وسيلة الاتفاق والإبلاغ عن أماكن التجمع والتظاهر والإجراءات، التي ينبغي اتخاذها في حال مواجهة الشرطة، وأسلوب التظاهر، وكيفية التعامل مع القنابل المسيِّلة للدموع، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها عند التعرض لمثل هذه المواقف، ووصلت المسألة إلى حد إعطاء أمثلة تفصيلية لكيفية التعامل مع كل موقف من هذه المواقف، وأبسط هذه النماذج المدللة على هذا، ما كانت تذيعه بشكل مستمر ودائم عن الأساليب الأولية والبدائية في التعامل مع القنابل المسيِّلة للدموع، مثل غسل الوجه بالبيبسي، أو شراء أقنعة من الصيدليات، وأيضا كيفية الكر والفر من قوات الشرطة، وكيفية تنظيم التظاهر للضغط على قوات الشرطة؛ أي أن كل التعليمات التي كانت على الفيس بوك والتويتر والمدونات والإنترنت، فكانت البديل للمواقع الاجتماعية والاتصالات المقطوعة.

كان المشهد برمته غريبا، وأبعد ما يكون عن الأعراف المهنية؛ بادرت بالاتصال بمدير القناة في مصر في ذلك الوقت، واسمه عبد الفتاح فايد، وتبرأ مدير المكتب مما يحدث في الجزيرة مباشر، وادعى أن ذلك يتم في قطر، وأنه ليس لديه أية سيطرة عليه، وأنه أبلغ الإدارة في الدوحة، العاصمة القطرية، لكنهم لم يستجيبوا، وطلبوا منه فقط أن يمدهم بما يطلبونه، وقد كان ذلك الموقف غريبا ومفاجئا من قناة الجزيرة؛ حيث إن الرئيس مبارك، كان قد زار قطر قبلها بأسابيع، ولقد كان أحد الموضوعات المهمة التي طرحت في النقاش مع أمير قطر، هو توقف قناة الجزيرة عن الهجوم على مصر، وقد علمت ذلك من الرئيس شخصيّا، وأن موقف القناة سوف يكون أكثر موضوعية وحرفية، كما

أكـد له الأمير في تلك الزيارة، التي كانت محاولة؛ لتهدئة العلاقات المتوترة بين البلديـن في كثير مـن المناحي السياسـية المختلفة. وهكذا أعلنـت قناة الجزيرة بشـكل واضح أنها الطرف الجديد في معادلة الأحداث المقبلة، وأصبح موقفها كموقـف الإخوان المسـلمين؛ موقف اللاعودة، والموقـف الوحيد أمامهم، بعد أن اختـاروا هـذا الطريـق من الاسـتمرار فـي الهجـوم؛ لأن أحد الطرفيـن ينبغي أن يسـقط؛ إمـا النظـام، أو القنـاة والجماعة، وكان هـذا مفهوما مـن قِبل جماعة الإخـوان المسـلمين؛ باعتبارها جماعة سياسـية في مواجهة مـع نظام، ووصلت الأمور بينهما إلى هذا الحد من الصدام، لكنه لم يكن مفهوما على الإطلاق لقناة إعلامية اختيارها أن تكون طرفا في صراع مع نظام.

الفصل الخامس

جمعة الغضب

لا يمكن الحديث عن يوم جمعة الغضب، 28 يناير، كيوم منفصل، فهو امتداد لكل الأيام السابقة، وفي الواقع كان هذا هو الحادث أيضا، فقد انتهيت من عملي قرب فجر يوم 28؛ لأعود إلى عملي في الصباح الباكر، وأنا في طريقي طلبت من السائق أن نمر بجولة بالسيارة في شوارع القاهرة، التي تستعد ليوم حافل.

شمس الشتاء في القاهرة، تتميز بأنها من أكثر الأجواء صحة، شمس دافئة ونهار دافئ آخر تستقبله القاهرة، ولكن الجو السياسي والمناخ العام لم يكن على ذات المستوى من الجمال ومن الهدوء.

مررت في شوارع القاهرة، في ميدان التحرير، وفي شارع 26 يوليو القريب منه، وشارع رمسيس، وميدان رمسيس، وشارع الجلاء، وكل المناطق في وسط القاهرة، ووجدت تلك الحالة من التوجس، ومن الهدوء الذي يطلق عليه دوما، الهدوء الذي يسبق العاصفة، أو الهدوء المشوب بالحذر، ولم أفهم ذلك التعبير بمعناه الكامل إلا في ذلك اليوم.

الشوارع تبدو شبه خالية، السيارات عددها قليل، على كل زوايا الشوارع كانت تقف عربات الأمن المركزي وقوات الشرطة هنا وهناك، لم يكن الأمر مطمئنا على الرغم من تلك الحالة من الهدوء النسبي، بينما تسير السيارة في شوارع القاهرة المتوجسة، مرَّ بذاكرتي العديد من الأحداث والموضوعات الخاصة بنظام الحكم، والخاصة بالرئيس مبارك، والخاصة بإدارة البلاد، منذ أن عملت في الإعلام المملوك للدولة عام 2005، عندما تم استدعائي لكي أتولى منصبي في ذلك الوقت، كرئيس لقطاع الأخبار في التليفزيون المصري. كان ذلك في إطار التعديلات الدستورية التي طرحها الرئيس مبارك في تلك الفترة؛ لكي

يغير لأول مرة أسلوب رئيس الجمهورية، من نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب المباشر، كانت هذه خطوة مهمة، رغم الإجراءات التالية التي أجهضتها، ولكن ينبغي دائما التذكر أن هذه الخطوة كانت على درجة عالية من الأهمية. ولأول مرة، منذ آلاف السنين يحق للمصريين، بنص دستوري، أن يختاروا مَن يحكمهم بشكل مباشر، وليس عبر وسائط مختلفة.

دخلت هذا المكان؛ لكي أقوم بما اعتقدت أنني قادر على القيام به؛ وهو تقديم مستوى إعلامي وإخباري صحفي يتناسب مع طبيعة المرحلة، وحتى هذه اللحظة، لم أعرف مَن الذي اقترح أن أكون في هذا المكان، فقد كان من المعروف عني أني من المهتمين بقضايا الشأن العام، لكني لم أكن في يوم من الأيام من الساعين لكي أكون في منصب حكومي، وهكذا كانت هذه هي المرة الأولى التي أكون فيها في منصب رسمي.

تذكرت المرة الأولى التي كنت فيها في هذا المنصب، تذكرت في تلك اللحظة الحوار الذي دار بيني وبين المهندس رشيد محمد رشيد، الذي كان يعد من المحسوبين على الإصلاحيين داخل الحكومة المصرية، وسألته في لقاءاتنا الأولى عن نسبة إحساسه بالتغيير، داخل النظام في مصر، وإلى أي مدى يرى أن هناك إمكانية في ذلك؟ وقتها قال لي قولا، لم أزل أتذكره حتى اليوم، ووقتها تذكرته إذ السيارة تسير في شوارع القاهرة، قال: إن نسبة التغيير، والقادرين عليه والراغبين في إحداث تغيير في هذه المرحلة، وفقا لتقديره، حوالي 10 في المائة، وخلال الحوار كان كلامنا عن أن الهدف المبتغى من هذه المرحلة؛ هو وجوبية الدفع لإحداث تغيير؛ لزيادة نسبة التغيير والراغبين فيه، وليمكن إحداث التغيير من داخل النظام.

تذكـرت ذلـك، وتذكرت ما حـدث بعد ذلك في السـنوات التاليـة، تذكرت عندما توقفت للحظة وفكرت في الانسحاب عام 2007 - أثناء انتخابات مجلس الشـورى، وتعيينات مجلس الشـورى، في تلك اللحظة كان لدي الإحساس بأن التغيير الذي كنا نسعى إليه أو نحلم به يتلاشى، كان هناك قدر كبير من التراجع في المشـروعات؛ حيث كان هناك مشروع آخر بدأ يظهر جليّا واضحا على الأرض، حتى ولو لم يتم الإعلان عنه، وهو مشروع تأكيد حضور جمال مبارك في الحياة السياسـية، وهو ما يعتبر ترجمة لما اصطلح على تسـميته بـ«مشـروع التوريث»، ورغم أن ذلك لم يذكر مرة من المرات، إلا أن الدلائل أو المقدمات كانت تعطي هذا الانطباع.

في هذه المرحلة اكتشفت أن رهان التغيير، الذي وافقت لأجله على أن أكون لأول مـرة فـي حياتي جزءا مـن الحكومة، بـدأ يتراجع، وهو الأمـر الذي دفعني لإعـادة النظـر مرة أخـرى في هذه المرحلـة، خاصة عندما اكتشـفت أنه في إطار التعيينات التي تمت في مجلس الشورى، تم وضع معايير أخرى تماما، غير التي كنـت أتوقع أن توضع في اختيار مَن يمثل في مجلس الشـورى. في هذه اللحظة شـعرت بأن هناك شـكلا من أشكال التراجع بدأ يظهر جليّا؛ فبدأت التفكير جديا في الانسحاب، وبالفعل كنت قد توقفت تقريبا عن العمل في هذه المرحلة، إلى أن دار حـوار بيني وبين وزيـر الإعلام في هذه المرحلة أنس الفقي، ووجهت فيه اتهامـات واضحة بأننا في هذه المرحلـة نتراجع عما التزمنا به أمام الناس، وأنني عندما دخلت هذا المكان، لم أدخل من أجل منصب أو من أجل جاه أو سلطان، وإنما دخلت فقط من أجل المشـاركة، في عملية تغيير، شـعرت أنه من الإيجابي أن يكـون فـي تاريخي مثل هذه المشـاركة، ولو بقدر ضئيل في مشـروع التغيير. وعلـى هذا الأسـاس، كما ذكرت سـابقا، كان العمل على تغييـر مفهوم الإعلام

الرسمي؛ بأن يكون وفق مفهوم الملكية العامة، لا وفق مفهوم الملكية للدولة أو الحزب أو الحكومة.

في ذاك النقاش الطويل صارحته بأنهم يقومون بعملية خداع، وأن هناك تراجعا في مفهوم التغيير، وأنه ثمة التفافٌ على هذا الموضوع، وأن هناك اختيارات تقوم على أساس الولاء فقط للنظام، وليس على أساس الصالح العام، وأن مَن يقوم بالعمل خادما للنظام، هو الذي يتم التعامل معه باعتباره المقرَّب من النظام، وأن هناك حالة من حالات الانقسام الحاد داخل مؤسسة الدولة، واستعرت إحدى القصص التي كنت قد سمعتها؛ بأن هناك حلما يراود كل المشاركين في نظام الحاكم، بأنهم كلهم، وعددهم مائة، يحلمون وهم نائمون، بأن يستيقظوا وعددهم 99 فقط، فكل واحد منهم يحلم بسقوط الآخر؛ أي أنه قد غاب عن العمل الحكومي والعمل العام ذلك الشكل الحكومي للاتساق والتواصل، وبدأ كل واحد يعمل في جزيرة.

كانت الحالة المسيطرة على العديد من التنفيذيين وكبار المسئولين، أنه إذا ما وقع أحدهم في مشكلة؛ فهي مدعاة للفرح والتشفي، ولن يمد أحد لأحد يد العون. ولقد سمعت من أحد هؤلاء الكبار يوما، وهو يقول مازحا: هذا هو «زمن الندالة».

وقد حدث غير مرة، أن قمت بعرض التدخل؛ للعون أو النصح لأي طرف داخل الدولة، حينها، كنت أشعر بأن هناك مصلحة عامة مِن تخلينا، أو عدم تدخلنا، كجهاز إعلام، ولقد كان رد الفعل في معظم الأحيان: «احنا مالنا، دعهم يحلون مشكلاتهم» .

بينما أسير في شوارع القاهرة، دار في ذهني ذلك الحوار، الذي تذكرت تفاصيله، وتساءلت بيني وبين نفسي: هل كان من المناسب أن أنسحب في هذه

الفترة؟ لكنني كنت قد قررت الاستمرار، وكان هو الاختيار الأصعب في إطار استمرارية عملية التغيير، حتى لو كانت في الإطار الضيق الذي أعمل فيه، كان ذلك هو ما اقتنعت به وقتها؛ وبأنه أفضل من الانسحاب في تلك المرحلة، وكان هذا هو السؤال الذي عاد ليدور في ذهني مرة أخرى: هل كان من الأفضل أن أنسحب في هذه المرحلة؟

كانت السيارة تجوب شوارع القاهرة؛ أتفقد بها ما هو حادث على الأرض، أنظر من شباك السيارة إلى الخارج؛ حيث الشوارع وحجم الحضور الأمني، تحضر في ذهني تلك الملاحظة التي لاحظتها منذ دخلت العمل العام في التليفزيون الرسمي، وهي أن النظام كان يفتقد مَن يدافع عنه، مرت الأيام وتأكد ذلك الشعور، مرت معارك متعددة، ومواجهات مختلفة في السنوات الماضية، ولم يجد النظام مَن يدافع عنه، كان رجال النظام يختفون عندما تكون هناك مواجهة، وكانت إحدى المشاكل التي نعانيها عندما تحدث أزمة، أن نجدَ مَن يرضى أن يدافع عن قرار أو اتجاه معين للدولة. كنا نجد صعوبة في العثور على شخص يقوم بهذا، وكان في بعض الأحيان، يأتي هؤلاء بالأمر المباشر من قِبل جمال مبارك شخصيا، أو من قِبل الرئيس عن طريق مساعديه؛ حتى يخرجوا للناس، يتحدثون ويشرحون في المواقف المختلفة، وبدا الأمر وكأن كل طرف من أطراف النظام، سواء كانوا أعضاء في الدولة، أو تنفيذيين، أو أعضاء في البرلمان، أو أعضاء في الحزب.. كل طرف يريد أن يحصد المكسب الأكبر لنفسه، دون أن يدفع الثمن باتخاذ مواقف واضحة بالدفاع عن سياسة لدولة أو حكومة أو حزب ينتمي إليه.

كنا نجد صعوبة في إيجاد الشخصيات التي تقبل الظهور، وإن وجدنا الشخصيات، نجدها غير قادرة على امتلاك الحجة، وكان الحزب يمتلك عددا

مـن الوجـوه التي كانت كفيلة بأن تفض أي إجماع أو قبول شـعبي لهذا الحزب. وأذكر فيما أذكر، تلك الشـخصية المهمة التي تعتبر من أكبر القريبين من النظام، وأحد أكبر القريبين من الرئيس، وأحد الذين قدمت لهم الحكومة خدمات سواء فـي الانتخابات البرلمانية، أو في إطار العمل الخـاص به، أو بأبنائه، أو أقربائه.. إن هـذا الشـخص تحديـدا، كان يختفي عندما يكـون هناك مـا يتطلب حضوره؛ للدفاع عن موقف، وكان يستعمل التعبير الشهير بأنه قد «فصل الفيشة».

افتقدت الدولة، وافتقد النظام، وافتقد الحزب، وافتقد الرئيس مَن يقف ليدافع عنه، بل إن الأمور في مرحلة تالية قد تطورت إلى ما هو أكبر من ذلك، وهو أنهم كانـوا يتركون الرئيس يواجـه وحده العاصفة في بعض الأحيان. وأذكر هنا قانون الصحافـة الـذي تركوا فيه الرئيس يواجه وحده، ويتخـذ القرارات وحده، وأيضا قانـون النقابـات المهنية، والذي اختفى كل المسـئولين عنـه للدفاع.. كانت هذه هـي العادة، وكان هذا هو الموقـف، وكان هذا هو وضع مبارك ووضع الحكومة في هذه المرحلة.

حكومـة بـلا صـوت، ورئيس بـلا مدافعين حقيقييـن عنه؛ أي أنه كان رئيسـا بلا رجال حقيقيين، قادرين على أن يدافعوا وقت الحاجة.

اسـتعرضت فـي ذهنـي الأيـام الثلاثـة الماضيـة، وكيـف غـاب الجميع عن الحضـور؛ لكـي يفسـروا أو لكي يهدئوا، أو لكـي يتقبلوا مواقف الشـباب الذين تظاهـروا فـي الأيـام الماضيـة، مجلس الـوزراء لم يظهر طـوال الـــ 72 سـاعة الماضية سوى بالتصريح الوحيد الذي صرح به، ولم يظهر رئيس الوزراء، اختفى تماما واكتفى بأن يبقى في مكتبه في القرية الذكية على الطريق الصحراوي، بعيدا عن المقر الرئيس بحوالي 20 كيلو مترا، لكي يتابع، ولم يخرج، وأرسـل متحدثه الصحفي لكي يخرج عبر وسائل الإعلام؛ ليتحدث عن أن الدكتور أحمد نظيف

رئيس الوزراء يتابع ويهتم بما هو حادث على الأرض، وشنَّ هجوما على مَن هاجموا نظيف مدعيا بأنهم يخرجون عن الخط الرئيس والمشكلة الرئيسة، معتبرا أنهم يخرجون إلى أمور فرعية، ولم يتحدث أي من المسئولين الآخرين في محاولة للاستجابة لهؤلاء الشباب. وفي الوقت ذاته، لم يتخذ الرئيس أيضا أية خطوات يمكن أن تمتص ذلك الغضب؛ فقد كان من الممكن له أن يتخذ قرارا بإقالة الحكومة أو بتغييرها وهو القرار الذي لم يتخذه. فقد عرف عن الرئيس مبارك في الأوساط المحيطة به، وقد امتد ذلك إلى المصريين جميعا، بأنه من الأشخاص الذين لا ينفذون ما يطلب منهم عنوة، ولا من أولئك الذين يضغط عليهم؛ فيتخذون قراراتهم؛ فـ«العناد» كان إحدى صفاته المعروفة عنه في الشارع المصري.

كانت هناك نكتة في الأوساط التنفيذية، ويبدو أنها كانت صحيحة، أن مَن يريد أن يبقى في الحكومة، عليه أن يوجه الأوساط الصحفية للقيام بحملات إعلامية ضده؛ حتى يضمن بقاءه؛ ذلك أنهم يعلمون جميعا أن الرئيس إذا ما وجد حملة صحفية ضد أحد المسئولين للمطالبة بإقالته أو تغييره فإنه لا يتخذ هذا القرار. ولكن قد يكون من المقبول أن يحدث هذا في مرات سابقة، لكن هذه المرة لا، وكانت هذه أحد الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها الرئيس مبارك في هذه المرحلة.

هذا ما فكرت فيه بينما كنت أسير في شوارع القاهرة، بعد أن انتهت ليلة الأمس، وكان الخط العام الذي اتخذته وسائل الإعلام بما فيها القنوات الخاصة، هو الدعوة إلى التهدئة، الدعوة إلى مرور اليوم، الجمعة 28 يناير، دون خسائر، دون صدامات، كانت الدعوة على الطرفين أن تضبط قوات الأمن نفسها، وأن يحافظ الشباب على البلد، وألا يتسببوا في تدمير أو في إفساد اليوم.

لـم تقـف الدعـوة عند حـدود وسـائل الإعـلام فقـط، ولكن خرجـتْ أيضا وزارة الأوقـاف؛ لتصدر بيانا رسـميا دعت فيه للهدوء، كما طالب البابا شـنودة، فـي موعظته الأسـبوعية، بالهدوء وتجاوز حالة القلق والاضطراب التي سـادت مؤخـرا، وأدت إلى اندلاع مظاهرات في مصر، ورفض البابا شـنودة إقدام بعض المواطنيـن على الانتحار حرقا؛ للتعبير عن مشـكلاتهم، وأكد أن الانتحار حرام ومرفوض.

علـى الرغـم من هذه الحالـة، إلا أن حالة الثقة النسـبية كانـت موجودة لدى الأطراف المسـئولة في الدولة، فقد قام الرئيس باسـتقبالاته العادية، والتقى وفدا أمريكيـا، وذكر القريبون من اللقاء أن السـفيرة الأمريكيـة لم تتعرض لما يحدث فـي التحرير، كذلك كان الاسـتعداد على قدم وسـاق لمعـرض الكتاب، وكانت سـوزان مبارك تسـتعد لإصـدار كتاب خاص، تحكـي فيه حكايتها مـع حفيدها، الـذي كان قـد مات قبل عدة أشـهر، تحكي فيـه قصتها معه، وكيـف ارتبطت به، وكيف قامت بتربيته، وحتى اللحظات الأخيرة كانت قد كتبت هذا الكتاب باللغة الإنجليزيـة، وكانت تسـتعد لإصداره باللغـة العربية، وأذكر أننـي كنت في اليوم السـابق، الخميس، قد دخلت على وزير الإعـلام وكان في تلك اللحظة، يراجع النـص العربـي، البروفـة رقم 26، كمـا ذكر لي، فقـد كانت إحـدى عاداتها الدقة الشـديدة والمراجعـة المتعددة لأي عمل تقوم به، لكن هـذا الكتاب الذي كانت تسـتعد لإصداره في معرض الكتاب الذي كان مقـررا افتتاحه في اليوم التالي لم ير النور.

كانـت الأمور تبدو وكأنها تسـير بشـكل طبيعي، لكن على الناحيـة المقابلة، كانـت الأطراف الأخرى قد بدأت الاسـتعداد ليوم الجمعـة، قوات الأمن كانت قـد بـدأت تنفِّذ الانتشـار؛ وفقا للتعليمات بعـد الاجتماع الذي كان قد تم مسـاء

الخميس، بين وزير الداخلية وقيادات وزارة الداخلية، وفي هذا الاجتماع تم وضع خطة للتعامل مع مظاهرات اليوم، وكان الهدف الرئيس هو المواجهة دون اعتداءات على المتظاهرين، وأن يعتمد الأمر على أسلوب تشتيت وتفريق المظاهرات، وألا يتم السماح لهم بالاجتماع في منطقة واحدة.

على الطرف الآخر، فإن الحركات السياسية الشبابية، والتيارات المعارضة، كانت قد بدأت توجد لنفسها وسائل أخرى للتواصل، وكانت الوسيلة الرئيسة، كما ذكرت من قبل هي قناة الجزيرة مباشر، وكانت بعض مواقع الإنترنت مثل موقع جريدة الدستور الأصلي المعارضة، وموقع جريدة البديل اليسارية، وموقع جريدة الشروق المحافظة، قد بدأت تنشر رصدا لما يحدث بالدقيقة في شوارع القاهرة من اشتباكات واحتجاجات، وأماكن للتجمع، وردود فعل الأمن عليها، كما قامت صفحة «شبكة رصد الإخبارية»،على موقع فيس بوك، المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، بنشر تفاصيل ما يحدث، بالصوت والصورة والرسائل القصيرة، وهي الصفحة التي أنشأتها الجماعة في انتخابات البرلمان 2010، ووصل عدد مشتركيها إلى قرابة ربع المليون، لمتابعة ما يحدث، وهو الدور الذي كانت تلعبه عدد من الصفحات الأخرى مثل «جمعة الغضب»، وصفحة «كلنا خالد سعيد».

لم يكن حجب مواقع بعينها ناجعا خلال الأيام الماضية، فقد تمكن الثوار من دخول هذه المواقع عن طريق استخدام مواقع «البروكسي»، المتخصصة في فتح المواقع المغلقة، وهي الطريقة المنتشرة في بعض الدول الخليجية لفتح المواقع المحظورة، لكن يبدو أن هذه الطريقة في ذلك اليوم قد فشلت أيضا، وبدت أجهزة الكومبيوتر كالجثث الهامدة تماما.

غيـر أن الصفحات والمواقع المذكورة سـابقا، كانـت قد أدت دورها، خلال الأيـام الثلاثـة الماضيـة، في تمرير طـرق التظاهـر، وأماكن التجمعـات، وطرق مواجهـة الأمن، وكذلك الرسـائل الخاصة بيـن المجموعـات المختلفة بعضها البعـض. يذكـر أن جماعـة الإخـوان المسـلمين كانـت قـد وجهـت التعليمات لأعضائها بالمشاركة، وأيضا وجهت من خلال وسائلها المختلفة أماكن التجمع، وأساليب التجمع، وأساليب التعامل في الظروف المتغيرة أثناء المظاهرات.

وصلـتُ إلـى مكتبـي، وبـدأت مراجعـة التعليمات الخاصـة بأماكن انتشـار المراسـلين والكاميـرات فـي الأماكـن المرشـحة للالتهـاب، وبالطبـع، كانـت المحافظـات الثلاثـة الأكثـر حضورا هـي: الإسـكندرية، والسـويس، و القاهرة بأماكنها المختلفة ، بما فيها مدينتي حلوان و6 أكتوبر.

انتشـر المراسـلون في كل هـذه الأماكـن، وزرعـتْ الكاميرات فـي بقاعها، والتقيتُ بمن اسـتطعت من المكلفين بالعمل، وكانت التعليمات الواضحة لكل هـؤلاء أن يتـم نقل كل ما يحـدث دون تهوين أو تهويل، فقـط الرصد والوصف لما يحدث، وأذكر أنه في ذلك اليوم قد حضر إلى مكتبي مجموعة من مراسـلي تليفزيون النيل الناطق باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وكان معظمهم من الشباب الصغيـر الذين تتملكهم الحماسـة الشـديدة، والرغبة المثالية فـي العمل، وذلك بعد أن وجهتهم رئيسـتهم المباشـرة، بأن يعملوا وفقا لقيود معينة، كالتي اعتادوا أن يعملوا عليها قبل إطلاق حرية العمل في الأخبار، وكانوا غاضبين عندما نقلوا لـي هـذا الصورة، فطلبـت منهم أن ينسـوا ما سـمعوه، وأن يقوموا فقـط بنقل ما يشاهدونه دون أن يغامروا بأنفسهم، ولم يصدق هؤلاء الشباب أن هذه تعليمات تأتيهـم من رئيسـهم الأعلى، ولكن كانـت هذه هي التعليمـات التي وجهت لهم ولكل العاملين في الأخبار.

صعدت إلى الدور التاسع؛ حيث مكتب وزير الإعلام، لأراجع معه ترتيبات اليوم، وبينما أنا داخل إلى المكتب سمعته يتحدث عبر الهاتف إلى شخص آخر، فهمت فيما بعد أنه زكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وسمعته يتحدث عن أن قوات الحرس الجمهوري هي المكلفة بالتدخل أولا، وبعد ذلك فرقة ال 777، وعندما انتهت المكالمة ورأى تعبيرات وجهي قال لي: «ماذا بك؟ لماذا فزعت؟.. هذا لم يحدث، هذه مجرد مراجعات أمنية»، ثم بدأ يشرح لي الترتيبات الأمنية المتخذة في ظل ظروف الطوارئ، وأشار إلى أن المكلف بحراسة المبنى في حالة تطور الأحداث هي قوات الحرس الجمهوري، وهي مكلفة بحماية مبنى الإذاعة والتليفزيون من المظاهرات والاقتحامات، فضلا عن تأمينه ، وذلك لحين وصول فرقة 777، وهي فرقة من القوات الخاصة بالقوات المسلحة، وهي أعلاهم تدريبا وتأهيلا، وهي مكلفة بحماية الرئيس، ومكافحة الإرهاب، ولكنه أضاف بضحكة وابتسامة واثقة، بأننا لن نصل إلى هذه المرحلة، لأن «حبيب بيه»، يقصد وزير الداخلية، يرى أن الوضع سوف يكون أصعب من المرات السابقة كلها، ولكنه متأكد أنه مسيطر بقواته على الوضع تماما.

حتى وقت صلاة الجمعة في منتصف ذلك النهار، كانت الأمور تسير بشكل هادئ تماما، حالة الهدوء كانت غير طبيعية في كل شوارع القاهرة، كان هذا هو فحوى ما جاءنا من كل مراسلينا في شوارع القاهرة والإسكندرية والسويس. في هذا اليوم قرر المسئولون في التليفزيون عدم نقل صلاة الجمعة من أحد المساجد الخارجية، كما هو متبع، وتم نقل شعائر الصلاة من داخل مسجد التليفزيون، وهو عبارة عن حجرات صغيرة داخل المبنى في الدور السابع، يتم نقل الصلاة منه عندما تكون الأجواء غير مناسبة، وكان هذا هو أحدها. صعدت إلى المسجد مع زملائي، وكانت هذه هي المرة الأخيرة التي حضرت فيها صلاة الجماعة في مسجد التليفزيون؛ حيث إن الوضع كان قد أصبح مختلفا في المرحلة التالية.

حسبما كان المتفق بين القوى السياسية المختلفة، فقد كان مقررا أن تنطلق المظاهرات عقب صلاة الجمعة، وكان التركيز على منطقة الجامع الأزهر.. هذا المسجد الذي حمل تاريخا طويلا من النضال السياسي، وكذلك كان إحدى النقاط التي انطلقت منها المظاهرات في مصر خلال السنوات الأخيرة ضد الاحتلال الأمريكي للعراق، أو العدوان الإسرائيلي على فلسطين، وكان صحن الجامع الأزهر هو الذي يتم فيه الالتقاء عقب الصلاة قبل أن تنطلق المظاهرة؛ لذلك لم يكن غريبا أن يكون التركيز الأمني كبيرا على هذه المنطقة، خاصة أن بها مسجد الحسين، وحولها العديد من المناطق الشعبية ومناطق القاهرة الفاطمية القديمة، وهي في وسط القاهرة، وهذه المناطق تتميز بالكثافة السكانية العالية؛ وهو الأمر الذي يمكن أن يشكل دعما واضحا للمظاهرات إذا ما انطلقت في ذلك الوقت.

عقب صلاة الجمعة مباشرة، كانت الأمور هادئة، وظلت الأمور هادئة لفترة اقتربت من الساعة، كانت التقارير التي تأتينا من مراسلينا في الخارج، أن الأمور هادئة وأن هناك بعض التجمعات التي تحاول التجمع في المساجد المختلفة: داخل الأزهر، داخل الحسين، داخل مسجد عمرو بن العاص، في مسجد مصطفى محمود، في مسجد الاستقامة بميدان الجيزة، في مسجد الفتح بميدان رمسيس، في مسجد النور في ميدان العباسية، إلا أن الأمور لم تكن قد انتقلت إلى مرحلة الأزمة بعد. وهذا المعنى كان حاضرا تماما في الاتصالات التي أجريت بين وزير الإعلام ووزير الداخلية عقب الصلاة مباشرة أو العكس، وقد بدا هذا واضحا في الارتياح الذي أبداه وزير الداخلية لوزير الإعلام، وأكد له أن الأمور تبدو حتى الآن أبسط مما توقع، وأن الأمر يبدو وكأن خطة قطع الاتصالات قد أتت بنتائج ممتازة؛ فهو يتعامل مع الشارع، بحسب تعبيره، وكأنه

يلعب لعبة فيديو جيم، وهذا حسب ما رواه لي وزير الإعلام في ذلك الوقت.

لم تستمر تلك الحالة من الهدوء طويلا، فبعد حوالي أقل من الساعة، بدأت تأتي الأخبار من المراسلين، أن حركة المظاهرات بدأت تكون أكثر حدة وأكثر حضورا، وكانت الأماكن الرئيسة التي حدثت فيها البدايات لهذا التحرك، هي: ميدان مصطفى محمود في منطقة المهندسين، ومسجد النور في منطقة العباسية، ومسجد رابعة العدوية في مدينة نصر.

انطلقت المظاهرات من أبرز مساجد القاهرة، وكنائسها أيضا، وهي بحسب الخريطة التي تم توزيعها في اليوم السابق كانت كالتالي: الجامع الأزهر- مسجد النور بالعباسية- كاتدرائية العباسية- مسجد عمرو بن العاص- مسجد السيدة عائشة- مسجد الاستقامة في ميدان الجيزة- مسجد الفتح برمسيس- كنيسة ماري مرقص بالخلفاوي- كنيسة أبو سيفين في المهندسين- مسجد مصطفى محمود في المهندسين- مسجد السيدة زينب- كنيسة كلوت بك الكاتدرائية القديمة متفرع من شارع الجمهورية- مسجد رابعة العدوية- مسجد أسد بن الفرات بالدقي- كنيسة العدرا في بين السرايات- مسجد الخازندار في شبرا- مسجد الفتح في المعادي- كنيسة العدرا في أرض الشركة في إمبابة- مسجد خالد بن الوليد في الكيت كات- مسجد نصر الدين في الهرم- مسجد محمد ابن حمد في فيصل- مسجد قيسون في الحلمية الجديدة - مسجد الشيخ كشك في حدائق القبة - مسجد المهدي في شارع الأربعين بجسر السويس - مسجد القدس في عزبة النخل - كنيسة الملاك في شيراتون - مسجد يوسف الصحابي في ميدان الحجاز بمصر الجديدة - مسجد عليش في عين شمس - مسجد الجمعية الشرعية في الوايلي - كنيسة العدرا في حلوان - مسجد النصر في

المساكن الاقتصادية في حلوان - مسجد الهدى في شارع أطلس في حلوان - مسجد الكحلاوي في البساتين - مسجد السلطان حسن في القلعة.

وكانت التعليمات التي تم تداولها تشير إلى أن التحرك سيكون من الجوامع والكنائس في مسيرات إلى ميدان التحرير، أو أمام مقرات الحزب الوطني في كل أنحاء مصر، مع التنبيه على أن يصطحب كل فرد معه ثلاثة أو أربعة من أصدقائه، وألا ينزل منفردا، وعليه حمل أعلام مصر، وتوحيد الهتافات والبعد عن الهتافات الطائفية أو التابعة لأي حزب أو حركة أو جماعة أو جمعية، والتأكيد على سلمية المظاهرة، وعدم التخريب، وعدم التعامل بعنف مع عساكر الأمن المركزي المساكين «دول مش أعداءنا»، وعدم الالتفات إلى كلام رجال الدين الذين سيحرِّمون التظاهر في كلامهم في خطب الجمعة، وإذا حاول الأمن تفريق المظاهرات ببث أي فرقة أو فتنة فيجب التصدي لهذا، و «البس ملابس رياضية وأحضر كوفية لتحميك من الغاز المسيِّل للدموع».

جماعة الإخوان المسلمين أعلنت مشاركتها بشكل رسمي في مظاهرات الجمعة، ولكن بدون شعارات، أو لافتات الجماعة، وأعلنت أن مشاركتها ضمن تحركات القوى الوطنية.. لن تكون تحركات منفردة ولن يكون لهم مساجد أو ميادين بعيدة عما يتفق عليه المحتجون في كل موقع، وأوضحت أن مطالبها هي: اعتذار الحزب الوطني والنظام عن فترة الثلاثين عاما الماضية، وحل البرلمان والمجالس المحلية، وإنهاء حالة الطوارئ، وتعديل دستوري مبدئي للمواد الثلاث المتعلقة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية. وذكرت الجماعة أن الأماكن والشعارات الخاصة بالمظاهرات متروكة للقيادات المحلية في مختلف المحافظات والقوى الوطنية في الشارع بالاتفاق مع المتظاهرين، مشيرةً حينئذٍ

إلى أنه لا يوجد في مظاهرات الغد أية شعارات خاصة بأي فصيل أو لافتات لأي قوى بما فيها الإخوان، وأن المطالب الأساسية لن يتم التنازل عنها إلا بالتغيير أو الرحيل، و أن أي حديث عن تعديل وزاري، مهما يكن حجمه، فلن يفي بمطالب المعارضة.

شارك في هذه المظاهرات عدد كبير من المصريين، لم يكن المشاركون في المظاهرات في هذه اللحظة يختلفون عن المشاركين في المظاهرات منذ بدأت، فقد كانوا من المصريين البسطاء، وبخاصة المصريون من الطبقة الوسطى، وخليط من الشارع المصري الذي كان متعدد المستويات الاجتماعية والثقافية، خرج العامل البسيط الذي فقد عمله، إلى جوار الشاب خريج الجامعة الذي يبحث عن عمل، فلا يجده، إلى جوار الذين يعملون بالفعل لكنهم غاضبون من مستوى المعيشة، ومن تدني الأجور وجنون الأسعار، ومن الحالة الاقتصادية المتدهورة، وقد ترجم هذا في العديد من الشعارات التي رفعت، ولخصها شعار واحد هو: «تغيير.. حرية.. عدالة اجتماعية».

دائما ما كان الموقف الأمريكي هو أكثر المواقف التي يحرص النظام المصري على متابعتها؛ ولذلك شعر وزير الإعلام بارتياح شديد عندما استمع إلى تصريحات المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس؛ من أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقف على الحياد، وأن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يتابع الأحداث، ويشجع الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية، وأن ما يحدث فرصة كبيرة لحكومة مبارك للمضي قدما نحو المزيد من الإصلاحات السياسية. وقد اعتبر الوزير هذا الموقف موقفا إيجابيا، وليس سلبيا على الأقل، هذه هي أيضا كانت وجهة النظر التي تبناها جمال مبارك على الطرف الآخر، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ موقفا سلبيا، بل إنها نظرت نظرة المحايد، وتعطي

تأييدا ودعما للرئيس مبارك والحكومة المصرية في مواجهة ما يحدث، وأضاف أنه إذا كان الحديث عن إصلاحات سياسية؛ فإن هذا يعني أن الدعم قائم في مقابل مجموعة من الإصلاحات السياسية، وبالتالي فإن الموقف الدولي ليس موقفا معاديا حتى الآن، وهذه الملاحظات أضعها هنا للإشارة إلى أن التصريحات التي كانت تصدر من البيت الأبيض، هي إحدى أهم النقاط التي كانت الحكومة المصرية تحرص على متابعتها في كل المواقف والقضايا المختلفة، بل إن الحكومة المصرية كانت قد تعاونت مع مكاتب علاقات عامة ومكاتب إعلامية في الخارج، في بريطانيا وأمريكا؛ من أجل البحث عن الأسلوب الأمثل لبناء صورة جديدة للنظام المصري؛ ولتحسين صورتهم في وسائل الإعلام الغربي، وكانت هناك تكليفات واضحة للمسئولين المصريين في الخارج للتعاون مع هذه الشركات في هذا الإطار، وكانت هناك اتصالات واجتماعات مستمرة بين مسئولين مصريين، وبين هذه الشركات؛ من أجل تحسين صورة مصر في الخارج، بل إن إحدى هذه الشركات، وكانت شركة بريطانية كان يتم الاعتماد عليها في إدارة الأزمة في مصر في هذه المرحلة، وكانت الاتصالات تتم بين هذه الشركة وبين جمال مبارك، أو بينها وبين وزير الإعلام؛ لإطلاعهم على الحالة الحادثة في مصر في تلك الأيام، واقتراح الأساليب المختلفة للتعامل مع الأزمة.

وأذكر أنني حضرت اجتماعا عبر الهاتف، الكول كونفرانس؛ حيث كانت الشركة الأمريكية على طرف، وكانت الشركة البريطانية على الطرف الآخر، وكان وزير الإعلام على الطرف الثالث، ودار الحوار بين الأطراف الثلاثة، حول التطورات الحادثة في مصر، وكان من بين ما سمعتُ، تلك الاقتراحات التي قُدمت من إحدى الشركتين الأجنبيتين، من أن الحكومة المصرية في حاجة لأن تتخذ إجراءات حقيقية؛ حتى يمكن لهذه الشركات أن تنجح في تحسين صورتها،

وأن تقدم محتوى مختلفا، وأنه في التعامل مع هذه الأزمة وهذه المظاهرات، فإن على الحكومة المصرية أن تقوم بإجراء إصلاحات سياسية حقيقية، وأن تصدِّرها للرأي العام وللعالم؛ وذلك حتى تنجح في تجاوز الأزمة.

كانت، بالنسبة لي، الاستعانة بهذه الشركات غريبا؛ حيث إن ما قدموه من نصائح لم يكن يستدعي أية خبرات غير طبيعية، بل كانت الحلول المقدمة واضحة وضوح العيان لكل الحاضرين في الساحة السياسية في مصر في هذه المرحلة.

بدأت الصورة تتجمع خيوطها مع اقتراب الساعة الواحدة ظهرا، أذكر أن ساعة كاميرات السي سي تي في، التي كانت موجودة فوق المبنى، وفي أماكن أخرى، والتي كنت أطَّلع عليها من خلال إحدى الشاشات، كانت تشير إلى الساعة الثانية عشرة وأربعة وأربعين دقيقة، عندما بدأ أول التجمعات يتحرك في اتجاهات مختلفة بالقرب من ميدان التحرير والشوارع الموصلة إليه، وكان عدد كل تجمع وقتها في حدود عدة مئات، أو يكاد يقترب من الألف أو أقل بقليل، مجموعات قليلة تقترب من وسط المدينة قادمة من شارع الجلاء؛ حيث يقع مسجد الفتح، وهو أحد أماكن التجمعات المعروفة توجهها الديني المتشدد، وذلك في اتجاه ميدان التحرير، ومجموعات أخرى كانت تعبر ميدان الدقي، وأخرى على كوبري 15 مايو في اتجاه الزمالك.

كان تأمين مبنى التليفزيون هو أحد الأهداف الرئيسة منذ اللحظة الأولى؛ حيث إن استهداف التليفزيون كان أحد الأهداف الموضوعة أيضا على قمة أولويات منظمي المظاهرات، وقد بدا هذا واضحا من خلال الرسائل والبيانات المختلفة.

كان أبرز هذه الرسائل ذلك الفيديو الذي انتشر عبر المواقع المختلفة، فيس بوك، وتويتر، ويوتيوب، حتى قبل انطلاق المظاهرات بيوم أو يومين، وتحدث فيه ضابط شرطة مصري سابق، اسمه عمر عفيفي، ويقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الضابط ركز في رسائله على موقع يوتيوب، أكثر من مرة، عن خطته، والتي حوت تفاصيل كثيرة حول الانتشار في المظاهرات وكيفية مقاومة الأمن المركزي، وتحدث عن استهداف التليفزيون المصري، بل حدد أسلوبا وطريقة؛ لاختراق المبنى؛ وذلك باقتحامه من عدة نقاط من الأمام ومن الخلف وحدد نقاطا تفصيلية، وفيما يبدو أنه كان لديه معلومات تفصيلية عن تقسيم المبنى، وطريقة تأمينه، والمداخل المتعددة له.

إذًا ، فقد كانت المعلومات المتاحة، والخاصة بتحرك المظاهرات، إضافة إلى ميدان التحرير، تشير إلى أن الهدف الآخر هو التليفزيون المصري ومحاولة اقتحامه، وهو الأمر الذي دفع إلى وضع تحصينات كبيرة حول المبنى قبيل المظاهرات من قوات الشرطة وقوات الأمن المركزي، وكان في المبنى أيضا كتيبة كاملة من الأمن المركزي، وعدة عربات مصفحة؛ وذلك بغرض التأمين، وأضيف إليها أعداد إضافية من العربات والجنود، وكانت المنطقة المجاورة للمبنى أشبه بغرفة عمليات، وقد لاحظت انطلاق عدد من عربات الشرطة وبعض الأتوبيسات، والميكروباصات العادية تتحرك من المنطقة الملاصقة للمبنى، وفيها عدد من الجنود وعدد آخر من رجال الأمن في الملابس المدنية، ولكن الملاحظة الرئيسة هي أن أيا منهم لم يكن يحمل السلاح الناري، بل كان الحد الأقصى هو العصي بأشكالها المختلفة.

أبلغنا مراسلونا المنتشرون في مناطق مختلفة بالقاهرة، بأن المظاهرات تتحرك من العباسية في اتجاه رمسيس؛ لتلتحم بمظاهرة وسط المدينة؛ وذلك

للتحـرك في اتجاه ميدان التحرير، وأيضا من منطقتي الأزهر والحسـين، ومنطقة العتبة، وعدد من مناطق وسـط البلد، فالـكل يتحرك في تجمعات صغيرة والكل يتحرك في اتجاه التحرير.

علـى الطـرف الآخـر مـن النهـر، مـن الجيـزة، ومـن ميـدان الدقـي، ومـن المهندسـين، وكلها مجموعة من الميادين المهمة في محافظة الجيزة التي تكمل العاصمـة القاهرة، وذلك عبر كوبري أكتوبر، وكوبري قصر النيل الموصلين بين المنطقتين، وذلك أيضا في اتجاه ميدان التحرير.

إذًا، واضحـةً بـدتْ معالـم التحـرك، وأن هـذه المظاهرات المتفرقـة، والتي تتكـون كل منهـا من عـدة مئات، كانت تتحـرك في اتجاه هدف واحـد هو ميدان التحرير.

قـد يكـون من المهـم هنا الإشـارة إلى أن موقع ميـدان التحريـر الذي أصبح أكثـر الميادين شـهرة في العالـم، يعد أحد أكثـر ميادين القاهرة أهميـة؛ فهو يعد نقطـة محورية للحركة في اتجاه أنحاء القاهـرة المختلفة، أيضا يطل عليه مجمع التحريـر الذي يعد من أكبر المباني الحكومية وأكثرها اكتظاظا في العالم، سـواء بالموظفيـن أو المواطنين، وفيه أيضا مبنى الجامعة الأمريكية في القاهرة، ومبنى المتحف المصري، الذي يلتصق به المقر الرئيس للحزب الوطني الحاكم، والذي يشـرف مدخله الأساسـي على النيل. وفيه أيضا فندق هيلتون النيل، الذي يحمل دلالـة تاريخيـة؛ حيث كان قد أنشـئ وقت القمـة العربية في القاهـرة عام 1964؛ ليكـون مقـرا لإقامة الرؤسـاء العـرب، ويلتصق به مبنـى جامعة الـدول العربية، وبالقرب من الميدان، على مرمى حجر، فإن هناك البرلمان بمجلسـيه، الشـعب والشورى، ومقر رئاسة الحكومة، وعدد من الوزارات القريبة من الميدان، ومنها وزارة الداخليـة التـي تقـع في ميـدان قريب مـن التحرير، هو ميـدان لاظوغلي،

الـذي حمل دائمـا الانطباع بأنـه ميـدان وزارة الداخلية، وعدد كبير مـن المباني التـي يتجاوز عمرها مائة عام. أيضا يصب في الميـدان كوبري قصر النيل، الذي يعـد أحد أقدم الكباري المصريـة، وكوبري أكتوبر، وبالقرب من ميدان التحرير، تقع منطقة جاردن سيتي المكتظة بالسفارات الأجنبية والبنوك المختلفة، وأقرب السفارات إلى الميدان هي السفارة البريطانية والسفارة الأمريكية التي يمكن من مكان مرتفع فيها النظر إلى ميدان التحرير.

الأهم من ذلك كله، أن معظم مكاتب التليفزيونات العربية والدولية ووكالات الأنبـاء المختلفة تطل على هذا الميدان بزاوية أو بأخرى، فكان هذا هو أحد أهم العناصر الإعلامية المهمة التي كانت حاسمة فيما بعد.

إذًا، تحركـت هذه التجمعات من المسـاجد المختلفة فـي وقت واحد، كلها في اتجاه واحد صوب ميدان التحرير، وفي اتجاه الحزب الوطني، وبدا الإصرار واضحا لدى المتظاهرين في التحرك نحو هدفهم، ولقد حاولتْ قوات الشـرطة منعهم من التقدم، وذلك بالالتحام الجسـدي في البداية، وفشـلت، فلجأت إلى قنابل الغاز المسـيِّل للدموع، وكانت أول قنبلة أشـاهدها شخصيا عبر الشاشات قبل الواحدة ظهرا بقليل، وذلك عبر شاشات السي سي تي في.

منذ تلك اللحظة بدأت الأحداث تتوالى بشـكل خارج عن التوقع، ولم تكن هنـاك فرصـة للتوقـف؛ للنظـر أو التقييم، بـل فقط الحركـة والتعامل مـع الواقع الذي يتطور بسـرعة، فبدأت أعـداد المتظاهرين تتجمع وتتزايـد بمرور الوقت، وتحولـت المئـات إلـى عـدة آلاف، والآلاف إلـى عشـرات الآلاف، وتحولت حالـة الثقة النسـبية التي كانت موجودة فـي بداية اليوم لـدى القائمين على إدارة المسـألة ولدى قوات الشـرطة في الشـارع، إلى حالة من القلق الواضح، وذلك على المستوى الرسمي أو على مستوى قوات الشرطة على الأرض.

مـن مراقبة حركـة المتظاهرين بدا واضحا أن هنـاك مجموعة في كل مظاهرة يعرفـون ماذا يفعلون، فـي تحريك المتظاهرين، وفي رفع الشـعارات المختلفة، وفـي تحديد موعد التقدم والتراجع، وفي أسـلوب الحركـة على الأرض، وكان عدد كبير يستخدمون هواتفهم المحمولة من أجل تصوير ما يحدث.

ظلـت هذه الحالة من الكر والفر، من ضغوط المتظاهرين، ومحاولة اختراق الحصـار الأمنـي، والذي نجحوا فيه مرات عدة لمدة سـاعات منـذ الواحدة بعد الظهر، أو قبلها بقليل.

مراسلونا في المحافظات المختلفة نقلوا صورة شبيهة لما يحدث في القاهرة، خاصـة في السـويس والإسـكندرية اللتين كانتا الأكثر اشـتعالا في هـذا الوقت، ظلـت عملية الكر والفر بين قوات الشـرطة والمتظاهرين، ووضـح تماما تعامل المتظاهريـن مع قوات الأمـن؛ حيث كانت كل مجموعة مـن المجموعات تأتي مـن اتجاهات مختلفة؛ ليصطدموا بالشـرطة التي تحـاول إيقافهم، ثم يتراجعون إلى الخلف، فتطاردهم قوات الشرطة ثم يختفون في الزوايا، ثم يبدءون التجمع مرة أخرى، فتبدأ الشـرطة في إلقاء قنابل مسـيِّلة للدموع، ثم يهاجمون بعد ذلك من جهات مختلفة، وظلت هذه العملية من الكر والفر طوال الساعتين التاليتين، وبدأنـا - نحـن المعنييـن بالحدث - منـذ انتهاء صـلاة الجمعة بقليـل، في نقل الأحداث على الهواء من خلال المراسلين المنتشرين هنا وهناك، وكان الاعتماد بشكل رئيس على الاتصالات التليفونية بالمراسلين، وبالمسئولين التنفيذيين في المحافظات المختلفة، كمحافظي الأقاليم ومديري مديريات الأمن، الذين كانوا يجيبـون على الهاتف في هذا الوقـت، وكان التأكيد في عدد من المحافظات بأن الأمـور هادئة، بينما فـي محافظات أخرى، كان المسـئول التنفيذي فيها يتحدث

عـن أن هنـاك عـدة مئات يهاجمـون هـذا المبنـى أو ذاك، بينما كان المسـئولون ينقلون الصورة التي تحدث في الشارع.

تطـورت المصادمـات بيـن الطرفيـن إلـى شـكل آخـر مختلـف، عندمـا بدأ المتظاهرون في التسبب في حرق بعض المواد وإطارات السيارات الكاوتشوك، وامتدت في بعض الأحيان إلى السـيارات الواقفة في الشـوارع، وكان أول حريق يظهـر أمامـي على الشاشـة، حوالي السـاعة الثالثـة إلا الربع بعـد الظهر، وذلك عندما أشعل المتظاهرون إطارات سيارات في شارع الجلاء الموصل إلى ميدان التحرير؛ وسبَّب ذلك دخانا كثيفا أحاط بالمكان.

كمـا ذكـرت أنه كنا قـد فتحنا الهـواء، حوالي السـاعة الثانية تقريبا، واسـتعنا بصـور التقطهـا مصورونا، ولـم يكن هناك أيـة عربات إذاعة خارجيـة؛ حيث لم تتم الموافقة على خروجها لأسـباب خاصة بتأمينهـا، وكذلك رفضت الإدارات التابعـة لـوزارة الداخلية التصريح لهـا بالحركة؛ وذلك لعـدم قدرتهم على توفير الحماية الأمنية في هذا اليوم، وهكذا لم يكن أمامنا إلا الاعتماد على المتاح.

أمـا القنوات المصريـة الخاصة الأخرى، فقد كانت تقـدم برامجها المعتادة، حتى إن إحدى هذه القنوات، وهي قناة الحياة، والتي كانت الأكثر شهرة في ذلك الوقـت، قـد قدمت فيلما تليفزيونيا قديما في هذا الوقـت، وهكذا عانينا من عدم توفـر المعلومات، من مصادرها، لكنها كانت المرة الأولى التي يكون فيها تأخر توفر المعلومات من قِبَل المسئولين مبررا نتيجة للحالة.

في حوالي الساعة الثالثة بدأت الأمور تزداد اشتعالا، بدأ معدل إطلاق القنابل المسـيِّلة للدموع يزداد، كما بدأت مجموعـات المتظاهرين المختلفة تقترب من

ميـدان التحريـر، وازداد عدد الحرائق في العديد من الأماكـن، وكانت حتى هذه اللحظة حرائق صغيرة، لكنها متعددة وفي أماكن كثيرة.

بـدأت تبدو علـى قوات الشـرطة حالة من الإرهـاق والعصبيـة والتخبط في الحركـة، فقد فسـر بعضهـم فيما بعد ذلك، بـأن بعضهم قد بدأ العمـل منذ الليلة الماضيـة، وبعضهـم منـذ الثلاثـاء السـابق، وهكـذا كانـوا في حالة مـن حالات الإجهاد الشـديد والعصبية الشديدة، إضافة إلى ذلك، بدأ الإحساس لديهم بنفاد الذخيرة المتاحة لديهم، من قنابل مسـيِّلة للدمـوع، ورصاص مطاطي ورصاص صوت؛ بسـبب اسـتخدامهم الكثيف له؛ وهو ما سـبَّب لهم قدرا أكبر من التوتر، كذلـك كانت قد تقطعت سـبل الاتصـال بين هذه القوات وبيـن مراكزها؛ وذلك نتيجة لغلق معظم الطرق المؤدية إلى تلك الأماكن.

رائحة قنابل الغاز المسـيِّل للدموع بدأت تخترق شبابيك المكتب، شعرنا بها جميعا، وتحول مكتبي إلى سـاحة لجأ إليها الكثيرون من الزملاء لأمرين: الأول هـو الاحتمـاء من رائحة الغاز المسـيِّل للدموع؛ حيـث إن المكتب محكم الغلق باسـتمرار؛ لأن من عادتي تشـغيل جهاز التكييف شـتاء وصيفا، فكان تأثير الغاز في مكتبي لهذه الأسـباب أقل نسبيا. السبب الثاني هو الشاشة التي كانت تعرض كاميرات السـي سـي تي في، الكاميـرات الأمنيـة، وتبين ما يحدث فـي المنطقة المحيطة.

كوبـري قصـر النيـل كان إحدى المناطق الرئيسـة التي شـهدت اشـتباكات، وكانت شاهدا في الوقت نفسه على تطور الأحداث وتصاعدها؛ فقد كان ساحة رئيسـة للمواجهـة بيـن المتظاهريـن والأمن، وكانـت نقطة حاسـمة ومؤثرة كما اعتبرتهـا فـي ذلك الوقـت، وكما تأكد لي بعـد ذلك؛ حيث بـدأت تلك المعركة

بين الأمن والمتظاهرين تتصاعد على كوبري قصر النيل منذ الساعة الثالثة وعشر دقائق وهي موعد صلاة العصر، فوقف المتظاهرون في وسط الكوبري يصلون العصر جماعة، وبدأ الأمن في إطلاق خراطيم الماء عليهم، ويبدو أن أحد قادتهم قد أدرك الخطأ؛ فأصدر لهم أمرا بالتوقف عن استخدام المياه إلى حين انتهاء الصلاة، وهو ما حدث فعلا.

وفي المقابل، في منطقة ميدان عبد المنعم رياض، وفي المناطق المحيطة، بدأ المتظاهرون يتجمعون لصلاة العصر جماعة، وبالفعل بمجرد أن انتهوا من أداء الصلاة، بدأ الصدام مرة أخرى، عربات الأمن تضرب بمدافع المياه نحو المتظاهرين، والقنابل المسيِّلة للدموع من قِبَل القوات التي تمركزت في الطرف القريب من ميدان التحرير في كوبري قصر النيل، وفي المقابل يلقي المتظاهرون بالحجارة على قوات الأمن، الذين يردون عليهم بالقنابل المسيِّلة للدموع، ويحرقون ما يجدونه أمامهم لتعطيل قوات الأمن، والاحتماء في الأماكن المختلفة.

ظل الأمر هكذا لمدة تجاوزت الأربعين دقيقة، حتى تمكنت قوات الأمن في لحظة من اللحظات من دفع المتظاهرين إلى الجهة الأخرى من الكوبري، لكن فجأة حدثت حالة من الانهيار المفاجئ، فبدأت القوات تتراجع، وتحاول التراجع إلى الجري؛ هربا إلى الخلف في اتجاه ميدان التحرير، وتقدم المتظاهرون من منطقة الزمالك، والقادمون من مناطق الجيزة المختلفة إلى الأمام في أعداد كثيفة، وبدأ الاعتداء على عربات الأمن. وبادلهم الأمن عنفا بعنف؛ بسبب انفلات الأعصاب وحالة الإجهاد التي عانى منها الجنود وقياداتهم وضغط الموقف؛ مما أدى إلى تصاعد الموقف بين الجانبين وزيادة حدة العنف المتبادل.

إحدى الصور الشهيرة والمتكررة عندما كان أحد المتظاهرين يبدأ في إشعال سيارة من سيارات الأمن الكبيرة، وكان يبدو أن هذا المتظاهر، وغيره في كل مرة من المرات يعلم جيدا ماذا يفعل ، ومن أين يبدأ الإشعال في العربة، من نقطة محددة تسبب احتراق العربة بشكل سريع ، ثم يقفز آخر أو آخرون على مقدمة السيارة ليرش إسبراي أسود على زجاج السيارة الأمامي فلا يرى السائق، وهكذا يبدأ السائق السير بجنون يمينا ويسارا هربا من النيران، وهو فاقد للرؤية فيصدم من يصدمه، وهناك فيديو شهير لإحدى هذه السيارات وهي تصدم في طريقها متظاهرين وجنود، وتصطدم بعد ذلك بعربة أخرى من عربات الأمن المركزي. لكن هذه اللقطة الشهيرة استغلها كل طرف وفقا لموقفه، فاستغلها المتظاهرون في مرحلة تالية لإثبات أن قوات الأمن كانت تدهس المتظاهرين بسياراتها، بينما استغلها أصحاب وجهة النظر الأخرى لتأكيد أن هذا الموقف كان لعدم قدرة سائق العربة على الرؤية، ولم يكن موقفا مقصودا.

تدفق المتظاهرون عبر كوبري قصر النيل إلى ميدان التحرير، واستمر تراجع القوات أمام المتظاهرين في النقاط الأخرى، واتجه المتظاهرون من كل الاتجاهات إلى الميدان، كانت هذه من اللحظات التي جحظت فيها العيون من الدهشة لما حدث، الجميع أصيب بالذهول حتى المتظاهرون أنفسهم وقادتهم، واستمر طوال هذه الأحداث.

وبدأت حالة من الفراغ، وهو ذلك التعبير الذي ظل حاضرا في مجالات مختلفة ومتعددة منذ تلك اللحظة، فراغ أمني، ثم فراغ سياسي، وبعد ذلك العديد من الفراغات التي سوف نتناولها في مرحلة قادمة. سرى الخبر لدى جماعات المتظاهرين في كل مكان، ونقل التليفزيون المصري هذه الصورة وقتها، صورة الصدام على كوبري قصر النيل، وتراجع قوات الأمن، وصورة

سيطرة المتظاهرين على الكوبري وانطلاقهم ناحية ميدان التحرير، وتراجع الأمن من كل النقاط الخاصة به، ولم يبق سوى قوات الأمن المركزي المحيطة بالتليفزيون، والتي حاولت في الاتجاهين المقابلين للمبنى وقف المتظاهرين، ووقف محاولتهم المستمرة في الوصول إليه.

وهكذا بدأت حالة الفراغ التي أشرت إليها؛ حالة من الفراغ الأمني الكبير التي بدأت تظهر في الشوارع المحيطة بميدان التحرير، فيما عدا بعض القوات في المنطقة المحيطة بمبنى الإذاعة والتليفزيون، وبعض قوات الأمن التي ما زالت تقف أمام مبنى الحزب الوطني، في مهبط كوبري أكتوبر أمام مقر الحزب.

بدأت حركة المتظاهرين تتجمع من كل مكان، مع استمرار مطاردتهم لقوات الأمن والاشتباك مع مَن تبقَّى منهم، وعمليات حرق لبعض السيارات، وقام المتظاهرون بتجميع أنفسهم للتحرك في اتجاهات محددة، وبعد قليل سقطت القوة التي كانت تحول دون وصولهم إلى الحزب الوطني، وبدأ تحريك المجموعات في اتجاه الكورنيش ناحية مبنى الإذاعة والتليفزيون.

الدهشة عمَّت المكان وعقدت الألسنة، كانت الحالة التي نعيشها جميعا في المكتب هي محاولة لفهم ما يحدث، نظرت إلى زملائي من حولي، فوجدت نظراتهم تحمل تساؤلا : ماذا يحدث؟، ولماذا؟.. ولم تكن لديَّ إجابة عن كل ذلك، كنت فردا في الفريق المندهش والمتفاجئ بما حدث!

توجهت مرة أخرى إلى الدور التاسع، حيث مكتب وزير الإعلام، دخلت عليه مكتبه وسألته: هل ترى ما يحدث، هل ترى هذا التحرك؟ أجاب: نعم، وكانت الحالة التي هو فيها من الدهشة لا تختلف عن الجميع، سألته: هل تحدثت مع وزير الداخلية؟ فأجابني: حاولت الاتصال به مرات عدة، لكنه لا يرد الآن على تليفون الداخلية.

بقيت قليلا في مكتب وزير الإعلام، ولاحظت اتصاله الدائم بقصر الرئاسة، بجمال مبارك، وزكريا عزمي، وبالرئيس مبارك شخصيّا؛ حيث كان يبلغهم بالتطورات بشكل جاف، في أجواء ذهول وصدمة، مجرد وصف لما يحدث، المتظاهرون يتقدمون، قوات الشرطة تراجعت، ويتساءل: لماذا جرى ما جرى؟، ماذا حدث لقوات الشرطة؟، لقد اختفوا فجأة، وكل هذه التعبيرات والتساؤلات التي تستخدم في هذه الحالة، وبعدها أجرى اتصالا آخر مع الرئيس، وأغلق الهاتف وقال لي: (الجيش سوف ينزل الآن).

في هذه اللحظة تذكرت ما دار بيننا (أنا ووزير الإعلام) قبل عدة ساعات، من صباح ذلك اليوم؛ عندما تحدث عن سيناريوهات الأزمة، وماذا سيحدث لو سقطت قوات الشرطة! وسيناريو نزول قوات الحرس الجمهوري، ثم قوات الجيش في مرحلة تالية، ذكَّرته بما قال، ولم تكن نكتة طريفة في هذا التوقيت، فقال لي: إن قوات الحرس الجمهوري أخذت التعليمات بأن تتحرك الآن لحماية التليفزيون ، إلى أن تنزل الفرقة 777، إحدى فرق القوات الخاصة التابعة للقوات المسلحة، وقال لي: إن حبيب العادلي، وزير الداخلية، أبلغ الرئيس بأن قواته لم تعد تستطيع المواجهة، وطلب منه إصدار أوامره بنزول القوات المسلحة. وقد قام الرئيس بذلك بالفعل، فأصدر أوامره بنزول الجيش لمعاونة الشرطة في السيطرة على الأوضاع، وطلب من حبيب العادلي التنسيق في هذا مع المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع.

قبلها ،كان السؤال الذي يدور في المكان، لماذا لا يتدخل الجيش؟ بل إن بعض المراسلين نقلوا المعنى نفسه عن بعض المتظاهرين أو بعض المواطنين الذين شهدوا تلك الحالة من الفوضى، خاصة مع تزايد الأنباء عن الانسحابات المتتالية لقوات الشرطة من الأماكن المختلفة، وهو الأمر الذي طرح علامات

تساؤل كبيرة حول ذلك السر الذي أدى إلى عمليات الانهيار المفاجئة لقوات الشرطة، ثم الانسحاب على المستويات المختلفة.

بعد الخامسة بخمس دقائق، بدأت تظهر عبر الكوبري ، قادمة من منطقة الجزيرة بالزمالك أوَّلُ السيارات المدرعة تتجه إلى الطرف الآخر من النهر في اتجاه مبنى التليفزيون، وصلتْ أولى هذه المدرعات بجنود الحرس الجمهوري، وذلك من موقعهم على الطرف الآخر؛ إيذانا بنزول القوات المسلحة، واستقبل المتظاهرون هذه العربات وهي تمر بينهم في لحظات مرورها الأولى، بمزيج من الترحيب والتوجس، فلم يعلن بعد لماذا نزلت هذه القوات؟!

وصلت هذه القوات إلى مبنى التليفزيون، وبدأت الانتشار في الأماكن المختلفة، وتم نشر قوات الحرس الجمهوري، وتوزيعها داخل المبنى، وتم وضع حراسة مشددة على استوديوهات الهواء الرئيسة وفي المحاور الرئيسة لذلك المبنى الضخم.

الساعة الخامسة والنصف، أصدر رئيس الجمهورية قرارا بصفته الحاكم العسكري، بحظر التجول في جميع أنحاء الجمهورية، ابتداء من الساعة السادسة مساء حتى السابعة صباحا. وقال الحاكم العسكري في بيانه الأول: «نظرا لما شهدتْه بعض المحافظات من أعمال الشغب والخروج على القانون، وما شهدته من أعمال النهب والتدمير والحرق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، بما في ذلك بعض البنوك والفنادق، أصدر السيد رئيس الجمهورية بصفته الحاكم العسكرى، قرارا بحظر التجول من الساعة السادسة مساء حتى الساعة السابعة صباحا، اعتبارا من اليوم (الجمعة) ولحين إشعار آخر»، كما أصدر الحاكم العسكري قرارا بأن تقوم القوات المسلحة بالتعاون مع جهاز الشرطة بتنفيذ هذا القرار للحفاظ على الأمن وتأمين المرافق العامة والممتلكات الخاصة.

وهنـا ينبغـي ملاحظـة أن القـرار نص علـى التعاون بيـن الشـرطة والجيش، وهـو الأمـر الذي أثار جدلا فـي المرحلة التاليـة حول ذاك التعـاون، خاصة بعد الانسحاب شبه الكامل للشرطة، وهو الأمر الذي سيظهر فيما بعد.

ولقد تخوف كثيرون من قرار حظر التجول، ونزول القوات المسلحة؛ حيث استحضر الجميع ما حدث في مصر من قبل في عامي 1977، 1986، وذلك عندما نزلت القوات المسـلحة في المرة الأولى عام 77؛ لمواجهة الانتفاضة الشـعبية، وعندمـا نزلت فـي المرة الثانيـة 1986؛ لمواجهـة تمرد قوات الأمـن المركزي، فـي القاهرة. وقد شـهدت مصر في هذين العامين تطبيقـا صارما لحظر التجول؛ حيـث كان المـرور وقتها يتم بتصاريح خاصة، ولا يصرح بالحركة للمواطنين أو السيارات عند تطبيق قرار حظر التجول، ولكن الواقع هذه المرة كان مختلفا.

بـدأت أعداد قوات الحرس الجمهوري في التزايـد، واتخذت مواقعها، أمام مبنى التليفزيون مباشـرة، وتشـكلت مـن عربات مدرعة، ودبابـات، كانت الفترة الأولى لتواجد هذه الدبابات هي فترة جس النبض من قِبَل المتظاهرين، وتحمل فـي طياتها تسـاؤلات غيـر منطقية، وهـي: لماذا نـزل الجيش، وإلـى أي جانب سينحاز؟، هل نزل من أجل حماية النظام، أم من أجل مواجهة المتظاهرين؟ هل سـيحمي المتظاهرين، أم سيحمي الرئيس؟ وهل سـيقف في وجه النظام؟ وهل سـيحل محل الشـرطة؟.. كل هذه التسـاؤلات كانت حاضرة في أذهان الجميع في تلك المرحلة.

الاسـتقبال الإيجابي للجيش من المواطنين يمكن تفسـيره بأنه نتيجة للتقدير الـذي يحظـى به الجيش لدى الشـارع المصـري على مدى التاريـخ، وما خاضه مـن حـروب تمثل جزءا مهما مـن تاريخ مصـر، وثورته في يوليـو 1952 ودوره بعدهـا، وأيضا تدخله المتكرر في السـنوات الأخيرة لحل المشـكلات الحياتية

للمواطنين، وأقصد بالسنوات الأخيرة -الثلاثين الأخيرة تحديدا- ؛ حيث كان الجيش يتدخل من أجل حل مجموعة من المشكلات مثل: أزمة الخبز مثلا بإنشاء الأفران الكبيرة، وأزمة المساكن بالمشاركة في البناء، أو أزمة الطرق بالمشاركة في إنشاء الطرق، وهكذا ارتبط الجيش لدى المصريين بأنه يحل المشكلات المستعصية التي تفشل الحكومة في حلها. الأمر الآخر هو أن كل أسرة مصرية في الغالب لها علاقة بالجيش؛ حيث إن التجنيد في مصر إجباري، وهو الأمر الذي يعني أن كل المصريين تقريبا، بلا استثناء، سواء كان أبا أو ابنا أو أخا ، هو في القوات المسلحة، بالإضافة إلى ذلك، فإن القوات المسلحة في الفترة الأخيرة قد نأت بنفسها عن أي احتكاكات بالمواطنين، أو بالأمور التي قد تثير جدلا.

كل هذا كان سببا كافيا لكي يشعر المتظاهرون بإيجابية تجاه الجيش؛ ولكي يشعر المصريون العاديون في كل أنحاء مصر بأن هذا النزول كان مهما، وكان هناك ترحيب بوجود القوات المسلحة؛ لسد هذا الفراغ الذي سببه انسحاب قوات الشرطة.

منذ اللحظة الأولى بدأ اختبار نيات الجيش من المتظاهرين؛ وذلك عندما بدأ الجنود وهم على المدرعات والدبابات يسيرون في طريق الكورنيش متجهين نحو التليفزيون وهم يبدون في مظهر هادئ وغير عصبي، و كان على وجوه بعضهم ابتسامة هادئة، وكانوا يتبادلون أحيانا التلويح مع المتظاهرين، ثم كانت الإشارة التالية الأكثر وضوحا، وذلك عندما كتب أحد المتظاهرين على جسم إحدى الدبابات بالإسبراي: «يسقط حسني مبارك»، ولم يعترض أحد من الضباط أو الجنود، ولم يتعرض له أحد، ولم يشغلوا أنفسهم بإزالة ما كتب، وسارت الدبابة و هي تحمل على متنها عبارة: «يسقط حسني مبارك»، وقد ظهر

ذلـك عبر شاشـات التليفزيون بعد قليـل؛ مما حمل دلائـل ذات مغزى لدى كل الأطراف.

أمـا المشـهد أمـام مبنـى التليفزيون، فقـد كان هـو الاختبار الأكثـر وضوحا للنيـات؛ فبعـد تمركز القـوات أمام المبنـى، توجـه المتظاهرون وتجمعـوا أمام مبنـى التليفزيـون، سـاعتئذٍ، بدأ جـس النبض من قِبَـل المتظاهرين نحـو الجنود فـوق مدرعاتهم، ثم بادر أحد المتظاهرين بالصعـود إلى أعلى المدرعة وصافح الجنـدي الواقـف فوقهـا، فبادلـه الجنـدي المصافحـة هـو الآخر، و بـدأ بعدها سـيل الصاعديـن إلى أعلـى المدرعات و الدبابـات، وكانت الإشـارة الواضحة لموقف الجيش ورسـالته الواضحة ،كانت منذ اللحظـة الأولى، أنه لا صدام مع المتظاهرين، ولا اسـتخدام للعنف، بـل الوقوف معهم، وإعطاؤهم الانطباع بأنه ليس هناك صدام أو اختلاف. و منذ هذه اللحظة انطلق الهتاف الجديد الذي سار هتافا سائدا هو الآخر : «الجيش و الشعب إيد واحدة».

تسـبَّب هذا الموقف في تسـاؤلات عدة خلال المرحلـة التالية، حول موقف الجيـش من النظـام القائم ومن الرئيـس مبارك؛ فقد حمل في طياتـه منذ اللحظة الأولـى مـا يبدو أنه رسـالة مختلفة عمـا كان يتوقعـه النظـام، أو رأس النظام في ذلـك الوقـت، بل مـا يتوقعه معظم المراقبيـن أيضا، عن موقـف الجيش في هذه المرحلة،محاطا بأسئلة كثيرة، هي: هل نزل ليحمي الشرعية؟ ومن قبلُ، ما مفهوم تلك الشرعية؟ أم نزل ليحمي النظام؟ ومن بعدُ، ما حدود ذاك النظام؟ أم أنه جاء ليحمي رأس النظام؟

السـماح بصعود المتظاهرين فوق المدرعات والدبابات اعتبره البعض تزيدا في إطار تلاحم الجيش مع الشـعب، واعتبره البعض تراجعا لهيبة الجيش، ومنذ

اللحظـة الأولـى كان هـذا الأمر محـل جدل حتى بيـن قيادات وضبـاط الجيش أنفسهم.

في حوالي الخامسة والنصف بدأ التجمع الكبير أمام الحزب الوطني، وبدأت مجموعـة من المتظاهرين تتجه نحو مقر الحـزب على كورنيش النيل، والحزب الوطنـي يشـغل جزءا من مبنـى كان في السـابق مقـرا للأمانة المركزيـة للاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم السياسي الواحد الذي حكم مصر منذ نهاية الخمسينيات وحتى النصف الثاني من سـبعينيات القرن الفائت، عندما بدأت التعددية الحزبية في مصر، وشغله في وقت لاحقٍ حزبُ مصر، الذي كان الحزب الحاكم أيضا ثم الحزب الوطني الذي أصبح من بعدُ هو الحزب الحاكم، ويوجد أيضا في المبنى نفسـه المجلس الأعلى للصحافة، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس الأعلى للمجالس المتخصصة.

مبنـى الحـزب كان قد تم تجديده بشـكل كامـل في الفترة الأخيـرة، وتحمل تكاليـف هـذا التجديـد أحمد عـز ؛ حيث أعيد طـلاء الواجهة وأعيد بناء السـور الأمامـي والمدخـل الرئيـس، وتم تجديـده من الداخـل بإضافة قاعـات جديدة وعمـل شـبكة كمبيوتـر كبيـرة وقاعـات خاصـة بالاجتماعات ومكاتـب خاصة بالقيـادات الحزبيـة.. كان لجمال مبـارك مكتب في الدور الثانـي، وكان بجواره مكتب الأمين العام صفوت الشـريف، الذي كان يختلف إليه من وقت إلى آخر، هذا الحزب في ثوبه الجديد هو الذي تعرض لذلك الهجوم في تلك الليلة .

بـدأ المتظاهرون في إلقـاء الحجارة نحو مبنى الحـزب وتحطيم الزجاج، ثم بـدءوا في اقتحام مبنى الحزب من الداخل، ثم قاموا بإلقاء كافة أجهزة الكمبيوتر والأثاث من الشبابيك. وكان هناك من انتهز الفرصة في إطار عملية النهب الجارية

كما يحدث في أي حالة فوضى، وكان المشهد الحاضر، عندما كان مَن بالأعلى يلقون بوسائد الكراسي ليلتقطها مَن بالأسفل، ثم بعد ذلك بدأت مجموعة من الأشخاص الذين يبدو أنهم على دراية بالتصميم الداخلي للمبنى، في التوجه إلى القاعات الرئيسة، التي تضم أجهزة الكمبيوتر، والوثائق والمستندات، ومحاولة انتزاعها وأخذها من أماكنها.

ما لم يعرفه هؤلاء أنه قبل يومين من ذلك الحدث، كنت قد علمت أن أحمد عز كان قد توجه بعدد من رجاله إلى مبنى الحزب، وقام بعملية تفريغ لكافة المستندات وللمواد الموجودة على أجهزة الكمبيوتر، ونقل مجموعة من الوثائق المهمة على عدد من عربات النقل، وقد تردد وقتها أن أحمد عز يخلي مكاتبه، ولكنه في الحقيقة كان يقوم بعملية إخلاء؛ تحسبا لما يمكن أن يحدث، وهو ما حدث بالفعل.

في لحظة بدأ إشعال النيران في الحزب من قِبَل المقتحمين، قد لا يكون من الدقيق هنا تماما الحديث عن المتظاهرين، ولكني فضلت أن أستخدم تعبير المقتحمين؛ حيث بدأ إشعال النار في الحزب، وهي النيران التي لم يسع أحد إلى إطفائها حتى أتت على الحزب تماما على مدار اليومين التاليين، كما سيظهر فيما بعد، واحترق الحزب الوطني وسقط رمز الحكم أمام نيران المقتحمين.

وعلى بعد أمتار من الحزب الذي ارتفعت منه ألسنة اللهب، كانت عربات الأمن المركزي الكبيرة قد تجمع حولها المتظاهرون، و بدءوا في إشعال النيران فيها، وهو الأمر الذي تكرر ألفين مرة ، كما ذكر لي فيما بعد وزير الداخلية التالي اللواء محمود وجدي، عندما التقيته في مكتبه، ليقول لي: إن الشرطة خسرت خلال المظاهرات 2000 سيارة، إضافة إلى تسعة وتسعين قسما للبوليس، كان قد احترق في أنحاء الجمهورية، ولكن للأقسام قصة أخرى.

ازداد تجمع المتظاهرين حول مبنى التليفزيون، وفي حوالي الساعة السابعة والنصف من صباح اليوم التالي، بدأ المتظاهرون يحاولون اقتحام المبنى من الباب الرئيس الذي يطلق عليه «باب4» ، وتصدت لهم قوات الحرس الجمهوري، ودار حوار بين قوات الحرس والأشخاص الذين يتقدمون المتظاهرين ويقودونهم، وأكدوا لهم أنه لن يسمح لهم باقتحام المبنى أو دخوله، في حين ظلت محاولات الاقتحام مستمرة، وحصار المبنى مستمرا. وكنت أتابع ما يحدث من خلال كاميرات المبنى ومن خلال المراسلين الموجودين في أماكن الأحداث، واستمر الهتاف بلا توقف، وكلما كان يهدأ الصوت قليلا، كان يبادر أحدهم بالهتاف مجددا، وكان الهتافان الرئيسان المتبادلان هما: «الشعب يريد إسقاط النظام»، و«الشعب والجيش إيد واحدة»، وهتافات أخرى ضد التليفزيون الرسمي تتهمه بتزييف الحقائق، وعدم نقل الصورة كاملة لما يحدث في الشارع.

وفي حوالي الساعة السابعة والنصف أيضا بدأت صدامات أخرى بين المتظاهرين، وقوات الشرطة التي كانت أيضا لم تزل حول المبنى؛ حيث إن المبنى به كتيبة أمن مركزي، كما سبق أن ذكرت. ووقعت الصدامات في الشارع الفاصل بين مبنى التليفزيون ووزارة الخارجية، وهو الشارع الذي يطل عليه مكتبي بشكل مباشر، واستمرت مرة أخرى عملية الكر والفر، استخدم فيها المتظاهرون الحجارة، وما استولوا عليه من قوات الأمن المركزي التي فرت من أمامهم قبل ذلك، من بعض القنابل المسيِّلة للدموع أو بعض العصي، وكانوا يحتمون أيضا بالدروع الخاصة بالعساكر الذين تركوها وراءهم وفروا هاربين، وبعد فترة نفدت القنابل، وكذا الرصاص المطاطي من قوات الأمن المركزي المتمركزة خلف المبنى.

والملاحظ أنه لم تتدخل قوات الجيش في الصدام الحادث بين الطرفين، فقط؛ ذهبت إحدى المدرعات في اتجاه الصدامات، لكنها لم تتدخل على الإطلاق، وبالتالي انتهى الصدام بهرولة قوات الشرطة؛ هربا إلى داخل المبنى، وحاول عدد من موظفي المبنى مساعدتهم وإرشادهم إلى أماكن بعيدة عن المداخل، وإعطائهم ملابس مدنية حتى يتمكنوا من الخروج من المبنى بعد ذلك في أمان دون أن يتعرفهم المتظاهرون .

في حوالي الساعة التاسعة والنصف من صباح ذلك اليوم، نجح عدد من الشباب في اقتحام أحد أبواب المبنى، وتحطيم أجهزة الكومبيوتر الموجودة فيه، وتحطيم الأثاث، وإتلاف الملفات، ونزع أجهزة التليفزيون من على الحوائط، كانوا يتصرفون بقدر فيه جزء كبير من العصبية، والعنف والانتقام، وكان من بينهم أطفال لم تتجاوز أعمارهم الحادية عشرة، أو الثانية عشرة عاما، ولم يتوقف هذا المشهد الذي كنا جميعا نشاهده عبر الكاميرات، إلا عندما تدخل أمن المبنى، وألقى قنبلة مسيِّلة للدموع عليهم ففروا هاربين، ثم تحركت قوات الجيش لتأمين هذا المدخل.

هؤلاء المقتحمون تحركوا بعد ذلك إلى مبنى آخر، وقاموا بتحطيم بوابة المدخل، وحطموا السيارات الواقفة، وكان كل الزملاء يتابعون ما يحدث، وبانزعاج يتابعون مصير سياراتهم التي بدأ الاعتداء عليها، وكان كل منهم ينظر ويركز فيما إذا كانت السيارة التي يتم الاعتداء عليها هي سيارته أم لا؟ الزملاء بعضهم تحطمت بالفعل سياراتهم، لكن، كان يبدو واضحا أن أكثر العربات تضررا هي سيارات الأمن التابعة للمبنى.

ولقد تابع المتظاهرون محاولاتهم تطويق المبنى، ومنذ تلك اللحظة، بدأ الحصار الذي عاشه التليفزيون، وعشناه من تلك اللحظة وحتى نهاية الأحداث،

وكان هـذا الحصـار بدرجـات متفاوتـة، وهذا هو الأمـر الذي يؤكـد أن الإعلام المصـري كان أحـد الأهداف المهمة، لدى من خططوا لهـذه المظاهرات ولهذه التحـركات منـذ البداية. لم ينم المتظاهرون ليلتهم في ذلـك اليوم، يوم الجمعة، ولم تتوقف الهتافات حتى فجر اليوم التالي، ولم تهدأ هذه الهتافات والمحاولات المسـتمرة للاقتحام، برغم هـذا الحصار الخارجي والدفـاع الداخلي من قوات الحـرس الجمهـوري وقوات الجيـش؛ لصد محاولـة اقتحام المبنـى والوصول إلـى الاسـتوديوهات، إلا أن الأمـر لـم يخل عـدة مرات مـن نجـاح البعض في اقتحام المبنى والوصول إلى الاسـتوديوهات والوصول إلى المكاتب في مناطق مختلفة وفى أدوار مختلفة، بل شـكلوا تهديدا، في العديد من المرات: للعاملين بالتليفزيون.

كان هـذا هـو الوضـع داخل المبنـى وحولـه، وكانـت الأنباء قـد توالت من جميـع محافظات مصر، وخاصة السـويس و الإسـكندرية؛ حيـث كانت النتائج مشـابهة لمـا حدث في القاهرة؛ فقـد تمكن المتظاهرون في السـويس من إقصاء الأمـن، ومن المواجهة والسـيطرة على المناطق الرئيسـة التي كانـت توجد فيها أقسـام الشرطة، مثل قسم شـرطة الأربعين في السويس ومبنى المحافظة، كذلك فـي الإسـكندرية، وفي أثنـاء اليوم ذاته كانـت تأتينا عدة اسـتغاثات من تليفزيون الإسـكندرية بمحاولات الاقتحام، وهو الأمر الذي تم في النهاية، عندما نجحوا في الدخول إلى المبنى، ولكنهم لم يتمكنوا من تغيير الإرسال في هذه المرحلة؛ ذلـك لأننا كنا قد اتخذنا قرارا في حوالي السـاعة الخامسـة بعـد الظهر، بأن يتم توحيد البث في ثلاث قنوات رئيسـة فقط، هي: القناة الأولى الأرضية الرئيسـة، والتـي انضمـت إليها القنـوات الإقليمية القنـاة الفضائيـة المصرية، وقنـاة النيل

للإخبـار وهي قنـاة إخبارية متخصصة تبث الإخبار لمدة أربع وعشـرين سـاعة، وانضمت إليها القنـاة الثانية الأرضية وبعض القنوات الإقليمية الأخرى، ثم كان هناك قناة النيل الدولية وهي التي تبث باللغة الإنجليزية والفرنسـية وظلت تعمل طوال أربع وعشرين ساعة.

علـى جانب آخر تم توحيد البث الإذاعي من خلال محطة راديو مصر، وهي محطة إخبارية إذاعية تعمل أربع وعشرين ساعة مع المحطات الإذاعية الإخبارية الأخرى، وكانت كل هذه القنوات تدار من خلال الأخبار ومن خلالي شخصيا، وكان ذلك يتم في إطار التنسيق بيني وبين مجموعات مختلفة .

مع سـقوط الأمن، ومع انسحاب القوات من كل المناطق الأساسية والرئيسة فـي القاهرة وكذلك في العديد من المحافظات الأخرى، بدا وكأن هناك مجتمعا لا رادع فيه ولا ضابط! وأصبح تحرك المتظاهرين وغيرهم من منتهزي الفرص، هو الذي يتحكم في هذه الظروف، وكانت هذه الحالة من الفراغ التام مناسبة لأي مجموعـة أو تيـار أو صاحب اتجـاه معين؛ لتنفيذ ما يراه أو مـا يرغب في تنفيذه، وهذا هو ما شهدته القاهرة في تلكم الليلة والليالي التالية.

ذلك كان هو البداية لحالة الغياب الكامل لكل مؤسسـات الدولة. اكتشـفت في تلك اللحظة أنه لم يعد هناك من قوائمها الأساسية إلا القوات المسلحة التي نزلت، وبدأت في السـيطرة على الشـوارع والأوضاع جميعهـا. المجموعة التي تعمـل معي، كنا نحـن الجزء الآخر الحي في الدولة، في تلـك المرحلة، أما بقية الأطراف الأخرى، فقد كانت إمَّا متورطة بشـكل أو بآخر، وتسـببت فيما جرى، أو كانـت أطرافـا أخرى غابت تماما عـن الصورة؛ وقد تكون أيضا هذه مناسـبة، للإشارة إلى أن رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف لم يكن حاضرا على الإطلاق في أيٍّ من الإجراءات التي اتخذت، أو مجرد متابعة ما يحدث، حتى إنه لم يجهد

نفسه بالاتصال التليفوني للاطمئنان من وزرائه حول سير الأوضاع، وبالتالي فإن هذه اللحظة، لحظة انهيار الشرطة، كانت إيذانا لذلك الخواء الفعلي الذي عاشته مصر في هذه اللحظة ولفترة تالية.

أما مسألة انسحاب الشرطة قد ترددت الكثير من الروايات حولها. الذين شاركوا من ضباط الشرطة في مواجهات مع المتظاهرين، كان تفسيرهم الذي صرحوا به في مرات متعددة؛ أنهم قد وصلوا لمرحلة الإجهاد الكامل، ومرحلة العجز الكامل عن مواجهة هذه الجموع، والتي كانت تبدو في نظرهم مدربة على التظاهر، والتحرك في مجموعات، وكان هؤلاء، كما يقولون، لديهم تعليمات واضحة بعدم استخدام الأسلحة النارية، بل إن الضباط الذين شاركوا في مقاومة هذه المظاهرات كانت لديهم أوامر ألا ينزلوا إلى تلك المظاهرات، وهم يحملون سلاحهم الشخصي؛ حتى إن ضباط الشرطة المصرح لهم بالحركة بسلاح ناري شخصي، لم يكن معهم هذا السلاح، وبالتالي نفدت منهم الذخيرة المتمثلة في الرصاص المطاطي، أو رصاص الصوت الذي ينطلق؛ فيعطي صوت الرصاص الحقيقي.. ومن القنابل المسيِّلة للدموع والعصي التي كانوا يحملونها بأشكالها المختلفة، بالإضافة إلى عربات الإطفاء، وعربات خراطيم المياه. هذا ما كانوا يملكونه، وبالتالي لم يكن أمامهم في مرحلة معينة إلا الفرار أمام هذه الجموع بعدما نفدت منهم كل ذخائرهم.

كانت هذه رواية قادة هذه المجموعات، بالإضافة إلى أنه منذ الساعة الرابعة حدث شكل من أشكال الانهيار الكامل لوسائل الاتصال بين قوات الشرطة المختلفة؛ حيث لم يعد ممكنا على الإطلاق التواصل مابين القوات الموجودة على الأرض وقيادتها، وبالتالي لم يكن هناك إمكانية للتواصل مع قيادات يمكن أن تعطيهم تعليمات مباشرة، وعليه؛ بدأت المسألة باتخاذ بعض قادة

هذه المجموعات قرارا بالانسحاب؛ حفاظا على جنودهم؛ حتى لا يصابوا في المصادمات بعد أن وضح تماما عدم قدرتهم على الاستمرار. وهذا الأمر هو ما استشرى بين المجموعات المختلفة.

هناك رواية أخرى يتبناها البعض، بأن هناك تعليمات قد صدرت من قيادة وزارة الداخلية للقوات بأن تنسحب بعدما شاهدوا القوات المسلحة تنزل إلى الشارع، وهو الأمر الذي اعتبروه شكلا من أشكال إلقاء المسئولية على القوات المسلحة، والخروج تماما من الصورة، وهناك مَن تحدث أن هناك رغبةً لدى هؤلاء في الانتقام لما تعرضوا له من انهيار أمام المتظاهرين.

هاتان الروايتان تملكان من الوقائع والدلائل التي تعطيهما شكلا من أشكال المصداقية، وبالتالي وفقا لما شاهدته وراقبته في هذه المرحلة، فإن الذين انسحبوا من أمام المتظاهرين في هذه المرحلة خاصة في معركة قصر النيل، التي شاهدتها وتابعتها لحظة بلحظة، كان تعبيرا عن حالة الانهيار المفاجئ، ولم يكن لصدور الأوامر بالانسحاب. أما فيما يتعلق بالقوات الأخرى التي كانت موجودة في المناطق المختلفة، وفي أقسام الشرطة الأخرى، فإن المعلومات المتوفرة حتى هذه اللحظة لا يمكنها التأكيد عما إذا كان الانسحاب ناتجا عن التعليمات، أو كان عن عدم مقدرة.

في إطار هذا الخواء الأمني جاءني اتصال تليفوني من إحدى الزميلات التي تعمل صحفية في جريدة الأهرام، وهذه الزميلة تسكن بجوار قسم شرطة في وسط القاهرة، اسمه قسم شرطة الأزبكية، لا يفصلها عن هذا القسم إلا الجدار المشترك بين المبنيين، في حوالي قبل الساعة الخامسة والنصف، جاءني اتصال هاتفي منها وجدتها تصرخ على الطرف الآخر في شكل هيستيري، أن هناك مجموعة يهاجمون القسم ويحرقونه ويحاولون الاعتداء على الجنود وعلى

الضبـاط، وأن النيران امتدت إلـى البناية التي تسـكنها، وأن الجنود والضباط قد هرولوا هربا من داخل القسـم، ولجئوا إلى داخل العمارة عن طريق السـطح بعد أن خلعوا ملابسـهم الرسـمية، وأن المقتحمين قد دخلوا القسـم واسـتولوا على السـلاح وبدءوا يطلقـون النار في الهـواء، وحرروا المسـاجين، وطلبت مني أن أفعل أي شيء؛ للإنقاذ، أي شيء، أو أبلغ مَن يستطيع أن يساعد في هذا المجال، كان هـذا هـو البـلاغ الأول الذي وصلنـي واسـتقبلته باعتباره طلبا شـخصيا من صديقة تواجه أزمة ولم أعرف مع مَن أتحدث.

حاولـت الاتصال بـوزارة الداخلية فلـم أجد مَن يرد، حاولـت الاتصال بأي طرف من الأطراف التي يمكن أن تسـاعد فلم أجد مَن يسـتطيع المسـاعدة، ولم أجـد أمامي إلا أن أتحدث مع أحد كبار الضباط من قوات الحرس الجمهوري؛ لكـي أبلغه بما لديّ حتى يسـتطيع إبلاغ قيادته، وكنت أقـوم بهذا الفعل في إطار الفعل الشـخصي، ولم أكن أعلم بأن ما حدث في قسـم الأزبكية الذي يبعد عن مبنى التليفزيون حوالي كيلو متر، كان بداية لسلسلة من الاعتداءات المتزامنة من الهجوم على أقسام الشرطة المصرية التي وصل عددها إلى 99 قسما.

هذا الاعتداء على أقسـام الشـرطة ،كان يتم بشكل عالٍ من التنسيق والتوقيت المتزامـن، وهو الأمر الذي يعطي دلالة قوية علـى أن ما تم من الاعتداءات على أقسـام الشـرطة، لم يكن تعبيرا عن حركة جماهيرية أو عـن حركة متظاهرين، أو عـن حركة شـعبية، ولكنـه كان معلوما تمامـا ماذا يحدث! فقد تـم الاعتداء على كل هذه الأقسـام في أوقات متزامنة وبسـيناريوهات، تكاد تكون موحدة. بدأت هذه الاقتحامات بتجمع مجموعة من المقتحمين حول قسـم الشـرطة، ثم البدء فـي إطـلاق النار عليه من أسـلحة لـدى بعضهم، ثـم محاولة إحراقـه واقتحامه؛ ولأن معظـم هـذه الأقسـام تفتقد إلى قوة قـادرة علـى حمايتها؛ نظرا لمشـاركة

معظـم القوات فـي مواجهة المظاهرات منذ الصباح، فقد كان سـهلا اقتحام كل هذه الأقسـام، وكان ما يحدث داخل الأقسـام قريب مما حـدث بداخل الحزب الوطنـي؛ فقد تـم إحراق الملفات، وتم الاسـتيلاء على الأسـلحة الموجودة في داخلها.

أثنـاء هـذه الاقتحامات حدثت محاولات ممن كانوا داخل هذه الأقسـام من ضباط وجنود للدفاع عن أقسـام الشـرطة، أو عن المنشـآت التـي يقفون أمامها، وهذا ما نتج عنه سقوط العديد من القتلى من المقتحمين نتيجة هذا الصدام الذي حدث بين الطرفين.

وأورد هنا شـهادة لأحد المصريين الذين كانوا شـهودا على حرق الأقسـام، كما أوردها أحد المواقع المصرية الشـهيرة: «قادتني الظروف لحضور مشـاهدة حية لحريق أحد أقسـام الشـرطة وهو قسـم «الشـرابية»، وكان ذلك يوم الجمعة الماضـي، وهـو اليوم الذي شـهد بداية اختفاء رجال الأمن؛ ففـي هذا اليوم وفي تمام السـاعة السادسة مسـاء، ومع إعلان قرار حظر التجول كنت متواجدا وسط مظاهـرات ميـدان التحرير لمتابعـة الموقف هنـاك، فكما اختفـى رجال الأمن، اختفت أيضا وسـائل المواصلات، فلم أسـتطع العودة إلى منزلي بمنطقة جزيرة السـلام، خاصة أن المسـافة بعيدة عن ميدان التحرير، فقررت الذهاب إلى منزل أحـد معارفي الموجود بـ«الشـرابية» لسـهولة الذهـاب إليه «مُترجـلا»، وبالفعل أخذت طريقي إلى هناك، وبمجرد وصولي إلى المنطقة الموجودة بجوار محطة متـرو «غمرة»، وجدت نفسـي -في دقائق معـدودة- محاصرا بآلاف من البشـر المُسـلحين بالأسـلحة البيضاء وغير البيضاء، فتسمَّرتُ في مكاني أمام باب قسم «الشرابية» عند بدء المعركة».

ويضيف الشاهد: «كان الموقف مخيفا بالفعل؛ فالضباط والعساكر يدافعون بكل قوة عن أرواحهم، بعد أن أغلقوا كل منافذ القسم، ووضعوا كتلا حديدية أمام بابه، واتخذوا مواقعهم لمنع عملية الاقتحام وقاموا بإطلاق النار على كل مَن يقترب من القسم، ولكنهم لم يصمدوا أكثر من ساعة واحدة، فقد زاد عدد المقتحمين للقسم، ومنهم مَن كان يستخدم رشاشات وبنادق آلية، وسرعان ما اشتعلت النيران بالقسم بعدما أُلقيت عليه زجاجات «المولوتوف» وعبوات البنزين، وتحوَّل القسم إلى كتلة نار في ثوان معدودة، وحاول مَن فيه الفرار بجلودهم وبدأت عمليات نهب وسرقة كل محتويات القسم، فقد وجدت البعض يخرج بخزينة كبيرة وهي خزينة مأمور القسم، والبعض الآخر يخرج بأجهزة الكمبيوتر وأجهزة التكييف، وهناك مَن خرج حاملا عددا من الكراسي، وكذلك تم الاستيلاء على الأسلحة الموجودة به، ووجدت عشرات المساجين يهرولون خارجين من القسم».

وتستمر الشهادة: «بعد مرور ما يقرب من 3 ساعات -وبعدما تحول القسم إلى خرابة- بدأ المقتحمون وكانوا يتدفقون إليه باستخدام الموتوسيكلات البخارية في الانصراف، مُرددين عبارات الانتصار، ووقتها فقط بدأت أتحرك ببطء حتى أستكمل طريقي».

هذا السيناريو تكرر بشكل مشابه في بقية الأقسام؛ ففي منطقة السيدة زينب الشعبية احتشد أكثر من 10 آلاف متظاهر أمام القسم؛ منددين بسياسات الدولة ووزارة الداخلية ليشتبكوا مع رجال الأمن المركزي لعدة ساعات عن طريق إطلاق وابل من القنابل المسيِّلة للدموع على المتظاهرين؛ أسفرت عن سقوط اثنين من المتظاهرين قتلى، بالإضافة إلى عشرات المصابين لتندلع شرارة الغضب. ويقتحم المتظاهرون القسم خلال 15 دقيقة ويشعلون النيران فيه ،

ولاذ رجال الشرطة هربا، بينما تم فتح أبواب الزنازين للسجناء الذين خرجوا على الفور من محبسهم، بينما استولى المتظاهرون على السلاح الميري لعدد كبير من رجال الشرطة، ثم هُرعوا إلى إدارة المطافئ واستولوا عليها أيضا.

الذين اقتحموا الأقسام وأحرقوها كانت لديهم مبرراتهم أيضا: «أنا خدت بتاري من الضباط والأمناء، وكدا أنام وأنا مستريح». قالها سائق ميكروباص من الذين شاركوا في اقتحام الأقسام، والذي نشرت أحد المواقع شهادته، ومبرراته بأن بعض أمناء الشرطة بالقسم كانوا غالبا ما يفرضون الإتاوات على السائقين حتى يسمحوا لهم بالمرور والعمل، مشيرا إلى أنه تعرض لإهانة منذ عامين، ولكنه لم ينسها، فعندما رفض أن يدفع الإتاوة لأحد الأمناء ذات مرة، كان مصيره الضرب والسحل في الشارع أمام زملائه وأمام المارة، وهناك أيضا مَن كان دافعه إلى تخريب القسم هو إخراج أقاربه ومعارفه من سجن القسم، كما ذهب البعض لإشعال النار في أوراق المحاضر ومستنداتٍ تدينهم، أو تدين أقاربهم، كما أن هناك من بين المقتحمين للقسم مَن وجد في الأمر فرصة للاستيلاء على الأسلحة الموجودة به، كما أن البعض قاموا بسرقة محتويات القسم، ووجدت أنهم مقتنعون أن هذا حقهم.

ولعله أيضا من المفيد هنا أن نورد بعض الشهادات لمن شاركوا في اقتحام الأقسام، أحد الذين شاركوا في اقتحام قسم شرطة مصر القديمة قال: «كنت جالسا في المقهى أمام قسم الشرطة؛ أنتظر وصول ضابط الشرطة لتقديم طعام لشقيقي المحبوس على ذمة قضية مخدرات، ووجدت بجواري أحد الأشخاص يطلب مني أن ندخل قسم الشرطة، لأنه لا توجد به حراسة لانشغال الأمن بمظاهرات التحرير، وأحضرت فرد خرطوش، ووجدت كثيرين يتجهون إلى قسم الشرطة، والشخص الذي تحدث معي يصيح بصوت عال ويصرخ مرددا

هتافات معادية للشرطة، ويطالب الجميع بالانتقام من الضباط الظالمين، وتقف معه مجموعة تحمل الأسلحة الآلية دون أن أعرف إلى أي تنظيم ينتمي وحولي مواطنون كثيرون، وكان بحوزتهم زجاجات مولوتوف كثيرة، وتجمع معي أهالي المحتجزين يحملون زجاجات مولوتوف ويهددون بإلقائها على قسم الشرطة الذي لم يكن به إلا 3 جنود فقط وضابط شرطة، فألقينا قنابل المولوتوف عليهم فصعدوا إلى فوق السطح وهم يطلقون النار في الهواء حتى نفدت منهم الذخيرة، فدخلنا القسم ولم أجد أحدا يقف أمامي، وضربت طلقة نارية على باب الحجز وفتحته وخرج كل مَن فيه، ودخلنا غرفة السلاح وحمل كل منا بنادق آلية وبعض الطبنجات وحملت البندقية الآلية وأطلقت منها عدة طلقات، وقام أهالي المساجين بتمزيق محاضر الشرطة وقمنا جميعا بإشعال النار في قسم الشرطة واستولى جميع المحتجزين على أسلحة القسم، ووقعت مشاجرات بينهم حول الأسلحة ومنهم مَن كان يريد أن يحصل على أسلحة آلية وآخرون لم يتمكنوا من الحصول على شيء وخرجوا بسرعة إلى الخارج، فأطلقت النار على الجنود الذين خلعوا ملابسهم الرسمية وفروا».

سقوط قسم شرطة السيدة زينب كان بمثابة البداية؛ ليسقط بعده أقسام شرطة: «الأزبكية وعين شمس والساحل والبساتين وحلوان»، زحف المتظاهرون إلى جميع أقسام الشرطة بالقاهرة وأشعلوا النار فيها جميعا عقب السيطرة التامة عليها عدا قسم شرطة دار السلام؛ حيث قام مجموعة من المتظاهرين بإحضار جرافة وهدموا أسوار القسم واقتحموه بعدما هرب رجال الشرطة منه، لم يتوقف الأمر على القاهرة الكبرى، بل سيطر المتظاهرون على معظم أقسام الشرطة بعدة محافظات أبرزها: السويس والإسكندرية وبور سعيد وسيناء والغربية والإسماعيلية، بالإضافة إلى الأقصر والمنيا في الصعيد.

لقد أحكم المتظاهرون السيطرة تماما على الأقسام، وأشعلوا النيران في مباني هذه الأقسام، وأطلقوا سراح السجناء واستولوا على الأسلحة النارية، بالإضافة إلى استيلائهم على سيارات الأمن المركزي وإشعال النار فيها؛ حيث كان اللهب يهتك الصمت الذي خيم على العاصمة عقب هروب رجال الأمن منها، ثم وقفوا في إشارات المرور الكبرى ينظمون حركة المرور، وفرضوا السيطرة على إدارات المطافئ التي هرب مسئولوها أيضا؛ حيث استقل المتظاهرون بعض سيارات الإطفاء ومارسوا مهام رجال الحماية المدنية.

لم يتوقف المتظاهرون على السيطرة على أقسام الشرطة، وإنما أحرقوا المنشآت التابعة لها مثل السجلات المدنية وإدارات المرور خاصة في القاهرة الكبرى؛ حيث أصبح المواطنون بدون سجلات، كما تمت السيطرة على الأوناش الكبرى في القاهرة والجيزة وإحراقها وسرقة العديد من أدوات الإطفاء والأسلحة الميري لرجال الشرطة.

ولم تسلم محاكم ونيابات القاهرة والجمهورية من هجوم البلطجية والمسجلين، الذين هرعوا إلى تحطيم مقار النيابات والمحاكم، وحرق ما فيها من سجلات تدينهم، وملفات التهم والقضايا المسجلة عليهم من نصب وسرقة واعتداءات حتى القتل، كما قاموا بفتح حجز المحاكم والنيابات، وإطلاق سراح مَن فيها من المتهمين، وقامت مجموعة البلطجية والمسجلين خطر في سجلات الشرطة ووزارة الداخلية، والتي أحرقت عن بكرة أبيها، بالهجوم على مجمع محاكم الجلاء أسفل كوبري أكتوبر الذي به أكثر من 14 نيابة جزئية، و 14 محكمة جنح، هؤلاء قاموا بتكسير أبوابها وحرق الملفات والسجلات، وأضاعوا بذلك حقوق آلاف من المواطنين الحاصلين على أحكام قضائية في حيز التنفيذ.

انتقلت المجموعة المسلحة بالأسلحة النارية والبيضاء إلى مقر محكمتي جنوب وشمال القاهرة، وقاموا بمحاولة حرق السجلات القضائية والأحكام التي صدرت خلال العشر سنوات الماضية، ولم يختلف الأمر كثيرا في جميع المحاكم بالمحافظات المختلفة على مستوى الجمهورية، والتي شهدت أعمال شغب ونهب وتخريب.

الحقيقة أن أكثر الدوافع اللافتة للانتباه هي مسألة قيام البعض بهذا الفعل لمجرد الأخذ بالثأر والانتقام لكرامتهم، وهو ما يكشف عن مدى العنجهية التي كان يتعامل بها النظام الأمني القمعي في عهد وزير الداخلية حبيب العادلي. الملاحظة الثانية أن أقسام الشرطة لم تصمد طويلا أمام المتظاهرين؛ حيث سقطت بعد ساعات قليلة من اندلاع يوم الغضب في قبضة المتظاهرين ، الذين أضرموا النيران في معظمها وهدموا البعض الآخر، وهرب رجال الشرطة من مكاتبهم في حين رقص السجناء فرحا.

في السابعة من مساء الجمعة، بدأ اشتعال النيران في العشرات من أقسام الشرطة بالقاهرة والجيزة وبعدها في مختلف المحافظات، تزامن ذلك مع اقتحام السجون بالطلقات النارية؛ لتفتح أبوابها لهروب المساجين خلال ساعات حظر التجول الذي فرض على مصر؛ ليؤكد ذلك وجود مؤامرة لهروب جميع المساجين وتدمير أقسام الشرطة والمحاكم وانهيار جهاز الشرطة وحدوث انفلات أمني في الشوارع وانتشار السرقة والنهب والقتل في كل مكان وفى وقت واحد، ولولا اللجان الشعبية التي شكلها المواطنون في جميع أنحاء البلاد لأصبح الأمر خطيرا؛ إذ تمكنت تلك اللجان من القبض على بعض المجرمين والمخربين وسلمتهم إلى وحدات الجيش، كما تم احتجاز بعضهم في المستشفيات لإصابتهم في تبادل لإطلاق النار خلال اقتحام أقسام الشرطة.

اقتحـام السـجون كان مختلفا عن اقتحام أقسـام الشـرطة، فسـجن أبو زعبل الشـهير مثـلا كان لـه ترتيب آخر فـي وقت الاقتحـام؛ حيث تحدد بالسـاعة مع تجار المخدرات من سـيناء وكوم السـمن بشـبين القناطـر؛ إذ تلاقت رغبة تجار المخـدرات فـي المحافظتيـن مـع جماعـات متطرفـة لهـا معتقلـون فـي منطقة أبو زعبل، وبحسب شهادة أحد البدو الذين شاركوا في عملية الاقتحام: «أطلقنا النـار بغزارة من الباب الرئيسـي، وحـاول الحرس الصمود فـي البداية، ولكنهم انسـحبوا بعدما انسـحبت قيادات الشرطة من المكان بعد دقائق من إطلاق النار، وفـي ذلـك التوقيت كانـت اللودرات قـد اقتحمت السـور الخلفـي وتم خروج المسـاجين منه بسرعة؛ حيث كان يتم توجيه المساجين من الداخل للخروج من الباب الخلفي بطريقة سـهلة، وقد تم تجهيز سيارات نقل لتهريب المساجين إلى بلدانهم وتهريب تجار المخدرات والمعتقلين من بدو سيناء وهم كثيرون، وكان مـن بينهم أيضا تجار مخـدرات من المنطقة المعروفة باسـم مثلث الرعب بكوم السـمن والجيزة والشـرقية، وبعد دقائق من اقتحام السجن توقفت طلقات النار، واستسـلم قائد الحراسـة وترك بدلته الميري ومعه جنوده وألقوا بالسـلاح وفروا هاربين في سيارات نصف نقل تجمعت عند السجن».

بالتوازي، مع اقتحام السـجون والأقسـام بدأنا نتلقـى اتصالات هاتفية، على تليفونـات العمل والمكاتب، من أشـخاص يسـتغيثون مـن البلطجية، أويصفون ما يشاهدونه أمامهم من اقتحام محلات تجارية وسرقتها في شوارعهم، ولم نكن نملك إلا أن نقوم بإدخالهم على الهواء ليصفوا ما يحدث ويستغيثون، وكنا نقوم بنقل شكاواهم إلى الشرطة العسكرية؛ حيث كان الزملاء يكتبون الشكاوى على ورق، ويرسلونها باسم المتصل وتليفونه وعنوانه إلى فاكس الشرطة العسكرية.

مـا حدث هذا اليـوم هو خلط للأوراق تماما، بـدأت الاتصالات بين مديري الأحداث على أطراف الدولة، وبدا واضحا أن الوضع لم يعد يحتمل ذلك التفكير بـأن الرئيـس لا ينبغـي أن يظهـر الآن، أو كما قالـوا فإن ملك الشـطرنج لا ينبغي أن يتحـرك إلا فـي النهاية، ويبدو أن الإحسـاس بأهمية الحركـة، وبالنهاية كانت لـه الغلبـة، ودار الحديث حـول العديد من العناصر، هل ينبغـي أن يظهر الرئيس أساسـا الآن، أم أن شـخصا آخر يمكـن أن يقوم بهذا الـدور ليظهر ويتحدث إلى الرأي العام؟، وحسم ذلك سريعا بأنه لم يعد هناك مجال لشخص آخر ليتحدث، وكان التسـاؤل الثانـي متى يتحدث الرئيس ويوجه كلمته إلى الشـعب؟، وكانت هنـاك وجهتي نظر؛ الأولى: أن يتم الانتظار حتى اليوم التالي حتى تكون الصورة أكثر وضوحا، ووجهة النظر الثانية: أنه لم يعد هناك مجال للتأخير، وأنه لا بد أن يظهر الليلة، وأنه إذا كان هناك مجال لملك الشطرنج أن يتحرك، فهو الآن وليس في وقت آخر. كنت مع وجهة النظر الثانية، وأوصلت ذلك إلى دائرة اتصالاتي.

حُسِـمَ الأمر، بأهميـة ظهور الرئيس الليلة، وبأسـرع وقت ممكـن، لكن هذا العنصر الثاني «أسرع وقت» لم يتوفر مطلقا من قبل، ولم يحدث أيضا فيما بعد، فقـد كانت المشـكلة دائما فـي تأخر ردود الفعـل، وقبل ذلك أيضـا تأخر الفعل ذاته.

منـذ اللحظـة التـي تقرر فيهـا أن يظهر الرئيـس للحديث إلى الأمـة، حاولت الضغط، بأهمية أن يحدث ذلك سـريعا، وفي حوالي السـاعة السـابعة والنصف تقريبـا، جاءنـي ظـرف مغلـق من مكتـب الوزيـر به مشـروع الكلمة التي سـوف يوجهها الرئيس، فتحت الظرف وبدأت أقرأ الكلمة، وما إن انتهيت حتى أصابني الذعر، ذلك بأن العادة قد جرت بأن تأتي إلينا نسخة من كلمة الرئيس قبل أن يبدأ التسجيل بدقائق، وهذا يعني أنه في طريقه لتسجيل الكلمة خلال الدقائق التالية،

وأعتقد أنه إذا ما ألقى الرئيس هذا الخطاب، فإن ذلك يعني تعقيد الأمور بشكل كلي في حدها الأدنى أكثر مما هي معقدة؛ وذلك أن مضمون الكلمة عندما قرأتها لم يكن يختلف كثيرا عن مضمون خطابه الذي ألقاه قبل أيام عند افتتاح الدورة البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى، ولم يختلف كثيرا عن معظم خطاباته في الفترة الأخيرة، وهذا يعني ببساطة أن الرسالة لم تصل، فلم يأت في هذا المشروع ذِكرا للاستجابة لمطالب الناس بشكل محدد.

في هذه الكلمة تحدث عن أنه تابع المظاهرات، وسمع ما نادت به، وكانت تعليماته للحكومة تشدد على إتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن آرائهم، ومطالبهم، وأشار إلى أنه تابع محاولات البعض لاعتلاء المظاهرات والمتاجرة بشعاراتها، وعبر عن أسفه لما أسفرت عنه من ضحايا أبرياء من المتظاهرين، ومن قوات الشرطة، وأشار إلى أن الحكومة التزمت بهذه التعليمات، وكان ذلك واضحا في تعامل قوات الشرطة مع شبابنا كما قال، فهي لم تسعَ إلى المواجهة، بل بادرت إلى حمايتهم في بدايتها؛ احتراما لحقهم في التظاهر السلمي، طالما تم ذلك في إطار القانون قبل أن تتحول تلك التظاهرات إلى أعمال شغب تهدد النظام العام وتعيق الحياة اليومية.

واستمر الرئيس في كلمته بالإشارة إلى أن هذه المظاهرات، وغيرها من الوقفات الاحتجاجية الآن وقبل ذلك وفي الأعوام الماضية، هي دليل على تلك المساحة من حرية الرأي والتعبير، المتاحة للجميع، وأنه اختار الطريق الأصعب؛ حيث كان من الأسهل منع هذه التظاهرات من البداية لولا اقتناعه بأن الشعب هو مصدر السلطات، وظل يتحدث عن هذا الموضوع، كما تكلم في كلمته عن الخيط الرفيع الفاصل بين الحرية والفوضى، وأنه منحازٌ إلى حرية المواطنين في

إبداء آرائهم، ولكن الحفاظ على الأمن والاستقرار في الوقت نفسه، ثم أتى بعد ذلك إلى المضمون الآخر، الذي يتحدث فيه عن تظاهرات الشباب والتطلعات المشروعة كما يرى الديمقراطية، والتعليمات بأهمية محاصرة البطالة وغلاء المعيشة، كما أنه ذكر في المشروع الأول التصدي لمكافحة الفقر. وتحدث عن أن هذه الأمور معروفة له تماما وللحكومة، وأن هذه المطالب مشروعة، وأنه يعرف همومهم ومعاناتهم، وأنه لم ينفصل عن الشعب وأن ذلك إنما يأتي عن طريق الحوار الوطني والعمل المخلص وليس من خلال الفوضى.

وتحدث عن اقتناعه الثابت بالإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من أجل مجتمع حديث ومتطور، بقيم العصر، ومنفتح على العالم، وانحيازه إلى الفقراء، ووعد ببرامج محاصرة البطالة وبالمزيد من برامج التعليم والصحة والإسكان، وربط ذلك بالمزيد من مشروعات الاستثمارات وإقامة المزيد من المشروعات، وهو ما يستلزم مناخا مستقرا كما قال، وأن هذا لن يحدث بالتظاهرات والخروج إلى الشارع، والسماح لقوى سياسية معروفة باختراق المظاهرات والشباب لتحقيق مصالح ذاتية قصيرة النظر، وطلب من الشباب مراعاة صالح الوطن وعدم الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وأكد أن طريق الإصلاح الذي اختاره لا رجوع عنه إلى الوراء، وأنه سيمضي عليه بخطوات جديدة نحو مزيد من الديمقراطية ومزيد من الحريات، وخطوات جديدة لمحاصرة البطالة، ورفع مستوى المعيشة ورفع مستوى الخدمات، وخطوات جديدة للوقوف إلى جوار الفقراء ومحدودي الدخل. وأنهى كلمته بأن أكد أنه لن يسمح بأن يستحوذ الخوف من العنف والفوضى والتدمير على مصر ومستقبلها، أما هو فسوف يدافع عن أمن مصر واستقرارها وأمان شعبها،

وختم مشروع كلمته بقوله: حفظ الله أمن مصر وشعبها، وسدد طريق خطاها.

انتهت الكلمة التي لم يشر فيها إلى إجراءات محددة سوف يتخذها، انتهت الكلمة ولم يتخذ أي إجراءات تلبي مطالب الجماهير، انتهت الكلمة ولم يستطع مَن كتب له الخطاب، وهو في الغالب كان السفير سليمان عواد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، أن يدرك حقيقة ما يجري. وكانت تتم كتابة هذه الكلمات بناء على تعليمات مباشرة، وإشراف مباشر من جمال مبارك، كما هي العادة، في الأعوام الأخيرة، لم تتجاوب مع مطالب الجماهير، ولم تتجاوب مع مطالب المظاهرات، بل لم يأت في ذاك المشروع أي ذكر للموضوعات الأكثر إلحاحا وحضورا على الساحة، وهي الخاصة بانتخابات مجلس الشعب المطعون فيه وفي شرعيته، وبتغيير الحكومة، أو الحديث عن التعديلات الدستورية.

سارعت بالاتصال بوزير الإعلام، وأبلغته بملاحظاتي هذه، وأن هذه الكلمة لو خرجت بهذا الشكل؛ فإنها سوف تؤدي إلى حالة من حالات الانفجار كما سبق وأن ذكرت، وأن هذه الكلمة ليس فيها جديد، وأنها ذات الكلمة التي كان قد ألقاها من قبل، وقمت أيضا بمجموعة من الاتصالات بالأطراف المختلفة، في الدولة؛ للتأكيد على هذا المعنى بأن هذه الكلمة لو خرجت بهذا الشكل، فإنها سوف تؤدي إلى تعقيد الموقف أكثر مما هو معقد، وأن هذه الكلمة لم تلبِّ أيًّا من احتياجات وطلبات الجماهير، أو أيًّا من المطالب أو الشعارات التي رفعت في المظاهرات، وأن هذه الكلمة إذا ما خرجت فإنها سوف توحد كل القوى السياسية، بل كل القوى الصامتة ضد الرئيس وضد النظام.

قمت بنقل هذه المسألة، وتوقفت عند هذا الحد انتظارا لما سوف يتم، وظل

مَـن يعملون معي ينتظرون، وظل الناس في الشـوارع والبيـوت ينتظرون الكلمة التي سوف يخرج بها الرئيس عليهم.

علمت من وزير الإعلام أن هناك مراجعة تتم لمشـروع الكلمة التي أرسـلت للرئيـس، وأن الملاحظـات التي قد ذكرتها، تم إبلاغها لجمـال مبارك، وكان قد تحدث إليه أمامي وأشار له إلى الملاحظات التي أبديتها على مشروع الخطاب، ولكنـي لم أعلم إذا كانت هذه الملاحظات سـوف يتـم اتخاذها بعين الاعتبار أم لا، لكـن علمـت أيضا أن هذه الملاحظـات قد اتفق عليها عـدد ممن اطلع على الكلمة.

كان الرئيـس كعادتـه يسـجل الكلمـة في اسـتوديو خاص تم إعـداده في مقر رئاسـة الجمهوريـة، في المبنى الذي يطلق عليه، مبنـى الاتحادية، وقد تم تجهيز هذا الاستوديو قبل عدة سنوات، وتم ربطه بدائرة خاصة بالتليفزيون حتى يمكن اعتباره استوديو من استوديوهات التليفزيون، بمعنى أنه كان يمكن أن يخرج منه على الهواء مباشـرة، أو أن يتم التسـجيل من خلاله، وقد أرسـلت طاقم التصوير والإخراج إلى الرئاسة بالفعل مبكرا.

استفسرت ما إذا كانت كلمة الرئيس ستكون على الهواء مباشرة أو أنها سوف تسـجل، وجاءت الإجابة بأنه سـوف يتم تسجيلها، ويتم إذاعتها عقب التسجيل، وذلك حتى يتمكن الرئيس من التصحيح إذا ما أخطأ في القراءة، وكان هذا أيضا ضد اقتناعي بأن الوضع لا يحتمل، مسـألة التسـجيل والبطء في إعادة التسجيل، وبدا المطلوب هو أنه يتحدث بشكل مباشر إلى الشعب، وهو ما لم يحدث.

ظلت عيوني معلقة بالشاشة، التي تنقل الصورة القادمة من استوديو الرئاسة، انتظارا لظهور الرئيس، وأنا لا أدري ما إن كان سـيلقي نفس الكلمة بدون تعديل أم أنهـم سـوف يعدلونها؛ بحيث تتجـاوب مع مطالب الشـباب، وبينما كنت في

انتظار خطـاب الرئيس، أعطيت تعليماتي بنقل الصورة عبر شاشـات التليفزيون مـن الشـارع كما هي، سـواء من تقارير تـم تصويرها خلال النهـار، أو من خلال كاميـرات الأمـن التي اتفقـت على أن أسـتخدمها؛ بحيث يمكـن أن تنقل صورة مباشـرة بقدر الإمكان من المناطق المحيطة، سـواء من كوبـري 6 أكتوبر، أو من كوبـري 15 مايـو، أو مـن كوبري قصر النيـل، وبعض الأجزاء مـن خلال ميدان التحريـر، وبعض مناطـق كورنيش النيل أمـام مبنى الإذاعـة والتليفزيون، وحتى منطقة الحزب الوطني ومنطقة المتحف المصري.

بقدر الإمكان كان الاعتماد على نقل هذه الصورة من خلال كاميرات ليست للبـث التليفزيونـي، لكنهـا كانت الحد الأقصـى الذي يمكن اسـتخدامه في هذا التوقيـت، إضافـة إلى التسـجيلات التـي تم اسـتخدامها، من خـلال الكاميرات المحمولة، وأعطيت تعليماتي بأن يتم نقل الصورة، وأن يتم الاتصال بالمراسلين في الأماكن المختلفة، وكانت تعليماتي للمراسـلين بأن ينقلوا الصورة كما هي، وكانوا إلى حد كبير موفقين في نقل الصورة كما تحدث في مناطق مختلفة، وفي الوقـت نفسـه إعادة إذاعة بيان الرئاسـة الخـاص بقرار الحاكم العسـكري رئيس الجمهورية، بفرض حظر التجوال، وتكرار إذاعته للتأكيد على قرار حظر التجول، والاتصـال بالمحافظين في مختلف المحافظـات؛ وذلك لمعرفة الوضع في كل محافظات مصر، وتمت استضافة عدد من الشخصيات عبر الهاتف للتعليق على ما حدث، وكانت كلها شخصيات عامة، منها شخصيات كانت تعتبر شخصيات معارضـة، والجميـع انتقدوا بـطء رد فعل الحكومة، وفسـروا المظاهـرات بأنها رد فعل للواقع الاقتصادي والسياسـي والاجتماعي، ومعظمهم طالبوا باسـتقالة الحكومـة، وطالبوا بالاسـتجابة لمطالـب المظاهرات التي هـي مطالب عامة تم

إغفالها لفترات طويلة.

وهكـذا كانـت الصورة في مسـاء يوم الجمعـة كالتالي، انهيـار كامل للأمن، انسحاب كامل للشرطة من كافة المناطق الحيوية والشوارع، ومن كافة الخدمات الخاصة بها، كالمرور والمطافئ وغيرهما في كل شوارع القاهرة، بل مصر كلها، فوضى عارمة في الشـارع، وتحركات للمظاهـرات الصغيرة من كل مكان تلتقي فـي ميدان التحريـر أو على كورنيش النيـل، الحصار حـول التليفزيون ومحاولة اختراقـه، غيـاب للدولة بـكل أجهزتهـا المختلفة، انقطـاع الاتصـال والتواصل بيـن مؤسسـات الدولة المختلفة، بدء الاعتداء وإحراق واقتحام أقسـام الشـرطة والسـجون، تهريب المسـاجين، الاعتداء على المراكز التجاريـة وحرقها، وهذا حدث في كل المراكز الموجودة في جميع المناطق الرئيسة في القاهرة، استمرار حريق الحزب الوطني الذي أتت النيران عليه تماما ، وامتداد اللهب إلى المتحف المصـري الواقع خلفه، ومحاولة سـرقة المتحف، ومحاولة بعـض المتظاهرين حمايته بتشكيل درع بشري حوله.

وأذكـر فـي هذا الإطار أنـه عندما حضـر إلى مكتبـي ، تلك الليلـة، المخرج السـينمائي المعـروف في مصر خالد يوسـف، والذي قـدم مجموعة من الأفلام التي تناولت واقع العشـوائيات السـيئ، وحذرتْ وحرضـت على رفض الواقع، والتحرك لتغييره، ولعل أهم أفلامه هو فيلم «هي فوضى»، الذي أخرجه بالشراكة مع المخرج المصري العالمي يوسـف شـاهين، الذي تحدث عـن ثورة الجياع، وهي نفس الثورة التي بشر بها في فيلمه «حين ميسرة».

دخل خالد يوسف إلى مكتبي، وكانت تربطني به علاقة طويلة معلقة منذ فترة قديمة، وفي صحبته اثنان من المتظاهرين، وطلب خالد مني، وهو في حالة انفعال شـديدة، أن أتصرف لأن المتحف المصري تتم سرقته وإحراقه، وأن يتم الإسراع

بالدعوة لحماية المتحف فورا، وطلب أن يخرج على الهواء؛ ليطالب بحمايته.

ساعتها سألته: الآن يا خالد الشارع لمن؟ أنتم الذين طالبتم في كل الأوقات أن تخرج الجماهير، وأن يخرج الناس إلى الشارع، وها قد أخرجتموهم، واندس بينهم مَن اندس، وهم الذين يتحركون الآن، والغوغاء هم مَن يقودون الشارع ويعتدون على المتحف، ويحرقونه، هل هذا هو الشارع الذي كنت تطالب به يا خالد؟ هل هؤلاء هم الناس الذين طالبتهم بأن ينزلوا إلى الشارع، وإذا كان هؤلاء هم الناس الذين طالبتموهم بالنزول، فلماذا لم تحاولوا أن توقفوهم الآن، هل هذا ما أردته يا خالد؟

كان عندي في مكتبي في ذلك التوقيت عزة مصطفى، رئيس القناة الأولى في التليفزيون المصري، والتي لم تتمالك نفسها، من أن تقف صارخة في وجه خالد، محملة إياه هو والنخبة، الذين اعتبروا أنفسهم نخبة، مسئولية ما يحدث من فوضى في الشارع، وأن هذا الحريق الذي يحدث هو نتيجة عملهم، وأنهم هم الذين تسبَّبوا في هذه الفوضى.

على الرغم من ذلك قلت لخالد: أنت تستطيع أن تدخل على الهواء عبر التليفون لكي توجه الدعوة، فهذا المتحف هو متحفنا جميعا، وهذا التراث المصري واجبنا الحفاظ عليه، وتحدث خالد يوسف بالفعل في مداخلة هاتفية على التليفزيون المصري؛ ليطالب بحماية المتحف ويحذر من الاقتحام الذي يتم الآن.

في الوقت نفسه، استمر تدفق قوات الحرس الجمهوري، وقوات من الجيش في الانتشار حول المناطق الرئيسية، ولم تتدخل أي من هذه القوات أو يصطدم مع أي من المتظاهرين، كما لم تتدخل أيضا في محاولة لمنع أي حالة من حالات الاعتداء بين المتظاهرين والبقية الباقية من الشرطة، أو محاولات الاعتداء على

المراكز التجارية، وقد يكون هذا بسبب صغر حجم القوات حتى تلك اللحظة.

كانت هذه هي صورة مدينة القاهرة التي ارتفعت منها ألسنة اللهب والدخان، لتذكرنا بذلك المشهد المصري القديم، في يناير سنة 1952؛ حيث حريق القاهرة الشهير، هذه هي الصورة التي تمثلت في ذهني وأنا أتابع هذه الصورة، وأدير عجلة العمل، وأحاول الاتصال بالأطراف المختلفة لإدارة ما يحدث إعلاميا، وتقديم ما أعتقده من وجهة نظري سياسيا، وفي ظل كل هذا كنا في انتظار ظهور الرئيس ليتحدث.

وأخيرا، وقبل منتصف الليل بدقائق، ظهر الرئيس في طريقه إلى استوديو الرئاسة؛ ليلقي بكلمته التي لم أكن أعلم حتى الآن إذا كانت ستكون الكلمة نفسها أم لا؟ تجمع معي الزملاء داخل المكتب لمتابعة الكلمة، وقف أمام المنصة التي سيلقي منها الكلمة، وكان معه جمال مبارك وسليمان عواد، دخل الرئيس وحيَّا المتواجدين من طاقم التصوير، وسأل الرئيس هل هذه الكلمة ستذاع على الهواء أم لا؟ فذكروا له بأن هذه الكلمة سوف نسجلها، ونذيعها مباشرة عقب انتهائه من إلقائها.

بدأ الرئيس في إلقاء الكلمة، وراجعت النص الذي كان موجودا مع الكلمة التي سيقولها، وكانت المفاجأة أن الصفحة الأولى من الكلمة المكونة من خمس صفحات، وكان مقدرا لها أن تكون في عشر دقائق، لم تتغير فيها كلمة واحدة، وكان ذلك محبطا، وكذلك الأمر في الصفحة الثانية، هي الأخرى، حتى أتى إلى الفقرة الأخيرة في الصفحة الثانية، وكان يعدل في بعض الكلمات الصغيرة، فمثلا يحذف كلمة «تظاهرات الشباب لتعبر عن شواغل وتطلعات مشروعة»، فيحذف كلمة شواغل، لتكون فقط «تعبر عن تطلعات مشروعة»، ويحذف مثلا كلمة «التصدي لمكافحة الفقر»، لتكون «المزيد من الإسراع في جهود محاصرة

البطالـة، وتحسـين مسـتوى المعيشـة، ومكافحة الفقـر»، ويضيف فقـرة لم تكن موجـودة فـي الكلمة الأولى وهي «التصدي بكل حسـم للفسـاد» ، وكان هذا هو الذكر المباشـر لهذه الكلمة، ثم بعد ذلك تعديلات صغيرة، في كلمة هنا أو كلمة هناك دون أي تغيير حقيقي في مضمون الكلمة، في الجزء الأول منها، حتى يصل إلـى إضافة واحدة صغيرة، حول اسـتقلال القضاء، يقول فيها: «احترام اسـتقلال القضـاء وأحكامه»، الشـيء الوحيد الجوهري الذي أضيـف على هذه الكلمة هو الإعلان في نهايتها أنه طلب من الحكومة، أن تتقدم باسـتقالتها، وأنه سوف يبادر إلى تشـكيل حكومة جديدة اليوم، وأنه «سـوف يبادر بتكليف حكومة جديدة من الغد بتكليفات واضحة ومحددة للتعامل الحاسم مع أولويات المرحلة الراهنة».

انتهت الكلمة ولم تحمل جديدا سوى أنه سوف يفعل ويفعل، دون أن يحدد معالـم واضحة، وكان الإجراء الوحيد الذي تم هو فقط إقالة الحكومة وتشـكيل حكومـة جديـدة، وكان هذا كما بـدا غير كاف لتلبيـة مطالب الجماهيـر، انتهت كلمـة الرئيس، وتـم إعدادها على عجل، ولم يخطئ سـوى في كلمة واحدة هي كلمة «الانجراف إلى مزيد مَن العنف والفوضى»، فصححها وهو يقرأ وتم عمل المونتاج لها بحيث تبدو متماسـكة، وخرجت في حـدود 13 دقيقة، وتم إذاعتها في حوالي السـاعة 12:12 بعـد منتصف الليل، واعتقد بعض مَن في الرئاسـة أن هذه الكلمة يمكن أن تكون كافية، وملبية لرغبة الجماهير.

قبل أن يخرج الرئيس من الاستوديو بعد تسجيل الكلمة، سأل: «مش عاوزين حاجة مني تاني؟»، لكن فيما يبدو أن مغزى السؤال، رغم بساطته، كان يحمل في طياته معانيَ أبعد مما تحمله الكلمات، وربما كان يحتاج إلى إجابة غير التي كان يتوقع أن يسمعها تماما.

الفصل السادس

غبار المعركة

لا يمكن الحديث عن يوم جديد ولد من رحم يوم سابق في هذه الأيام، فقد كان اليوم الجديد هو امتداد لليوم السابق، وأظن أن كل الأيام التالية في تلك الفترة كانت تحمل الإحساس ذاته، إحساس اليوم الطويل المجهد الذي يبدو بلا نهاية، وفي لحظة ما لا نعلم متى بدأ؟ ولا نملك فواصل حقيقية، يمكن بها تحديد الوقت.

انتصف ليل القاهرة، والدخان يملأ سماءها، بقايا دخان القنابل المسيِّلة للدموع، ورائحتها لم تزل موجودة داخل المبنى، ودخان الحرائق التي امتدت عبر مناطق القاهرة، كان من اليسير رؤيتها في أي منطقة من مناطقها؛ وذلك نتيجة عمليات الحرق التي امتدت لتشمل العديد من المباني الحكومية وأقسام الشرطة، ومقرات الحزب الوطني، ومقار التجمعات التجارية.

يمكن أن نقيس الصورة التي انتهت إليها القاهرة منتصف الليلة الماضية، أو مع صباح اليوم التالي بانهيار كامل للأمن، وفوضى تامة في الشارع، غياب كامل للانضباط، حصار حول التليفزيون، وغياب للدولة بكل أجهزتها، وبكل أشكالها، وانقطاع الاتصالات بين مؤسسات الدولة، وانسحاب الشرطة من كل مكان، وبدء الاعتداء المنظم على الأقسام والسجون، وتهريب المساجين، والاعتداء على المراكز التجارية وحرقها، واستمرار ألسنة اللهب في الحزب الوطني دون أن يتدخل أحد، أو تكون هناك محاولات لإطفاء النار، واقتراب ألسنة اللهب من المتحف المصري التي بدأت محاولات إنقاذه من جانب المتظاهرين، ومحاولات لسرقته انتهت إلى تحطيم الواجهات التي في مدخله، وإتلاف بعض

المومياوات وسرقة بعض الآثار، وحالة رعب بات فيها المصريون، أو لم ينم فيها المصريون.

كانت هذه هي الصورة في ذلك الوقت، أما حظر التجول الذي قيل إنه سيبدأ في السادسة مساء، وحتى الثامنة صباحا، في مدن القاهرة الكبرى والسويس والإسكندرية، وعدل فيما بعد ليشمل كل محافظات الجمهورية، ثم تراجع الحديث بعد ذلك عن محافظات الجمهورية والتركيز على المحافظات الثلاث، بدا منذ تلك الليلة وكأنه نكتة كبيرة، اكتشفها الجميع، واكتشفوا عدم جديتها، فعندما بدأ الحديث عن حظر التجول؛ في البداية استحضر العديدون ما حدث في مصر من قبل، وتوقعوا أن يكون شبها له، لكن ما حدث هو حديث عن حظر التجول دون تطبيقه.

وعلى الرغم من أن الاتصالات بين القوات المسلحة وبيني، كانت قد بدأت بشكل مباشر من خلال أحد قادتها، وطلب مني وقتها التأكيد على أهمية الالتزام بحظر التجول، وأن هناك إجراءات قانونية سوف تتخذ في حالة الخرق، إلا أن الواقع على الأرض كان مختلفا تماما.

أما النكتة المضحكة الثانية فكانت هي التصريح الذي جاءنا من البقية الباقية من وزارة الداخلية؛ لكي تؤكد فيها أن الأمن قد فرض سيطرته على المناطق المختلفة من أنحاء الجمهورية، ولم نجد أمامنا إلا أن نذيع هذا التصريح في الوقت الذي أذعنا إلى جانبه تقارير مراسلينا، والاتصالات عبر الهاتف التي كانت تؤكد أن هناك حالة من حالات الفوضى، وحالة من حالات الغياب الكامل لمفهوم الأمن والحضور الأمني على الإطلاق.

بدأت الاتصالات من القوات المسلحة؛ لمناقشتي فيما إذا كان من الأفضل أن يتم حذف جزء ما من قرار رئيس الجمهورية الذي صدر بقرار حظر التجول،

والذي ذكر فيه تكليف الشرطة والقوات المسلحة بالتعاون لتطبيق هذا الحظر.

وكانـت وجهـة النظـر التي أتتني مـن الجيش أنهـم يفضلون حذف الشـرطة من القرار، والاكتفاء بتكليف القوات المسـلحة دون قوات الشـرطة، وقد طلبوا ذلك بشـكل مهذب، أكثر من مرة، مؤكدين أنهم يطلبون ذلك لسـبب هو أن ذكر قوات الشرطة في هذه المرحلة إنما يؤدي إلى رد فعل سلبي عند الناس، وبشكل شـخصي ذكـر لـي أحدهم: إنه كما تـرى الآن لا توجد شـرطة في الشـارع، وأن الذي يقوم بالعمل فقط هي القوات المسلحة، وبالتالي من الأفضل أن يتم حذف تكليف قوات الشرطة بالتعاون مع القوات المسلحة في هذا الشأن، وبالفعل قبل منتصف الليل كنت قد أصدرت تعليماتي بحذف الجزء الخاص بقوات الشرطة الـذي طلبت القوات المسـلحة حذفه، وذلك لما اقتنعت بـه من أن الواقع يعطي بالفعل هذا الانطباع.

في ظل الدخان والفوضى؛ عاشـت القاهرة ليلة من الليالي التي لن تنسـاها، وهي الليلة التي لم تكن الوحيدة، ولكن تلتها ليالٍ أخرى، ليلة غابت فيها الدولة بكل معالمها، بل بكل قوتها، ليلة لم يكن فيها من ملامح الدولة أيُّ ملمح.

بـدأت تصل إلينا من خلال الاتصـال بالتليفزيون اتصالات عن وجود أعمال شـغب في المعادي، وهو الحي القديم القريب من وسـط القاهـرة، ويقطنه عدد كبير من الأجانب، والدبلوماسـيين، والسـفير الإسرائيلي، وكانت هناك أنباء عن بدء حرق وحدة تراخيص مرور تابعة للشركة، وأن الأهالي بدءوا يقطعون الشجر المحيط حتى لا تحترق المنطقة. ويذكر هنا أن المعادي ، من أقدم الأحياء ويتميز بوجود شـجر عمره يتجاوز المائة عام، وكان قطع هذا الشـجر في حد ذاته ، أحد الأمور التي كانت دلالة على مدى الثمن الذي يدفع في مثل هذه الأحوال.

كانت لدينا مراسلة اسمها لمياء موافي تغطي منطقتي الهرم والجيزة، قدمت بشكل تفصيلي ما حدث في تلك الليلة، عندما يتجمع الشباب في شوارع جانبية ويتوجهون بشكل منظم ومفاجئ إلى أقسام الشرطة ليتم حرقها، وسلب ونهب العديد من الأقسام، ولم تتدخل القوات المسلحة، التي كانت قريبة من هذه الأماكن لوقف ما يحدث، فقد كانت التعليمات لديهم واضحة بعدم التدخل وعدم الاحتكاك بالجماهير، وكان أحد الطلبات التي كانت تبدو غريبة في هذا التوقيت، لكنها تكررت كثيرا لدرجة أنها تحولت إلى نكتة في يوم من الأيام، هو أن تتحرك إحدى عربات الجيش، أو إحدى الدبابات؛ لضبط الأمن ووضع حد لعملية السلب والنهب.

ولقد كان هذا أول طلب يأتي من أحد قاطني حي عين شمس شرق القاهرة، وهو حي مكتظ بالسكان، عندما طلب أحد المتصلين أن تتوجه إليهم بأي شكل من الأشكال دبابة أو إحدى عربات الجيش لكي تضع حدا لما يحدث، وهو الأمر الذي حدث في العديد من الأحياء الأخرى، في: الزيتون، والمطرية، وشبرا، وحلوان، وميت عقبة، والعديد من الأماكن التي تم فيها حرق عربات الشرطة، وحرق الأقسام. وكان الجدير بالملاحظة في هذه الليلة، وهو الأمر الذي بات ملاحظا في المرحلة التالية، هو استخدام الموتوسيكلات في نقل المسروقات، ولم تختلف الصورة كثيرا في المحافظات الأخرى مثل: السويس، والإسكندرية، والغربية، والشرقية.

أما في حي المهندسين فقد كان الأمر أكثر تميزا، وهو أحد الأحياء الراقية في محافظة الجيزة، بالقاهرة الكبرى، فقد تمت عمليات سلب ونهب لكافة المحال التجارية في هذه المنطقة، لكن الجدير بالتوقف هنا، هو ذلك الاعتداء الذي تم على المبنى الذي تشغله مكاتب أحمد عز؛ فقد توجه المتظاهرون إلى هذا

المبنـى، وتم حرقه بشـكل كامل قبل أن يسـلب، في شـكل من أشـكال الانتقام والتشـفي أثناء تنفيذ هـذه العملية، كما ذكر العديد من شـهود العيان، وكانت قد بـدأت أيضا فـي هذه المرحلـة عمليـة الجباية؛ وذلـك بفرض إتـاوات على مَن يمرون في الشـوارع من قِبَل البلطجية الذين اسـتغلوا حالة الفراغ الأمني الكاملة لكي يفرضوا سيطرتهم على الشوارع.

لـم يكن عليَّ بحال إذاعة بيـان وزارة الداخلية، أو ما تبقَّى منها، وهو بيان بدا عصبيا إلى حد كبير، استخدمت فيه تعبيرات شرطية غريبة، على من لا يعمل في مجال الشرطة، أو غير الملم بمصطلحاتها، وبدا هذا البيان كأنه تقرير لجهاز أمن الدولة، مرفوع لمسـتوى أعلى فـي الوزارة؛ تحدث البيان شـارحا ظروف الأيام الأخيـرة، محمِّلا الإخوان المسـئولية، وكـذا العناصر التي اعتبرها مسـئولة عما حدث.

مـن الجائز جدا أن بعض المعلومات التي جـاءت في البيان كانت صحيحة، وأن التفسـير الـذي حاولـوا تقديمـه، كان منطقيا فـي بعض أجزائـه، لكن الأمر الأكيد أنه لم يكن موفقا منهم؛ حيث إنه جاء متجاهلا حقائق كثيرة على الأرض، وأحداثا وقعت وأخطاء عديدة، تقول: إن الشـرطة لم تعد موجودة في السـاحة. وهكذا، فإن هذا البيان، الذي أعتبره تبريريا، كان في غير محله، وتاه مع تطورات الأحـداث التاليـة، وعندما أذعنا هذا البيـان كنت حريصا أن يكـون تاليا له صور حقيقية للواقع على الأرض، سواء من المراسلين أو من الصور المتاحة.

لـم أغـادر المبنى، وكـذا تلك المجموعـة التي كانـت مكلفـة بالعمل معي، وكانـت إحدى المشـاكل التي واجهناها جميعا هي عـدم وجود طعام في المبنى سـوى بعض علب البسكويت، والبطاطس الشيبسي، وبعض التمر الذي كان في مكتبي؛ لذلك كانت الأولوية الأولى لدى البعض مع أول ساعات النهار، وانتهاء

ساعات حظر التجول هو الخروج من المبنى أو الدخول إليه؛ لتدبير طعام من أي من المحلات التي كانت مفتوحة.

بعد أن قضى المعتصمون ليلتهم أمام التليفزيون، تم فتح الطريق للمشاة أمام المبنى، وأغلق من جانبيه بدبابات الجيش أمام حركة العربات، وكانت أكثر الملاحظات حضورا هو ذلك العدد الكبير من الموتوسيكلات التي تتحرك بشكل ملحوظ، وهو الأمر الذي استوقف وزير الإعلام واتصل مرات عديدة برئيس الأمن في المبنى لتنبيهه إلى ذلك، والتنسيق مع قوات الجيش لضبط هؤلاء الأفراد فوق موتوسيكلاتهم.

عندما ذهبت إلى وزير الإعلام في مكتبه في الثامنة صباحا، كان هو الآخر قد قضى ليلته في المبنى، نظر من نافذة مكتبه المطلة على النيل، ودعاني للنظر إلى الموتوسيكلات التي تتحرك في الخارج، كانت معظم الموتوسيكلات تبدو جديدة، وكلما كان يحضر أحدهم كان يتحدث مع بعض المتواجدين، ويغادر ثم يأتي آخر حاملا معه الطعام والشراب، وقد لاحظت أن بعض المتواجدين أمام المبنى من المتظاهرين ومن المعتصمين كانوا قد أتوا بساندويتشات وفاكهة وعصائر؛ لتوزيعها على جنود الجيش الواقفين أمام المبنى لبدء حديث ودي معهم. لاحظت ساعتها أن الوزير طلب من مدير الأمن في المبنى، وهو ضابط سابق خرج من الخدمة في جهاز الأمن القومي، أن يقوم بالتنسيق لإحضار طعام للجنود حتى لا تتاح الظروف لكسر حدود الهيبة بينهم وبين المتظاهرين ، لكن الأمر فيما يبدو كان قد تعدى حدود تقديم طعام لسد هذه الفجوة، فقد كانت المودة هي السمة السائدة في تعاملات الجيش وجنوده مع المتظاهرين؛ وفقا للتعليمات التي كانت موجهة لهم منذ البداية .

بحسب المعلومات المتاحة؛ فإن القاهرة بدأت يومها في هذا الصباح وهي أكثر هدوءا، رغم حالة الإجهاد التي بدت على وجوه الجميع، وحالة الحزن التي انتابت كل مَن تابع ما حدث في الليلة الماضية. ومن المؤكَّد أن الكل كان قد تابع ما حدث في الليلة الماضية بعد السادسة مساء؛ بعد أن انتشر النهب والسرقة والحرق في جميع شوارع القاهرة وشوارع بقية المحافظات، هذه النبرة من الحزن كانت هي السمة الغالبة على كل مَن تحدث عبر شاشات التليفزيون من خلال الاتصال به، أو اتصاله هو بالأرقام الموضوعة على الشاشات؛ للتعبير عن أسفهم لما حدث، وعن التأكيد المستمر على الفصل المستمر بين الشباب الذين شاركوا وقاموا بهذه المظاهرات، والمصريين العاديين الذين شاركوا فيها، وبين حالات السطو والنهب والحرق التي سيطرت على الجميع، لكن الملاحظة أيضا الجديرة بالتوقف هو ذلك التنظيم الواضح في طريقة حرق مؤسسات الدولة، ومجمع المحاكم؛ حيث توجد أوراق القضايا، والأوراق الثبوتية والتوثيقية للعديد من الموضوعات، وأقسام الشرطة ومباني أمن الدولة.

لكن على الرغم من ذلك كله؛ فإن شوارع القاهرة، كما أتى من كل المراسلين الموجودين في أماكن مختلفة، ومحافظات مختلفة أيضا، فإن الحركة كانت قد بدأت تعود إلى طبيعتها؛ غير أنه تم الإعلان عن تأجيل الامتحانات في المعاهد والمدارس، وتأجيل افتتاح معرض القاهرة الدولي للكتاب الذي كان من المفترض أن يفتتحه مبارك ذلك اليوم، كما تم الإعلان أيضا عن إغلاق البورصة لأول مرة منذ 19 عاما، منذ بدأت؛ بعد أن تجاوزت خسائرها 70 مليار جنيه مصري خلال الأيام الماضية لتلك الأحداث، وكذلك إغلاق البنوك والمؤسسات المصرفية المختلفة؛ وذلك بعد أن تعرضت لعملية سلب مسلح في عدد من المحافظات.

الحالـة التـي كانت قد استشـرت هي الأخرى في الشـوارع، بعد غياب كامل للأمـن، وغياب كامل للمرور، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن المرور في مصر يعتمد اعتمادا رئيسـا على العنصر البشري؛ الضباط أو الجنود، أو أمناء الشرطة؛ كل هـذا أدى إلـى حالـة من الفوضـى العارمة؛ فقد بـدأ المواطنون يسـيرون في الاتجاهات العكسـية بشـكل عشـوائي وغير منظم، وهو الأمر الذي دفع البعض لأن يتطوع من تلقاء نفسه لمحاولة ضبط وتنظيم المرور.

حتـى ظهـر ذلك اليـوم كانت هناك مظاهـرات صغيرة هنا أو هنـاك، لكن في ميـدان التحريـر كان هناك عدة ألـوف قد أصروا على المبيت فـي الميدان، وأتوا بالخيـام، وتم تزويدهـم بالطعام والبطاطيـن، كما حدث في ليلـة 25 يناير، لكن هـذه المرة لم تكن هنـاك قوات أمن تطاردهـم؛ فباتوا ليلتهم في ميـدان التحرير في هدوء.

في حوالي السـاعة الحادية عشـرة صباحا، أتاني اتصال من اللواء إسـماعيل عتمـان وهو رئيـس الشـئون المعنوية والإعـلام في القـوات المسـلحة، بأهمية البحـث عن أسـلوب للخطـاب والحوار مـع المواطنيـن والتنبيه عليهـم بأهمية الالتـزام بقواعـد حظر التجـول، وقد تم الاتفـاق على أن يكون هـذا المعنى هو الموجـود من خلال الحـوارات التي يتم عملها من خلال التليفزيون واسـتضافة مَـن يشـرح مفهوم حظـر التجول، ثم صدر بيـان للقوات المسـلحة بعد ذلك بدأ بتوجيهـه: إلى شـعب مصـر العظيـم، وطالبهـم فيه بالالتـزام بعـدم الوقوف في تجمعات في الشوارع الرئيسة والالتزام بحظر التجول.

جـرت اتصالات مـن بعض الزعمـاء العرب بالرئيـس مبـارك، كان من بينها الاتصـال الـذي أجـراه العقيـد معمر القذافـي، الرئيـس الليبي، وكذلـك اتصال الملـك عبـد الله، ملك السـعودية، وكـذا من ملـك البحرين، وكانـوا جميعا في

اتصالاتهـم يقدمـون دعمهم وإدانتهم لما يحدث علـى الأرض. عندما أتت هذه الاتصالات أرسـلها إليَّ الوزيـر، فطلبت منه عدم التركيز علـى هذه الاتصالات في هذه المرحلة؛ لأن التركيز عليها سـوف يؤدي إلى شـكل من أشـكال استثارة المواطنيـن، لكنـه كان يرى أن هذه تعليمات رئاسـة الجمهوريـة ويجب الالتزام بهـا، فلـم يعد أمامـي إلا أن أذيعها على مضـض، ولكن مع عـدم التركيز أو عدم التأكيد عليها، وأن نتناولها بشكل سريع.

بعد ذلك أجرى الرئيس الأمريكي باراك أوباما، اتصالا بالرئيس مبارك، وهو الاتصال الذي دعا فيه الرئيس حسنى مبارك إلى اتخاذ خطوات ملموسة في سبيل الإصلاح السياسي والامتناع عن اسـتخدام العنف ضد المتظاهرين المعارضين لنظامـه. وقـال أوباما، بعـد محادثة هاتفية مع مبـارك اسـتمرت 30 دقيقة: «أريد توجيه دعوة واضحة إلى السـلطات المصرية بالامتناع عن اسـتخدام العنف ضد المتظاهرين المسـالمين». وأضاف: «الشـعب المصري لديه حقوق يتشـارك بها الجميع..وهذا يشمل حق التجمع سلميا، والحق في حرية التعبير وإمكانية تقرير المصيـر، وهذا يندرج ضمن حقوق الإنسـان»، وطلب أوبامـا من الرئيس مبارك الإيفاء بالتعهدات التي قطعها في خطابه للمصريين.

وعلـى الرغم مـن الاهتمام الكبير بالموقـف الأمريكـي، إلا أن الوزير طلب منـي هـذه المرة أن يكون اتصـال أوباما في ترتيبه في نشـرة الأخبـار تاليا للعقيد القذافي والملك السـعودي الملك عبد الله، وملك البحرين؛ وذلك حتى يوضع في ترتيبه، في إشارة إلى عدم الاعتناء بشكل كبير بهذا الاتصال، وقد أذعناه وفق ذلك الترتيب، لكني لم ألتزم بالبيان الرسمي الذي جاء من رئاسة الجمهورية عن الاتصال، واعتمدت على ما نسـب إلى المصـادر الأمريكية من وكالات الأنباء، من ضرورة التنبيه على الرئيس مبارك بأهمية التعجيل بالإصلاح السياسي، وهذه

كانـت الطريقـة المتاحة حتى يمكننـا أن نلتف حول التعليمـات بالالتزام الكامل بالأخبار الرسمية، وأن تحتوي في الوقت نفسه على معلومات حقيقية.

في منتصف ذلك اليوم، تماما في السـاعة الثانية عشرة اتصل بي الوزير قائلا: إن مجلس الوزراء يجتمع الآن. سـألته: لماذا لم تنضم إلى الاجتماع؟، فأخبرني أنه قد اعتذر للرئيس لعدم الذهاب، وبالفعل تم عقد الاجتماع في مقر القرية الذكية، خـارج القاهرة، على أول طريق مصر الإسـكندرية الصحـراوي، بعيدا عن المقر الرسـمي لرئاسـة الوزراء في وسـط البلد، الذي يقع بالقرب من ميدان التحرير؛ واتصلت بمراسـلنا هناك فـي مجلس الوزراء الذي أكد لـي أن معظم الوزراء قد أتوا، وأنه لاحظ أن بعض الوزراء قد جاءوا في عربات قديمة، وليس في العربات الفخمـة المخصصـة لهم، وهي عـادة تكون عربات حديثة موديـل العام أو العام السـابق له، وأنه بدا عليهم قدر كبير مـن التجهم، ولم يحضر الاجتماع بالإضافة إلـى وزيـر الإعلام، وزير الخارجية أحمـد أبو الغيط الذي كان خـارج البلاد في هذا التوقيت، ووزير الداخلية حبيب العادلي ، الذي لا يعرف أحد مكانه في هذا التوقيت، ووزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي.

عقـب هذا الاجتماع تم الإعلان عن اسـتقالة الـوزارة، وتم وضع الخبر على شاشة التليفزيون بصيغة الخبر العاجل، على الجانب الآخر في ميدان التحرير بعد منتصف ذلك اليوم بدأت تتزايد أعداد المتظاهرين، وبدأت تجمعات المتظاهرين تتزايـد فـي الأماكن المختلفـة، وفي الوقت نفسـه بدأت الأماكـن الأخرى مثل: حلوان والجيزة والهرم، تشهد تجمعات في شوارعها الجانبية والمناطق الرئيسة كما نقل لنا مراسلونا، وأنشأت تستعد للتوجه إلى ميدان التحرير.

السـاعة الواحدة ظهرا، أتى خبر من الحاكم العسكري رئيس الجمهورية بمد فتـرة حظر التجول من السـاعة الرابعة عصرا وحتـى الثامنة صباحا؛ وذلك يعني

إضافة حظر ساعتين في النهار خلال اليوم، فبدلا من أن يبدأ السادسة سيبدأ من الرابعة، وبدلا من أن ينتهي السابعة سينتهي الثامنة، وكان ذلك تعبيرا واضحا عن تلك الحالة من عدم السيطرة والقلق التي سادت كل الأطراف؛ نتيجة عدم القدرة على السيطرة على المتظاهرين وغياب الأمن بشكل كامل، كذلك تلك التعليمات التي نزلت للقوات المسلحة بعدم التعرض للمتظاهرين؛ مما دفع إلى حالة من حالات الفوضى الشاملة، وعدم القدرة على السيطرة، وهو الأمر الذي اعتقدوا معه أنهم إذا زادوا ساعات حظر التجول؛ فإن ذلك يعني قدرة أكبر على السيطرة.

التساؤل عن مدى السرعة التي يتحرك بها الجيش، ومدى قدرة الجيش على السيطرة على ما يحدث، ومدى قدرته على تغطية الأماكن المختلفة، وإلى أي مدى كانت التعليمات التي نزل بها الشارع معنية بضبط الشارع والسيطرة على الموقف، وهل هي كذلك؟ أم أنها كانت لمجرد الدفاع عن الأماكن الأساسية؟ كان ذلك هو أحد أهم التساؤلات التي بدأت صباح ذلك اليوم،وتأكدت خلال الأيام التالية.

في صباح ذلك اليوم، كان قائد المنطقة المركزية للقوات المسلحة، قد زار القوات الموجودة داخل مبنى التليفزيون.. والمنطقة المركزية هنا، المقصود بها قوات الجيش المتواجدة في العاصمة وحول العاصمة، وقد طلب الوزير الفقي أن يراه ويلتقيه؛ فصعد إليه، وكنت حاضرا هذه المقابلة، وبدا من الحوار أن قائد المنطقة المركزية كان ودودا للغاية في الحديث، إلا أنه كان حريصا للغاية أن يوصل رسالة واضحة للوزير؛ أنه ليس له علاقة بقوات التأمين الموجودة، وقد وصل هذا المعنى قائد قوات الحرس الجمهوري المكلف بحراسة التليفزيون، وعندما وجد أن هناك قدرا من محاولات التدخل في عمله من قِبَل الوزير عن

كانـت الطريقـة المتاحة حتى يمكننـا أن نلتف حول التعليمـات بالالتزام الكامل بالأخبار الرسمية، وأن تحتوي في الوقت نفسه على معلومات حقيقية.

في منتصف ذلك اليوم، تماما في السـاعة الثانية عشرة اتصل بي الوزير قائلا: إن مجلس الوزراء يجتمع الآن. سـألته: لماذا لم تنضم إلى الاجتماع؟، فأخبرني أنه قد اعتذر للرئيس لعدم الذهاب، وبالفعل تم عقد الاجتماع في مقر القرية الذكية، خـارج القاهرة، على أول طريق مصر الإسـكندرية الصحـراوي، بعيدا عن المقر الرسـمي لرئاسـة الوزراء في وسـط البلد، الذي يقع بالقرب من ميدان التحرير؛ واتصلت بمراسـلنا هناك فـي مجلس الوزراء الذي أكد لـي أن معظم الوزراء قد أتوا، وأنه لاحظ أن بعض الوزراء قد جاءوا في عربات قديمة، وليس في العربات الفخمـة المخصصـة لهم، وهي عـادة تكون عربات حديثة موديـل العام أو العام السـابق له، وأنه بدا عليهم قدر كبير مـن التجهم، ولم يحضر الاجتماع بالإضافة إلـى وزيـر الإعلام، وزير الخارجية أحمـد أبو الغيط الذي كان خـارج البلاد في هذا التوقيت، ووزير الداخلية حبيب العادلي ، الذي لا يعرف أحد مكانه في هذا التوقيت، ووزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي.

عقـب هذا الاجتماع تم الإعلان عن اسـتقالة الـوزارة، وتم وضع الخبر على شاشة التليفزيون بصيغة الخبر العاجل، على الجانب الآخر في ميدان التحرير بعد منتصف ذلك اليوم بدأت تتزايد أعداد المتظاهرين، وبدأت تجمعات المتظاهرين تتزايـد فـي الأماكن المختلفـة، وفي الوقت نفسـه بدأت الأماكـن الأخرى مثل: حلوان والجيزة والهرم، تشهد تجمعات في شوارعها الجانبية والمناطق الرئيسة كما نقل لنا مراسلونا، وأنشأت تستعد للتوجه إلى ميدان التحرير.

السـاعة الواحدة ظهرا، أتى خبر من الحاكم العسكري رئيس الجمهورية بمد فتـرة حظر التجول من السـاعة الرابعة عصرا وحتـى الثامنة صباحا؛ وذلك يعني

إضافة حظر ساعتين في النهار خلال اليوم، فبدلا من أن يبدأ السادسة سيبدأ من الرابعة، وبدلا من أن ينتهي السابعة سينتهي الثامنة، وكان ذلك تعبيرا واضحا عن تلك الحالة من عدم السيطرة والقلق التي سادت كل الأطراف؛ نتيجة عدم القدرة على السيطرة على المتظاهرين وغياب الأمن بشكل كامل، كذلك تلك التعليمات التي نزلت للقوات المسلحة بعدم التعرض للمتظاهرين؛ مما دفع إلى حالة من حالات الفوضى الشاملة، وعدم القدرة على السيطرة، وهو الأمر الذي اعتقدوا معه أنهم إذا زادوا ساعات حظر التجول؛ فإن ذلك يعني قدرة أكبر على السيطرة.

التساؤل عن مدى السرعة التي يتحرك بها الجيش، ومدى قدرة الجيش على السيطرة على ما يحدث، ومدى قدرته على تغطية الأماكن المختلفة، وإلى أي مدى كانت التعليمات التي نزل بها الشارع معنية بضبط الشارع والسيطرة على الموقف، وهل هي كذلك؟ أم أنها كانت لمجرد الدفاع عن الأماكن الأساسية؟ كان ذلك هو أحد أهم التساؤلات التي بدأت صباح ذلك اليوم،وتأكدت خلال الأيام التالية.

في صباح ذلك اليوم، كان قائد المنطقة المركزية للقوات المسلحة، قد زار القوات الموجودة داخل مبنى التليفزيون.. والمنطقة المركزية هنا، المقصود بها قوات الجيش المتواجدة في العاصمة وحول العاصمة، وقد طلب الوزير الفقي أن يراه ويلتقيه؛ فصعد إليه، وكنت حاضرا هذه المقابلة، وبدا من الحوار أن قائد المنطقة المركزية كان ودودا للغاية في الحديث، إلا أنه كان حريصا للغاية أن يوصل رسالة واضحة للوزير؛ أنه ليس له علاقة بقوات التأمين الموجودة، وقد وصل هذا المعنى قائد قوات الحرس الجمهوري المكلف بحراسة التليفزيون، وعندما وجد أن هناك قدرا من محاولات التدخل في عمله من قِبَل الوزير عن

طريق رئيس الأمن؛ ذكر له بشكل واضح أنه هنا؛ وفقا للتعليمات الموجهة له من القوات المسلحة، ومن قيادة القوات المسلحة، وليس لوزير الإعلام أو لغيره من الحكومة، إن كان لايزال هناك أحدٌ منها، السيطرةُ عليه، وعلى قراراته.

في اللحظة التي تم الإعلان فيها عن مد حالة حظر التجول، ظهر للجميع أن الأمور تسير نحو التعقد بشكل أكبر، فقد بدا سلوك العاملين مختلفا داخل التليفزيون، وبخاصة العاملون معي، فهذه الحالة هي من الحالات النادرة التي تمر على الإنسان، عندما تجد عددا كبيرا من العاملين ينسحبون من العمل بشكل أو بآخر، رغم أن طبيعة العمل تتطلب أن يكون الجميع موجودا قيد العمل، وهذا أيضا ما ذكر بشكل نصي، في قرار حظر التجول، إلا أن البعض آثر السلامة، وبدءوا الانسحاب واحدا تلو الآخر. هذه أيضا من اللحظات التي أعتبرها كاشفة لطبيعة الأشخاص ولقدراتهم ومدى جديتهم وتمسكهم بالعمل، فقد كان هذا هو الوقت المناسب لكشف الطبيعة الشخصية لكل منهم، كان ذلك من أكثر الأوقات التي أتتني فيها تبريرات غير مقنعة؛ للتغيب عن العمل أو للتغيب عن الحضور.

بدأت من الحديث عن عمليات نسائية لبعض العاملات؛ حتى تجد سببا لعدم الحضور، ثم ازدادت بشكل مفاجئ وغير تقليدي عند بعض العاملين ممن يرغبون في التغيب، آلام الانزلاق الغضروفي التي دفعت بعضهم للبقاء في المنزل؛ بناء على تعليمات الطبيب. في هذه النقطة يجدر الإشارة إلى أن الحصول على شهادة طبية من طبيب في مصر، تفيد أن أي شخص يعاني من أي مرض، وفق أي توصيف، ما هو إلا أمرٌ جد يسير؛ وبالتالي كانت السمة الغالبة للذين لم يتواجدوا، أو الذين آثروا الانسحاب، إما أسبابا مرضية نسائية، أو انزلاقا غضروفيا وآلاما في الظهر منعتهم من العمل في هذه المرحلة، وكانت

هذه حقيقة مواقفهم، ولم تكن بطولات سياسـية، ولم يكن انسحابهم من العمل لانضمامهم إلى المتظاهرين، كما ادعوا في مراحل تالية.

بقـي معي مَـن اقتنع بأهمية دورنا، ومن آمن بأن هنـاك مهمةً يجب أن تتم من هـذا المكان، ومَن آمـن بما طرحته عليهم، وما تحدثت إليهـم فيه بأننا نعمل من أجـل وطـن، لا من أجـل أشـخاص؛ فتحملوا حالـة العصبية التي كانـت تنتابني فـي كثير من الأوقـات؛ نتيجة الضغوط المتتالية، وذكَّرنـي أحدهم بيوم ما، كنت فيـه أصـرخ في التليفون، عندمـا علمت أن ابنتي ذات الأربعة عشـر عاما تصر أن تذهب إلى النادي؛ لتلتقي أصدقاءها بعد حظر التجول، وكنت أعلم ما يجري في الشارع، ولم أجد أمامي سوى أن أصرخ في التليفون، حتى أن هذه الحالة عاشها مَن حولي من الزملاء، وتعاملوا معها، وكنا معا فريقا واحدا؛ أظن أنه من الصعب أن توجد ظروف مماثلة تخلق مثل هذه الروح بين العاملين في مكان واحد.

اسـتمر إرسـالنا بشـكل طبيعـي يسـتقبل الاتصالات، ويقـدم الصـورة بقدر الإمـكان، ويحـاول أن يوازن ما بين الخبر الرسـمي الذي تصر الرئاسـة والوزير علـى الالتزام به، في مقابل محاولة لنقل الصورة بشـكل كامـل. العنصر الوحيد الذي كان غائبا في ذلك اليوم واليومين التاليين هو لقاءات مع أولئك المتواجدين فـي ميدان التحريـر؛ ذلك أننا حاولنا إرسـال عدة كاميرات للتصويـر معهم، فتم الاعتـداء عليهـم من قِبَل المتواجدين هناك، وذلك لوجـود صورة نمطية تأكدت فـي أذهـان الجميع، وتـم تأكيدها في الأيام السـابقة بأن التليفزيون الرسـمي هو عـدو للمتظاهرين وعدو للمظاهرات، وأنه عميل للنظام؛ كانت هذه الصورة هي التـي تدفـع للاعتداء علـى العاملين على التليفزيـون، وكانوا يرجعـون إليَّ وهم يشـكون، خاصةً الشـبابَ منهم؛ لأنهم يعلمون ماذا نفعل، ويعلمون بالتعليمات التي وجهتها إليهم من التعامل بشكل حرفي وموضوعي مع التغطية، إلا أنهم لم

ينجحـوا في إقنـاع المتظاهرين الذين أصروا على الصـورة التي لديهم، وتعاملوا معهم بقدر كبير من العنف، وحطموا عددا من الكاميرات أثناء إصرار المصورين والمراسلين على التواجد بشكل أو بآخر.

فـي السـاعة الثانية والربع جاءنـا الفيديو الخـاص بمجلس الـوزراء للوجوه المتجهمة التي قدمت استقالتها، على الرغم من تكليف الرئيس لهم بإدارة شئون الوزارات إلى حين تعيين الحكومة الجديدة.

لم تكن ثمة معلومات واضحة عمن سـيقوم بتشكيل الوزارة. وسألت الوزير فـي هـذا الإطـار عما إذا كان قـد تحدَّث في الأمر مـع الرئيـس أم لا؟ ولكنه قال لي: إنه لم يتصل بالرئيس طوال هذا اليوم، وإن هناك اجتماعات ومشـاورات لم يتم حسـمها. بعد ذلك بقليل علمت من مصادر أخرى أن المرشـح لتولي رئاسة الوزراء هو الفريق أحمد شـفيق قائد سـلاح الطيران السـابق، ووزير الطيران في الحكومة المسـتقيلة؛ ذلك أنه تم اسـتدعاؤه أثناء مشاركته في الاجتماع؛ للتوجه إلى مقر رئاسـة الجمهورية للاجتماع بالرئيس، وهو الأمر الذي كان يعني ضمنا أنه هو المكلف.

كنا قد بدأنا الإحسـاس بـأن دورنا في هذه المرحلة كتليفزيـون، بدأ يتغير من مجـرد الإعـلام إلـى دور آخر؛ وذلك أنـه من خلال الرسـائل التـي تصلنا، وكذا الاتصالات، بدأ الشـعور بتلـك الحالة الموجودة من التسـيب، وتلك الحالة من الخطـر التي تجتاح المـدن والمحافظات، وتلـك الحالة من الخـوف التي باتت تسيطر على المصريين؛ اجتمعت مع عدد محدود من العاملين معي؛ للبحث عن أسـلوب للتعامل، وأنه ينبغي في هذه المرحلة أن نجد شـعارا ما أو هدفا ما نضعه كخطٍ رئيسـي للعمـل، وطلبت منهم البحث عن شـعار مناسـب يمكن أن يوحد المصريين بكافة توجهاتهم، الغريب أن جميع الآراء اتفقت، بعد أن اجتمعت بهم

بعدها بنصف ساعة، على أن يكون عَلم مصر هو الشعار؛ وذلك للتذكير بأهمية الارتباط بالبلد. وفي حوالي الساعة الثالثة والنصف، وصلنا إلى صيغة نداء تم توجيهه من خلال التليفزيون، جاء فيه ما معناه: «إلى كل مواطن مصري، دافعوا عن وطنكم، أوقفوا كل مجموعة فاسدة تجوب شوارع الوطن، أوقفوا كل مَن يحاول النهب والسلب والسرقة، ويهدد المصريين، احموا الوطن، احموا مصر، احموا أنفسكم»، وكان هذا هو المقدمة للوصول إلى الشعار الذي ظل مرفوعا طوال الأيام التالية، ولمدة أسابيع طويلة بعدها، وهو شعار: «حافظوا على مصر»، وكان الشعار بشكل جرافيك على خلفية العَلم المصري، تم وضعه على شاشة التليفزيون، وهو الأمر الذي اتبعته بعد ذلك العديد من المحطات الأخرى .

في هذه اللحظة تملكنا جميعا الإحساس بالخطر الذي يهدد مصر ويهدد الوطن، وكان الإحساس الذي تملَّك المجموعة التي قررت أن تظل داخل المكان، أن تحافظ على الوطن. كان إحساسنا بانفلات الأوضاع، والخطر الذي يهدد الوطن هو الذي يدفعنا إلى العمل، لم يكن هناك تفكير في نظام ولا رئيس، ولكن كان هناك إحساس بأن هناك بلدا تضيع من بين أيدينا، كانت هذه هي الروح وكانت هذه هي طبيعة الحوار الذي كان يدور بيني وبين العاملين معي، كان على الجميع أن يسقط من ذهنه في تلك اللحظة أي شخص أو أي نظام؛ هناك فقط وطن يضيع، وهناك إعلام وظيفته في هذه المرحلة أن يحافظ على هذا البلد؛ حتى نصل به إلى البر الآخر، بر الأمان.

وهكذا تحوَّل دور التليفزيون منذ هذه اللحظة إلى دور مختلف، في ظل غياب الدولة، وغياب كل أجهزتها، وغياب كل مَن يستطيع أن يقوم بدور، كانت دعوتنا بالأساس دعوة ، لوقف الفوضى، وحماية الوطن؛ كانت هذه هي العقيدة، إذا ما صح التعبير، التي اعتمدناها في العمل.

على الجانب الآخر بدأت الاجتماعات في رئاسة الجمهورية، والاتصالات مع الأطراف المختلفة؛ للبحث عن أسلوب لمحاولة تخفيف الاحتقان. كان أول ما حدث، وأول مَن تم التضحية به لتخفيف حالة الاحتقان، هو الإعلان عن استقالة أحمد عز، من منصبه في الحزب الوطني الحاكم، وقد أعلن تلك الاستقالة صفوت الشريف الأمين العام للحزب، كان الاعتقاد لديهم أنه بعد إقالة الوزارة فهو أحد الأسماء التي كانت حاضرة بشكل كبير في المظاهرات، كما أن هناك حالة من الرفض الكامل والشامل له، والرغبة في الانتقام لدى قطاع عريض من المتظاهرين منه، ومن آخرين. لكنهم في هذه المرحلة لم يروا إلا أحمد عز؛ لذا قبل الرابعة بقليل تم إعلان خبر استقالته كمحاولة لوقف المظاهرات، وإعادة المتظاهرين إلى بيوتهم مرة أخرى. وفي حوالي الساعة الخامسة مساء، كانت الصورة الآتية إلينا من الإسكندرية ، من خلال مراسلنا الذي اختصر ما يحدث هناك بكلمة أتت من القلب، ومن إحساسه بأن قال: «كل ما أستطيع قوله إن الإسكندرية في خطر»، ودعا بصدق من خلال كلمته إلى حماية الإسكندرية. من ناحية أخرى، كان الرئيس مبارك يجري اجتماعاته على الطرف الآخر في مقر رئاسة الجمهورية، وفي الساعة الخامسة أتى خبر للإذاعة السريعة بأن الرئيس مبارك يعقد اجتماعا سريعا مع عدد من الشخصيات في مقر رئاسة الجمهورية.

استقبل المتظاهرون في ميدان التحرير خبر استقالة عز بكثير من الفرحة، ولكن هذا لم يوقفهم عن التأكيد على أن هذا لا يكفي، ولا بد من تنفيذ كل طلباتهم، كما أن خطاب الرئيس مبارك في منتصف الليل لم يكن كافيا لهم؛ فقد كان رد الفعل عليه كما توقعت تماما؛ بدا كأنه خطاب قديم قاله في زمن مختلف. أما إقالة الحكومة وحدها فلم يكن أمرا كافيا؛ لذلك استمروا في التظاهر ونظموا

أنفسهم، وفيما يبدو فقد استفاد قادة هذه المجموعات مما تعلموه وتدربوا عليه، ودربـوا الآخريـن عليه من نصائح ينبغـي اتباعها أثناء التظاهـر؛ كان تهيئة المناخ العـام في أماكن الاعتصام والتظاهر أحد الأمـور المهمة؛ وذلك بتنظيف المكان وتيسير أمور المعيشة فيه، بقدر الإمكان، وتوفير الطعام والشراب، وتوفير عوامل التدفئة في ليالي الشتاء، وكذلك إضفاء جو من البهجة على المكان؛ بحيث يبدو جاذبا للمشاركة، وهو الأمر الذي تم منذ اليوم الأول وحتى النهاية، فقد تم تقسيم المتظاهريـن فيمـا بينهم إلى مجموعات بعضها مسـئول عن عمليـات التنظيف، وبعضها الآخر مسـئول عـن عمليات توفيـر الطعام والشـراب، وأماكن الإقامة، ومجموعة مسـئولة عن الحفاظ على أمن المـكان، والجميع كانوا يتجمعون في دوائر للسـمر والغناء وإلقاء الأشعار، وقراءة القرآن، وإلقاء الدروس الدينية؛ أي أن المكان كان به كل ما يمكن أن يكون جاذبا لمختلف الفئات.

وإذا كان المتظاهرون لم يهتموا كثيرا بإعادة تشكيل الحكومة؛ فإن هذا الأمر قد شـغل عددا من القوى السياسية التقليدية والأحزاب التقليدية الموجودة على السـاحة، فقـط طلب مثـلا حزب الوفد بـأن تكون هنـاك حكومة وحـدة وطنية، وطلب الحزب الناصري بالمطلب نفسـه؛ وطالبوا جميعا بأن تكون الشخصيات الموجـودة فـي الحكومـة من الشـخصيات غيـر الأعضاء فـي الحـزب الوطني الحاكـم، وأن تكون حكومة ذات مهمة مؤقتة لحين الوصول إلى الموعد المقرر لتسـليم السـلطة في تاريخ انتخابات الرئاسة القادمة، وفي الوقت ذاته، كان هناك حديـث في الدوائر السياسـية المختلفة عن طبيعة المشـاركين في هذه الحكومة من الوزراء الجدد، وهو الأمر الذي كان داخلا في دوائر النقاش في السلطة فيما بـدا، فقـد كان هناك إصرار فـي الحفاظ على عدد من الأسـماء كما علمت، وفي

الوقت عينه؛ كانت هناك مقاومة لفكرة إدخال أسماء جديدة مثيرة داخل الوزارة الجديدة، وهذا الصراع بين هذين الاتجاهين أفرز في النهاية حكومة لم تكن هي المتوقعة كما سيتبين فيما بعد.

في الوقت الذي بدأ فيه المتظاهرون يتجمعون في ميدان التحرير، وفي الوقت الذي بدأت تتجمع فيه المظاهرات في ميادين المدن الأخرى في المحافظات، فإن عملية السلب والنهب كانت على أشدها بل اشتدت مع بداية دخول الليل، واستمرت التليفونات تأتي إلينا بخصوص عمليات السرقة والنهب، وظللنا نجمع هذه الاتصالات والأرقام والحوادث والأماكن ويتم إبلاغها إلى القوات المسلحة أولا بأول، في نفس الوقت كانت الاجتماعات التي أدارها الرئيس مبارك في مقر الرئاسة أسفرت عن مجموعة من النتائج السياسية.

منذ منتصف اليوم، ومن خلال الأخبار والتسريبات، بدا واضحا أن التوجه العام سوف يتجه إلى تعيين اللواء عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات في منصب نائب رئيس الجمهورية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تولي عمر سليمان لهذا المنصب كان أحد الطلبات ووصل إلى التوقع في كثير من الأحيان طوال السنوات الماضية؛ فقد كان الاسم مطروحا منذ البداية، لكن كانت الأزمة دائما أن الرئيس مبارك كان رافضا تماما لأنْ يعين نائبا لرئيس الجمهورية، وقد تسرب في مرحلة سابقة، أن الرئيس مبارك يتشاءم من تعيين نائب لرئيس الجمهورية؛ لأنه أُبلغ من قِبَل أحد العرافين بأن اللحظة التي سيعين فيها نائب رئيس جمهورية سوف تكون نهايته.

وعلى الرغم من أن هذه القصة تبدو وهمية وغير منطقية، ولم تتأكد بشكل يقيني من مصادر قريبة منه، إلا أن كل الدلائل كانت تؤدي إلى تلك النتيجة؛ من أن الرئيس مبارك لن يعين نائبا.

وأذكـر أنني وقت أن كنت أعمل صحافيا في مجلة المجلة في القاهرة، وكان ذلـك في النصف الثاني من الثمانينيات، وقـد كتبت موضوعا عن معضلة اختيار الرجل الثاني في مصر، وكان العنوان: «أبو غزالة أقرب المرشـحين وأبعدهم»، وكان العنوان يشير إلى المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، وزير الدفاع السابق، وهـو الشـخصية التـي حظيـت بقبول جماهيـري كبيـر، وحظيت بقـوة كبيرة في المؤسسـة العسـكرية، وسـاهم في العام 1986 في إخماد تمرد الأمن المركزي، وأعـاد الجيـش إلى ثكناتـه مرة أخرى، وتعـد تلك هي المرة الوحيـدة في العالم التي يخرج فيها جيش من ثكناته ليخمد تمردا ثم يعود مرة أخرى، مُسـلِّما الأمر إلى السـلطة الشـرعية، كتبت وقتها هذا الموضوع عن «أبو غزالة»؛ من أنه أقرب المرشـحين لمنصب نائب رئيس الجمهوريـة، لكنه في الوقت ذاته أبعدهم؛ لأنه ليـس من المطـروح أن يتولى المنصب؛ وذلك لشـواهد كانت تؤكـد أن الرئيس مبارك لن يختار نائبا. هذا الموضوع كان سببا في مصادرة المجلة ومنع توزيعها وقتهـا في القاهرة، واسـتمر وضع الرئيـس مبارك دون أن يكون لـه نائب ، وكان فـي كل المرات التي يسـأل فيها عن السـبب؛ يفسـر ذلك بأنـه لا يريد أن يفرض على المصريين رئيسـا يأتي بعده؛ لأن العرف يعني أن النائب سـوف يكون رئيسا للجمهورية بعد رحيل الرئيس.

في الفترة التي ذهب فيها الرئيس مبارك إلى ألمانيا عام 2010 للعلاج لإجراء جراحـة دقيقـة، دقـت أجراس الخطـر حول فراغ السـلطة الذي مـن الممكن أن يحدث في حالة اختفاء الرئيس، فعاد مرة أخرى موضوع نائب رئيس الجمهورية للظهـور والتـردد بقوة، علـى الرغم من حسـمه، ومـن أن هناك خطـوات كانت قـد اتخذت فـي هذا الإطار بأن يتم اختيار عمر سـليمان لكي يكـون نائبا لرئيس الجمهوريـة، ثـم بعـد ذلك تـم تعديـل الفكرة لكـي يكون عمر سـليمان رئيسـا

للوزراء؛ خاصة مع التعديلات الدستورية التي أجريت عام 2007، والتي أعطت الحق لرئيس الوزراء أن يحل محل رئيس الجمهورية في حالة الفراغ، أو الغياب المؤقت لرئيس الجمهورية، إلا أن هذا الأمر أيضا على الرغم من أنه كان قد تقرر في دوائر متقدمة في دوائر رئاسة الجمهورية، وفي دوائر السلطة، إلا أن هذا الأمر تم إجهاضه تماما، وقد علمت وقتها من مصادر مختلفة داخل مؤسسة الرئاسة، ومن القريبين من الرئيس أنه حدث تدخل من السيدة سوزان مبارك زوج الرئيس، والتي كانت تقف تماما ضد أي شكل من أشكال اقتراب وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي أو السيد عمر سليمان، من أي منصب في مؤسسة الرئاسة، وكان إحساسها الذي يحكمها، أنه في حالة دخول أي شخص من هذين الشخصين إلى الدائرة الضيقة؛ فإن ذلك يعني خطرا على حكم العائلة.

كان هذا هو موقف زوج رئيس الجمهورية، وفيما يبدو، فإن تأثيرا ملحوظا ينسب لها في هذا الموضوع تحديدا، ويبدو أيضا أن مبارك نفسه كان على استعداد للتجاوب مع هذه التوجهات.

عمر سليمان تلقى تعليمه في الكلية الحربية في القاهرة، وفي عام 1955 انضم للقوات المسلحة المصرية، ومن بعد ذلك تلقى تدريبا عسكريا إضافيا في أكاديمية فرونزي بالاتحاد السوفيتي، وفي عمله بالقوات المسلحة ترقى بالوظائف حتى وصل إلى منصب رئيس فرع التخطيط العام في هيئة عمليات القوات المسلحة، ثم تولى منصب مدير المخابرات العسكرية، وفي 22 يناير 1993 عين رئيسا لجهاز المخابرات العامة المصرية، وأثناء فترة عمله كرئيس للمخابرات المصرية العامة تولى أيضا ملف القضية الفلسطينية؛ وذلك بتكليف من الرئيس حسني مبارك، ومنها توليه مهمة الوساطة حول صفقة الإفراج عن العسكري الإسرائيلي الأسير لدى حركة حماس جلعاد شاليط والهدنة بين

الحركة وإسرائيل والمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أنه يقوم بمهام دبلوماسية في عدد من الدول منها عدد من المهمات في السودان، وكانت قد ظهرت حملة شعبية في سبتمبر من عام 2010 تطالب بانتخابه رئيسا للجمهورية. وقد قام مبارك بتعيينه نائبا لرئيس الجمهورية يوم 29 يناير؛ ليكلفه الرئيس مبارك بعد تعيينه مباشرةً بحوار مع قوى المعارضة؛ يتعلق بالإصلاح الدستوري، إلا أن الرئيس مبارك أعلن في 11 فبراير تنحيه عن السلطة وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شئون البلاد، وقام هو بتسليم السلطة إلى المجلس الأعلى، وانتهت بذلك فترة توليه نيابة الرئيس.

ولقد عرف عن عمر سليمان أنه كان رجل دولة بحق، وأنه ملتزم إلى الحد الأقصى الممكن، وأن ارتباطه بالرئيس مبارك كان ارتباطا شخصيا راقيا كما وصفه الكثيرون ممن علموا بهذه العلاقة، وأنه كان ملتزما إلى أقصى درجة في علاقته بالرئيس، وأنه كان على استعداد دائما أن ينفذ ما يطلب منه، في إطار العلاقة الرسمية والشخصية بينهما، وهذا بدا تماما في الفترة التالية لانفجار أحداث يناير، بأن تحول الحلم لدى المصريين بأن يكون عمر سليمان نائبا رئيسا للجمهورية باعتباره شخصية قادرة على قيادة البلد في هذه المرحلة، وشخصية تحظى باحترام الداخل والخارج وبأنه بعيد عن وجود أي علامات أو تساؤلات تشكك فيه أو في وضعه، إلا أن وجوده في هذا المنصب في هذا التوقيت كان يعني نهاية لهذا الحلم.

كانت الشاشة التي أمامي تنقل ما يحدث في الاستوديو الخاص في رئاسة الجمهورية، وفجأة بدأ بث وقائع حلف اليمين لعمر سليمان في منصبه كنائب لرئيس الجمهورية، ونزل الخبر العاجل بهذا الشكل، وأذعنا فيديو لعمر سليمان وهو يحلف اليمين أمام الرئيس مبارك، وفيما يبدو فإن حلف اليمين قد تم على

عجـل؛ لأن التسـجيل الـذي تم كان تسـجيلا مبتورا فلـم يكن منـذ بداية حلف اليميـن، ولكـن منـذ الجملة الثانية في القسـم، وبعد أن انتهى عمر سـليمان أدى التحية العسكرية رغم أنه كان يلبس لباسا مدنيا، وقال له الرئيس مبارك: «مبروك شد حيلك».

لقـي اختيـار عمر سـليمان ترحيبا مـن القوى السياسـية المختلفـة، فقد كان موضـع اتفاق إلى حد كبير كما سـبق وأن ذكـرت، لكنه بالنسـبة للمتظاهرين لم يكـن هذا أيضا يؤدي إلى مـا هدفوا إليه منذ البداية، وعلى الرغم من أن الكثيرين مـن بين المتظاهرين، قد رحبوا بتعيين عمر سـليمان نائبا لرئيس الجمهورية، إلا أن الأغلبية لم تكن على القدر نفسـه من الترحيب؛ حيث كانوا ينظرون إليه على اعتبار أنه جزء من النظام .

وفي السـاعة السادسة إلا خمس دقائق، كان الخبر الثاني وهو تكليف الفريق أحمد شـفيق رئيسـا للوزراء، وجاءت صيغـة الخبر بأنه «تكليـف الدكتور أحمد شفيق رئيسا للوزراء» ، على ألا يتم ذكر رتبته العسكرية، وأتى الاتصال من رئاسة الجمهوريـة من الدكتور زكريا عزمي رئيـس ديوان رئيس الجمهورية، ومن وزير الإعـلام، بأهمية الالتـزام بالتعريف بأنه «دكتور»، وليس «فريقا»، وفسـروا ذلك بأن أقدمية المشـير حسـين طنطاوي وزير الدفاع في القوات المسلحة أقدم كثيرا مـن الفريق أحمد شـفيق، وبالتالي لا يجوز أن يكون رئيسـا للـوزراء برتبة فريق، بينمـا الوزيـر برتبة مشـير، وكان هناك إصـرار أن يتم التعريف بهذا الشـكل على الرغم من أن شفيق عرف طوال عمره برتبته العسكرية ، وليس بأنه «دكتور».

خبر تعيين عمر سـلميان نائبا لرئيس الجمهورية، وتعيين الفريق أحمد شفيق رئيسـا للوزراء تاه في وسـط الأحداث والتطورات الكثيرة التي عاشتها مصر في

تلك الســاعات؛ فقد تطورت حالة العنف والفزع التي انتابت المصريين، بسـبب السرقة والنهب، خصوصا ما كان في القاهرة بشكل كبير.

بدأنا منذ الساعة السادسة الحديث عن الاستغاثات التي كانت تصلنا، والإشارة إليها من خلال المذيعين على الهواء، وفي الســاعة السادســة والربع بدأنا نطالب كل مَن لديه مشكلة أو يتعرض لهجوم أن يبادر بالاتصال لكي يُعرِّفنا، وكان أول نداء وأول اسـتغاثة في السادسـة والنصف أتت من السـيدة عزة مصطفى، رئيس القناة الأولى، وكانت في بيتها في ذلك الوقت، واتصلت تليفونيا كمواطنة عادية كما قالت ، قائلة: «لا أعرف من الذي يجب أن أكلمه الآن، لكني أوجه ندائي إلى السـيد عمر سليمان والدكتور أحمد شـفيق اتصرفوا من أجل الشعب المصري، لا يوجـد مَـن يحمينا، انصحونا ماذا نفعل، هناك مَن يحاول اقتحام أبواب بيوتنا، هنـاك مَن يهددنا، بلاش نضحك على بعض، مافيش حد حامي حد»، وصرخت بعصبية في المذيع الذي كان موجودا على الهواء في ذلك الوقت واسـمه محمد المغربي: «يا محمد لا داعي لأن نضحك على بعض، لا يوجد مَن يحمي، هناك فقط مَن يهاجم، وأطالب عمر سليمان وأحمد شفيق بالتصرف».

بـدأت حالة كبيرة من التوتـر مع ازدياد الاتصالات والتـي تؤكد هذه الحالة، وكنت أشـفق في الحقيقة على المذيعين الذين كانوا على الهواء في ذلك الوقت الذيـن كانوا يقـرءون الأخبار، ويتعاملـون مع التليفونات التي بـدأت تنهال دون توقف، هناك مَن تحدث من المتصلين من الخارج عن أهمية النزول بأي سـلاح سواء كان مُرخَّصا أو غير مرخص، والدعوة للدفاع عن المنازل، والدعوة للدفاع عـن الشـوارع. وأتى خبـر آخر يتحـدث عن اقتحام مستشـفى سـرطان الأطفال 57357، في منطقة زينهم، وأنه كان يتعرض لهجوم من مجموعة من المسـلحين بأسـلحة ناريـة وسـنج ومطاوي من أجـل اقتحامه، وسـلبه ونهبـه، وكذلك أتت

أخبار من منطقة سموحة بالإسكندرية عن البلطجية الذين بدءوا يقتحمونها في تلك الفترة، ووجهنا تحذيرات من خلال متخصصين في الشئون الأمنية؛ لمطالبة المواطنين بالبقاء في منازلهم وعدم الخروج إلى الشوارع.

كان أول مَن خرج لكي يدعونا أن نضع أرقام التليفونات الخاصة على الشاشة، هو طارق علام، وهو إعلامي ومقدم برامج ترفيهية في القنوات المختلفة، خرج على الهواء الساعة السابعة مساء وبكى وهو يروي ما يحدث في الشارع وما يراه، تحدَّث عن أن البلطجية كانوا يرسلون موتوسيكلات للاستطلاع، وإذا ما وجدوا الشارع خاليا؛ فإنهم يعطون الإشارة بالتوجه إليه لاقتحام المنازل ونهب العمارات، وصرخ باكيا بأن مصر تنهار، وأن هناك 60 حالة اغتصاب، وقال: احموا مصر، أغيثوا السيدات، أغيثوا النساء، أغيثونا، وطلب من الشباب أن يخرجوا؛ ليدافعوا عن بيوتهم، وطلب بأن توضع أرقام التليفونات على شاشة التليفزيون، وحاول مذيع الهواء أن يقول له إن هذا دور الجيش في البداية، وإنه خرج للحماية، لكن كان هذا غير ممكن في ظل التطورات الجارية في ذلك التوقيت.

اتصلتُ بالقوات المسلحة؛ كي أبلغهم بهذا التطور الذي كان حادثا، فتم الاتفاق على إذاعة خبرٍ، مفاده أن الجيش سوف يدعم القوات الموجودة في الشوارع بقوات إضافية؛ وذلك لحماية الأفراد، وحذر المجرمين الذين يتجاوزون بالاعتداء على المواطنين، من سلوكهم، وأنه سوف يتم اتخاذ كافة الإجراءات. لكن هذا لم يوقف تلك الحالة من الانهيار؛ حتى إن البنوك كانت قد تعرضت أيضا للهجوم بالرشاشات، وأتى اتصال من مدير فرع أحد البنوك، بأن هناك مَن يحاول اقتحامه الآن بالرشاشات، وأن البنك لا يوجد فيه سوى اثنين من موظفي الأمن، ولن يتمكنوا من الوقوف أمام الهجوم الحادث على البنك.

وقال جملة مهمة: إنه عندما طلب أحد الموظفين في البنك من الشرطة التدخل للحماية، قالت له الشرطة: «إحنا كمان بنضِّرب »، وإن الجيش لم يتدخل لاتخاذ خطوات من أجل وقف ما يحدث.

بعد قليل جاء بيان مسجل تليفزيونيا من القوات المسلحة ، ألقاه اللواء إسماعيل عتمان رئيس الشئون المعنوية، بالقوات المسلحة، نادى فيه شباب مصر الواعي وأبناء مصر الشرفاء «بأن القوات المسلحة تناديكم، وأنها سوف تتعامل بكل قسوة وشدة مع كل مَن يتجاوز ، وأنه ينبغي أن نحافظ على مصر الحبيبة»، تميز هذا البيان كباقي البيانات الأخرى بأنه كان يستخدم تعبيرات فيها قدر عال من الليونة والبساطة، كما أن أسلوب الأداء في ذات الوقت كان أسلوبا لينا، لا يتناسب مع أسلوب الحسم الذي كان مطلوبا في هذه المرحلة.

وقد أمدونا برقم طوارئ للقوات المسلحة، وهو 196194، وهو تليفون لم يرد على الإطلاق، وفي ذات التوقيت، أي حوالي الساعة السابعة والنصف، كان هناك خبر عن اقتحام مستشفى قصر العيني، أكبر المستشفيات التعليمية في القاهرة، وتعد مستشفى الفقراء، كما تم اقتحام مستشفى قريب منها هو مستشفى أبو الريش للأطفال، في منطقة المنيرة، وتمت عملية الاقتحام من قِبل البلطجية، بحسب اتصال من عميد مستشفى قصر العيني في ذلك الوقت، وأن الموظفين والمرضى، وأولياء أمور الأطفال المرضى، هم الذين يتصدون لهؤلاء البلطجية، وقد أكد عميد قصر العيني أنه لا يوجد تواجد أمني قريبا من المستشفى، وأنه يجب أن تتوجه قوة من الجيش «حتى تلحقنا »، على حد تعبيره.

إن الاتصالات التي تلقيناها لم تكن تخص أفرادا وأسرا فحسب، بل تخص نظاما بأكمله يتهاوى، فمنذ السابعة مساء وحتى الخامسة فجرا، ظللنا على

اتصـال مـع بعض سـكان وادي النطرون الذين اسـتوقفوا قطارا بـه مجموعة من المسـاجين الهاربين من سجن وادي النطرون الذي تم تحطيمه وهربوا منه، وكنا على اتصال معهم، واتصال في الوقت نفسه مع القوات المسلحة التي تمكنت في وقت متأخر من إرسال إمدادات للقبض على المساجين الهاربين، وتسلمهم من الأهالـي، وكذلك مخزن الأمن المركزي في منطقة الدراسـة الذي كان يتعرض للسـرقة، وكان يحوي عددا كبيرا من الأسـلحة ولم يكن به سـوى ضابط وأربعة جنود، وظللنا على اتصال بهم، حتى وصلتهم إمدادات القوات المسلحة.

باختصـار؛ فـإن هنـاك حالة من حالات الرعـب بدأت تعيشـها مصر في هذه المرحلـة، وعلـى الرغم من أن تعزيزات الجيش كانت قد وصلت إلى مستشـفى قصـر العيني بعد أربعين دقيقة، فإن هذا الخبـر كان يعطي الأمل للمواطنين، كما ذكـر مدير المستشـفى بعد ذلـك على الهـواء، وأتانا خبر بالقبـض على عدد من العناصر بينهم عناصر من جماعة الإخوان المسلمين أثناء قيامهم بسلب وترويع المواطنين، وكان مصدر هذا الخبر من جهاز الشئون المعنوية، وكذلك من جهاز المخابرات.

بينمـا ازدادت حالة الفزع والهلع التي يعيشـها المواطنون، أتت شـكوى بأن التليفون الذي تم اعتماده لتقديم الشكوى لا يرد؛ هنا قررت أن أضع التليفونات الخاصة بمركز أخبار مصر على الشاشـة، وقـد كان ذلك قرارا فرديا؛ حتى نتلقى الاتصالات على الهواء مباشرة من المواطنين، على أن يتم إبلاغ مركز المعلومات في القوات المسـلحة؛ ليمكن توجيه القوات إلى مناطق الاسـتغاثة. ولقد تزامن مـع هذا شـائعات تتزايـد يمينا ويسـارا عن أن هنـاك قطعا للمياه عـن كل مناطق القاهـرة، وهو الأمر الذي لم يكن صحيحا على الإطلاق. ثمة حقيقة كانت تأتي من خلال عملية الاتصالات، أن الذين يقومون بعمليات السـرقة والنهب، كانوا

يستخدمون عربات الشرطة والإسعاف في تلك العمليات المنظمة، وقد حذَّرْنا المواطنين في تلك المرحلة من ذلك، ومن ضرورة التأكد من هوية أي شخص يحاول إيقافهم، وعدم الثقة في أن عربات الشرطة أو الإسعاف حقيقية، وإنما هي عربات مسروقة يتم استخدامها في هذه العمليات.

فجأة تحول المكتب الذي أعمل فيه، والمكتب الملحق به الخاص بالسكرتارية، وغرفة الاجتماعات، إلى غرفة عمليات، الكل بلا استثناء تركوا أعمالهم وتفرغوا لتلقي الاتصالات والاستغاثات، تحوَّل كل منهم إلى بطل في داخله، كانت هذه اللحظات، من اللحظات التي أعتز بها كثيرا في حياتي المهنية والعملية. عندما تحوَّل كل مَن يعمل إلى جندي في مكانه؛ إلى شخص يقوم بما يمليه عليه ضميره، جلس الجميع: محررون، مذيعون، مخرجون، حتى الساعي، جلس على أحد المكاتب وأخذ أحد التليفونات لكي يتلقى الاستغاثات، ويدونها ويسلمها، وكان ذلك يتم بتجميعها وإرسال صورة منها إلى الاستوديو حتى يتم إذاعتها، وصورة أخرى يتم إرسالها بالفاكس إلى مركز العمليات في القوات المسلحة، وصورة ثالثة يتم إرسالها إلى جهاز المخابرات؛ حتى يمكن إنقاذ هؤلاء المواطنين الذين يتعرضون إلى هذه الأخطار التي تهدد حياتهم. هذا الإحساس لدى كل مَن شارك فيه، كان به قدر كبير من النبل والرقي والسمو، كان كل منهم يشعر بأنه يفعل أمرا مهما. نعم لقد كان هذا الإحساس يشبه إحساس مَن يعمل في ميدان المعركة، حتى لو كان يعمل ممرضا، أو يطبب مَن يصاب، كان الإحساس مزيجا من السعادة لما يفعل، والألم لما يصيب الآخرين، كان هذا المزيج من المشاعر هو الذي يسيطر على الجميع.

أذكر أنَّ كارم، الذي كان يعمل ساعيا في المكتب، قد ترك كل ما اعتاد عمله، وركَّز فقط على أن يتلقى الاتصالات، مثله في ذلك مثل زميله الآخر، شعبان،

أو زميلتـه المحررة نهـال، أو زميله المخرج عبد الرحمـن، أو زميلهم الآخر، أنا شخصيا، الجميع تحول إلى بوتقة واحدة، الكل يعمل، والكل يشعر بشعور أظنه من أكثر المشـاعر الإنسـانية نبلا، وهو شـعور مَن يتمكن من تقديم يد العون، أو إنقاذ إنسـان لا يعرفه، لكنه يشـعر أنه في حاجة إلى المسـاعدة فـي هذه اللحظة، الجميـع تعـاون، الجميـع عمـل بصدق شـديد، وبرغبـة حقيقية في المسـاعدة، ولـم يعـد هنـاك ما يمكـن تسـميته بتليفـون خـاص أو عـام، وأذكـر أن تليفوني الخـاص تحول إلـى تليفون عام، حتى إنني اسـتقبلت تليفونات لمدة 48 سـاعة مـن أشـخاص لا أعرفهـم ولا يعرفونني، بل إن إحدهـم سـأل: «هل هـذا تليفون التليفزيون المصري»، فأجبت بالإيجاب، فقال لي شكوى، وأحدهم تحدث إليَّ برتبة اللواء، على اعتبار أنني قادر على مساعدتهم، وأنه يمكنني التصرف بسرعة، وسيدة أخرى طلبتني، وهي تقول بسرعة: «لا أعرف مَن أنت، ولكني أعلم بأنك تشـغل منصبا كبيـرا في التليفزيون، لكن يمكن لك أن تسـاعد »، وشـخص آخر اتصل، وقال لي: «لا أعرف مَن أنت، ولا أعرف ماذا تفعل، لكن ما أعرفه فقط أن هناك مَن أعطاني رقم تليفونك، وقال إنك تسـتطيع أن تسـاعدنا، أرجوك أرسلوا إلينا دبابة حتى ينقذونا من البلطجية».

اسـتمر الجميع فـي مكانه، تلك المجموعـة التي اختارت أن تقـوم بدورها، الـذي التزمت به، وذلك بعد أن غادر السـاحة كل الذيـن يعملون في المكان، لم يبـق إلا المجموعـة التي آمنت بما تفعل، واسـتمرت الاتصالات والاسـتغاثات علـى طـول الفتـرة، وكان ذلك حسـما، بأن مَن يسـتطيع أن يقوم بهـذا الدور هو التليفزيـون الوطنـي وليس أية جهة أخرى؛ وذلك بعـد أن قامت قناة الجزيرة في بداية المساء بوضع أرقام في قطر لمن يريد الاستغاثة من المصريين، وكان ذلك محاولة لاسـتغلال الأمـر، ورفضت أن تفـوِّت الفرصة، وهكـذا كان التليفزيون

الوطني هو الوسيلة الوحيدة في هذه المرحلة التي تجمَّع حولها المصريون مؤمنين بأنه الوحيد القادر على القيام بهذا الدور.

أجريت اتصالا بالقوات المسلحة، واتفقت مع أحد قادتها على خلق حالة من حالات الاطمئنان بين المواطنين، وهذا ما تم بالفعل؛ فقد تم الترتيب بأن تخرج مجموعة عمل لتصوير بعض عمليات إلقاء القبض على البلطجية، والمطاردات كانت قد بدأت بالفعل في المناطق المختلفة، وكانت أقرب هذه المناطق هي المنطقة المحيطة بالتليفزيون؛ حيث بدأ يصل إليها عدد من الهاربين من السجون، وتم تحديد أماكنهم، وتم إلقاء القبض عليهم، كذلك تم إلقاء القبض على بعض البلطجية الذين كانوا يجردون المنطقة في عمليات السرقة والنهب من المحلات التجارية المحيطة، وتم القبض على هؤلاء، وتم تصويرهم أمام التليفزيون، وكان عدد كبير منهم من الصبية الصغار وبعض البلطجية، وبعض الملتحين، وتمت إذاعة هذه الصور على شاشة التليفزيون لخلق حالة من الاطمئنان لدى المشاهدين.

أذيع الخبر في النشرات؛ أن الجيش قام بإلقاء القبض على عدد من البلطجية في أماكن مختلفة في الإسكندرية وفي القاهرة، وذلك في إطار مكافحة عمليات السرقة والنهب والترويع، وأُرسلتْ إلينا قائمة بمن تم إلقاء القبض عليهم، وتم استغلال جزء من الدور الأرضي في مبنى التليفزيون، وبعض المخازن الموجودة؛ لاستغلاله مكانا لحبس المقبوض عليهم في هذه المرحلة، لحين إيجاد مكان مختلف؛ حيث لم تكن هناك سجون، أو أقسام شرطة لاحتجازهم.

هذه الليلة أيضا كانت بداية ما اعتمده المصريون بعد ذلك للدفاع عن أنفسهم في هذه المرحلة، وسمِّي باللجان الشعبية؛ بأن تقوم كل مجموعة من الأفراد

بحماية عمارتهم أو شارعهم أو حيهم، وذلك لحماية أنفسهم من البلطجية، وقد تبنينا نحن هذه الفكرة في مرحلة متقدمة، وانتشرت بشكل كبير، وصارت إحدى الظواهر التي ارتبطت بهذه المرحلة .

قبل منتصف الليل بقليل، صدر بيان آخر من القوات المسلحة، وألقاه أيضا اللواء إسماعيل عتمان، لطمأنة المواطنين وتقديم الشكر لشباب مصر، ولكن الملحوظة المهمة الجديرة بالتوقف هنا هي أن هذا البيان جاء فيه أنه يهيب السيد المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، بشباب مصر، ويطلب منهم تسليم الأفراد الخارجين على القانون إلى أقرب فرد من القوات المسلحة. وليس المهمُّ هنا الشكر أو إلقاء القبض والطمأنة، لكن المهم هنا أن هذا هو البيان الأول، بل قد يكون الوحيد، طوال هذه الفترة، التي يتم فيها ذكر المشير محمد حسين طنطاوي بلقبه الكامل، ووظيفته الكاملة داخل الدولة كوزير للدفاع، وكقائد عام للقوات المسلحة، وسبب ذكر هذا الاسم وهذه الوظيفة بهذا الشكل له قصة أخرى.

الفصل السابع

الكراسي الموسيقية

لا أظن أن هناك فترة مرت في تاريخ مصر، تداخلت فيها الأحداث والأشخاص كما حدث في هذه المرحلة؛ فقد بدت هذه الفترة وكأنها فترة زمنية واحدة بليلها ونهارها، بل امتدت أصولها وجذورها إلى الأشخاص المكوِّنين واللاعبين الأساسيين في هذه الفترة، وكانت التطورات الحادثة فيها هي نتاج لتطورات وتفاعلات العديد من الأمور التي عاشت في مصر، وعاشتها مصر طوال العقود الأخيرة.

أقول: لقد كان غريبا أن يذكر اسم المشير محمد حسين طنطاوي في بيان القوات المسلحة في ذلك الوقت المتأخر من ليلة السبت، في اليوم التالي مظاهرات جمعة الغضب، على الرغم من أن المشير طنطاوي هو القائد العام للقوات المسلحة، ووزير الدفاع، وهو مَن عرف عنه دائما الرغبة في عدم الظهور، ولم يعرف عنه أنه أجرى لقاء صحفيا بمفهوم اللقاء الصحفي الشامل طوال فترة توليه لمنصبه، وزيرا للدفاع، وكان المعروف عنه أيضا أنه أحد الأعمدة الرئيسة التي يعتمد عليها داخل النظام في كبح جماح رجال الأعمال في فرض شروطهم وتحقيق أهدافهم وتمريرها؛ وذلك من خلال البرلمان، أو الحكومة أو وسائل الضغط المختلفة، وإن ما وظَّف دورها في هذا المجال هو وضع مؤسسة الجيش في المجتمع، وما لها من اليد العليا في العديد من الموضوعات الخاصة بعمليات البيع، عمليات بيع الأراضي تحديدا، وذلك في منع عدد من عمليات بيع الأراضي.

كان الحس العام وقتها يقول: إن هذا البيع ضد المصلحة العامة ولكن القواعد القانونية كانت تسمح بها، فكان الحل هو استخدام تلك اليد العليا

للقوات المسلحة والمتمثلة في مبدأ أن ما يستغل، أو ما يصلح، أو ما تحتاجه القوات المسلحة، له الأولوية في هذا المجال، بالتالي فإن العديد من عمليات بيع الأراضي أو بعض المنشآت أو بعض المشروعات، كانت تخضع لموافقة القوات المسلحة؛ وذلك للتأكد من أن القوات المسلحة ليست في حاجة لاستخدامها في أغراضها الخاصة بالأمن القومي، ومبدأ أن هذه الأرض أو هذا المشروع يخضع لحاجة القوات المسلحة؛ يمكن أن يكون مانعا، وهو ما يعني عدم الموافقة حتى لو كانت القواعد القانونية سليمة فيه، وكان هذا يتم في عدة مرات بمعرفة الرئيس شخصيا، الذي كان فيما يبدو يعجز في بعض الأيام عن الوقوف بنفسه أمام الضغوط التي كان يتعرض لها من رجال الأعمال، والذي بات حضورهم قويا في النظام، بل داخل بيته. وقد شكل المشير طنطاوي ومعه المستشار ممدوح مرعي وزير العدل في تلك الفترة جبهة المعارضة داخل مجلس الوزراء؛ وذلك في مواجهة توجيه دفة الاقتصاد المصرى نحو السوق المفتوح بلا ضوابط حقيقية ودون وضع البعد الاجتماعي في الاعتبار.

وهناك قصة شهيرة معروفة في الأوساط الإعلامية والسياسية، وذلك عندما ثار المشير طنطاوي في مجلس الوزراء أثناء مناقشة أحد المشروعات التي تتضمن بيع عقارات وأراضٍ مملوكة للدولة، وكان بيعها لأحد المستثمرين يستدعي موافقة مجلس الوزراء؛ فقام وصرخ بصوت عالٍ داخل المجلس، إنكم تبيعون البلد، وقدم رأيا طويلا يعني بأنه علينا أن نحافظ على البلد والأملاك والأراضي والمشروعات المملوكة، ولا يتم البيع دون ضوابط، وإلا فإن أولادنا من بعدنا لن يجدوا شيئا مملوكا لهم.

ارتضى المشير حسين طنطاوي بعلاقة الولاء الذي هو جزء أصيل في تكوين ثقافة العسكرية المصرية للقائد الأعلى للقوات المسلحة الذي هو الرئيس

مبارك، ولكن كان معلوما في الوقت عينه في أوساط ضيقة أن المشير طنطاوي وعمر سليمان رئيس جهاز المخابرات يقفان معا صفا واحدا في موقفهما من رفض مشروع التوريث، وكان يبدو واضحا في الدائرة الضيقة أنه لا يوجد قبول كبير لدى المشير طنطاوي لجمال مبارك، وكان يبدو هذا في لغة الجسد (Body Language)، وقد شاهدت أنا نفسي أحد اللقاءات التي جمعت الاثنين، فكان جمال مرحبا ودودا أكثر من اللازم، بينما كان المشير طنطاوي متحفظا.

ووقت إجراء الرئيس مبارك لجراحته الكبيرة في ألمانيا، تردد في هذه الآونة أن هناك تنسيقا بين الرجلين: المشير طنطاوي والسيد عمر سليمان؛ وذلك لوضع سيناريوهات في حالة غياب الرئيس المفاجئ ، واستبعد في تلك الفترة سيناريو تولية جمال مبارك للحكم، وذلك باتفاق الطرفين، وقد نجحت تلك الفترة، فترة غياب مبارك في ألمانيا، في التقريب بين الرجلين وإزالة آثار جفوة، كان وجودها فيما يبدو مهما في رأي الرئيس مبارك، بين أهم رجلين حوله.

ويذكر أن ما عرف وقتها أيضا أن السيدة سوزان مبارك لا ترتاح كثيرا لأيٍّ من عمر سليمان أو المشير حسين طنطاوي، وقد سمعت من بعض المسئولين القريبين من بيت الرئيس ما نسب إلى السيدة سوزان مبارك من أنها تعتقد أن اقتراب أيٍّ من الرجلين من دائرة الحكم الضيقة؛ بمعنى تولي أيهما منصب نائب رئيس الجمهورية؛ فهذا يعني نهاية حكم العائلة، وكانت قناعتها كبيرة بأنهما سوف يقاومان تولية جمال الحكم في حال وضع هذا السيناريو موضع التنفيذ.

لفت نظري ذكر اسم المشير طنطاوي في البيان، في ذلك الوقت المتأخر من ليلة السبت، فحاولت استقصاء ما إذا كان هناك أسباب وراء ذلك، من عدمه؛ اتصلت بالعديد من الأشخاص في دوائر مختلفة، واستطعت أن أعلم وقتها أن الرئيس مبارك في اجتماعه خلال يوم السبت لمناقشة ما حدث يوم الجمعة مع

المشير طنطاوي، فإنه قد عرض على المشير أن يكون نائبا لرئيس الجمهورية؛ فرفض، فطلب منه أن يكون رئيسا للوزراء؛ فرفض أيضا، وبحسب المعلومات، فتفاصيل ما دار غير معروفة، لكن يبدو أن ذلك الرفض لم يلق قبولا لدى الرئيس وأثار غضبه؛ فأبلغه الرئيس بأنه عندما يغادر مقر رئاسة الجمهورية عليه ألا يذهب إلى مقر مركز عمليات القوات المسلحة بوزارة الدفاع، بل عليه أن يذهب إلى بيته ويجلس هناك، وهو الأمر الذي يعني أنه يقيله من منصبه، أو بحد أدنى يجمده؛ فخرج المشير طنطاوي من رئاسة الجمهورية، ولم يتوجه إلى منزله، بل توجه إلى وزارة الدفاع ليمارس قيادته للجيش. من المؤكد أن الرئيس مبارك علم بذلك؛ فأدرك أنه لم يعد مسيطرا، بل إن مَن يسيطر الآن هو مَن يملك القوة على الأرض، بل ويحظى بقبول شعبي جارف في الشارع حتى من أولئك المتظاهرين المعارضين.

في صباح اليوم التالي، يوم الأحد، قال لي أنس الفقي وزير الإعلام: إن الرئيس الآن في مركز عمليات القوات المسلحة، قالها بإعجاب، مضيفا: إنه هكذا يريد الرئيس أن يدير هو نفسُه البلد، قالها إعجابا بالرئيس، مضيفا: إنه هكذا يجب أن ينزل هو بنفسه إلى الميدان. لم يكن يعلم أنس الفقي وقتها ما حدث، ولم يعلم أن الرئيس عندما ذهب هذا الصباح إلى مركز عمليات القوات المسلحة، إنما ذهب ليصالح المشير طنطاوي، ويحاول إعادة المياه إلى مجاريها، بعد أن أدرك أن الأمر لم يعد في يديه تماما فيما يتعلق بمسألة الجيش.

ظهرت صورة الرئيس من خلال الفيديو الذي تم تصويره من قِبَل القوات المسلحة، وهو في مركز العمليات يتوسط المشير طنطاوي والفريق سامي عنان رئيس أركان القوات المسلحة، والذي كان قد عاد لتوه من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن قطع رحلته بسبب الأحداث التي وقعت في مصر، وكان كل

الجالسين بما فيهم من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتابعون عبر شاشات كبيرة في مواجهتهم ما يذاع وما يحدث في مصر في تلك الفترة.

فهمت في مرحلة تالية ما قاله لي أنس الفقي، عندما كان يتحدث عما يتردد وما هو ملحوظ من بطء انتشار القوات المسلحة في القاهرة في اليومين الأولين: إن الرئيس مبارك نفسه استرعاه الأمر، ووجه انتقادات في حديثه إلى المشير طنطاوي، بأنه لا يريد أن يتحرك وبأنه لا يريد أن يتخذ إجراءات متشددة، ولا يريد أن يسارع بنشر القوات في وقت مناسب، وأضاف الرئيس لأنس الفقي، كما ذكر لي، بأنني أنتظر حتى يأتي سامي عنان، وسترى الفرق في الأداء. وبالفعل بعد وصول سامي عنان بيوم، كان انتشار القوات أكبر من ذي قبل.

قال لي أنس الفقي: إن الرئيس قال له: «هل رأيت عندما أتى سامي الوضع أصبح مختلفا، وأصبحت حركة القوات وانتشارها أكبر من ذي قبل». ويمكن أن يفسِّر هذا ما حدث على الأرض، الأمر الآخر، أنه تم توجيه تعليمات في تلك اللحظة إلى ما تبقَّى من قيادات وزارة الداخلية وإلى حبيب العادلي الذي كان يُسيِّر أعمال وزارة الداخلية حتى هذه اللحظة، بمراقبة كافة التليفونات الخاصة بكل أعضاء المجلس العسكري أولا بأول؛ وذلك من خلال جهاز أمن الدولة حتى يمكن معرفة التحركات الخاصة بهم.

في صباح ذلك اليوم، في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا ، دبَّتْ حركة غير طبيعية من القوات الموجودة داخل المبنى، وتحركات سريعة بين الضباط الموجودين، فعلمت أن المشير طنطاوي في طريقه إلى المبنى، بل إنه كاد يصل بالفعل، وأبلغت الوزير الذي فاجأه الخبر، وتساءل: لماذا يأتي المشير الآن إلى هنا؟، وبالفعل بعد دقائق قليلة وصل المشير طنطاوي، ونزل الوزير على

عجل؛ لاستقباله أمام المبنى، صافحه المشير طنطاوي، وأبلغه بأنه يريد أن يتفقد القوات، وأوصل له ما يعنيه بأنه يريد أن يكون منفردا أثناء تفقده لقواته.

مر المشير طنطاوي أمام ضباطه وصافحهم وتحدث معهم بقدر كبير من الود والتشجيع، وقال لأحدهم: «شد حيلك مصر محتاجانا اليومين دول»، فيما توجه بعد ذلك المشير طنطاوي إلى عدد من المواطنين الذين تجمعوا وهم يهتفون: «تحيا مصر»، وذهب إليهم، وصافحهم، ثم استقل سيارته وغادر المكان.

عندما أذعنا الخبر في المرة الأولى، أذعنا لقطات باستقبال الوزير أنس الفقي للمشير طنطاوي أثناء وصوله، ثم أتاني بعد ذلك تليفون من القوات المسلحة بألا نذيع هذا الفيديو حاليا، وأنهم سوف يُمدونني بصور أخرى أو تقرير آخر، وبالفعل في حوالي الساعة الثانية أتى تقرير آخر يركز على مصافحة المشير للجنود وحديثه الودِّي معهم، ثم مصافحته للجماهير، ولم تأت صورته مع الوزير أنس الفقي، إلا في لقطة وحيدة في نهاية التقرير، ثم بعد ذلك مساءً طالبوا بحذف هذه اللقطة، والاكتفاء فقط بمشهد المشير طنطاوي مع الجنود ومع المواطنين.

إذًا، كان ظهور اسم المشير طنطاوي في البيان المتأخر ليلا، ثم زيارته لقواته أمام مبنى التليفزيون، وتصوير هذا اللقاء، كان تأكيدا وردّا واضحا على أن المشير طنطاوي يمارس صلاحيته كوزير للدفاع، وأنه إذا ما كان الرئيس مبارك قد فكَّر أو قرر أو بدأ في اتخاذ خطوات نحو القيام بعزل المشير طنطاوي، إلا أن هذه الخطوات وهذا التفكير لم يجد سبيلا نحو التنفيذ؛ فقد اصطدم ذلك برفض المشير طنطاوي ما طلبه منه الرئيس، وإصراره على أن دوره هو قيادة القوات المسلحة، وأن ذلك هو أكثر نفعا في تقديره من القيام بدور مدني آخر، سواء كان نائبا لرئيس الجمهورية، أو رئيسا للوزراء.

وفيما يبدو في إطار التحليل للشخصيات المحيطة بما حدث؛ فإن الوزير عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات كان قبوله لمنصب نائب رئيس الجمهورية يأتي في إطار محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ومحاولة لدفع الأمور إلى الأمام، وحتى يحول دون انهيار النظام في هذه المرحلة، وهكذا استقر الوضع على أن نائب رئيس الجمهورية هو عمر سليمان، وأن وزير الدفاع هو المشير حسين طنطاوي الذي أكد سيطرته على الأمور داخل القوات المسلحة، وبدأ الحديث والحوار والتوقعات والمعارك والضغوطات المتبادلة حول تشكيل الحكومة القادمة برئاسة الفريق أحمد شفيق وتلك قصة أخرى.

وعلى الرغم من أن التركيز الأكبر في هذه المرحلة يتركز حول حالة الفوضى والغياب الأمني الذي كان يسيطر على الساحة في مصر، فإن الحديث عن وزارة الفريق أحمد شفيق الجديدة كان أحد أهم الرهانات في محاولة خلخلة الوضع، وفي محاولة حل المشكلة الموجودة.

لقد كانت المطالب أن يكون هناك وزارة جديدة من وزراء يلقون بالفعل قبولا لدى الرأي العام، ويكون لأسمائهم صدى طيبا لدى الرأي العام، وأن يستطيعوا القيام حقا بتصحيح الصورة التي باتت حاضرة في أذهان المواطنين عن حكومة الدكتور أحمد نظيف الماضية.

تم تسريب المعلومات التي كانت مؤكَّدة في تلك الفترة، بأنه سوف يتم التخلص من كل رجال الأعمال في داخل الحكومة، الوحيد الذي كان قد استثنى من هذا الأمر كان المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، والذي يحظى بقبول جماهيري، رغم أنه أحد رجال الأعمال، إلا أنه نجح في الفصل بين العمل الخاص والعمل العام، ولحالة القبول التي كان يتمتع بها

لدى المواطنين، اتصل الرئيس مبارك شخصيا بالوزير محمد رشيد؛ ليطلب منه البقاء في منصبه، إلا أنه اعتذر عدة مرات وبإصرار، وألح الرئيس في ذلك، وأصر رشيد على رفضه، وطلب إذنا بالسفر بعد أن قدمت الحكومة استقالتها، وهو الأمر الذي وافق الرئيس له عليه، وسافر، بعد أن رشح له مساعدته سميحة فوزي؛ لتكون وزيرة في حكومة أحمد شفيق، وظل التضاغط في القوى السياسية في تشكيل وزارة أحمد شفيق، والتي تأخر الإعلان عنها، فبعد أن كان من المتوقع لدى المواطنين أن يكون هناك شكل من أشكال الحركة السريعة والتحرك السريع من قِبَل الدولة والاستجابة في تشكيل الوزارة؛ إلا أن النظام ومَن يدير أمور الدولة لم يتعلموا من الدرس الذي عانوا منه من قبل، وكان البطء هو السمة الأساسية والحاضرة في اتخاذ القرارات، فلم يصدر تشكيل الحكومة، ولكن تم إجراء اجتماع بعد ظهر هذا اليوم، ضم الرئيس مبارك، والدكتور أحمد شفيق وعمر سليمان نائب رئيس الجمهورية لمدة ساعة ونصف الساعة، وسلمه خلاله خطاب تكليف الحكومة، والذي أكد فيه على المطالب العامة التي وردت في خطابه بخلق حالة الاستقرار الأمني مرة أخرى، والتيسير على المواطنين وتحقيق بعض المطالب التي تم رفعها من موضوعات العدالة الاجتماعية والأجور وغيرها من الأمور التي طلبت ورفعت في المظاهرات.

ولقد كان أحد المطالب المهمة التي طرحت أيضا أهمية تسمية وزير جديد للداخلية؛ حتى يتمكن من لملمة شمل قوات الأمن، التي عانت من حالة الانهزام الكامل والغياب عن الشارع بشكل تام، إلا أن ذلك أيضا كان له قصة أخرى.

فقد دار حوار بيني وبين وزير الإعلام في هذه المرحلة، وكان الحوار يعكس وجهة نظر جمال مبارك، عندما تحدثت معه وذكرت له رأيي بأنه من المنطقي،

بـل من المؤكد، أن حبيب العادلي سـوف يتم تغييـره، إلا أنه بادر بحدة وحماس قائـلا: إن حبيب العادلي شـخص لا ينبغـي أن يتم تغييره في هـذه المرحلة، هذا الرجل أثبت أنه رجل بحق، وهو رجل المرحلة، وينبغي أن يستمر. فرددت عليه بأنه لو كان وزير الداخلية الذي أدار في المرحلة السابقة ملاكا قادما من السماء، فإن هناك ما يسـمى بالمواءمة السياسـية، وهذه المواءمة السياسية تعني أنه ينبغي أن يخرج من مكانه؛ فكان رده بالنفي، وبالحماس الشديد لحبيب العادلي كوزير للداخلية.

كنت أعلم أن رده يصدر من موقف قصر الرئاسة، الذين كانوا مازالوا يعتقدون أن حبيـب العادلي هو وزير الداخلية الأكثر ولاء لهم، وينبغي الحفاظ عليه. وقد تم إقحام وزير الداخلية حبيب العادلي في زيارة مركز عمليات القوات المسلحة، إذ تم استدعاؤه على عجل؛ للذهاب إلى هناك، وبالفعل ذهب إلى مركز عمليات القـوات المسـلحة، ولكن وصل بعـد أن غادر الرئيـس مبارك مركـز العمليات، وحدث لقاء بينه وبين المشـير حسـين طنطاوي وعمر سليمان لمدة قصيرة، قيل في الخبر الذي أُرسل لي وقتها من وزير الإعلام، والذي جاءه من قصر الرئاسة، بأنه اجتماع تم لدراسة الوضع فيما يتعلق بالوضع الأمني في مصر، وكيفية إعادة السيطرة والتعاون مع الجيش؛ لإعادة الأمن في البلاد.

وقـد راجعت هـذا الخبر مـع القوات المسـلحة ومـع المخابـرات الحربية، وعلمت أن القائمين على الإعلام في القوات المسلحة حرصوا على عدم تصوير اللقـاء؛ وفقا للتعليمـات التي أعطيت لهم، وقد قمت بصياغـة الخبر؛ بحيث يتم وضع أسـماء ووظيفة كل من عمر سـليمان كنائب لرئيس الجمهورية، وحسـين طنطـاوي كوزيـر للدفـاع، والطـرف الثالـث حبيـب العادلـي دون أن يتم وضع توصيف له.

تملكني الشعور بأن هناك رغبة شديدة في محاولة فرض حبيب العادلي على الساحة مرة أخرى، ووضعه ثانية في واجهة الصورة، وقد تأكد لي هذا عندما جاءني اتصال من مكتب وزير الداخلية بأن حبيب العادلي، قام بجولة بعد أن غادر مركز العمليات؛ لكي يتفقد فيها القوات، وأنه ألقى كلمة على القوات، وبمجرد أن علمت بذلك؛ أبلغت الوزير، فأكد لي المعلومة وطلب الاهتمام بهذا الخبر وإبرازه، وأنه بمجرد أن يأتيني الخبر والفيديو الخاص به؛ عليَّ أن أذيعه بشكل كامل، فحاولت أن أجادله، فوجدته متمسكا برأيه، وأن هذه هي التعليمات، فما كان مني إلا أن اتصلت بقيادة القوات المسلحة، وبقيادة جهاز المخابرات؛ لكي أبلغهما بما يحدث، وأبلغتهما أنني أرى أن هذا الموقف فيه قدر عالٍ من الاستفزاز لمشاعر المواطنين، وأن هذا سوف يؤدي إلى حالة من حالات الهياج لدى الرأي العام؛ لأنه إذا كان هناك مَن ينبغي أن يخرج في هذه اللحظة، ويتم الإعلان عن خروجه، فإنه حبيب العادلي وزير الداخلية الذي يحظى في هذا التوقيت بأعلى قدر من الرفض الشعبي، وأن محاولة فرضه أو الإصرار على وضعه أمام الرأي العام مرة أخرى، لن تزيد إلا من محاولات استفزاز المواطنين، ولن يؤدي إلا إلى اشتعال المظاهرات بشكل أكبر مما هي عليه.

أبلغتهم بأنه لديَّ تعليمات من وزير الإعلام، الوزير المسئول عن إذاعة الخبر، وأنني لن أتمكن إلا أن أذيع الخبر إذا ما وصلني، وأن كل ما أستطيع عمله هو إعاقة الإذاعة إلى أن يتم التصرف. فأُبلغتُ وقتها بأنهم سوف يتصرفون في هذا الموضوع، وبالفعل وصل إليَّ شريط الفيديو، وكان عبارة عن عشر

دقائـق، التقى فيهـا وزير الداخليـة مجموعة مـن الضباط، ومجموعـة من جنود الأمـن المركـزي، أو ما تبقى منهم، كان منهم عدد كبيـر من المصابين، كان يبدو كمن يتفقد مجموعة من فلول القوات المنسحبة المنهزمة، وتحدَّث معهم طويلا بالمنطـق عينـه الذي تحدث به من قبـل عن المؤامرة، وعن المعاني نفسـها تلك التي كانت موجودة في بيانات وزارة الداخلية سابقا، ذلك الحديث القديم عندما شـاهدته؛ أدركت مدى دقة وصحة موقفي، وأن نشر هذا أو إذاعة مثل هذا الخبر ومثل هذا الفيديو، لن يؤدي إلا إلى اشتعال الأوضاع.

سأل الوزير عدة مرات عن الخبر، وألح في الاتصال؛ لأن وزير الداخلية يسأله كل دقيقـة عـن الخبر، لماذا لم يتم إذاعته على التليفزيون؟ وكان اتصالا متعددا، وكنـت أتحجج دائما بأنه يتم الإعداد للخبر، وذكرت وجهة نظري فيما يتضمن؛ فطلب مني أن أذيع الخبر فقط، أيًا ما يكن، وأن هذه هي تعليمات الرئيس، بعدها بـادرت بالاتصـال مرة أخرى بقيـادات الجيـش والمخابرات لمعرفـة الموقف، وبعد قليل اتصل بي الوزير قائلا: أوقف خبر وزير الداخلية؛ فإن هناك خبرا آخر سـوف يأتينا بعد صياغته، وبعد حوالي ربع سـاعة تقريبا، أتى فاكس من رئاسـة الجمهوريـة وبـه نص الخبر الخـاص بوزير الداخلية، صيـغ لأول مرة بطريقة لم يكـن معمولا بهـا من قبل؛ جاء في صياغتـه أن وزير الداخلية في حكومة تسـيير الأعمـال قام بتفقد قوات الأمن المركزي، و أكد فيها عليهم بالتعاون مع الجيش لاستعادة الأمن. ولم يتم ذكر اسم حبيب العادلي، وتلك كانت المرة الأولى التي يتم فيها استخدام تعبير الوزير في حكومة تسيير الأعمال في مصر.

أرسـل لـي الخبـر وزيـر الإعلام، ثـم اتصل بـي؛ طالبـا أن أضع صـورة ولو لقطـة واحـدة لوزير الداخلية وهو يتفقد القوات، وقـال لي: أرجوك أنت لا تعلم

الضغوط التي يمارسها عليَّ حبيب العادلي الآن من أجل إذاعة أي جزء من الخبر، ولا تعلم صدمته عندما يشاهد الخبر بهذا الشكل. أبلغته أني لن أستطيع إلا إذاعة الخبر الذي جاءني من رئاسة الجمهورية؛ لأن هذا هو الخبر الرسمي، ولن أتمكن إلا من إذاعة هذا الخبر.. وبالفعل أذعت الخبر مرة واحدة وبدون فيديو؛ ومنذ هذه اللحظة انقطع الاتصال، كما أبلغني الوزير بعد ذلك، بين وزير الداخلية ووزير الإعلام في حكومة تسيير الأعمال.

هكذا أدركت بأنه قد بدأت الأصابع داخل قصر الرئاسة في إدارة الأزمة بشكل يتجه نحو تأكيد مواقف معينة وتوجهات معينة وأحداث معينة، وأن وزير الداخلية ومحاولات فرضه رغم رغبة الرأي العام، كانت أحد خيوط هذا التوجه.

استمرت قناة الجزيرة في إدارة المعركة في جانبها الإعلامي على نفس الوتيرة التي بدأت بها، فكانت تنقل نقلا مباشرا، وكانت تضخم في الأحداث، وكانت عندما تخف حركة المظاهرات تدفع وتشجع وتحمس وتلهب من أجل الاندفاع نحو التظاهر بشكل أكبر، وفتحت شاشتيها، الجزيرة، والجزيرة مباشر؛ لإرسال الرسائل التحميسية حول ما يحدث، وكان أن قامت في مساء اليوم السابق من ذلك، عقب كلمة الرئيس مبارك، بأقل من خمس دقائق تحديدا، بالتأكيد على أن المصريين يرفضون ما أتى في الخطاب، وأن المتظاهرين يرفضون ما جاء فيه، على الرغم من الدقائق القصيرة والمعدودة التي مرت على انتهاء الخطاب، وكان الوقت قد تجاوز منتصف الليل.

صباح الأحد، ذلك اليوم، تلقيت اتصالا من نجيب ساويرس، رجل الأعمال المصري المعروف، وكان يتحدث إليَّ من الجونة بالغردقة في البحر الأحمر، يطلب مني أن يدخل على الهواء؛ ليكذب ما ذكرته قناة الجزيرة عنه بأنه قد هرب

هـو وعائلتـه، وبالفعـل دخل على الهـواء وتحدث عـن ذلك، وأكد أنـه وعائلته موجودون في مصر، وأن هذا الموقف من قناة الجزيرة ترد به عليه، عندما هاجمها في اليوم السابق بتهمة التهويل والتحريض والدخول كطرف في المعركة، وأثناء ذلـك اليـوم والأيـام التالية لـه أيضا، كانـت الجزيرة تقـوم بالحديـث عن وجود مظاهرات في جهة معينة، على سبيل المثال تحدثت عن أن هناك مظاهرات تتجه الآن نحـو مبنـى التليفزيـون وتحاصره، ولم يكن هـذا حقيقيا، وبعـد هذا بوقت قليـل، تحركت المظاهرات بالفعل ناحية مبنى التليفزيون لمحاصرته؛ وقد تكرر هذا في عدة أماكن، وفي الليل كانت تؤكد على وجود عشرات الآلاف في ميدان التحريـر، بينمـا كان الواقع يقول وفقا لتقديرات كافـة الاتجاهات المختلفة، بأنه أثناء الليل لم يكن يتجاوز عدد من يبيتون في ميدان التحرير الألفين إلى الخمسة آلاف كحد أقصى، وكان الباقون يحتشـدون فـي الأيام الأولى؛ ليصل العدد إلى حوالي خمسين ألفا في أثناء النهار.

فـي صبـاح ذلـك اليـوم، وصلني ظـرف مغلق مـن مكتـب الوزيـر، وفتحته فوجـدت فيه خبر إغلاق قناة الجزيـرة، وكان الخبر مصاغا بطريقة: «أصدر وزير الإعلام قرارا بإغلاق قناة الجزيرة، ووجه التعليمات لهيئة الاستعلامات بسحب التراخيص وكافة الأجهزة ومنع مراسليها من العمل»، تحدث إليَّ الوزير تليفونيا، فذكرت له أنه من الأفضل ألا يتم اتخاذ هذا القرار من وزير الإعلام، وإنما ينبغي أن يتخذ من جهات سـيادية أخرى، فوافقني على هذا ولم يبلغني أنه كان بالفعل قد وزع الخبر على كل وسائل الإعلام، وتمت إذاعة الخبر الذي لاقى ترحيبا من العديـد من الإعلاميين المصريين بما فيهم مدير إحدى القنوات الكبيرة الخاصة فـي ذلـك التوقيت، وعدد آخر مـن العاملين في مجال الإعـلام، ولاقى قدرا من الارتياح لدى بعض المواطنين الذين كانوا قد تعبوا من ممارسـات قناة الجزيرة،

وهـذا القـدر من التهويل والتضليل، لكن في الوقت عينه لم يلق هذا القدر قبولا لدى المتظاهرين، ولدى المعارضين السياسـيين، بينما قامت قناة الجزيرة بالبث على عدد من القنوات الأخرى كوسيلة للوصول إلى المشاهد المصري.

إيقاف قناة الجزيـرة، وأداء القائمين عليها، والظروف المحيطة، كل هذا كان يدفع إلى اتخاذ مثل هذا القرار، وكما ذكرت سابقا، فإن مدير مكتب قناة الجزيرة فـي القاهـرة كان يتبرأ ممـا كان يحدث من القناة، بل كان يلقـي باللوم على إدارة القنـاة في الدوحة، وبأن الأمر خارج عن إرادته وسـيطرته تماما، ولكن يظل مثل هـذا القـرار، عندما ينظر إليه بعد مـرور كل هذا الوقت، جديرا بإعـادة النظر في الإطار السياسي ما إذا كان قرارا صحيحا أم لا؟

اسـتمرت حالـة الفوضى طوال اليـوم، اسـتمرت عمليات اقتحام السـجون والأقسـام وتهريب المساجين، وبلغ عدد المساجين الذين تم تهريبهم في هذين اليومين حوالي 23 ألف مسـجون. لم تتمكن القوات المسلحة وقوات الأمن إلا من القبض على حوالي عشـرة آلاف مسـجون وظل الباقون هاربين، وهم الذين تحملوا مسئولية أعمال البلطجة؛ إضافة إلى مجموعة البلطجية الآخرين، كما أن اتهامات قد وجهت أيضا إلى بعض عسـاكر وأمناء الشـرطة، الذين تخلصوا من زيهم الرسمي وقاموا بأعمال البلطجة.

مشـكلة المسـاجين كانت متعددة الجوانب، فبالإضافة إلـى أعمال البلطجة كان هنـاك بعـض المسـاجين الذيـن كانـوا يرغبـون في تسـليم أنفسـهم، لكنهم لا يعرفـون الطريقـة، وقد أتتنا اتصالات عديدة من مسـاجين يحاولون أن يجدوا طريقة لتسليم أنفسهم، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك، وكان يطلب منهم التوجه إلى أقرب فرد شرطة عسكرية، أو مجموعة قوات مسلحة لتسليم أنفسهم.

على جانب آخر قام بعض المواطنين بمطاردة المساجين الهاربين، ومحاولة الإيقاع بهم، وقد يكون أكبر دليل على ذلك قصة مدينة النوبارية بالقرب من الإسكندرية، والتي اتصل بنا أهلوها؛ لكي يطلبوا المدد، وذلك بعد أن تمكنوا من القبض على مجموعة من المساجين، ويقومون هم بحراستهم شخصيا، ولكنهم لا يعرفون إلى متى سيستمرون في هذه الحراسة؟ وطالبوا بأن نرسل لهم قوة من الجيش لتسلم هؤلاء المساجين، كما قامت قوات الشرطة بمطاردة المساجين الذين كانوا بالقرب من مبنى التليفزيون، وحاول بعضهم التسلل إلى داخل المبنى بالفعل. وغني عن الذكر، أنه طوال هذه الفترة لم يخل مبنى التليفزيون - الذي ظل المتظاهرون حوله بأعداد مختلفة - من محاولات الاقتحام المستمرة، أو محاولات التسلل من قِبَل بعض الأفراد ، وكان طبيعيا أن أستمع إلى ضجة خارج مكتبي، فأستفسر عما يحدث في الخارج، فيذكرون لي أن أحدهم قد تسلل إلى الداخل، وأنه يتم إلقاء القبض عليه الآن، فكنت أهز رأسي وأستمر في العمل.

ومن ضمن الموضوعات التي كانت شديدة الجدل في ذلك الوقت، عدد الذين قتلوا في ميدان التحرير وفي المناطق الأخرى، ليلة تم الاعتداء على المتظاهرين من قِبَل بعض البلطجية أو بعض منتهزي الفرص سياسيا أو إجراميا، والحديث عن وجود قناصة قاموا بقتل المتظاهرين. وبحسب المعلومات التي لديّ؛ فإن وزارة الداخلية كان لديها عدد من الضباط في إدارة كانوا يسمونها إدارة مكافحة الإرهاب، وعددهم لا يزيد عن 30 ضابطا مدربين على أعلى مستويات التدريب للدفاع عن النفس، وقد استخدمت وزارة الداخلية هؤلاء الضباط في حماية مبنيين رئيسين لها، المبنى الأول كان مبنى وزارة الداخلية في لاظوغلي، والمبنى الآخر مبنى أمن الدولة الرئيسي في مدينة نصر، وقد تمركز

فوق هذين المبنيين مجموعة من القناصة، كانوا يتعاملون مع السيارات التي تقوم بالاعتداء على المبنيين، وهي مجموعة من السيارات التي تمت سرقتها من قوات الأمن، أو مجموعة من السيارات ذات الدفع الرباعي، والتي كان على متنها مجموعة من الملثمين الذين كانوا يحملون أسلحة نارية ويوجهون طلقاتهم ناحية المبنيين في محاولة لاختراقهما، وكان القناصة يقومون باصطياد أو إطلاق الرصاص عليهم، هؤلاء القناصة هم الوحيدون الذين يمكن التأكيد على أنهم ينتمون لوزارة الداخلية.

كان هناك حديث أيضا عن أن هناك عددا من القناصة متواجدين في ميدان التحرير، وهؤلاء القناصة لم يتم التعرف عليهم حتى الآن، وكل الأطراف اتهمت كل الأطراف، فقد اتهمت وزارة الداخلية والدولة، التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين باستحضار مجموعة من القناصة للقيام بذلك، واتهموا أيضا الحركات الأخرى المرتبطة بأمريكا باستحضار قناصة تابعين لهم ، واتهمت جهات أجنبية وبعض السفارات الأجنبية باستحضار القناصة من الخارج للقيام بهذه المهمة، وعلى الطرف الآخر اتهم السياسيون والقوى السياسية المختلفة وزارة الداخلية بأنها هي التي قامت بهذا العمل، واتهموا أيضا رئيس الجمهورية بأن ما حدث تم بناء على تعليماته إلى قوات الأمن المختلفة للقيام بعملية قنص المتظاهرين.

إذًا؛ فموضوع القناصة الذين كانوا متواجدين في ميدان التحرير، لم يتم حسمه، لكن كنت قد لاحظت من خلال الكاميرات الموجودة أعلى مبنى التليفزيون وتصور ميدان التحرير بأن الأجزاء التي في ميدان التحرير ويسيطر عليها المتظاهرون، كان أعلاها مجموعة من الرجال يتحركون فوق الأسطح في اتجاهات مختلفة، ولم أتمكن من معرفة ما إذا كانوا قناصة أم ماذا يفعلون؟

وبينما كان هذا الوضع في القاهرة، كانت الأوضاع مشابهة في الإسكندرية والسويس والعديد من المحافظات المصرية، مظاهرات مختلفة، وعديد من عمليات السلب والنهب، وحرق في المناطق الأخرى، يقوم بها خليط من الرجال، ما بين مواقف انتقامية، أو إجرامية، أو سياسية. بينما كان الوضع في سيناء له شكل آخر، فقد استثمر البدو من أهل سيناء هذه الظروف في محاولة لفرض طلباتهم ووضعها على طاولة التفاوض. موضوع سيناء كان أحد الموضوعات التي تمثل مشكلة كبيرة لمصر في المرحلة الماضية ، وقد حذرت مرارا في أكثر من اتجاه ، سواء بالكتابة في الصحافة، أو من خلال لقاءات تليفزيونية، من خلال استضافة شيوخ القبائل هناك، أو الكتابة بشكل مباشر إلى الجهات المختلفة في مصر بأهمية العمل على النظر إلى قضية سيناء وحل المشكلة، إلا أن ذلك لم يجد أذنا صاغية، وكانت هذه المظاهرات مناسبة لإشعال الموقف هناك بدرجة كبيرة، وكان محافظ شمال سيناء في الأيام الأولى هو اللواء مراد موافي، الذي تم اختياره في اليوم التالي ليكون رئيسا لجهاز المخابرات، خلفا للواء عمر سليمان الذي شغل منصب نائب رئيس الجمهورية، وكان يشغل قبلها منصب رئيس جهاز المخابرات الحربية.

بدو سيناء استغلوا هذه الفرصة في التظاهر والهجوم بالأسلحة على مراكز الشرطة، وكان المختلف في هذا الموضوع أنهم استخدموا أسلحة عالية المستوى في ذلك مثل الآر بي جيه، وقاموا بقصف مبنى أمن الدولة في رفح وقاموا بتدميره وحرقه كاملا، كما قطعوا الطرق المختلفة المؤدية إلى سيناء، كما قاموا بتوضيح أن طلباتهم تتلخص في إعادة النظر في أسلوب تمليك الأراضي لهم؛ حيث إن هناك العديد من العوائق في تمليكهم الأراضي، وأن يتم الإفراج عمن تم القبض عليهم عشوائيا وحوكموا خلال السنوات الماضية، وتحويل

ملف سيناء إلى جهاز المخابرات الحربية، ورفعه نهائيا من وزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة والمباحث العامة التي تعذبهم، وتستبيح حرماتهم. كانت طلباتٍ مرتبطة بحياتهم، وبمعاناتهم، واستغلوا هذه الفرصة للمطالبة بها.

كل هذه الأوضاع وحالة الفوضى الشاملة، والغياب الأمني الكامل وعدم قدرة الجيش على الانتشار السريع في الوقت المناسب، والتعليمات لهم بعدم التعرض لأحد، إلا إذا هاجم المتظاهرون أحد المباني الحيوية بشكل واضح وكبير، واستمرار اعتصام المتظاهرين في ميدان التحرير، واستمرار الدعوة إلى التظاهر، وبدء المطالبة بتنحي الرئيس وإسقاط النظام؛ حيث أصبح الشعار الرئيس: «الشعب يريد إسقاط النظام»، ثم تحوَّل بعد ذلك إلى: «الشعب يريد إسقاط الرئيس»، كل هذه الأمور دفعت إلى إصدار القرار بمد فترة حظر التجول مرة أخرى، لتكون من الساعة الثالثة عصرا حتى الثامنة من صباح اليوم التالي.

على جانب آخر ظل المسئولون يتعاملون بالأسلوب عينه الذي كانوا يتعاملون به، فقد فوجئت بأن رئيس مجلس الشعب الدكتور أحمد فتحي سرور قد دعا لاجتماع في لجنتي الدفاع والأمن القومي في مجلس الشعب، وخلال الاجتماع تحدث كثيرا وطويلا، وكان هناك فريق تصوير مخصص لتغطية أخبار البرلمان تم استدعاؤه من قِبَل مكتب الدكتور فتحي سرور، وعاد إليَّ الفريق كي يبلغني بأن هناك تقريرا مطولا مطلوبا إذاعته، مدته تتجاوز الخمسة والأربعين دقيقة، أبلغت الوزير، فقال لي: لا مانع من إذاعته، فقلت له: هذا غير مقبول بالمرة؛ لأننا إذا قمنا بإذاعة هذا التقرير لمدة خمسة وأربعين دقيقة، فإن هذا يعني أنه ليس هناك أي شكل من أشكال التغير، وأن هذا سوف يثير أيضا حفيظة المشاهدين، بعد أن كسبنا مصداقية لدى المشاهدين بما فعلناه خلال اليومين الماضيين، من

نقل نبض الشـارع، واسـتقبال الاسـتغاثات. إننا إذا قمنا بإذاعة التقرير فإننا نعود إلـى الشـكل القديـم، واقتنع الوزير بذلك وقـال لي: تصرَّف كيفمـا يتراءى لك، فأعطيـت تعليماتـي بأن يتم عمل تقرير لا تزيد مدته عـن أربع دقائق، يتم فيه ذكر جزء صغير من كلمة الدكتور فتحي سرور التي يوجه فيها الانتقادات إلى الحكومة التـي كان يدافـع عنها من قبل، والانتقادات التي وجههـا بعض الأعضاء، وتمت إذاعـة التقرير، الذي ما إن انتهى، حتى أتاني اتصال من الوزير بأن الدكتور فتحي سـرور يصرخ على الطرف الآخر من التليفـون، وأنه غاضب جدا من عدم إذاعة التقرير، ويطلب إذاعته كاملا، فلم أجد أمامي إلا أن أبلغ الوزير بأنني لن أذيع إلا خمس دقائق، سـوف آخذ فيـه كلاما جديدا من الدكتور فتحي سـرور، لكني لن أذيع خمسـة وأربعين دقيقة، وبالفعل أعدنـا مونتاج التقرير، وأذعنا خمس دقائق فقط من تصريحات الدكتور فتحي سـرور خلال الجلسة؛ حتى لا يغضب، وكان هذا أيضا دليلا على أن الإدارة والعقول لم تتغير عما سبق.

أمـا في رئاسـة الجمهورية فقد كانـت الاجتماعات متتاليـة ومطولة، وكانت الاتصـالات مفتوحـة بيـن الرئاسـة ووزير الإعـلام؛ وذلـك في محاولـة لإدارة المسـألة، وتبادل وجهات النظر في الأمور المختلفـة، وكان من بين ما جاءنا من أخبـار، تلك الاتصـالات التليفونية التي تأتـي لرئيس الجمهوريـة، والتي لاقت اعتراضا من العاملين معي، واعتراضا مني شخصيا، وأبلغت ذلك لوزير الإعلام بأنـه ليس هذا هو الوقت الذي نذيع فيه اتصالات برئيس الجمهورية وتأكيد دعم دول الخـارج له؛ حيث إنه قد وصل بنا الأمر أننا نذيع اتصالات رئيس جمهورية جيبوتي، ورئيس جمهورية جزر القمر وغيرها من الدول المختلفة؛ لتأكيد الدعم للرئيـس مبارك وتجديد الثقة فيه، وذكـرت للوزير أن ما نحتاجه الآن هو إيصال

رسالة حقيقية إلى الناس، وليس إذاعة مثل هذه الأخبار، فقرر الوزير أنه إذا كانت هذه الأخبار تأتي من رئاسة الجمهورية، فليس أمامنا إلا إذاعتها كما هي، ولم أجد أمامي إلا إذاعة تلك الأخبار بشكل سريع ودون تكرار؛ حتى لا نثير غضب المشاهدين؛ لأن مثل هذا الوضع كفيل بأن يثير غضب مَن يشاهدنا بالفعل.

في هذا المساء، وفي حوالي الساعة التاسعة والنصف، جاءتني معلومات بأن موكب السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية، يتعرض لإطلاق نار أثناء خروجه من مكتبه متوجها إلى رئاسة الجمهورية. وقد أجريت مجموعة من الاتصالات لتأكيد هذا الخبر، وتأكدت من صحته بالفعل، بأن السيد عمر سليمان خرج من مكتبه الساعة التاسعة والنصف في منطقة مصر الجديدة، وفي شارع الخليفة المأمون، وبينما يقترب من فندق تريومف في الشارع، أطلق عليه وابل من الرصاص من الجزيرة الوسطى في الشارع، وأصاب الرصاص سيارة المقدمة، وكانت سيارة بي إم دبليو، بينما سار هو مسرعا بسيارته، ولم تفهم قوات الأمن التي كانت تحرس الفندق من أين تأتي النيران، وتصوروا أنها نيران تأتي من السيارة التي أمامهم وهي السيارة التي كان بها عمر سليمان، وظنوا أنها إحدى السيارات المسروقة التي يستخدمها المهاجمون في إطلاق الرصاص على المؤسسات المختلفة، فأطلقوا هم الآخرون الرصاص على هذه السيارات، وقد أسفر هذا الحادث عن مقتل أحد حراس عمر سليمان، بينما نجا هو بالإسراع خارج منطقة تبادل النيران؛ وساعتها، جاءني اتصال من إحدى الزميلات العاملات معنا في التليفزيون؛ لكي تقول لنا: إنها تشاهد من شرفة منزلها قوات الجيش وهم يطلقون النار على بعضهم البعض، ولم تكن تفهم ماذا يحدث. ولم أفهم أنا أيضا معنى ذلك، لكني فهمت فيما بعد أن إطلاق النار ثلاثي الجهات، كان محاولة لاغتيال عمر سليمان الذي نجا من هذا الحادث.

حادث محاولة اغتيال عمر سليمان لم تتسرب أخباره إلا بعدها بعدة أيام وتم نفيه، إلى أن تم تأكيده مؤخرا، وعندما وقع الحادث، اتصلت أيضا لمعرفة كيفية التعامل مع الخبر، فكانت الإجابة أنه خبر صحيح، لكننا لا يمكننا إلا أن نتجاهله في هذه المرحلة.

أما نحن فقد ظل الوضع كما هو عليه، المجموعة التي تعمل قررت أن تستمر، استخدموا الكراسي الموجودة في المكاتب المختلفة للنوم عليها، فتحنا بعض الحجرات الخاصة في الرعاية الطبية لكي ينام فيها مَن يحتاج إلى الراحة، وكان ذلك يتم بتقسيم جدول بأن ينام كل فرد عددا من الساعات على سرائر غرف العناية الطبية، وكان المكتب الملحق بي بكراسيه المختلفة مكانا للنوم وللراحة ولإجراء الاتصالات التليفونية المتصلة بالعمل؛ أي أنه كان مكانا للمعيشة بشكل كامل لمجموعة آمنت بأن لها دورا، واقتنعت بما أكدته لهم، وقد قمت بعد ظهر هذا اليوم، يوم الأحد بالمرور على كافة المكاتب والاستوديوهات، على كل العاملين معي في الأقسام المختلفة، في القناة الأولى، والفضائية المصرية، والعاملين في النيل الدولية، والنيل للأخبار، والعاملين في الإذاعة وراديو مصر. مررت على الجميع؛ لأحييهم وأشكرهم على موقفهم، وأؤكد لهم أننا جميعا لا نعمل من أجل شخص، ولا نعمل من أجل نظام، وإنما نعمل جميعا من أجل وطن، من أجل بلد عشنا فيه، وواجبنا ودورنا أن نقوم بدورنا لحمايته والدفاع عنه في موقعنا، وأن ما نقوم به، إنما نقوم به عن اقتناع وليس من أجل أشخاص، فالأشخاص زائلون والوطن هو الباقي، وأن هدفنا الرئيس أن نخرج بإعلامنا هذا إلى بر الأمان، وذكرت لهم بأن الأمور كانت إما أن نكون إعلاما رسميا، ولن يلومنا أحد وقتها، وإما أن نقوم بدورنا الذي يجب أن نقوم به في ظروفنا التي كنا فيها، وهذا ما اتخذناه سبيلا.

الفصل الثامن

الفرصة الأخيرة

ليلة أخرى مرت علينا داخل مبنى التليفزيون، ونحن نعيش أجواء القلق على مستقبل البلد، والخوف على عائلاتنا التي تركناها وراءنا، ولا نملك الاطمئنان عليهم إلا عن طريق التليفون من وقت لآخر، واطمأننت أن ولديّ كان يقضيان الليل أمام العمارة التي أقطن بها مع غيرهم من شباب المنطقة ورجالها وحراس المباني؛ للدفاع عن منازلنا وبيوتنا، ومثلهم مثل آخرين تمكنوا من إلقاء القبض على بعض البلطجية والمساجين.

هذه الليلة كان لها وضع آخر بالنسبة لي؛ فقد بدأ الحديث معي من قِبَل بعض القيادات النافذة في بعض المناطق السيادية؛ على أن يتم تكليفي بمنصب وزير الإعلام في الحكومة الجديدة، خاصة أن الوزير الحالي أنس الفقي يرتبط بعلاقة قوية مع الرئيس وبيته وزوج الرئيس وابنه؛ حيث إنه يعتبر أحد أفراد العائلة، هذا الارتباط كانوا يعتقدون أنه أحد الأسباب التي سوف تدفع إلى تغييره، وقدموا رأيهم بأهمية تغيره في هذا التغيير الوزاري.

عندما تحدثوا معي، كان ردي أنني لا أتمنى أن يتم هذا، إلا أنه لو عرض عليّ فلن أتمكن إلا من القبول؛ وذلك نتيجة الظرف الذي نحن فيه، ولكني لا أعتقد أن هذا وقت مناسب على الإطلاق للقيام بمثل هذا الدور، أو القبول بمثل هذا المنصب، ولا أتمنى أن أكون في مثل هذا الوضع على الإطلاق.

ليلتها، لم أستطع النوم من التفكير ؛ لأن مثل هذه الخطوة يمكن أن تكون إحدى أسوأ الخطوات في تاريخي المهني في هذا التوقيت، على الرغم من أن مسألة ترشيحي لتولي الوزارة كانت أحد الأساليب التي كان يستخدمها الموظفون أو كبار القيادات في التليفزيون وفي بعض المناطق الأخرى؛ في

محاولـة لدق إسـفين فـي العلاقة بينـي وبين وزيـر الإعلام الذي كانـت تربطني بـه علاقـة طيبة، علاقة يمكن أن أسـميها علاقـة صداقة بالفعل، علـى الرغم من اختلافنا في بعض السياسـات وفي طريقة التفكير وفي طريقة إدارة الأمور، وفي رؤيـة كل منا لحدود دور تليفزيون الدولة وعلاقته بالمجتمع، إلا أن هذا لم يكن حائلا دون أن تكون العلاقة قوية وطيبة معه.

وقـد تكـون هذه العلاقـة هي التي حمـت لفترات متعـددة العديد مـن الآثار السـلبية لمحاولات الإسـاءة إلى العلاقة بيني وبينه؛ بتخويفه بأنني أسـعى لتولي هذا المنصب، وهو الأمر الذي لم يحدث أن قمت به أو تمنيته في يوم من الأيام، فـإذا كان هـذا هـو الوضع فـي الأحوال العاديـة، فما بالـه بالوضع فـي مثل هذه الأحوال، ليس هذا هو الوقت المناسـب، فقد كان النظام، كما رأيته، يبدو وكأنه يعاند نفسـه، وأنه يدفع بنفسـه نحـو المجهول، وأن هذه الحالة مـن العناد وعدم القدرة على فهم ما يحدث في الشارع من الشباب، فإنما يفعل بنفسه أكثر ما يفعل بـه الآخـرون، وكان اعتقادي أن وجودي في هذه المرحلـة، في هذا المكان، هو الوضع الأفضل بالنسـبة لي، وبالنسـبة للبلد؛ لأني كنت أعتقد بأنني كنت أحاول أن أنقذ ما يمكن إنقاذه، ولكن تولي منصب الوزارة في مثل هذا التوقيت هو أحد الأمـور التـي كانت تعد بالفعل من أسـوأ المواقف التي يمكـن أن تمر عليَّ مهنيا في هذا المكان.

علـى الرغـم من ذلك بـدا الأمر وكأنَّ هنـاك إصرارا على هـذه النقطة، بل تم إبلاغي من قِبَل بعض الشـخصيات النافذة بأنه قـد تم اختياري بالفعل، وأن كافة الجهات الموجودة على السـاحة قد أيـدت هذا الاختيار، وطلبتُ ممن أعرفه أن يدعو لي ألا يحدث هذا، ويأتي ما يمكن أن يوقف هذا الاختيار.

استيقظت صباح اليوم التالي بعد ساعات قليلة، وكنت أقضي ليلي على «صوفة» في غرفة صغيرة ملحقة بمكتبي، بينما «الصوفة» الأخرى في مكتبي كان يشاركني فيها صديق عزيز بات معي منذ اليوم الأول، فهو وإن كان يعمل في التليفزيون إلا أنه لم يكن ملزما بالبقاء فيه؛ حيث إنه لم يكن مكلفا بالبقاء في التليفزيون طوال هذا الوقت، إلا أنه أصر على أن يكون ملازما لي؛ ليشاركني في هذه اللحظات حتى نهاية الأحداث، وكنا نتشارك الغرفة معا.

عندما علمت أن وزير الإعلام أنس الفقي قد تم استدعاؤه للذهاب إلى مقر رئاسة الجمهورية، ساعتها تنفست الصعداء؛ فقد علمت بأن تكليفه في الوزارة الجديدة كوزير للإعلام، هو القرار الذي تم اتخاذه، وهذا فسر لي ما سبق، وقيل لي بأن الجميع متفقون على أن أكون موجودا في التشكيل الوزاري، إلا أن هناك بعض الأمور الصغيرة التي في طريقها للحل.

جاءني اتصال بعد ذلك ممن أبلغني من قبل باختياري لذلك المنصب؛ لكي يعتذر عن ذلك، ولكني شكرته كثيرا على أن هذا لم يحدث بالفعل. وشرح لي بأن الرئيس ونجله جمال أصرا على أن مَن يتولى وزارة الإعلام في هذا التوقيت هو أنس الفقي وليس شخصا آخر، وكان طلبهم هذا فيه قدر عالٍ من الإصرار، فلم يكن هناك مجال إلا الموافقة على ذلك، وأظن أن إصرار الرئيس ونجله كان أكبر خدمة قدماها لي في تلك المرحلة.

كانت الشاشات أمامي تعطيني الصور المختلفة، صورة الإرسال المباشر لنا بقنواتنا المختلفة، وصورة ميدان التحرير الذي كان يشغله عدة ألوف لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة، فكما ذكرت؛ فإن من يبيت في الميدان عدد لا يتخطى عدة ألوف، بينما يتم الحشد خلال وقت النهار.

بـدأ اليوم والناس في حالة ترقـب وانتظار لتلك الـوزارة الجديدة، التي طال انتظارها في الظروف العادية، كان من المتصور، أو من المقبول، أن ينتظر الناس وزارة جديـدة لمـدة يـوم أو يوميـن أو عدة أيـام، ولكن في مثل هـذا الوضع، لم يكن هذا أمرا جائزا على الإطلاق، ولكن كما هي العادة هو البطء الشـديد. وقد يكون من الجدير بالذكر هنا أن مسألة تشكيل الوزارات كانت أحد الموضوعات التي تحظى بتوقعات دائمة، بل كان هناك مواسـم للحديث عن تغيير الوزارات، وعندمـا يتم تشـكيل وزارة جديـدة، كان الوحيد الذي يمتلـك كل عناصرها هو الرئيـس مبـارك شـخصيا، وليس أي شـخص آخر، بـل إنه كان يتـم تمرير بعض أسـماء غير صحيحة على اعتبار أنهم يمثلون التشـكيل الـوزاري، ثم يخرج بعد ذلك الرئيس بتشكيل آخر مغاير.

وفي بعض الأحيان، كان الرئيس يقول لمن حوله: إنني أضع تشكيلا، وأترك الشـائعات تدور كما هي، ولكني أكتب التشـكيل الوزاري بخط يدي في مكتبي، وأحيانا بالقلم الرصاص.

وكانـت هـذه هي العـادة دائمـا، إلا أن الوضع هـذه المرة لم يكـن على هذا المنـوال؛ فقـد كانت هناك ضغـوط كبيرة من الشـارع، ولكن فيما يبـدو لم تكن الاستجابة كاملة لمثل هذه الضغوط.

وبينما الشـارع والناس في حالة ترقب لتلـك الوزارة، كانت الأمور قد بدأت تعـود إلى قدر ما من الهدوء النسـبي، بدأت البلاغات تأتي مـن هنا وهناك حول عمليـات النهـب وهروب المسـاجين، ولكن عمليات السـيطرة كانت تسـير في مسـتوى أفضـل كثيرا، ثـم كانت هنـاك دعوة لعـودة الشـرطة مرة أخـرى للقيام بدورهـا، بعدما حدثت هـذه الحالة من الفوضى، وهذه الحالة الكاملة من الفراغ الشرطي، وعدم وجود أقسام أو خدمات، وكان الخبر الذي جاءني، وطُلب مني

إذاعتـه على الفور، أنه قد بدأ نشـر أفراد المباحث الجنائيـة والأمن المركزي في المناطق الشعبية، وأن الشرطة بدأت الانتشار مرة أخرى.

وفـي المقابل فإن المعلومات التي جاءتني من القوات المسـلحة هي التأكيد على أن القوات المسـلحة موجودة في الشـارع وتفرض سيطرتها بالفعل، ولكن فـي الوقـت عينـه، كان المطلوب هـو إعطاء مجموعة مـن التوجيهـات المكثفة للمواطنين بأهمية اسـتقبال الشـرطة مرة أخرى، ومطالبة اللجان الشعبية التي تم تشـكيلها من الشـباب، بأن يستقبلوا رجال الشـرطة حتى يمكن إعادة الحياة إلى طبيعتها، ولو بشـكل جزئي، خاصة الخدمات مثل المرور وغيرها، و بالفعل هذا هو ما حاولنا أن نفعله عبر شاشـة التليفزيون بأهميـة الدعوة لتعاون قوات الأمن مع القوات المسـلحة، وأهمية التزام الشـرطة بتكليفاتها وأهمية اسـتقبال الناس لهم بشـكل إيجابي ومسـاعدتهم، إلا أن هذا كان مختلفـا على الأرض بالكلية؛ ففيمـا يبـدو كانت هناك حالة مـن المرارة بيـن المتظاهرين ورجال الشـرطة، تم استغلالها في تحفيز الناس على عدم استقبال رجال الشرطة، بل الاعتداء عليهم أينما كانوا، وذلك في إطار هز الثقة وهدم جهاز الأمن والحيلولة دون عودته إلى الشـارع مـرة أخرى، فتلك الاعتـداءات على الرغم من أنها كانت تسـتخدم هذه الحالة من المرارة بين المواطنين ورجال الشـرطة، غير أنه قد بدا أنه يتم بشـكل منظم، وبشكل ممنهج؛ فيما يبدو أنه خطة لضرب الأمن.

وعلـى الرغم مـن أن خطاب الرئيس مبارك في الليلة الأولى لم يأت حسـب رغبـة النـاس، بل جـاء محبطا إلى حـد كبيـر، إلا أن الأصوات التـي كانت على السـاحة طلب بعضهـا إعطاءه الفرصة حتـى يمكنه تنفيذ الإصلاحـات التي يعد بها، وكانت هناك بعض الأصوات الأخرى التي تتحدث عن أن خطاب التكليف الجديـد جاء أكثر تحديـدا بدفع الأمور للأمام. في حواراتي مع وزير الإعلام في

تلـك الفترة كانت لـي وجهة نظر حرصت على توضيحها ونقلهـا بأمانة له؛ لأنه كان قادرا، حسب علمي، على توصيلها إلى الرئيس وجمال مبارك. كانت وجهة نظـري بـأن كل هذه الإجراءات التي يتم اتخاذها حتـى الآن إجراءات غير كافية، وأنه ينبغي اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأكثر حضورا، والأكثر إيجابية، والتي تلبي احتياجات الجماهير أو المواطنين.

وثمـة حوارٌ أذكـره تماما عندما سـألني: ما المطلوب مـن الرئيس الآن؟ هل مطلـوب منه أن يخلع ملابسـه تمامـا؟ هل المطلوب أن «يقلـع بلبوص»؟ فكان ردي: إذا كان الحـل أن «يقلـع بلبـوص»! فعليه أن يفعل ذلـك، فهذا أفضل كثيرا مـن أن يضطر إلى أن يبدأ في عرض «اسـتربتيز» سياسـي. لقـد كان الوزير يقتنع فـي بعض الأحيـان بما أطرح، ولكنه في كثير من الأحيـان، لم يكن يملك إلا أن يخضـع لما يُطلـب منه من بيت الرئاسـة، فهو الذي يتحكم فـي معظم القرارات والتحركات في خلال الفترة السابقة والتالية.

كانـت بعـض الاتصالات التليفونيـة الأخرى قد بدأت مـن بعض الأطراف، تدعـو لترتيـب مجموعـة من المظاهـرات لتأييد مبـارك، وكان هناك مَـن يرتبون لمظاهرة في منطقة سـرايا القبة بالقرب من قصر الرئاسة الذي يقع هناك؛ للتأكيد والوقوف إلى جوار الشرعية، وبدءوا يدعون لذلك، وقد اتصل بي في تلك الفترة البعـض من كبار رجـال الأعمـال، الذين ينتمـون إلى الحـزب الوطني، وبعض قيـادات ذلك الحزب؛ كي يطلبوا مني الدعـوة لمثل هذه المظاهرات، وذلك في إطار الحفاظ على الشرعية، وكان ردي على ذلك بأن في هذا استفزازا كبيرا، ولا يمكـن القيـام به، فأنا في ظل الظرف الراهن أحاول بقدر الإمكان أن أحافظ على تقديم الصورة بشـكل أو آخر، وفي الوقت نفسـه، لا أنساق إلى تسخين الشارع، ولا أنساق نحو الدفاع الأعمى عن نظام لا يعلم ماذا يفعل.

كنت في الوقت ذاته، أحاول التعامل مع الضغوط التي يتم ممارستها من قِبَل قصر الرئاسة على وزير الإعلام؛ ومن وزير الإعلام على أدائنا، وذلك بشكل من أشكال التحايل؛ حيث كنت أترك بعض الأصوات المعارضة تخرج على الشاشة بترتيب مسبق، ثم أتجنب الرد على تليفوني الذي يربط بيني وبين الوزير لفترة، ولا أرد على تليفوني المحمول حتى تمر عدة دقائق، وعندما أرد في النهاية أجده ثائرا متسائلا: ماذا يحدث على الشاشة ويسألني: ألا تشاهد ما يحدث؟ فأجيبه: لا ، لا أشاهد، ماذا يحدث؟ فأنا لم أكن موجودا على مكتبي. فيقول: إن الرئاسة تحدثوا إليه غاضبين من المشهد الموجود على الشاشة، فأدعي بأنني لم أشاهده، ثم أقول له: إنني سوف أقوم باتخاذ الإجراءات، وأتصل بالاستوديو بعد ذلك بدقيقة أو اثنتين وأقول لهم: هذا يكفي، ونكمل الحوار مع أطراف أخرى، فيتم إنهاء الاتصال بعد أن يكون قد أدى غرضه.

كان هذا يتم أيضا أثناء استخدامي لكاميرات الأمن التي تصوِّر ميدان التحرير لنقل الصورة من الميدان، وقد يكون من المناسب هنا أيضا، أن أذكر أن الكاميرات عندما كانت تخرج من مبنى التليفزيون للتصوير الخارجي، كانت تتعرض لإجراءات معقدة تعوق حركتها؛ حيث إن خروج هذه الكاميرات في السابق، كان يتم بشكل مباشر دون المرور بأي أحد، أما في ظل الوضع الحالي، وفي ظل حصار المتظاهرين أمام التليفزيون، وفي ظل سيطرة القوات المسلحة على التليفزيون، فإن أيَّ كاميرات ينبغي عند خروجها أن يصرح لها من قِبَل أمن التليفزيون أولا، ثم القوات المسلحة ثانيا، بعدها كان عليهم أن يتمكنوا من المرور عبر محاصري التليفزيون.

وقـد حدث بالفعل أن تعرضـت بعض الكاميرات للتحطيم؛ بسـبب الصورة النمطية التي تم زرعها لدى المتظاهرين، بأن التليفزيون المصري يعمل ضدهم؛ ولهذا كان الحل هو استخدام كاميرات الأمن كما سبق أن ذكرت.

أظـن أن كل لغـات الدنيا بها تعبيـرات تختصر الحالة الحياتيـة، التي يمر بها الإنسـان أو تمر بها المجتمعات وتعبر عنها بشـكل أو بآخر، مـن هذه التعبيرات التي انطبقت على ما حدث في مصر يوم الاثنين 31 يناير، الساعة الثانية والنصف، عند إعلان التشكيل الوزاري الجديد؛ وذلك التعبير الذي يقول: «تمخض الجبل فولد فأرا».

جـاءت الـوزارة التي أُعلن عنها مخيبةً للآمال، السـاعة الثانية والنصف، جاء الخبر العاجل بقرار رئيس الجمهورية بالتشكيل الوزاري الجديد، برئاسة الدكتور أحمد شفيق وليس الفريق أحمد شفيق، هذا في المادة الأولى، وفي مادته الثانية، تعيين المشير طنطاوي نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للدفاع، والمادة الثالثة أسـماء الوزراء الجدد، وقد احتوى التشـكيل الوزاري الجديد على15 وزيرا من الـوزارة السـابقة، وإذا ضممنا رئيس الوزراء باعتباره وزيـرا في الوزارة القديمة؛ فـإن العدد يصل إلى 16 وزيرا من وزارة أحمد نظيف، ودخول 14 وزيرا جديدا، معظمهم من الأسـماء غير المعروفة بعضهم من الكفاءات المهمة في مجالاتها، ولكنهـا غير معروفـة للمواطنين ، أما الوزراء القدامـى، فمنهم البعض ممن كان من بين الأسماء المتوقع خروجها، ليس في هذه الوزارة فقط، لكن منذ سنوات، سواء كان ذلك على مستوى تقديرات وتقييمات المتخصصين في مجالاتهم، أو تقديرات وتقييمات الرأي العام؛ حيث كان هؤلاء الوزراء يشـكلون نقطة سـلبية في الوزارة السابقة، ولكن الوزارة أتت بـ15 وزيرا قديما بل 16 وزيرا قديما دون وضع الرأي العام في الاعتبار.

ومـن الملاحظات التـي كانت على هذه الـوزارة، أن الأمـر الوحيد الذي تم اتخاذه بشكل واضح هو استبعاد وزراء رجال الأعمال؛ وذلك تجاوبا مع الانتقاد الموجـه بأن الوزارة السـابقة كانت عبارة عن وزارة رجال أعمال، فخرج رشـيد محمـد رشـيد وزير التجـارة الذي رفـض أن يشـارك، أو أن يكون في التشـكيل الجديـد، والـذي كان قد تردد اسـمه مرات عـدة من قبل باعتبـاره رئيس الوزراء لخلافـة نظيـف، كمـا خـرج أحمـد المغربي وزيـر الإسـكان، والـذي كان أحد الشخصيات القوية في الحكومة السابقة، وتردد اسمه من قبل، لكي يكون رئيسا للوزراء وتردد اسـمه أيضا في العديد مـن الموضوعات الخاصة بأراضي الدولة وتخصيـص أراضـي الدولـة، وارتفاع أسـعار الأراضـي ، وخرج وزير السـياحة زهيـر جرانـة، الـذي كانت تثـور حوله العديـد من الشـائعات ومنهـا الخلط بين منصبه الوزاري وشركاته الخاصة في مجال السياحة، كما خرج أمين أباظة وزير الزراعـة، وكان أبـرز من بقي فـي الوزارة وزير الدفـاع الذي عين فـي البداية في القـرار الأول في منصب نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية أبو الغيط، ومفيد شهاب وزير الشؤون القانونية، وأنس الفقي وزير الإعلام، وعلى مصيلحي وزير التضامن الذي ارتبط اسـمه في الفترة الأخير بأزمات رغيف العيش وأسطوانات البوتاجـاز، ووزيـر العدل، ووزير الكهربـاء، ووزير البترول والذي ارتبط اسـمه بصفقة تصدير الغاز لإسـرائيل ، والتي كان لها مردود شـعبي سلبي، بغض النظر عما إذا كانت سياسيا واقتصاديا صحيحا أم لا.

أيضـا جـاءت هذه الـوزارة، وثمة جـدل أو توقعات كثيرة حول مَن سـيتولى منصـب وزيـر الدفاع، وقـد تم تسـريب بعض الأخبـار والمعلومـات من داخل رئاسـة الجمهورية ومن الأوساط المحيطة بقصر الرئاسة؛ بأن التشكيل الوزاري لم يتضمن المشـير محمد حسين طنطاوي، وأن مَن سيتولى المنصب هو الفريق

سـامي عنان رئيس الأركان، وقد كانت هذه الشائعة في حكم النبأ المؤكد حتى الصبـاح المبكـر من ذلك اليوم، ولكن حسـم الأمـر، فقد بدا بأن محمد حسـين طنطاوي هو وزير الدفاع.

إحـدى أهم الملاحظات المضحكة على هذه الوزارة، أنها خلت من حقيبتيْ السياحة والتعليم، وعندما اتصلت بوزير الإعلام؛ لأبارك له تجديد توليه المنصب مرة أخرى، أشـرت إليه أن التشـكيل خلا من هاتين الحقيبتين، فاسـتغرب كثيرا، وتحـدث إلـى زكريا عزمي رئيس ديـوان رئيس الجمهورية؛ لينبهه بأن التشـكيل الوزاري قد سـقط منه سـهوا تشكيل أسـماء وزيري السـياحة والتعليم، وسأله: مـاذا نفعل؟ فاقترحـت عليه بأننا يمكن أن نضيف إلى الخبـر بأن وزارتي التعليم والسـياحة مازالتا في مرحلة البحث عمن سيتولى المنصب؛ حتى لا تبدو الدولة أمام الناس وكأنها قد نسيت على الرغم من أن هذا ما حدث بالفعل.

علـى الرغم من أن الـوزارة خلت من رجال الأعمال، وعلـى الرغم من أنها ضمت 14 وزيرا جديدا، إلا أنها جاءت مخيبة بالفعل للآمال، فقد غاب عنها البعد السياسي تماما، وبدا واضحا أنهم لم يتعلموا الدرس؛ ذلك أن هذه الوزارة خلت من وجود أي شخصية من الشخصيات المعارضة؛ أي شخصية من الشخصيات السياسية التي تحظى بالاحترام. لم يحاول النظام في هذه المرحلة أن يلبي رغبة الجماهيـر، لـم يحاول أن يقود هو مسـألة التغيير، وظل متمسـكا بطريقة التفكير القديمة عينها.

هـذه الوزارة لو تم تغييرها قبل هذه المظاهرات، كما كان مقررا لها، فلا أظن أن التغيير كان سـيكون أكبر من حدود هذا التغيير، ولأنه كان تعديلا وزاريا أكثر منـه تشـكيلا وزاريا جديدا كاملا، لهـذا لم يكن غريبا أن تكـون بعض التعبيرات

التي جاءت على لسان مراسلينا الذين اتصلوا على الهواء؛ لكي يصفوا ما حدث في الشارع، عندما سأله المذيع عن رد الفعل على التشكيل الوزاري الجديد، كانت الإجابة: إنه قد سادت حالة من الوجوم على وجوه الناس، عندما استمعوا إلى التشكيل.

وكانت الملاحظة أن كل المصريين قابعون أمام التليفزيون؛ ينتظرون هذا التشكيل، كان الكل يتعلق بقشة التشكيل الوزاري الجديد الذي يمكن أن ينهي هذه الحالة من التوتر، وأن يلبي توقعات المصريين، ليس فقط المتظاهرين، ولكن الرغبة المصرية الحقيقية في التغيير، وهذا هو ما لم يحدث على الإطلاق. وكما علمت، فإن حالة من حالات التفاوض والفصال كانت قد تمت بين الأطراف الثلاثة الرئيسة الفاعلة في هذا التوقيت، مؤسسة الرئاسة من ناحية، والجيش من الناحية الأخرى مدعوما بجهاز المخابرات العامة، وحاول الطرفان الأخيران إقناع الرئيس بأهمية أن يكون التغيير أكثر شمولا، وأهمية أن يضم التشكيل وزراء آخرين وأسماء مختلفة، إلا أن تمسك الرئيس وابنه جمال هو الذي أجهض هذه المحاولة في التغيير الأكثر شمولا، وهكذا جاءت هذه الوزارة الصادمة لتلقي على الحالة المشتعلة وقودا جديدا ساهم في اشتعالها.

في المرات السابقة عندما ألقى الرئيس مبارك كلمته الأولى، كنت منتقدا لمن تحدث عن ردود فعل سلبية لكلمة الرئيس قبل أن تتضح ردود الفعل على الأرض، ولكني هذه المرة بعد التشكيل الوزاري، كنت متأكدا أن رد الفعل لدى الجميع، لدى كل مَن يهتم، وليس فقط المتظاهرين، سيكون سلبيا، فليس هذا هو رد الفعل المتوقع من نظام يواجه مشكلة حقيقية، وليس هذا هو رد الفعل الطبيعي لمن يملك إدراكا وحسّا سياسيّا؛ فرد الفعل الذي ظهر في هذا التشكيل الوزاري،

لم يكن ليعبر إلا عن نظام فقد الحس السياسي، وأصم أذنيه عن سماع ما يحدث، وقرر أن يقاوم محاولات التغيير حتى لو كانت في صالحه بعناد كبير.

وكأن هذا التغيير سوف يصطدم بشكل رئيسي مع هدف آخر، هو الذي قاد هذه الأزمة طوال هذه الفترة، في هذا التوقيت أدركت تماما ذلك الحجم الكبير لجمال مبارك في إدارة هذه الأزمة، وبدأت الصورة تتضح تماما لديَّ بأن هناك حالة من الاعتماد الكامل من قِبَل الرئيس على جمال مبارك في تقرير الخطوات التي يتم اتخاذها، ويساعده في ذلك زكريا عزمي، وتعاون معهما في ذلك وزير الإعلام أنس الفقي، حتى لو لم يكن مقتنعا في كثير من الأحيان بما يتم اتخاذه، إلا أنه كان متعاونا معهم ،وجزء من الفريق الذي أدار هذه المسألة. وأذكر في هذا المجال في إطار حوار دار بيني وبين الوزير، أشار فيه إلى أن ما تم خلال هذه المظاهرات، من دفع النظام للتغيير، هو من الأمور التي كنا ننادي بها دائما، ولم نكن نحلم أن تتم، وهؤلاء الشباب استطاعوا أن يغيِّروا بالفعل، وأن يحققوا ما كنا نحلم أن يتم ولم نستطع أن نفعله، ولكنه في النهاية لم يجد أمامه إلا الاستمرار في دعم إدارة الأزمة بالطريقة التي رآها وأدارها جمال، وكان موقفه هذا ينطلق من منطق الولاء الذي كان دائما حاضرا وموجودا عنده، ومؤكدا عليه للرئيس مبارك شخصيا، فكما ذكر دائما أنه يقدر هذا الرجل ويحترمه، وأكد دائما بأنه لن يستمر في العمل في الحكومة إذا ما قرر الرئيس الخروج من الحكم أو انتهت ولايته.

لهذا؛ لم أتعجب من رد الفعل السلبي لدى المتظاهرين، وتلك الحالة من الإحباط التي أصابت كل المصريين تجاه هذا التشكيل، وبالفعل بدأت الأعداد في ميدان التحرير تتزايد بعد وقت قليل من إعلان التشكيل الوزاري، وبدا أن هناك حالة غضب لذلك الإعلان، وأن دفع أعداد متزايدة من المتظاهرين إلى

الميـدان؛ للتعبيـر عن غضبهم، بدأ في هذا التوقيـت بدعوة جديدة ومصطلحات جديدة.

هـذه الدعـوة الجديـدة كانـت الإعـلان عـن مليونية فـي اليـوم التالـي، يوم الثلاثـاء الأول مـن فبراير؛ وذلـك للمطالبة بتنحي رئيـس الجمهورية، وكان هذا هـو الإعـلان الأول لتعبير «مليونية» للتظاهرات التـي تنطلق، وكان تعبيرا جديدا تماما، وبدأ انتشار الدعوة بشكل كبير بين الأطراف المختلفة، وبالطبع تبنتها قناة الجزيرة بشـكل رئيس للإعلان عنها والترويج لهـا ، وأعلنت في الوقت ذاته، أن الجمعة التالية سـوف تكون هي جمعة الرحيل، وتم الإعلان عن ذلك المسـمى لهـذه الجمعة؛ باعتبـار الدعوة فيها إلـى مليونية جديدة أخـرى للمطالبة برحيل الرئيس .

وعلى الرغم بأن الأمور كانت تسير بشـكل يحاول أن يهـدئ الحالة، ويجد حلـولا، إلا أن هـذه الدعـوات انطلقـت، وتم تبنيها مـن بعض القوى السياسـية والشـبابية الفاعلـة، وتـم تبنيهـا ودعمهـا وتوزيعهـا من خـلال وسـائل الإعلام المختلفة، وعلى رأسـها الجزيرة، وهنا يمكن القول حتى لو كان هذا الأمر معدا سلفا، وحتى لو كانت هذه الدعوات هي دعوات تتم في إطار مخطط أكثر شمولا؛ للدفع بتغيير النظام، وحتى لو كانت هناك جهات تمرر هذا الفكر وتدفع إلى هذا الاتجـاه، إلا أن الأمـر المؤكد أن الخطـأ الرئيس هنا يقع على ذلـك النظام الذي رفض أن يتجاوب مع مطالب الشعب، والذي تعامل بنفس القدر من الاستعلاء الذي تميز به في الفترة الأخيرة، ولم يسـتطع أن يستوعب أن هناك تغيرات ينبغي لـه أن يتعامل معها، والإصـرار على تنفيذ مخطط قصير النظر، حتى لو كان على حسـاب اسـتقرار هذا المجتمع، وبالتالي حتى ولو أن ما ذكر في هذا الإطار من

أن هـذه الدعوات لم تكن دعوات خالصة، ولم تكن سـوى جزء من مخطط، إلا أن اللوم يقع هنا بشـكل أساسي، على هذا النظام الذي اخطأ الحسابات، وكانت هذه الحالة هي أحد الأسـباب الدافعة أيضـا؛ لكي يتحول توجه المتظاهرين إلى شـكل أكثر حضورا وقوة وأشـد حدة، إلى توجيه الانتقادات بشـكل مباشـر إلى الرئيس شخصيا، وتطور الدعوة من إسقاط نظام إلى إسقاط الرئيس نفسه، وكان هـذا المطلـب هو أحد المطالب التـي كانت موجودة في شـعارات بعض القوى السياسـية، ولكن كانت هناك الأغلبية، حتى من بيـن المتظاهرين الذين يرون أن المطلـوب هو تغييـر طبيعة النظام وأسـلوبه؛ والوجوه الموجـودة فيه، ولكن مع وجـود مبارك حتى يسـتكمل مدته لضمان الاسـتقرار، ولكن أمام هـذه الإدارة، تمكن الشـعار من السـيطرة علـى المتظاهرين، فبات المطلـب الرئيس هو تنحي الرئيس، وليس فقط مجرد إسـقاط النظام، وانتشـر بشـكل كبير بيـن الصور التي تظهر المتظاهرين، وهم يقطعون صور الرئيس في كل مكان، ويدوسونها بالأقدام ويحرقونها، وهي أحد المظاهر التي كانت بشـكل قليل أول أيام التظاهر، إلا أنه مـع الوقت ازدادت المسـألة؛ وقد ذكرت ذلك للوزير بأنه مـن المحزن أن تصل الأمور إلى هذا الشكل، ومن المحزن أن يدفع الرئيس الأمور دفعا إلى المستوى الـذي يجعل فيه النـاس يحرقون صورته، فقـد كان بالفعل مظهـرا حزينا، ولكنه تعبيـر عـن هذا الأسـلوب المتراجـع والمتخاذل فـي إدارة الأزمـة التجاوب مع مطالب الناس.

لـم يكن قـد مر على إعلان تشـكيل الـوزارة الجديدة سـاعتان، حين أتاني اتصال تليفوني مـن الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، أبلغني فيه بأن القرار الصادر عن رئيس الجمهورية بالتشكيل الوزاري سوف يتم تعديله،

وينبغي وقف صيغته الحالية؛ حيث إنه سيتم تعديل المادة الثانية من القرار الجمهوري، والتي تنص على أن نائب رئيس الوزراء هو المشير محمد حسين طنطاوي، وأن القرار الجديد لن يكون فيه نائب رئيس وزراء، بعد ذلك جاءني عبر الفاكس القرار الجديد، ولم يكن فيه أي اختلاف سوى أن المشير طنطاوي وضع على قائمة الوزراء كوزير للدفاع والإنتاج الحربي فقط، وليس نائب رئيس وزراء.

بعد دقائق اتصل بي وزير الإعلام، وهو في طريقه من مقر رئاسة الجمهورية إلى مكتبه؛ لكي يبلغني بهذا التعديل، فأبلغته بأن هذا ما تم بالفعل، وسألته عن تفسير ذلك، فقال لي: ربما يكون ذلك؛ لأن الدكتور أحمد شفيق رتبته في الجيش أقل من رتبة المشير طنطاوي، وأن المشير كان قائدا له في يوم من الأيام، وبالتالي؛ ففي عرف القوات المسلحة، ليس من الجائز أن يكون المرءوس أقدم من الرئيس، ومن ثمَّ رفضَ المشير أن يكون نائبا لمن هو أحدث منه، وفضَّلَ أن يكون فقط وزيرا.بعد ذلك، تمت إذاعة الخبر بعد التعديل، وتم عمل مونتاج في مراسم حلف اليمين، حيث كان ينادى على المشير طنطاوي باعتباره نائبا لرئيس الوزراء، وتم حذف هذه الجملة، وبقي فقط منصبه كوزير دفاع.

صعدت إلى الوزير في مكتبه؛ وذلك كي أهنئه بتجديد الثقة، وما إن دخلت إلى مكتبه مباشرة كما اعتدت دائما، حتى وجدته في اجتماع مع اثنين من المذيعين الذين يقدمون برامج التوك شو المسائية، ومجموعة الإعداد، وقد فوجئ الوزير بدخولي عليهم، لأنه لم يكن قد أبلغني بهذا الاجتماع؛ حيث إنه كان قد استشارني من قبل عمَّا إذا كان من المناسب الآن، في هذا التوقيت، إعادة البرامج المسائية مرة أخرى، والعودة ثانية إلى المواد التليفزيونية التقليدية خطوة خطوة؛ لإعطاء الانطباع بأن هناك حالة من الهدوء تعود إلى البلد، وكان رأيي

أن ذلـك ليس من المناسـب، وأن الناس ليسـت فـي حاجة في هـذا التوقيت إلا للمتابعة الخبريـة الموضوعية بقدر الإمكان، وهو الأمر الذي ينقصنا حتى الآن؛ نتيجة التدخلات المستمرة من الرئاسة، ومحاولة وضع التغطية في اتجاه محدد، كان هذا رأيي، لكنه دعا إلى هذا الاجتماع بعدما تأكد من استمراره في الحكومة، وحلَف اليمين، وطلب من هذه المجموعة أن تأتي إليه في مكتبه لمناقشـة إعادة البرامج مرة أخرى.

عندما دخلت دعاني إلى الانضمام إلى الاجتماع، وقال لي: إنني أفكر أن أعيد البرامـج مـرة أخرى، ماذا تـرى؟ فيما بدا أن الفريق الذي كان معه لديه إحسـاس بالورطة؛ إذ إنه مطلوب منهم العودة إلى العمل، في ظل هذا الوضع القائم، وهو الأمـر الـذي أرادوا تجنبه، لكنهم لـم يكونوا بعدُ يملكون ما يسـتطيعون قوله إلا الاسـتماع والموافقـة الضمنية. فما إن سـألني عن رأيي، وقد كنت مسـتفَزّا بقدر كبيـر، من تلك الصدمة التي حدثت بالتشـكيل الوزاري ورد الفعل في الشـارع، وازديـاد حركة المظاهرات، وحالة التوتر المسـتمرة والمتزايدة، كل هذه الأمور كانـت تدفعني دفعا إلى الإحسـاس بالضغط، وكذلك الوضـع الذي كنت أعانيه من العمل بأقل قدر متاح من العاملين معي بعد التسرب من البعض والغياب من البعـض الآخـر، تهربا أو تخوفا من العمل في ظل هذه الظروف الصعبة، وكانت هذه هي إحدى السـمات الرئيسـة لموظفي الحكومة؛ فلم أنجح في أن أنزع تلك الصفة عن معظم الناس، ولم أنجح إلا مع عدد قليل منهم. وبالتالي ففي ظل هذه الظروف جميعها، وفي ظل الإحساس بأن النظام يدفع الأمور دفعا إلى المواجهة الكاملـة، أو الانهيار الشـامل وذلك أسـلوبه في إدارة الأزمـة، والتظاهر المتزايد فـي المحافظـات المختلفـة، وحالـة الغضب المسـتمرة في الأماكـن المختلفة، واللامبـالاة النسـبية من قِبَـل النظام؛ كل هـذه الأمور دفعتنـي لأن أكون واضحا

بشـكل كامل، فأجبته بعصبية شـديدة، وظللت واقفا في مكاني رافضا الجلوس، قلت: إن الوضع غير مناسـب لهذه البرامج، وإنه شـكل من أشـكال الاستخفاف بالحالـة العامة، وإن الوضع أسـوأ مما يمكن أن يتخيـل، فماذا بإمكان أي فرد أن يخرج ويتحدث فيه مع الناس؛ ليدافع عن هذه الإدارة وهذا السلوك، وذكرت أن هذه الـوزارة التي خرجت هي وزارة صادمة، وأنها وزارة تهزأ بطموحات الناس ورغباتهـم، وأن إدارة الأمور إدارة سـيئة، وأن الأمور تدفع دفعـا إلى المواجهة، وليس هذا هو الوقت المناسب للبرامج المسائية.

مـا إن ذكـرت هذا حتى تعلق الجالسـون في الاجتماع بما ذكرت، وسـاروا على نفس النهج، فأشار لي الوزير أن أجلس؛ لنناقش المسألة، فأجبته بحدة: «أنا مـش فاضي لهذا الكلام، أنا لديّ مشـكلة، ولديّ أزمـة أديرها، وليس لدي وقت أضيعـه فـي مثل هذا الحديث» ، ثم تركت مكتبه عائـدا إلى مكتبي، وأنا في حالة غضب شـديد؛ فقد كان يسـيطر عليَّ فـي هذه المرحلة أن الأمـور يدفعونها دفعا إلـى نقطة اللا عـودة، وبالفعل، علمت بعدها بدقائـق أن الاجتماع قد فُضَّ، وأن الموجودين قد تعلقوا بما ذكرت، ولم يبق أمامنا سوى الاستمرار في مسألة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، سواء من هذا الوطن الذي يدفعونه دفعا إلى الصدام والاحتراق، ومحاولة إيجاد صيغة مناسبة تحفظ الحد الممكن من المهنية في مواجهة الخطط الموضوعة والمطروحة.

بينمـا كانـت حالة التظاهـر تتزايد، وأعـداد المتظاهرين تتضاعـف في ميدان التحريـر، وبينما كنت قد اتخـذت قرارا بأن نظهر الميدان من الكاميرات المتاحة والصور التي تبثها وكالات الأنباء، وهو الأمر الذي أثار غضب مؤسسـة الرئاسة عـدة مـرات، وطلبـوا كثيرا رفع هـذه الصور، وهو الأمـر الذي كنـا نتحايل عليه برفعهـا بين وقت وآخر، ثم إعادتها مـرة أخرى. على الطرف الآخر، فإن القوات

المسلحة بعد إعلان التشكيل الوزاري، وبعد تلك التجارب من الحوار مع مؤسسة الرئاسة فيما يبدو؛ فقد خرجت ببيان هو البيان الرابع لها منذ نزلت إلى الشارع الجمعة الماضية الموافق الثامن والعشرين من يناير، ويعتبر هذا البيان من أهم البيانات؛ حيث يعد إعلانا عن توجه القوات المسلحة، والكشف عن موقفها فيما يتعلق بالمظاهرات الموجودة.

أهم ما في هذا البيان هو التأكيد على أن حرية التعبير بالطرق السلمية مكفولة للجميع، كما أن توجيه الحديث إلى الشعب المصري بالقول: «إن قواتكم المسلحة إدراكا منها لمشروعية مطالب الشعب؛ فإنها تؤكد على أن حرية التعبير بالطرق السلمية مكفولة، وأنها؛ أي القوات المسلحة، على وعي ودراية بالمطالب المشروعة، وأن القوات المسلحة موجودة في الشارع من أجلكم، وحرصا على أمنكم». وكان أهم ما في هذا البيان التصريح الواضح: «أننا لم ولن نلجأ لاستخدام القوة ضد هذا الشعب العظيم».

إذًا، فهذا البيان الذي خرج من القوات المسلحة، أتى، فيما يبدو، كرد فعل على هذه الإدارة من قِبَل مؤسسة الرئاسة للأزمة الدائرة، وكان إعلانا واضحا عن الانحياز للجماهير، وأن القوات المسلحة حسمت أمرها بأنها لن تكون ضد المتظاهرين، أو ضد الشعب من أجل حماية النظام، وقد تلقف المتظاهرون والمصريون بشكل عام، هذا البيان واستطاعوا أن يفهموه بشكل واضح، وأصبحت هناك حالة من حالات الاطمئنان الكامل، بأن هؤلاء المتظاهرين سوف يحظون بحماية الجيش، وأنهم لن يتعرضوا للعنف، وأن القوات المسلحة أعلنت بشكل واضح أنها مع مطالبهم، وهو الأمر الذي أعطى لهم قدرا كبيرا من الارتياح والاطمئنان، وساعد بشكل واضح في ازدياد أعداد المتظاهرين؛ ليصلوا إلى حجم لم يصلوا إليه من قبل.

لـم يكن هذا البيـان مجرد رد فعل على التشـكيل الوزاري الـذي أتى صادما لأحـلام المصريين ومشـككا في نيـة الإصلاح لدى النظام، بـل إن هذا الموقف من القوات المسلحة تم التوافق عليه كإستراتيجية واضحة للجيش المصري منذ أشـهر طويلة، وذلك عندما ظهر مشـروع التوريث باعتباره مشـروعا قيد التنفيذ، حتـى لو لـم يعلن عنه، وكان قد تمت مناقشـة هذا على مسـتوى قيادات الجيش الرفيعة. وتم الاتفاق وقتها على أنه في حال ما إذا تم تنفيذ هذا المشـروع، ولقي مقاومـة ورفضا مـن المصريين، كما كان يبدو أنه سـيحدث بالفعـل، فإن موقف الجيـش هنا سـوف يكون هو الانحيـاز إلى رغبـة المصريين، ولن يكـون داعما لمشـروع التوريـث ضـد إرادتهـم، أمـا إذا قبل المصريـون بالتوريـث، ففي هذه الحالـة فلـن يكون أمامـه إلا الانصياع لـرأي الشـعب، أيضا كان قـد نوقش هذا المشـروع بشـكل أكثر وضوحا في الاجتماعات التي جرت يوم 28 يناير، وطرح بشكل واضح سؤال: ماذا لو طلبت القيادة السياسية مواجهة المظاهرات بالعنف وباستخدام الرصاص؟ وكان الموقف الجماعي لكافة القيادات المجتمعة بأنهم يرفضون هذا، وأنهم لن يوجهوا رصاصة إلى المتظاهرين، حتى لو كان في ذلك مخالفـة لأوامـر القائد الأعلى للقوات المسـلحة حسـني مبارك فـي حالة ما لو طلـب ذلـك.

ولكـن الإعـلان الواضح لهذا الموقـف، موقف القوات المسـلحة، بعد هذا الإعلان عن التشكيل الوزاري، الذي كان دلالة على عدم الجدية من المجموعة التـي تديـر الأزمـة في قصـر الرئاسـة، وعـدم قدرتها على فهـم رغبـة الجماهير والتوافق معها، وإعلام مؤسسـة الرئاسة بشكل واضح بأن هذا هو الموقف الذي تعلنه للمواطنين ولهم في الوقت نفسه.

ظـل موقفنـا فـي التغطية هو نقـل الصورة بقدر الإمكان كما هـي، ومحاولة الالتفـاف علـى التضييق في النقـل الذي أتى من خلال التعليمات بعدم السـماح للمشـاركين فـي المظاهـرات التعبير عـن رأيهم، وقد اسـتعضنا عـن ذلك بفتح المجـال للأصـوات التي تلقى قبولا لـدى المواطنين، والمعـروف عنها طرحها الإصلاحـي، لأن تأخـذ فرصتها بطرح وجهـة النظر هذه عبر شاشـة التليفزيون، وأعطيـت التعليمات بعدم السـماح للأصـوات التي عرف عنها أنهـا تلقى رفضا كبيرا شـعبيا بأن تظهر على التليفزيون في هذا التوقيت، وهكذا، وبالحد الأدنى، إذا ما كنا قد مُنعنا من أن نسـمح للمتظاهرين أو قياداتهم من الظهور على الهواء، فإننا اخترنا أن نمنع الذين يحظون بكراهية المواطنين بعدم الظهور في المقابل.

ونتيجـة حالـة الخوف التي انتابت قطاعـات كبيرة في هـذه المرحلة، بما في ذلـك مـا انتابنا مثلهم، من أن تزايد دعوات المظاهـرات، والتي كانت جديدة في هـذا الوقـت، لمليونيات في ميدان التحريـر أو غيره من المحافظـات المختلفة؛ الخشـية مـن أن يتحول الأمر إلـى حالة من العنف الكامـل والفوضى، وكان هذا هـو أحد العناصر الحاكمة فـي إدارتنا للأزمة في هذا الأمـر، فكانت الدعوة لأن نعطـي الفرصـة للرئيس مبارك حتـى يمكن أن نختبـر نياته، ونيـات حكومته في المرحلة المقبلة، إذا ما كان جادا بالفعل في مرحلة الإصلاح، وكان التعبير الذي نستخدمه في هذا الإطار هو: «عرف المصريون كيف يتظاهرون، وعرفوا الطريق إلـى ميدان التحريـر، وبالتالي في حالة عـدم تطبيق ما يجب أن تلتـزم به الدولة؛ فـإن ميدان التحرير موجود للتأكيد، أو لإعـادة الطلب، أو لاتخاذ الموقف الذي يدفع النظام إلى التغيير، وكانت الخشـية أن يتحول شـعار «الشـعب يريد إسقاط النظام»، الذي بات حاضرا بشـكل كبير في المظاهرات إلى إسـقاط الدولة وهذا ما لا تتحمله مصر».

كانت المشكلة الأخرى التي نواجهها هي كيف يمكن لنا أن نوصل صوتنا إلى ميدان التحرير، وقد قمت بالاتصال بكافة الجهات السياسية والسيادية والأمنية والعسكرية لمساعدتنا بقدر الإمكان في أن تؤمن لنا إما مكبرات صوت عبر ميدان التحرير أو شاشات عرض ضخمة يمكن العرض من خلالها، أو حتى سماعات ومكبرات الصوت الموجودة في مسجد عمر مكرم الموجود في الميدان، لكن لم تتم الاستجابة لطلبنا هذا لعدم القدرة على تنفيذه، وعدم القدرة على تأمينه، وبالتالي لم نتمكن من أن نكون موجودين في ميدان التحرير، وظلت الشاشة الوحيدة المسموح لها بالتواجد في الميدان من قِبَل المتظاهرين، وبشاشات ضخمة وفي أماكن بدا أنها أعدت خصيصا ومسبقا لهذه الشاشات، هي شاشة قناة الجزيرة التي خصصت كل إرسالها لنقل ما يحدث في مصر، ولنقل الرسائل والتعليمات الخاصة بالمظاهرات.

تزامن مع ذلك أيضا أخبار متعددة أتت من أطراف مختلفة، أمنية وعسكرية، حول إلقاء القبض على عدد من العناصر الأجنبية أثناء محاولة ضبط الأمن في الشارع، وهؤلاء الأجانب تم القبض عليهم سواء في ميدان التحرير، أو في شوارع القاهرة المختلفة أو المحافظات. وقد جاءنا اتصال، أذكره تماما في تلك الليلة من الملحن المصري المعروف عمرو مصطفى، والذي تحدث عن أنه تم القبض على خمسة من السويسريين في الشارع الذي يقطن فيه، وكانت معهم منشورات يوزعونها للدعوة إلى التظاهر والاحتجاج وإسقاط النظام، وقد انفعل على الهواء حتى وصل إلى مرحلة البكاء؛ مفسرا أن ما يحدث هو مؤامرة على مصر، وأن هناك عملية غسيل مخ تحدث للشباب لإسقاط الدولة.

بعض المراسلين أتوا لي أيضا ببعض المنشورات التي يتم توزيعها في الميدان وفي شوارع القاهرة، من بينها أحد المنشورات كان بأربع لغات العربية

والإنجليزيـة والألمانيـة والإيطالية، وجاء فيـه: «نحن أعضـاء المجتمع المدني الدولـي المقيميـن في مصر ممثلين عـن أوروبا وأمريكا نعلن تضامنا مع شـعب مصـر وحقـه في تقريـر مصيره، ونطالـب كافة حكوماتنـا بأن تعلـن تضامنها مع الشـعب المصري، ونطالـب المجتمع الدولي والعالم أجمـع باحترام إرادة هذا الشـعب الذي خرج يعبر عن رأيه بمنتهى السـلمية؛ مطالبا برحيل الرئيس مبارك ونظامـه الديكتاتـوري، ونحن ندعم شـعب مصر حتى النهاية حتـى يقرر مصيره بنفسه».

علـى الرغم مـن هذا، وعلـى الرغم من الحديـث عن مؤامـرة، وعلى الرغم مـن الحديث عن جهـات مختلفة، وعن تدخـل أجنبي، وعن علامات اسـتفهام كثيرة هي بالفعل محل تسـاؤل وتشكك، فإن العنصر الحاضر والحاسم يظل هو ذلك السـلوك وتلك الإدارة التي تمسَّك بها النظام في إدارته لتلك الأزمة، والتي خلقـت تربـة صالحة لكي ينجح مَـن ينجح، ومَـن يريد أن ينجح، ومَـن يريد أن يؤثـر، ومَـن يريد أن يغيِّـر ، ليس هذا في هـذه المرحلة فقط، ولكـن في الفترات السابقة، كانت هذه هي القناعة التي ظللت أفكر فيها في تلك الفترة، وما بعدها، فلـو كان هـذا النظام قد اتسـم بقـدر أعلى من النظـام السياسـي، أو القدرة على الاسـتجابة للمطالب المشـروعة للمصريين، أو العمل بالفعل على تلبية أهداف وطموحات الشعب، ما كان قد وصل إلى هذه المرحلة.

كانت المشـاورات قد بدأت بين الأطراف الرئيسـة: الرئاسـة، والمخابرات، والقوات المسلحة، حول الخطوة التالية التي ينبغي اتخاذها بعد الإعلان عن هذا التشـكيل الوزاري، وكانت إحـدى الأفكار المطروحة أن يخـرج الرئيس مبارك إلـى المواطنيـن؛ ليتحدث عن الإجـراءات التنفيذية التالية التـي يجب اتخاذها، لكن ما رؤي بعد مشـاورات طويلة أن يخرج نائب رئيس الجمهورية السـيد عمر

سـليمان، وبالفعل قبل العاشـرة مسـاء بقليل، جاءنا خبرٌ؛ أن نائب الرئيس سوف يلقي بيانا بعد قليل، وبعد دقائق بالفعل أذعنا بيان السيد عمر سليمان، الذي كان قد تم تسـجيله في رئاسـة الجمهورية، وجاء فيه أن الرئيس كلفه بإجراء حوارات على الفور مع كل القوى السياسية؛ لمناقشة القضايا المثارة والمرتبطة بالإصلاح الدسـتوري والتشـريعي، والتعديلات المقترحة، وكذلك أحكام محكمة النقض فيما يتعلق بمجلس الشعب، وقال سليمان: إنه تم تكليفه من قِبَل الرئيس بإجراء حـوار مع جميع القوى السياسـية والبدء بحوار حـول القضايا المثارة بالإصلاح الدسـتوري والتشـريعي ومـع التعديلات المقترحـة وبتوقيتات محـددة، مضيفا أن الرئيـس يشـدد علـى أن قرارات محكمـة النقض في الطعـون الانتخابية لا بد أن تأخـذ طريقهـا للتنفيذ الأميـن دون إبطاء، وقال سـليمان: إن محاصرة البطالة ومكافحة الفقر والفسـاد والموازنة بين الأجور والأسعار من أولويات الحكومة الجديدة، وقـال: إن مبارك وجه بالإعلان عن بيان الحكومة الجديدة في غضون أيام قليلة، وسيتضمن سياسات محددة وواضحة في إطار زمني محدد.

قد يكون الخطأ الوحيد في البيان الذي ألقاه عمر سليمان هو أنه بدأ بـ«كلفني السيد الرئيس» ، فإذا كان هذا الأسلوب هو تعبير عن درجة الالتزام التي اتسم بها دائما السيد عمر سليمان في علاقته مع الرئيس مبارك، وإذا ما كان يمكن تقديرها على المستوى الشخصي بولاء سليمان لمبارك، إلا أنه سياسيا لم يلق هذا التعبير قبولا كبيرا لدى الناس، خاصة مع ازدياد رفع شعار المطالبة بـ«تنحي الرئيس»، وقـد يكـون فـي جملته تأكيـد على شـرعية الرئيس، وفي الوقت نفسـه اسـتفزاز أكثـر لبعـض المتظاهرين، ولقطاع أكبر من الشـعب المصـري، وعلى الرغم من ذلك، فإن عددا من القوى السياسـية المختلفة، سـواء التقليدية، أو المشاركة في المظاهرات والشـباب، قد اسـتقبلت هذا البيان بقدر من الترحيب الحذر، وكان

الانتظـار لمعرفـة الآليّـة التي سـيتم اعتمادها في معرفـة إدارة هـذا الحوار الذي طرحه نائب رئيس الجمهورية.

بعـد هذا البيان بقليـل، هاتفني وزير الإعلام؛ ليخبرني أنه تـم إبلاغه من قِبَل الحزب وجمال مبارك، بأن هناك مظاهرة مؤيدة سوف تأتي أمام مبنى التليفزيون، وأن علينـا أن نوجـه الكاميرات لتصويرها ونقلها وبثها بشـكل مباشـر، ولـم أجد أمامـي إلا أن أنفذ هذا القرار الذي جاءني في شـكل تعليمات واضحة، وبالفعل بعد دقائق، حضر من المتظاهرين ما قد يصل عددهم إلى مئات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة أمام مبنى التليفزيون، وهم يرفعون شعارات تدعو إلى تأييد الرئيس مبـارك، وتؤيـد الشـرعية، وبالفعل تـم نقل هذه الصـورة على الهواء، وشـعرت بالضيق الشديد بعد قليل من إذاعة هذه الصورة في الوقت الذي كنا نلام من قِبَل النظـام؛ أننا نذيع مظاهرات ميدان التحريـر؛ فقمت بإعطاء تعليمات واضحة بأن يتم قسـم الشاشة إلى نصفين، ونقل مظاهرات ميدان التحرير في نصف الشاشة، حتـى لـو كان مسـتواها الفني ضعيف بسـبب تصويرهـا بكاميـرات الأمن؛ لعدم تمكنـا من تصويرها بشـكل مباشـر في ميـدان التحرير، إما بسـبب الاعتداء على كاميراتنـا، أو بعدنا النسـبي عـن الميدان، مقارنـة بالمحطـات الفضائية الأخرى التي تطل على الميدان بشـكل مباشـر، وفي النصف الآخر من الشاشة يتم وضع مظاهـرات التأييد الموجودة أمام التليفزيـون، وقد تعرَّض وزير الإعلام للوم من قِبَل مؤسسـة الرئاسـة، وقـد يكون من الدكتـور زكريا عزمي تحديـدا؛ نتيجة هذا الموقـف، وقـد نقل لي هـذا الانتقاد بسـبب أن وضعنا المظاهرتيـن في مواجهة بعضهما البعض على الشاشـة، إلا أنني أقنعته بأن هذا هو الحد الأدنى الممكن؛ حتى يمكننا الحفاظ على المصداقية لدى المشاهدين.

وقد ظهر أحد الكتَّاب على شاشة التليفزيون في هذا الوقت، ووجه انتقادا لنا أن أذعنا مظاهرات التأييد فقط، ولم نذع مظاهرات التحرير، وقد اتفقت تماما مع هذا الانتقاد؛ فقد أصابني إذاعة مظاهرات التأييد في البداية منفردة بالضيق الشديد؛ لعدم مهنيته، وعدم اتساقه مع أسلوبي في التفكير، غير أنه لم يكن أمامي إلا الالتزام بالقرار في ذلك الوقت، والالتفاف عليه قدر الإمكان، وقد اقتنع الوزير بوجهة النظر هذه، وتركنا الصورتين تواجهان بعضهما البعض، مظاهرات ضعيفة قليلة تبدو مفتعلة أمام مظاهرات ميدان التحرير.

في تلك الليلة، وبعد بيان عمر سليمان، وعبر شاشة التليفزيون، كانت المرة الأولى التي تظهر فيها مطالبات، بأن يتم إعطاء صلاحيات رئيس الجمهورية لنائبه عمر سليمان، وأن ينزوي الرئيس مبارك حتى موعد الانتخابات المقبلة، ووصل الأمر ببعض وجهات النظر التي طرحت عبر شاشة التليفزيون، بأن يتسلم عمر سليمان الرئاسة لفترة مؤقتة من الرئيس مبارك، وأن يترك الحكم تماما في هذه المرحلة، ويبقى عمر سليمان حتى موعد انتخابات الرئاسة المقبلة.

اقتضت العادة أن يتحول مكتبي إلى دائرة حوار يتحدث فيها العاملون مع مَن يزورنا من كتَّاب وصحفيين في الصحف المختلفة، نتحدث ونتشاور فيما حدث خلال اليوم والأيام السابقة له، وفي هذه الليلة كنت مهموما إلى حد كبير بتلك التطورات السلبية في إدارة الأزمة، هذه الحالة دفعتني للبحث بشكل أو بآخر إلى البحث عن طريقة للخروج والمشاركة للدفع ناحية الحل، فما عرفته عن نفسي، وما خبرته فيها هو اهتمامي بالشأن العام، ورغبتي الدائمة في أن أتدخل فيما يمكنني أن أتدخل فيه متى اعتقدت أن تدخلي هذا سوف يؤدي إلى نتيجة إيجابية.

كانت كل اتصالاتي في هذا اليوم بكل مَن استطعت أن أصل إليه من المسئولين المؤثرين سواء سياسيا أو أمنيا أو عسكريا؛ لكي أتبادل معه وجهات النظر وأنقل إليه تخوفاتي ووجهة نظري في أن الأمور ينبغي دفعها بأي شكل من الأشكال للوصول إلى نتيجة إيجابية، وكانت شكواي الرئيسة هي أن هناك أكثر من جهة هي التي تتعامل مع إعلام الدولة، وأن هناك قوى أساسية موجودة الآن بشكل أو بآخر، تحاول أن تدير الإعلام، وتعمل على أن يكون لها تأثير من خلاله، هذه الجهات الأساسية كانت هي رئاسة الجمهورية، والممثلة في وزير الإعلام، الرئيس المباشر، والمسئول الأول عن الإعلام والتليفزيون، على الطرف الآخر، كانت القوات المسلحة ومعها جهاز المخابرات، وبدا أن كلا الطرفين يشكلان قوة واحدة، وأداة واحدة، وأن التنسيق بينهما كان عاليا، والطرف الثالث والأساس كان الشارع الذي ينقسم إلى جزأين، الأول: الرأي العام وهو الأغلبية الصامتة، الذي كان يتعامل مع التليفزيون باعتباره إحدى الوسائل التي يمكنه من خلالها المعرفة، والجزء الآخر: هم المتظاهرون الذين نجح منهم مَن نجح في أن يزرع داخلهم صورة سلبية تجاه الإعلام، وخلق تجاهه موقفا عدائيا، لم نتمكن طوال الوقت من تجاوزه، مهما كانت الأساليب والمحاولات، وكم من مرة طلبت أن يتم العمل على تحرير إعلام الدولة؛ بحيث يكون قادرا على العمل في مساحة مناورة أكبر من الوقت الراهن.

في هذه المرة كان من بين ضيوفي في المكتب عدد من الزملاء الصحفيين، وتبادلنا الحوار في كيفية الخروج من ذلك المأزق، كان مما طرحته أنه من الأهمية بمكان في هذا التوقيت أن يخرج رئيس الجمهورية؛ لكي يعطي صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان، وأن يظل الرئيس محتفظا بالقرارات السيادية المتعلقة بحل البرلمان وإعلان حالة الحرب، وتشاورت مع الصحفيين في هذا الأمر، وكان

بينهم صديق صحفي ومذيع في الوقت نفسه، اسمه أحمد المسلماني، قال لي: إنه على علاقة وثيقة بالأطراف السياسية المختلفة في ميدان التحرير، أخذته جانبا وسألته عما يمكن أن يكون مرضيا للشارع في هذا التوقيت، وتبادلنا الرأي حول هذا الموضوع، وطلبت منه تسجيل مجموعة من النقاط تكون أساسا للمطالب التي يمكن أن يتجاوب معها الرئيس.

في تلك الأثناء، كنت قد وصلت إلى قناعة تامة بأن الأمور لا يمكن أن تتحرك إلا إذا اتخذت إجراءات حاسمة وواضحة وملبية لرغبات المتظاهرين، بل ورغبات المصريين بعد أن وصلت الأمور إلى هذه الحالة، كنت مقتنعا أنه يجب ممارسة أقصى درجات الضغط على مؤسسة الرئاسة للوصول إلى تلك النقطة.

بعد أن كتب الزميل عددا من النقاط، عرضها عليّ، فأخذت النقاط الرئيسة والنقاط التي كنت قد كتبتها بعد مناقشتي مع الأطراف المختلفة، لصياغة خطاب يشمل كل مطالب الجماهير، يمكن أن يلقيه الرئيس مبارك، ولم أكن قد وضعت، أو كتبت خطابا للرئيس من قبل؛ طلبت أن يكتب الخطاب على الحاسوب؛ بحيث يكون جاهزا للاستخدام في كل مكان، وفكرت في أن أتوجه به إلى الجهات التي يمكن أن تمرره إلى رئيس الجمهورية حتى يلقيه.

لم أكن في يوم من الأيام من الذين يكتبون خطابات الرئيس، ولم أشارك حتى في كتابة أي خطاب من الخطابات من قبل، لكنني هذه المرة، أحسست أن الأمر ليس مجرد كتابة خطاب للرئيس، ولكنه كان ما اعتقدت أنه حبل إنقاذ ألقيه إلى الجميع حتى يتم الخروج من المأزق، وأظن أنني في هذا كنت أعبر عن أصوات الكثيرين من العقلاء، حتى داخل هذا النظام الذين بدت الصورة واضحة أمامهم بأنه لا مخرج إلا هذا الطريق، وبدا لي هذا واضحا تماما من

خلال مناقشتي مع الأطراف المختلفة، التي كنت على اتصال بها في هذا الوقت من المسئولين، ومن صانعي القرار في تلك المرحلة المهمة.

كان نص الخطاب كالتالي:

بيان إلى الشعب المصري العظيم

أيها الشعب المصري العظيم

إننا نمر بظروف استثنائية في تاريخ بلادنا، إنكم تعلمون جميعا ما بذلت من أجل وطننا الغالي ضابطا وقائدا ونائبا ورئيسا، حملت روحي على راحتي، ونطقت الشهادتين، ودخلت حروب بلادنا، أقسمت على شرف القتال من أجل سيناء حتى كانت حرب أكتوبر المجيدة في عام 1973، ومعركتنا العظيمة في طابا.

لقد مررت أثناء رئاستي لمصر بمعضلات ومشكلات إقليمية ودولية، ويعلم الله أنني لم أخن المسئولية قط، ولا ساومت في استقلال ذرة من ترابنا ولا شرف جندي واحد من مقاتلينا .

أيها الشعب المصري العظيم

حين بدأ شبابنا حركات احتجاج تدعو للتغيير، كان قراري إتاحة الفرصة الكاملة لهم، دون استخدام مفرط للقوة، لقد كان بإمكاني أن أكون قاسيا وعنيفا مثل قادة آخرين في نظم أخرى، لكن تاريخي الوطني وحبي الجارف لشعبنا العظيم منعني من أن أقدم السلطة على الصالح العام .

أيها الشعب المصري العظيم

لقد رأى شبابنا، وهذا حقهم، أن أترك لهم حرية إدارة مستقبلهم كما يريدون، وكما يلبي طموحاتهم في عالم يتطور على مدار الساعة، ولقد خشيت كثيرا

أن ينجرف شبابنا في اتجاهات خطيرة على بلادنا، ولكن تداعيات الأحداث جاءت بما يجعلني أطمئن على شجاعتهم وتفكيرهم، إنني لا أريد لشبابنا أن يبني مستقبله على خراب ، ولا أريد له أن يعود إلى نقطة الصفر، فيأخذ طريقا طويلا سبق أن قطعناه من قبل.

لا نريد لبنوكنا وشركاتنا ومرافقنا أن تعود إلى ما كان قبل عقود، لنستدين من أجل البناء من جديد.

أيها الشعب المصري العظيم

لقد كنت، ولي الشرف الكبير، أن أكون جزءا من تاريخكم، لكن سأترك لكم المستقبل راضيا مطمئنا، متمنيا لكم الحفاظ على وطنكم وشرفكم.

إنني أعلن عدم ترشيحي للانتخابات الرئاسية المقررة هذا العام، كما أنني أعلن استقالتي من رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي، ولقد قبلت قبل قليل استقالة أمين السياسات السيد جمال مبارك من الحزب الوطني؛ ليعتزل الحياة السياسية بعد سنوات من الاجتهاد من أجل وضع أفضل.

كما أنني أعلن تفويض نائب رئيس الجمهورية باختصاصات رئيس الجمهورية فيما عدا قرار الحرب، إلى حين أن أسلم السلطة في إطار ديمقراطي إلى الرئيس الجديد.

أيها الشعب المصري العظيم

إنني لست حزينا أبدا على ما جرى، بل إنني واحد منكم يسعده إنجاز معركة الديمقراطية بعد أن أنجزنا معارك الحرب والسلام.

إننـي أحب عَلم بلادي، وتراب بلادي، وأهل بـلادي؛ متمنيا لمصرنا الغالية مستقبلا عظيما يليق بالشعب والتاريخ.

حسني مبارك

لـم أنم في تلك الليلة، كالعادة، ففي تلـك الليلة كان الأمر مختلفا؛ فقد كنت أفكـر مـاذا يجب أن أفعل؟! وكيف يمكـن أن أصل بهذا الخطـاب إلى أن يكون مؤثرا أو حاضرا من خلال مؤسسـة الرئاسـة؟!، وكيف يمكن أن أمارس أي دور من أجل زيادة حجم الضغط على الرئاسة؟!

في الصباح الباكر طلبت من أحد الأصدقاء أن يرتب لي اتصالا مؤمَّنا بقيادة جهـاز المخابـرات، وقد طلبـت أن يكون مؤمَّنا ولا يكون من خـلال التليفونات العاديـة، حتـى لا يتم رصد المكالمـة خاصة بعد تلك الحالـة المتوترة الحاصلة على مسـتوى الشارع وعلى مستوى النظام، وعلى مستوى الدولة كلها. وبالفعل تم الاتصال، وقدمت تصوري لما هو واقع في الوضع الراهن في الدولة، ورؤيتي مـن خلال التقارير الآتية إليَّ من خلال كافة المراسـلين، من كافة الأماكن، ومن خلال المشـاهدة الشخصية، وكان تقييمي أن الأوضاع في غاية السوء، وأن قدرا من التخبط الواضح بدا ظاهرا في الإدارة السياسـية وفي اتخاذ القرارات، ويبدو أنه لا توجد رغبة حقيقية، لدى الرئاسة لحل المشكلة، أو أن أحدا لا يدرك أبعاد الأزمة الراهنة، وهناك اعتقاد راسخ لديهم، استطعت أن أجده من خلال اتصالي بهم، ومن خلال ما كان يأتيني من ملاحظات وتعليمات عن طريق وزير الإعلام، بأن لديهم اعتقاد أن هذه أزمة وسوف يتم التعامل معها وتجاوزها حتى لو كانت

أزمة أكبر مما اعتادوا عليه، ويمكن إرضاء الناس بتجاوب جزئي لمطالبهم، وقد استخدمت في ذلك الوقت تعبير أن مَن يدير الأزمة في هذه المرحلة، وكنت أقصدني الحقيقة جمال مبارك، دون أن أشير إلى اسمه بشكل واضح؛ إذ يتعامل مع الحالة الراهنة معاملة صراف البنك الحرامي الذي يعطي للعميل ما يطلبه من أموال في شكل رزم مالية، ولكنه يأخذ لنفسه عدة أوراق من كل رزمة، وهو يراهن أن العميل لن يلحظ اختفاء هذه الأوراق.

الصورة الأخرى التي كانت حاضرة في ذهني، هي ذلك التوقع لدى جمال أنه من الممكن دائما لديه مساومة الناس على مطالبهم، وأنهم قد يكونون قابلين وراضين إذا ما أعطوا جزءا يسيرا مما يطلبونه، وهو لذلك من الضامنين.

أيضا كان الملاحظ أن هناك حالة من حالات التغييب الكاملة للرئيس مبارك، وهو الأمر الذي بدا واضحا من خلال الاتصالات التي كانت تتم أمامي، فقد كانت الصورة دائما ما يتم تقديمها للرئيس في شكل أخف من الواقع الحقيقي، وكان هناك قدر من الطمأنة أن هناك مَن يدير الأزمة، وأن هناك حلولا للوضع الراهن، وكان الاعتماد الأكبر للرئيس مبارك على نجله جمال ومجموعته في إدارة الأزمة.

قدمت هذه الرؤية، وأبلغت مَن كان على الطرف الآخر من التليفون، أنه لم تعد هناك وسيلة إلا أن يخرج الرئيس؛ ليحادث الناس بلغة مختلفة وبطريقة مختلفة، يخاطب فيها مشاعر الجماهير، ويعلن في هذا الخطاب أنه يعطي كافة صلاحياته، وفقا للدستور، لنائب رئيس الجمهورية، وأن يحتفظ هو بالصلاحيات الدستورية الخاصة بإعلان الحرب أو حل البرلمان، ويعطي ما دون ذلك لنائب

رئيس الجمهورية، وذكرت أن لديّ مشروع خطاب بهذا، وأنني سوف أقوم بإرساله لهم.

قبل أن ينتهي الاتصال أكد لي الطرف الآخر أن هناك اجتماعات تتم اليوم بالفعل مع الرئيس؛ لإقناعه أن يعطي الصلاحيات بالفعل للنائب، وأنهم قد يصلون لهذه النتيجة مع نهاية اليوم، والتوقع أنه غالبا ما سوف يوافق في ظل الأوضاع الحالية، كما أبلغته أن المحاولات ما زالت مستمرة لاقتحام التليفزيون، وأنه كاد أن يسقط مرتين خلال الفترة الماضية، وأن هناك صعوبة في إقناع العاملين بالاستمرار في العمل، خاصة مع رد الفعل البطيء من الدولة وغير المتجاوب مع مطالب المتظاهرين والشعب في هذه المرحلة، خاصة أن هؤلاء العاملين لهم إخوة وأقارب في المظاهرات، ولهم آراء مختلفة، ومن الصعب أن يستمروا في الاقتناع بغير ما هم مقتنعون به، في ظل هذا الأداء الرئاسي غير المتجاوب.

انتهى الاتصال التليفوني، وبعد أن خرجت من الخط المؤمَّن، تذكرت أن هناك نقطة يمكن إضافتها، فتحدثت مرة أخرى، وذكرت أنه ما لو كان هناك رئيس عمل وغير قادر على أداء العمل يكلف نائبه بإدارة هذا العمل، ويأخذ إجازة للسفر إلى العلاج، وذلك في إشارة أنه يمكن أن يكون الحل في هذا الإطار، أن يسافر الرئيس مبارك إما إلى شرم الشيخ ، أو إلى ألمانيا للعلاج، وفهم الطرف الآخر الرسالة، وأكد لي أن هذا من ضمن الأمور التي ستناقش قائلا: «ربنا يسهل».

بعد نهاية الاتصال أحسست بقدر من الارتياح النسبي، آملا أن يصل الأمر إلى حل، واستمرت الاجتماعات كما علمت طوال اليوم، وعلمت بعد ذلك أن هذه الاجتماعات واجههم الرئيس فيها بقدر كبير من العناد غير الطبيعي، وأُبلغت بعد

الظهر بأن الرئيس سيخرج بالفعل؛ ليتحدث إلى الناس، وأن الحديث لن يكون كما اتفقنا عليه بالفعل في الصباح، ولكن علَّق مَن كان يتحدث إليّ بأنها «خطوة في الطريق»، لكننا لاحظنا أن هناك حالة من حالات العناد غير الطبيعي، ويبدو أن مَن يتحكم في اتخاذ القرار هو جمال مبارك، وذلك بشكل غير مباشر.

مظاهرات الثلاثاء، التي سميت مليونية، تجاوب معها الكثيرون، حتى إن الميدان امتلأ بعشرات الألوف، واقترب من مائتي ألف، وقد سميت بالمليونية، ويمكن اعتبارها كذلك ، حتى لو كانت سعة الميدان لا تزيد عن 200 ألف، كما قدرت الجهات المختصة في القوات المسلحة، ولكن هذا الحشد الكبير كان من أكبر الاحتشادات الموجودة، وبدا أن الشعار الرئيس الموجود في الميدان هو مطالبة الرئيس بالتنحي وإسقاط النظام.

الفصل التاسع

موقعة الجمل

للشعوب مفاتيح ومداخل، إذا ما عرف الزعيم السياسي، أو أي سياسي، كيف يتعامل مع هذه المفاتيح والمداخل، استطاع أن يحقق فيها مكسبا واضحا، والشعب المصري أحد أهم المداخل لديه هو الجانب الإنساني، فإذا ما استطاع شخص أن يتحدث ويقتحم ذلك الجدار العاطفي، فإن مَن يفعل ذلك بالتأكيد يحقق تعاطفا ومكسبا شعبيا كبيرا، التاريخ أكد هذا دائما، والواقع أيضا يؤكد هذا.

عندما توفي حفيد الرئيس مبارك في مايو 2009، سادت بين المصريين حالة من الحزن العام، هذه الحالة من الحزن العام، لم يكن من الممكن فهمها إلا في إطار ذلك الإحساس، بالتعاطف مع شخص يحكم البلاد لمدة 28 عاما، حدث نوع من أنواع الارتباط بينهم وبينه، وحدث نوع من التعاطف مع تلك الحالة التي يمر بها، وهذا أيضا يمكن أن يقع تحت التفسير الذي يقول إن رئاسة الدولة في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن قياسها بعلاقة رئيس الدولة وشعبه في الحضارات الأوروبية مثلا، ولكنها علاقة تمتزج فيها الأبوة بالمسئولية، كما وصفها الرئيس المصري السابق أنور السادات من قبل بأنه كبير العائلة، وهذا التعبير رغم أن السادات هو أول مَن استخدمه إلا أنه كان تعبيرا صادقا وصريحا، ويمكن أيضا اعتباره نوعا من التطور في المفهوم القبلي، وهو مفهوم كان موجودا في المناطق المحيطة بمصر، سواء في الجزيرة العربية، وصحراء إفريقيا، وهي العلاقة بين زعيم القبيلة وقبيلته، تلك العلاقة القبلية تطورت في مصر إلى تلك العلاقة الريفية التي لخصها السادات في مصطلح «كبير العائلة».

وهكذا فإن الكبير، حتى لو أخطأ فإنه سيظل كبيرا، في إطار الثقافة الشعبية المصرية العامة، وكذلك فإن هذا الكبير إذا ما أصابه مكروه فإنهم أهله جميعهم،

حتى مَن يختلف معه، أو يعارضه، يسقط قناع المعارضة في هذه اللحظة، ويتراجع الخلاف، وتبقى فقط حالة التعاطف، وهذا هو ما حدث في 2009، عندما توفي حفيد الرئيس مبارك،. وقد بادر الجميع في وسائل الإعلام المختلفة، الخاصة قبل العامة، بل الخاصة أكثر من العامة، في إظهار ذلك التعاطف مع الرئيس ووضعه وحالته، وكانت حالات التعاطف في العائلات المصرية كبيرة، تصل إلى حد البكاء على حفيد الرئيس، وكأنه أحد أفراد العائلة .

أيضا عندما تعرض الرئيس مبارك في 6 مارس 2010 لعملية استئصال ورم في ألمانيا، وهي العملية التي نقَل أثناءها سلطاته إلى رئيس الوزراء أحمد نظيف، سادت المصريين حالة من القلق على صحة الرئيس، وكانت النشرة الطبية اليومية هي أحد الأخبار المهمة التي يتلقفها المصريون جميعا على مختلف أحوالهم، هذه الحالة لم تكن حالة خوف من اختفاء الرئيس أو حدوث فراغ، لكن حالة قلق حقيقية على كبير العائلة حتى ذلك الوقت.

خطاب الرئيس في تلك الليلة، 1 فبراير، بعد أن مرت مصر بهذه الأزمة الشديدة، وذلك الموقف في ميدان التحرير، كان هو أيضا إحدى تلك اللحظات التي لعبت على الوتر العاطفي لدى المصريين، وأيقظت فيه بشدة ذلك التعاطف مع كبير العائلة، وساد الحديث بين المتحدثين في الشارع وعلى الفضائيات، عن هذا المعنى، معنى الاقتراب من الشخص، والتعاطف معه، وكان لسان الحال أن مبارك لا يستحق ذلك، يمكن أن يكون قد أخطأ، لكنه لا يستحق أن نتعامل معه هكذا، كان هذا لسان حال المواطنين البسطاء، الذين استمعوا إلى خطابه في تلك الليلة.

شعرت بعد نهاية الخطاب أن هذه فرصة كبيرة أخرى أمام الرئيس مبارك ينبغي استغلالها للخروج من المأزق، والوصول إلى بر الأمان، بشكل يحفظ

لكل الأطراف الحد الأقصى من تحقيق المكاسب، على البر السياسي والانتقال السلمي للسلطة، وتحقيق مطالب المصريين، أو الجزء الأكبر منها، وتحقيق مطالب المتظاهرين، وفي الوقت عينه الحفاظ على صورة مبارك؛ باعتباره مرتبطا ارتباطا حقيقيا بهذا البلد وحريصا على سلامته، و يود لو ينهي حياته السياسية، ليس باعتباره الرئيس الأول الذي يقرر الانتخابات التعددية المباشرة لرئيس الجمهورية في 2005، بل وأيضا، أول رئيس يقوم بعملية تسليم للسلطة، و أول رئيس يحمل لقب الرئيس السابق دون انقلاب ودون اغتيال.

كانت هذه فرصة أخرى، شعرت في وقتها بأنها أكبر الفرص التي أتيحت، و أفضل وأكبر المخارج التي خلقها ووفرها مبارك بهذا الأسلوب، الذي استطاع أن يصل فيه إلى النقطة العاطفية لدى الشعب المصري.

رد الفعل السريع الذي وصلنا من خلال ميدان التحرير بأن هناك أصواتا كثيرة ترحب بالخطاب، وأن العديدين منهم اعتبروا هذا انتصارا لهم، ولانتفاضتهم، و أنهم استطاعوا في ثمانية أيام أن يحققوا ما لم يتم تحقيقه في تونس إلا بعد 28 يوما، وبالفعل بدأ عدد من ميدان التحرير يتركون الميدان ويتحركون، المجموعة الوحيدة التي رفضت هذا البيان منذ اللحظة الأولى كانت جماعة الإخوان المسلمين التي شعرت بأن السجادة يتم سحبها من تحت أقدامها، وأن مبارك بهذا التصرف قد نجح في أن يجهض مشروع إسقاط النظام، وبالتالي كان الرفض الكامل منهم لهذا البيان، وبدءوا في عملية تخويف المتظاهرين الآخرين بأنهم لو تركوا الميدان فسوف يتعرضون للاعتقال والمحاكمات بسبب مشاركتهم في المظاهرات.

الطرف الآخر الذي شكك في الخطاب منذ اللحظة الأولى، وأكد على هذا التشكيك كانت قناة الجزيرة، التي أكدت على هذا التشكيك بعد الخطاب

بلحظات؛ بقولها: إن المتظاهرين في ميدان التحرير يرفضون خطاب الرئيس، وأنه لم يلق أي استجابة رغم ما قدمه من تنازلات.

بعد الخطاب بعشر دقائق، كان الترتيب أن يتم إذاعة البيان من رئيس مجلس الشعب، الذي يعلن فيه أنه سيتخذ الإجراءات القانونية في تنفيذ الأحكام القضائية الخاصة ببطلان الانتخابات في بعض دوائر مجلس الشعب، تنفيذا لما جاء في خطاب الرئيس.

ساد قدر كبير من الارتياح بعد هذا الخطاب داخل مبنى الإذاعة والتليفزيون، وبدا الاستعداد وكأن الليلة ستكون الليلة الأخيرة، التي سنبيت فيها في المبنى، وأن الأمور سوف تعود إلى طبيعتها، ابتداء من الغد، وبالتالي انتهت مقدمات المشكلة، وتحقق هدف سياسي وتطور مهم في ذات الوقت.

عندما صعدت إلى مكتب وزير الإعلام أنس الفقي، وجدت لديه قدرا عاليا من الارتياح لما تم، وكان فيما يبدو أن هذه هي الحالة المسيطرة على الطرف الآخر، في قصر الرئاسة.

بعد قليل، لاحظت أن هناك مجموعات بدأت تأتي بالقرب من التليفزيون، وبدأت تهتف للرئيس مبارك، وفيما يبدو أن هذه المجموعات التي أتت في البداية تم تكليفها من قِبَل قصر الرئاسة، أو الحزب الذي كان ما زال قائما حتى ذلك الوقت، بأن يتم تنظيم مظاهرات؛ لتأييد الرئيس مبارك.

بدأت المظاهرات بعد نهاية الخطاب بفترة قصيرة، وتوجهت بشكل مباشر إلى مبنى التليفزيون، وكان العدد قليل جدا، اتصل بي وزير الإعلام وطلب مني نقل التظاهرات مرة أخرى من أمام مبنى التليفزيون، وسألني كم عدد المتظاهرين الموجودين حتى الآن؟ فقلت له: العدد صغير جدا، وأضفت مازحا: «العدد 17 شخصا، وأفكر أن أرسل لهم ثلاثة أشخاص من عندنا حتى يكملوا العشرين»،

فقال لي: انتظر بعد قليل سيزداد العدد، وبعد قليل بالفعل ازداد العدد، ليصبح عدة عشرات، تجاوز المئة بقليل، ولم يصل إلى المئتين، وكان بصحبتهم سماعات ساوند سيستم، بدءوا في وضعها أمام التليفزيون؛ حيث سمح لهم بذلك، وبدءوا في إذاعة الأغاني الوطنية بصوت عال، وهم يهتفون هتافات مؤيدة للرئيس، وبالفعل تنفيذا للتعليمات تم نقل المشهد، وفي المقابل كانت موجودة صورة ميدان التحرير، من خلال كاميرا الأمن التي نستخدمها، منذ بدء الأحداث .

بعد قليل صعدت إلى مكتب الوزير، الذي كان يقوم بمجموعة من الاتصالات، قام بالاتصال بجمال، وزكريا عزمي، والرئيس مبارك، وكانت أصوات الأغاني والهتافات المؤيدة تأتي من شباك مكتبه، الذي طلب من مساعديه أن يفتحوه حتى تصل إليه أصوات المظاهرات المؤيدة. وكان معه على الهاتف في ذلك الوقت الرئيس مبارك وقال له: «يا افندم، المظاهرات المؤيدة بدأت بالفعل»، وطلب منه أن يستمع إلى تلك الأصوات التي تأتي عبر مكتبه، ليسمعها الرئيس عبر سماعة التليفون.

بعد أن انتهى من مكالمة الرئيس التي أكد له فيها أنه كان موفقا، وأنه لاقى صدى كبيرا لدى المصريين، وأنه يعرف البعض الذين بكوا، أمام التليفزيون عندما استمعوا إلى الخطاب، وقد كان في كل ما قاله للرئيس حقيقيا وصادقا، وبعد أن انتهى من مكالمته بدأت عليه حالة من الارتياح كنت أشاركه فيها في الواقع، وكان جزء كبير من المصريين يشاركوننا فيها. بدأ الحديث عن أن هناك مجموعة من المظاهرات المؤيدة للرئيس، سوف تكون موجودة في أماكن مختلفة في القاهرة، وأن علينا أن نرتب لتغطية هذه المظاهرات، وبدأت الاتصالات تنهال عليّ بالفعل من مجموعة من القيادات الحزبية، أو ما تبقى

من الحزب الوطني، وبعض الجهات الأخرى التنفيذية تحدد أماكن المظاهرات المؤيدة التي ستنطلق في صباح اليوم التالي، أبلغت الوزير باستعدادنا لتغطية هذه المظاهرات. وبالفعل بدأت تنهال عليَّ الاتصالات من أطراف عديدة ومختلفة، تتحدث عن أن هناك مظاهرة في هذا الحي أو الشارع أو الميدان، ويطلبون إرسال كاميرا لهم، وكل واحد منهم كان يؤكد على أن المظاهرة التي ينظمها سوف تكون المظاهرة الأكبر، ويلح في طلب أن يكون هناك تصوير لها، كان شعوري بأن هذا الافتعال في عمل وتنظيم المظاهرات، يمكن أن يؤدي إلى نتيجة عكسية، بالضبط مثل النتيجة العكسية التي أتت من نقل المظاهرة، الموجودة أمام التليفزيون والتي بدت بأنها في جزء منها مفتعلة، بالرغم من أن فيها مَن هو صادق بالفعل في موقفه، وكانت رؤيتي وإحساسي بأن الأفضل أن يترك المجال للمصريين للتعبير عن مشاعرهم التي لن تكون مختلفة عن حالة التعاطف والتأييد للاستقرار، والشكر للرئيس على ما عرضه من خلال خطابه الأخير، لكن على الرغم من ذلك بدأ الاستعداد أيضا للتصوير في الأماكن المختلفة.

تلكم الليلة كانت من أكثر الليالي إزعاجا؛ فقد اعتدت خلال الليالي الماضية ألا أنام سوى ساعتين متصلتين على أقصى تقدير، إلا أن هذه الليلة، حتى هاتين الساعتين، لم أتمكن منهما؛ وذلك بسبب الساوند سيستم الذي كان لصيقا بالمبنى؛ للمظاهرة التي تم إعدادها لتأييد الرئيس، والتي كان من خلالها يتم إذاعة الأغاني الوطنية والمؤيدة، تلك الأغاني التي اعتدنا أن نسمعها في المناسبات الوطنية، وفي أثناء العروض العسكرية وتخريج دفعات الكليات العسكرية، وفي كل المناسبات الوطنية التي كنا نمر بها، وظلت هذه الأغاني من الليل حتى الصباح، تصدح في الأجواء بصوت عالٍ جدا، حتى إننا استخدمنا

هـذا الموضـوع كموضوع للطرفة أو المداعبة بالقول، بـأن المظاهرات المضادة أقل ضجيجا من هذه المظاهرة المؤيدة.

ومـع صباح اليوم استمرت الاتصـالات تأتي من أطراف متعـددة عن وجود مظاهـرات في أماكن مختلفـة، ولكن المفاجأة الحقيقية هـو ذلك الحجم الكبير للمظاهرات، أو هو الواقع الذي يعبر عن طبيعة تلك العلاقة بين المصريين وبين رئيسـهم؛ في تلـك المظاهرات العفوية التي خرجت مـن أماكن مصر المختلفة، والتي شـهدت مظاهرات تلقائية، قليل من هـذه المظاهرات كانت بالتأكيد معدة ومنسـقة، إلا أنه لا يمكن لأي شـخص، مهما تكن قدرته علـى التنظيم أن ينجح في تنظيم ذلك العدد الكبير من المظاهرات التي شـارك فيها الألوف وعشـرات الألـوف في بعض المظاهـرات، وبالتالي فإن القول بأن هـذه المظاهرات كانت مرتبة، هو قول ينقصه الدقة، بل يمكن القول: إن هناك بعض المحاولات لتنظيم مظاهـرات مؤيـدة، ولكنهـا لا تتجـاوز نسـبة ضئيلة جـدا من الحجـم الكلي من المظاهرات المؤيدة لمبارك في ذلك اليوم.

النقطـة المهمة الأخرى هي أن كل هذه المظاهرات التي خرجت، لم تخرج طلبا لبقاء الرئيس مبارك إلى الأبد في السـلطة، ولكنها كانت شـكلا من أشـكال القبول بما عرضه من التزام بعدم الترشـح للرئاسـة، والتقدير لشـخصه،.. شكل من أشكال التعبير عن تلك العلاقة الأبوية بين شعب وحاكم حكمه ثلاثين عاما، وقرر أن يتركه، عندما يخرجون فإنهم يرحبون بقراره بالخروج، ولكن في الوقت نفسه يحاولون أن يقولوا له بشكل أو بآخر كما رفعوا في أحد الشعارات: (حقك علينا يا ريس).

وأصبح هذا الشعار أحد الشعارات لجماعات موجودة مختلفة ومتعددة فيما بعـد، بـل إن بعض المغنيين قـد خرجوا في هذا اليـوم لينتجوا أغنيـة على عجل

تحمل هذا المعنى، الطريف أن بعض هذه الأغاني التي خرجت على عجل لتأييد الرئيس، بعدها بعدة أيام تحولت إلى أغانٍ لمهاجمة الرئيس، وباللحن نفسه والكلمات نفسها، مع بعض التعديل لكي تعكس المعنى. هذا هو الواقع الذي كان موجودا في مصر صباح الثاني من فبراير.

كان خطاب مبارك كفيلا بإنهاء الأزمة، لكنها دخلت نفقا مظلما مع بداية اليوم، بعد ساعات من حالة ارتياح جزئي عقب خطاب الرئيس مبارك، هذا الارتياح وأدته وقضت عليه المواجهات التي اندلعت بين المتظاهرين، مَن هو ضد مبارك، والمؤيدين له، إلى الدرجة التي حولت ميدان التحرير إلى ساحة لحرب الشوارع.

رجل الأعمال نجيب ساويرس دعا المتظاهرين إلى التوقف، قائلا: إنه إذا لم تتحقق مطالبهم سيكون معهم في ميدان التحرير، وهو بهذا كان معبرا عن تيار قوي لليبراليين وقطاع مهم من رجال الأعمال في مصر، كما اتجه عدد من أولياء الأمور لاستعادة أبنائهم، من الميدان، في الوقت الذي كانت خدمات المحمول والإنترنت ورسائل البلاك بيري قد عادت، وبدا أن الأمر يتجه ناحية الانفراجة.

خطاب مبارك العاطفي لاقى رد فعل عالمي طيب، الرئيس الأمريكي باراك أوباما، بعد الخطاب اعتبر أن انتقال السلطة في مصر ينبغي أن يبدأ الآن، ووجه أوباما تحية للجيش لحفاظه على الأمن ومنع وقوع أي أعمال عنف خلال الاحتجاجات، وتضامن أوباما مع شباب المحتجين بقوله، خلال خطابه: «لشعب مصر خصوصا لشبان مصر أريد أن أكون واضحا.. نحن نسمع صوتكم.. ولديّ اعتقاد راسخ بأنكم ستحددون مصيركم بأيديكم وتمسكون بما تبشر به اللحظة من مستقبل أفضل لأولادكم وأحفادكم». وقال أوباما: «إن مبارك يدرك أن

الوضع القائم لا يمكن أن يستمر، وأن التغيير لابد أن يحدث، نحن الذين نخدم في موقع السلطة السياسية، ندرك جميعا أننا نفعل ذلك بإرادة شعبنا».

كما أكد رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، ضرورة أن تكون المرحلة الانتقالية في مصر سريعة، وأن تتسم بالمصداقية وتبدأ الآن، كما دعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى انتقال سريع للسلطة في مصر، وقال بيان صادر عن مكتب ساركوزي، في أعقاب خطاب الرئيس مبارك: «يؤكد رئيس الجمهورية مجددا رغبته في أن يرى عملية انتقال محددة تبدأ دون تأخير»، وحث رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوجان، مبارك على بدء انتقال السلطة «عاجلا لا آجلا»، وقال: إن الشعب ينتظر من مبارك اتخاذ خطوة مختلفة تماما، مضيفا أن الإدارة الحالية تفشل في إشاعة الثقة لبدء مناخ ديمقراطي خلال فترة قصيرة. بينما عبر وزير الخارجية الألماني جيدو فسترفيلا عن ارتياحه لرغبة الرئيس مبارك في «فتح الطريق لتجديد سياسي»، وفي الوقت نفسه، أعلن سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن بلاده ترفض فرض «وصفات» وإنذارات من الخارج على السلطة والشعب المصريين، مشيرا إلى أن روسيا مهتمة بما يحدث هناك ومهتمة باستقرار وازدهار مصر كدولة ديمقراطية، وأن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة سلمية وبأسرع وقت، واعتبر أن السياسيين المصريين والشعب المصري يعرفون كيفية حل تلك المشاكل، في حين رأى مبعوث اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط توني بلير أن التحركات الشعبية في مصر جزء من موجة تغيير ستؤثر على المنطقة بأكملها نحو الأفضل إذا ما تمت إدارتها بشكل مناسب، إلا أن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق حذر من «القلق الحقيقي» من أن الانتفاضات الشعبية قد تقود إلى تولي قوى متطرفة أو إسلامية السلطة في بعض البلدان، داعيا الغرب إلى

التيقظ، وقال: «الإخوان المسلمون في مصر قوة يجب التنبه إليها، على الرغم من عدم تمثيلها غالبية المصريين»، مضيفا أنهم ممولون ومنظمون جيدا.

وزارة الخارجية المصرية، ردت على هذا بقولها: إن دعوات جهات أجنبية إلى مرحلة انتقالية للسلطة تبدأ الآن- أمر مرفوض؛ ويهدف إلى تأجيج الوضع الداخلي في مصر، وإن «الحديث عن مرحلة انتقالية ذات ترتيبات مغايرة لما أوضحه رئيس الجمهورية يتناقض مع الدستور، وينقض على الشرعية بشكل واضح، وسيضع البلاد في مأزق دستوري تاريخي».

وأضافت: «من المؤسف للغاية أن تجد دولا أجنبية غربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا التي تبحث لنفسها عن أي دور في أي وضع، تدس أنوفها فيما تشهده مصر من تطورات».

فيما يبدو في أن هناك حالة من النشوة قد باتت مسيطرة على الأجواء، وهنا كانت بداية الخطأ الكبير، فكما قال الممثل آل باتشينو في فيلم محامي الشيطان: «إن الغرور هو خطيئتي المفضلة»، فإن هذا هو ما حدث. إن هذه الحالة من النشوة خلقت حالة من الإحساس باكتشاف، أو إعادة اكتشاف، القوة التي ظنوها حقيقية لدى القائمين على إدارة الأزمة، وكان هذا هو الخطأ القاتل.

فخطأ ظنوا أنهم هم الذين قاموا بهذا الإعداد، وخطأ ظنوا أنهم يملكون هذه القدرة الهائلة، وخطأ ظنوا أن الشعب كله مع الرئيس، وخطأ ظنوا أن الشعار الذي رفعه المتظاهرون في الشارع: (مش هيمشي) يعني أنهم قد نجحوا في كل ما فعلوا، ونجحوا في إدارة المسألة، وأنه لن يمشي، وأنه قد تم حسم المعركة لصالحهم. وهذا هو الأمر الذي دفع إلى إجراء عدد من الاتصالات ببعض الشخصيات السياسية الخارجية، ومن بينها - كما قيل - اتصال بين جمال

مبارك ووزير الخارجية البريطاني (ويليام هيج)، وكان اتصالا غريبا لكي يقول له فيه ما معناه: هل ترون؟ ها هو الشعب معنا، يقف معنا، وكان تصرفا غريبا أن يقوم جمال بالاتصال بمسئولين سياسيين أو ببعض وزراء الخارجية لدول؛ لكي يتحدث معهم في هذا الإطار أو في هذا الموضوع كما قيل وقتها.

كان المتظاهرون قد خرجوا، من شوارع جامعة الدول العربية، وكورنيش النيل، ورمسيس، وهم يرددون عدة شعارات؛ تأييدا واعتذارا للرئيس، وفي مقابل الشعار الذي ردده قبل أيام: «الشعب يريد إسقاط النظام».. هتف المؤيدون: «الشعب يريد مبارك رئيس»، بالإضافة إلى الهتافات الإنسانية التي يعلنون من خلالها اعتذارهم لمبارك مثل: «اصحى فوق.. الريس مثل أبوك»، «يا جمال قول لأبوك.. الشعب المصري بيحبوك»، و«يا مبارك يا طيار بنقدملك الاعتذار». كما رددوا هتافات أخرى ضد الدكتور محمد البرادعي منها: «يا برادعي يا عميل عدلك شنطة لإسرائيل».

وفي شارع كورنيش النيل، تجمع الألوف وهم يبكون ويرددون الشعارات نفسها، مؤكدين تأييدهم لمبارك ورفضهم مظاهرات التحرير.

ووصف المتظاهرون المؤيدون لنظام مبارك، الرئيس بـ«الأب» الذي يجب تأييده، وعدم إذلاله، وإهانته في نهاية العمر، وقالوا إن الرئيس نفذ جميع المطالب، التي نادى بها المتظاهرون، ولا يجوز التعامل معه بهذه الطريقة، كما يجب إعطاؤه الفرصة لتنفيذ وعوده بتعديل الدستور، وانتخاب خليفة له بعد أن أكد عدم ترشحه للرئاسة المقبلة، وهتفوا بصوت واحد: «مش هيمشي.. مش هيمشي».

بدأ المواطنون يتوافدون من مناطق مختلفة في أنحاء القاهرة، منهم مَن خرج من الشرابية، والعباسية، والخليفة، ومنهم مَن جاء من محافظات مثل:

أسوان وأسيوط، معلنين تأييدهم للرئيس، والتنديد بالدكتور محمد البرادعي، وأيمن نور، اللذين وصفوهما بـ«الدخلاء» على الوطن، ويريدون تخريب مصر، وحمل المتظاهرون لافتات مكتوبا عليها: «هنحل مشاكلنا مع كبارنا من غير تدخل خارجي».

هذا التطور الذي حدث من مظاهرات التأييد، التي خرجت في الشارع، بدلا من أن يتعامل معها القائمون على إدارة الأزمة؛ باعتبارها مخرجا من تلك الأزمة ، وطوق نجاة يعطي لهم الفرصة للنجاة بالبلد وبأنفسهم إلى بر الأمان، وبتحقيق الهدف السياسي الكبير بشكل محترم، يحترم الشعب والقائد، بدلا من ذلك ظنوا أن ذلك كان فرصة مناسبة لاستخدامها لتأكيد السلطة والسطوة مرة أخرى.

وقبل أن أفسر ذلك، أذكر حوارا سريعا دار بيني وبين الوزير بعد أن انتهى الرئيس مبارك من خطابه، أن سألته: هل الجملة التي يتحدث فيها عن احترام أحكام محكمة النقض فيما يتعلق بالطعون الانتخابية ، هل هذا يعني أن أحكام محكمة النقض سوف يتم تطبيقها، وبالتالي سوف تلغى عضوية مَن صدر ضدهم حكم من محكمة النقض؟ قرأ الفقرة ثم طلب مني الانتظار دقيقة واتصل بجمال؛ ليسأله السؤال الذي سألته، فأجابه جمال على الطرف الآخر: «انتظر انتظر بس هانشوف هانعمل ايه بعدين».

ذكر لي هذا، وكان هذا أول مؤشر شعرت من خلاله أن هناك التفافا، أو بدايات التفاف على النية الحقيقية لحل الأزمة، وعلى ما التزم به الرئيس أمام الشعب، والتي لم أشك أنها نية حقيقية لدى الرئيس وبدت واضحة على ملامحه، عندما كان يلقي الخطاب، من قبل ومن بعد وفي أثنائه، كما شاهدت أثناء تسجيل الخطاب. المهم أن هذه المظاهرات عندما ظهرت قوتها، بدأت

تطفو إلى السطح فكرة أن يتم تحريك المظاهرات نحو ميدان التحرير؛ ظنا منهم أن هـذه المظاهرات التي تقدر بعشـرات الألوف، وتصل إلـى مئات الألوف في القاهـرة، ومع التناقص الواضح في أعداد المتظاهرين في ميدان التحرير، يمكن فـي ظل هـذه المعطيـات أن تتمكـن مظاهـرات التأييد مـن إخـراج المعارضين بالكامل من الميدان.

تجدر هنا ملاحظة أن ميدان التحرير لم يعد باقيا فيه في هذا التوقيت إلا عدة ألـوف لا تتجـاوز بأي حـال من الأحوال عشـرة آلاف، وكان حوالـي 75٪ منهم يمثلون التيارات الإسلامية المتشددة والإخوان المسلمين، وعدد قليل من بعض الجماعات السياسية الراديكالية مثل 6 أبريل، بعضهم وليس كلهم، وبالتالي فإن مـن يحكم الميدان فـي هذا التوقيت كان التيارات الإسـلامية، التي اسـتخدمت قـدرا عاليا من الترهيب لمن أراد أن يغادر الميدان، وكان أصحاب هذه التيارات يمنعونهـم، ويمارسـون طريقـة معينة عندما يـدور النقاش حول الانسـحاب من الميـدان، بأن يصرخوا فيمـن يطلب مغادرة الميدان باتهامـه بأنه عميل، فيتجمع حوله المتظاهرون فيصاب بحالة ذعر توقفه عن المناقشـة، وبالتالي يسـتخدمون حالـة من حـالات الإرهاب؛ حتـى يمنعوا الآخريـن المعارضين مـن الحديث. وقـد وصلتنا خلال اليوم عـدة اتصالات من متظاهرين في ميدان التحرير، أرادوا أن يغـادروا الميـدان، ولكـن منافذ الخـروج أغلقـت دونهم من قِبَـل المعارضة الإسـلامية، التي سـيطرت على مداخل ومخـارج الميدان ومنعـت الدخول إليه والخـروج منـه إلا بإذنهم، وبالفعـل كنت أجري اتصالات مـع الجيش لإبلاغي بالطريق الذي على الراغبين في الخروج من الميدان أن يسلكوه.

ميـدان التحريـر شـهد إجـراءات مشـددة موازيـة؛ حيـث قـام المتظاهـرون المعارضون بتفتيش كل مَن يحاول دخول الميدان، وحجزوا المارة واطلعوا على

بطاقاتهم الشخصية، منعا لدخول أحد إليهم وبحوزته أي أسلحة قد يستخدمها في إيذاء المتظاهرين، وقد سبَّبَ خطاب الرئيس مبارك انقساما واضحا بين المتظاهرين في ميدان التحرير عقب انتهائه من الخطاب مباشرة، ما بين مؤيد للخطاب؛ يرى فيه تحقيق طموحاته وآخر يرى ضرورة إعلانه التنحي فورا، وأنهم لم يحققوا شيئا، وانصرفت أعداد كبيرة من المتظاهرين مكتفية بما حققوه من مكاسب، وهي أنهم أسقطوا النظام بالكامل، وأنه لن يرشح نفسه مرة أخرى للانتخابات الرئاسية، وبالتالي فإن وجودهم في استمرار التظاهر ليس له معنى بعد الاستجابة لجميع مطالبهم.

فيما منع حظر التجوال وعدم وجود أي وسائل مواصلات من الانصراف وفض مظاهراتهم، وقرروا أن يبيتوا ليلتهم في ميدان التحرير، على أن يذهبوا إلى منازلهم، وينتظموا في أعمالهم ودراساتهم، لمتابعة تنفيذ خطاب الرئيس مبارك من تعديلات دستورية وتسليم السلطة من خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة، وما ستفعله الحكومة الجديدة من التكليفات في وضع حد أدنى للأجور وخفض الأسعار لتتناسب مع الأجور.

كما قام ممثلو جماعة الإخوان المسلمين بالاستيلاء على مسجد عمر مكرم بالميدان، وأعلنوا من خلاله رفضهم الخطاب رفضا تاما، مطالبين الشباب بالصمود واستمرار التظاهر؛ حتى يرحل الرئيس مبارك نهائيا، وبدءوا في نشر الشباب التابعين لهم وسط المتظاهرين لحثهم على عدم فض الاعتصام وعدم الذهاب إلى المنزل، وهو ما آثار حفيظة البعض وأدى لحدوث مشاجرات كثيرة بين الرافضين للخطاب والمؤيدين له، رغم انسحاب عدد كبير من المتظاهرين بعد إلقاء الرئيس مبارك الخطاب.

ولكن على الرغم من ذلك، فقد كان تفريغ الميدان قد بدأ، خاصة مع ما لوحظ من أن بعض أولياء الأمور قد ذهبوا إلى أولادهم في الميدان؛ لكي يطلبوا منهم العودة مرة أخرى بعد أن قرر الرئيس عدم ترشيح نفسه.

صورة الميدان أعطت الانطباع لمن يدير الأزمة بأنهم قادرون في هذه المرحلة على أن ينظفوا الميدان، على حد تعبيرهم بالجماهير أو بالمظاهرات المؤيدة، عندما سمعت بهذا الحديث أبديت اعتراضي الشديد إلى كل الأطراف، تحدثت مع الوزير قائلا له: أرجوك هناك في مصر، مصر مساحتها مليون كيلو متر مربع هناك 999 ألفا و999 كيلو مترا، يمكن للمظاهرات المؤيدة أن تسير فيها، فقط اتركوا هذا الكيلو متر المربع الذي يشغله ميدان التحرير، لأنه لو حدث صدام في هذا الكيلو متر المربع، فإن ذلك يعني أن حماما من الدم سوف يقع، وتحدثت مع الأطراف المختلفة هنا وهناك، والجميع مصريون أبناء وطن واحد، إلا أنه فيما يبدو فإن وجهة نظر مَن أدار المعركة كانت قاطعة.

مجموعة الرئاسة كانت ترى أن هناك فرصة مناسبة لإنهاء هذا الموضوع وحسمه تماما، ويبدو أنهم قد ضغطوا في هذا الإطار على كل الأطراف الأخرى التي لم تجد أمامها إلا أن تصمت أمام هذا الضغط، وخضعت كل الأطراف لهذا الضغط بشكل أو بآخر. المهم بدأت تتجه عشرات المظاهرات على كورنيش النيل قادمة من المناطق المختلفة في اتجاه التحرير، كذلك مظاهرات أخرى بدأت تتجه من مناطق القاهرة المختلفة من جنوب وشرق القاهرة ومظاهرات أخرى تأتي من الطرف الآخر من العاصمة المصرية من الجيزة، بدأت كل هذه المظاهرات تتجه نحو ميدان التحرير، وهو الأمر الذي أصابني بقدر كبير من الذعر، وقد أعطيت التعليمات للمذيعين على الهواء، بأن يؤكدوا من خلال تعليقاتهم وحديثهم على أننا نرفض التظاهر اليوم فقد أصبحت المواقف واضحة،

ولا ينبغي أن تحسم الخلافات باللجوء إلى الشارع بهذا الشكل، ولكن بالحوار الذي تم طرحه كخيار في هذه المرحلة، وأننا نطلب من الجميع أن يتوقفوا عن المظاهرات، وأنه آن الأوان لأن يبدأ الحوار من أجل إنهاء هذه الحالة، وإلا فإن الأمور سوف تنتهي بشكل ليس في صالح مصر على الإطلاق.

لم تشارك القوات المسلحة في هذه المسألة، بل اكتفت بالوقوف كما وقفت طوال الأيام الماضية، وأصدرت البيان السادس لها، وطلبت فيه من المصريين التطلع إلى المستقبل، وأن الجيش والشعب قادران على أن يغيِّرا الموقف الحالي، ووجه كلامه إلى الشباب بقوله: إن رسالتكم وصلت، وإن مطالبكم عرفت ونحن ساهرون على تأمين الوطن من أجلكم أنتم يا شعب مصر الكريم. وقد طرح البيان أسئلة من مثل: هل يمكننا أن نسير في الشارع بأمان؟ هل يمكن خروج الناس إلى المدارس والجامعات؟ القوات المسلحة تناديكم ليس بسلطان القوة، ولكن بالرغبة في حب مصر؛ لإعادة الحياة الطبيعية إلى مصر.

كان بيانا عاطفيا كما هي سمة معظم البيانات في هذه المرحلة، وحاولتْ أن تخاطب فيها عواطف المصريين، ولكن الذي كان واضحا أنه لم يكن هناك تحذير من التظاهر؛ بمعنى أنه لم يكن هناك طلب صريح صارم بعدم التظاهر. الملاحظة الأخرى التي تجدر الإشارة لها إلى الآن بأن شركات عالمية أخرى كشركة جوجل وتويتر وغيرها قد وفرت أرقاما دولية مجانية؛ للتواصل بين الأطراف المختلفة بين المتظاهرين لتسهيل أو دعم الثورة المصرية كما قالوا، وذلك قبل أن يعلن في الساعة الواحدة من ظهر هذا اليوم عن عودة خدمات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي كاملة إلى وضعها الطبيعي.

وضعنا صور المظاهرات المؤيدة للرئيس مبارك، ووضعنا التعليق عليها «مظاهرات مؤيدة للاستقرار»، إلا أن الوزير بعد قليل اتصل عدة مرات بي؛

ليطلب أن يكون التعليق على الشاشة مظاهرات مؤيدة للرئيس وليس مؤيدة للاستقرار، قائلا: إن الرئيس ليس اسمه الاستقرار، ولكن اسمه الرئيس، فحاولت مناقشته بأنها الأفضل بأن تكون بهذا المعنى، فأعطى تعليمات واضحة بأن تكون مظاهرات مؤيدة للرئيس، فلم يكن أمامي إلا أن أضع هذه مرة، وتلك مرة أخرى. طلب مني بعد ذلك أن أعلن بأن المتظاهرين يتوجهون الآن إلى ميدان التحرير، وبعد أن وضعت للحظات على الشاشة، أدركت خطورة ذلك؛ فطلبت رفعها فورا، ورفضت أن أضع هذا المعنى على الشاشة، ثم طلب مني مرة أخرى أن نعلن أن الطريق إلى ميدان التحرير آمن، وذلك حسب المعلومات التي أمده بها القائمون على إدارة الأزمة، وكنت أرى أمامي من خلال الشاشات أن الصدامات بدأت بين المتظاهرين المؤيدين، والمتظاهرين في الميدان بشكل عنيف، وهو ما يعني أن الطريق إلى الميدان ليس آمنا، فقلت واضحا: إنني لا أستطيع أن أقول ذلك، بينما ما أراه أمامي على الشاشة أن هناك اعتداءات، ومعنى ذلك أن هناك اشتباكات، وبالتالي لا يمكن لي أن أقول: إن الطريق إلى الميدان آمن؛ ورفضت أن أقول هذا المعنى تحت أي ظرف من الظروف، فكنت حاسما في هذه المسألة، فتفهم الأمر، ولم يطلب ذلك مني مرة أخرى.

على الرغم من هذا فقد استمر تدفق المتظاهرين إلى ميدان التحرير، وعلمت أن بعضا من المشاركين في المظاهرات المؤيدة في المناطق المختلفة من القاهرة قد بدءوا يدعون المتظاهرين للاتجاه إلى ميدان التحرير؛ من أجل إنهاء الوضع القائم في التحرير، وكانت تمرر لهم الفكرة بأن الطريق آمن.

واستمرت تحذيراتنا من خطورة كثرة المظاهرات، وأنَّ على الجميع أن يكون سلميا في حال لو شارك في مظاهرة، وذكرنا بالشباب المصرى الذي ضرب المثل يوم 25 يناير، وضرب المثل أيضا يوم مليونية الثلاثاء السابق الموافق

31 يناير، بالقدرة على ضبط النفس والتظاهر بسلمية وبشكل متحضر، وطلبنا أن يكون ذلك حاضرا لدى الجميع وحذرنا من أن اللجوء إلى الشارع لحسم مشكلة سياسية هي مسالة غاية في الخطورة. كانت هذه هي تعليماتي الواضحة للمذيعين ولكل فريق العمل للالتزام بها على الهواء. وأذكر عندما فوجئ المذيع وهو على الهواء بهذه الصور المنقولة أمامه على الهواء لألوف المواطنين حوالي الساعة الثانية ظهرا وهم في طريقهم إلى التحرير،لم يجد أمامه إلا أن يقول: لا أعلم من أين أتت كل هذه الأعداد، وذلك في تعبير عن مفاجأته بما يحدث!

على الطرف الآخر؛ فإن قناة الجزيرة قد تجاهلت مظاهرات التأييد، وبدأت تتحدث أن هناك استمرارا لرفض خطاب الرئيس، وإصرارا على الاستمرار في ميدان التحرير، وعندما بدأت الصدامات في الميدان كانت أول مَن أذاع أن هناك أفرادا من قوات الشرطة ومن قوات وزارة الداخلية والأمن المركزي، يشاركون في المظاهرات بملابس مدنية، ويهاجمون المواطنين، وهو الأمر الذي بادر مساعد وزير الداخلية إلى نفيه بشكل سريع جدا على غير العادة.

في حوالي الثالثة عصرا، بينما يتدفق على الميدان ألوف المؤيدين لمبارك، كانوا يمرون من أمام مبنى التليفزيون، ومن العديد من الأماكن، ومن الذين كانوا يمرون أمام مبنى التليفزيون، رئيس الأمن الذي كان يتأكد من سماح الجيش لهم بالمرور بناء على التعليمات لديه، وكان من بين الذين مروا مجموعة رأيتها على شاشة كاميرات الأمن من الجمال والخيول عددها في حدود العشرين أو أكثر بقليل؛ كانت الجمال يمتطي كل واحد منها شخصان، والخيول معظمها هزيل، وسألت: مَن هؤلاء؟! فعرفت أنهم أهالي نزلة السمان، ونزلة السمان هذه منطقة بالقرب من أهرامات الجيزة يعيش أهلها على السياحة وعلى السياح، الذين يستأجرون الجمال والخيول من أجل ركوبها حول المنطقة الأثرية، وعرفت أن

هـؤلاء كانوا قد جمعوا أنفسـهم في منطقة نزلة السـمان في إطـار الترتيبات التي كانـت قد أعـدت في تلك الليلـة؛ لإعلان تأييد مبـارك، واعتقـدوا أن خروجهم للتظاهر بجمالهم وخيلهم هو الأسـلوب المناسـب لهم؛ للتعبير عن غضبهم من توقـف السـياحة، وعدم وجود مصدر رزق لهم، كانـوا يحملون في أيديهم تلك العصيّ الصغيرة التي يستخدمونها في قيادة الجمال والخيول.

مـرت الصورة وانتهت عند هـذا الحد، وبعد حوالي سـاعة ونصف تقريبا أو سـاعتين، أذاعت قناة الجزيرة أن بعض المؤيدين يسـتخدمون الجمال والخيول وهم يحملون الأسـلحة والكرابيج والسـيوف، اقتحمت ميدان التحرير من أجل تفريـغ الميـدان وتفريـق المتظاهرين، وأذاعت ذلـك الفيديو الشـهير لمجموعة مـن الخيول والجمـال وهي تقتحم الميـدان لتفريق المتظاهريـن، وكانت بعض وكالات الأنبـاء أيضـا قـد صورت هذا المشـهد، وهي فـي الواقـع تعتبر صورة تليفزيونيـة ممتـازة أن تجـد مجموعـة مـن الجمـال التـي تهاجـم مجموعة من المتظاهريـن، وقامت بنقل الصورة إلى محطـات التليفزيون المختلفة، ولكن لم يتوقف أحد كثيرا ليحصر عدد الخيول والجمال التي اسـتخدمت لطرد الألوف، وهي في الحقيقة لم تتجاوز عدد أصابع اليدين.

كما لم يتوقف أحد ليشاهد تفاصيل ما حدث، وكم من الوقت استغرقت هذه «المعركة»، والحقيقة أنها لم تستغرق إلا أقل من الدقيقة بكثير.

علـى الرغم من ذلـك أعطيت تعليماتي علـى الفور بإذاعة ما قيـل وما تردد، والاتصـال بمـن لـه علاقـة بالموضـوع. وتـم الاتصـال بمحافـظ الجيـزة سـيد عبـد العزيـز، والـذي تتبعه منطقة نزلة السـمان، شـرح عبـر الهاتف علـى الهواء مباشرة، بما يفيد أن هؤلاء الناس ليسوا أفراد شرطة كما تردد، ولكنهم مجموعة من العامليـن في مجال السـياحة في نزلة السـمان بالجمال والخيـول، وأن هذه

الخيول والجمال هي رأسمالهم، وأنهم قد أتوا وهم يمتطونها؛ باعتبارهم مواطنين عاديين كي يصل صوتهم بأن رزقهم قد توقف، ولكن تم تصوير هذه المسألة باعتبارها محاولة للاقتحام ومحاولة لتفريق المظاهرات واستخدام القوة، باستخدام الخيول والجمال والأسلحة البيضاء.

تحدث المحافظ عن أصحاب هذه الجمال، ممثلا لهم في مرحلة تالية، وشرح أن هذه الجمال والخيول كان قد ذهب بها أصحابها إلى شارع جامعة الدول العربية بمنطقة المهندسين، لكي يشاركوا في مظاهرة التأييد للرئيس مبارك، ولكنهم سمعوا من بعض الموجودين في المظاهرة بأنه عليهم الآن أن يتحركوا في اتجاه ميدان التحرير، فتحركوا إلى هناك؛ اعتبارا واعتقادا منهم بأنهم يشاركون في التظاهر لتأييد الرئيس مبارك، ولم يتخيلوا أن تصل الأمور إلى هذا الحد، وأن جزءا منهم عندما مر من أمام التليفزيون، قد صعد إلى كوبري أكتوبر قبل ميدان التحرير؛ للرجوع إلى منطقتهم مرة أخرى، إلا أن البعض منهم لم يتمكن من الصعود إلى الكوبري نتيجة الزحام، فاتجه إلى ميدان التحرير، ليجدوا أنفسهم في مواجهة المتظاهرين المعارضين الذين تعاملوا معهم باعتبارهم أتوا للهجوم عليهم، وساعد على ذلك دخولهم بشكل بدا هجوميا وهم يركضون بخيلهم وجمالهم، يحملون عصيهم وكرابيجهم في اندفاع هجومي، ولكن أصحاب الجمال الذين تعرضوا لضرب مبرح طرحوا سؤلا بدا منطقيا؛ هل يعقل لمجموعة من الجمال والخيول أن تتمكن من تفريق مظاهرة يشارك فيها عشرات الألوف، غير أن هذا التفسير تاه في وسط الاتهام الواضح أن هناك استخداما لهذه الجمال والخيول لتفريق المتظاهرين؛ لاكتساب المعركة اسما رمزيا باسم «موقعة الجمل». ولم يكن هناك مَن يجرؤ أن يناقش هذا

الموضوع بصراحة كافية، كما أن هناك مَن لم يكن على استعداد للتنازل عن هذه الصورة، وذلك الاسم الذي اكتسبته معركة هذا اليوم «موقعة الجمل»،. وتجدر هنا ملاحظة أن لفظ موقعة هو لفظ ارتبط أساسا بالمعارك الإسلامية في القرون الأولى للإسلام، وأول مَن استخدم هذا التعبير على هذه المعركة هما الجزيرة القناة والإخوان الجماعة.

وفي مقابل هذه الرواية كانت الرواية الأخرى الأكثر حضورًا وتقبلا من وسائل الإعلام المختلفة ، ونجح المتظاهرون والقوى السياسية والدينية في ترسيخها، وهي أن هؤلاء تم استئجارهم وتسليحهم بغرض الهجوم الهمجي؛ ولتخويف المتظاهرين المتبقين في ميدان التحرير . وترسخت الصورة بأن هؤلاء ما هم إلا مجرمون حملوا الأسلحة بغرض قتل المتظاهرين . هذه هي القصة الأخرى، لكن تظل الحقيقة الرئيسية أنه حتى لو تلقى هؤلاء مبالغ مالية ، فإن تحركهم الأول كان إلى ميدان مصطفى محمود . ويظل الخطأ الأكبر هو خطأ ، أو هو جرم من اتخذ قرارا بتحريك المظاهرات في اتجاه ميدان التحرير .

امتدت المواجهات بين الجانبين من ميدان التحرير إلى شوارع القاهرة، وسط حالة فرز في الشارع «أنت مع مبارك أم ضده»، ودعوات للانتقام من المتظاهرين والقوى السياسية الذين نظموا الاحتجاجات الداعية لإسقاط النظام. على جانب اخر دعت عدة شخصيات عامة «المؤسسة العسكرية إلى ضمان أمن وسلامة شباب مصر المتجمع للتظاهر السلمي في ميدان التحرير وغيره من شوارع وميادين المدن المصرية».

وأكد البيان الذي وقعه خصوصا رجل الأعمال نجيب ساويرس، وسفير مصر السابق لدى الأمم المتحدة نبيل العربي، والكاتب سلامة أحمد سلامة

أن: «العنف الذي تشهده بعض شوارع مصر الآن لن يؤدي إلا إلى المزيد من الاحتقان السياسي وانسداد أي أفق لانفراج الأزمة الراهنة». وتابع البيان: «إننا نعقد الأمل على المؤسسة العسكرية للخروج بالوطن والمواطنين من هذه الأزمة وإنقاذ أرواح شباب مصر».

وعقدت مجموعة من القيادات اليسارية في مصر اجتماعا بمقر حزب التجمع، قررت فيه تشكيل سكرتارية تنظم وتدعم انتفاضة الشباب المصري، وتساهم في الحفاظ على مكاسبها والتصدي لمحاولات الالتفاف على هذه المطالب، والتأكيد على المعتصمين في التحرير أن يواصلوا تواجدهم حتى الجمعة المقبلة التي أطلقوا عليها «جمعة الرحيل».

واتهم المحتجون نظام مبارك والحكومة ونوابا ينتمون للحزب الوطني، بترتيب المظاهرات المؤيدة، وإجبار الموظفين في الشركات الحكومية على التظاهر لتأييد الرئيس، كما اتهموا قوات من الشرطة بالاندساس وسط المتظاهرين المؤيدين لقيادتهم والاعتداء على المحتجين، وقالوا إنهم ألقوا القبض على عدد من أفراد الشرطة في المواجهات، وتم تسليمهم للقوات المسلحة، فيما نفت وزارة الداخلية ذلك، وقالت: إن «الكارنيهات التي تم ضبطها منسوبة للشرطة مزورة».

الألوف من مؤيدي الرئيس مبارك دخلوا ميدان التحرير، وهم يهتفون: «مش هيمشي»، وحمل بعضهم شعارات مؤيدة للاستقرار، واستمرار مبارك، على خلفية الخطاب الذي ألقاه، وقالوا: إن الرئيس وعد بالرحيل ولا داعي لاستمرار الفوضى، وحدثت اشتباكات بين المؤيدين والمتظاهرين المتواجدين في الميدان، بالأسلحة البيضاء والعصي الكهربائية.

بـدأت المجموعات المؤيـدة للرئيس مبـارك بالاندفاع نحو ميـدان التحرير قادمة من الشـوارع الرئيسـة المحيطة، فيمـا حاول المتظاهرون بميـدان التحرير إغلاق الطرق أمامهم، وتبادلوا القذف بالحجارة حتى استطاع المؤيدون اختراق الميدان، وهتفوا للرئيس ورفعوا شعاراتهم المؤيدة له، وشهدت الشوارع الجانبية مطاردات بين الطرفين انتهت بنجاح المؤيدين في إزاحة المعارضين.

ورغـم نجاح قوات الجيش في فصل الفريقين عن بعضهما بتكثيف تواجدها بينهما؛ إلا أن المتظاهرين المؤيدين للرئيس تجمعوا من الكورنيش، ورمسـيس، وشوارع الجلاء متجهين إلى ميدان التحرير؛ حيث وجود المتظاهرين المطالبين بمبـارك بالرحيـل؛ فـي محاولة منهـم لإقناعهم بالعـودة لمنازلهم؛ ممـا أدى إلى حدوث اشتباكات بين الفريقين.

إذًا يمكـن القـول باختصـار: إن المظاهـرات المؤيـدة كان قوامهـا الحقيقي مؤيدين حقيقيين، مقتنعين بما طرحه الرئيس مبارك في خطابه، وأن الخطأ الكبير الذي وقع هو خطأ أولئك الذين كانوا يشاركون في إدارة الأزمة، والذين اعتقدوا أنهم من الممكن أن يفرغوا ميدان التحرير، وقادوا مجموعات لتفعل ذلك وتدفع المظاهرات إلى التحرير؛ أي إلى المواجهة.

أذكر في ذلك اليوم أن أحد كبار ضباط أمن الدولة في محافظة القاهرة، اتصل بي، وهو لم يتصـل بي طوال الأزمة علـى الإطلاق، ولو لمـرة واحدة، فوجئت باتصالـه واعتقـدت أنه يريد الاطمئنان على الأوضاع كيف تسـير، لكني فوجئت به يبلغنـي بأن أحد كبـار رجال الأعمـال يرتب لمظاهـرة في القاهـرة، ويوصي بتصويـر هـذه المظاهـرة، وتكرر اتصاله مـرات عديدة، كل ذلك مـن أجل عيون رجل الأعمال هذا، فكانت علامة التعجب والاسـتنكار هي التعبير البسيط الذي لازمني في هذه اللحظة.

الذين قادوا هؤلاء المتظاهرين للوصول إلى ميدان التحرير، هم الذين يتحملون وِزر إفشال استغلال هذه الفرصة لحل الأزمة، وهم الذين يتحملون مسئولية التطورات التي شهدتها الساعات التالية فيما بعد، وعندما حاولت إعادة النقاش في الأمر مع بعض المسئولين وخطورته كان رد أحدهم، ضاحكا مطمئنا، بقوله: «اصبر يا عبد اللطيف، إحنا كلها شويه، ومع آخر اليوم، أنا وأنت نحط شمسية ونقعد في ميدان التحرير».

هذا الاطمئنان لم يكن هو الحال لديَّ على الإطلاق، فعندما انطلقت المظاهرات المؤيدة، والتي دفعوها دفعا إلى ميدان التحرير كانوا يعتقدون أن مَن في الميدان لا يتجاوز عددهم ألوف قليلة، من البساطة بمكان كنسهم ودفعهم إلى خارج الميدان، وكان الاعتقاد، وهذا صحيح، أن الغالبية من المتظاهرين من الشباب قد عادوا إلى منازلهم، لكنهم لم يكونوا يدركون أن الموجودين في الميدان من المنتمين لتيار الإسلام السياسي باختلاف أفرعه، وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، وهي مجموعة مدربة تدريبا واضحا على القتال الفردي والاشتباك، والدفاع عن الميدان.

كان هؤلاء من بينهم بعض مَن كانوا على مستوى تدريبي عالٍ، وكانوا يستخدمون تكتيكات واضحة في التعامل مع المتظاهرين المؤيدين؛ حيث إنهم في البداية كانوا يتراجعون ليفتحوا لهم الطريق؛ ليتقدموا إلى وسط الميدان، ثم يطْبقون عليهم من الشوارع الجانبية، ويدفعونهم إلى الخلف.. ظلت هذه العملية، الدفع والتدافع، جيئة وذهابا، بين المتظاهرين المعارضين والمؤيدين، ظل الأمر هكذا عدة ساعات، حتى تمكن المعارضون من دفع المؤيدين إلى خارج الميدان، ووقفت بعض قوات الجيش للفصل بينهم، وأصبحت هناك جبهتان، كلٌّ منهما تلقي بالحجارة على الطرف الآخر.

جماعـة الإخوان المسـلمين، قالت في بيان لها، تعليقـا على هذه الأحداث: إنها تُحمِّل النظام مسـئولية ما حدث للشـعب من قتـل وإصابة الألوف، وترفض التفـاوض معـه، معتبرة أنه يسـعى إلـى تيئيس الشـعب من تحقيـق أهدافه؛ حتى ينصـرف عمـا سـمَّته انتفاضتـه المباركة، داعيا الشـعب إلـى تكـرار صوته، وأن يضاعـف الملاييـن فـي المـرات المقبلة حتـى يعود للشـعب سـيادته وكرامته، أضافـت الجماعة، في بيانها: «إننا نقدر كل التقدير دور الشـعب المصري البطل الذي اسـتمرت جولته ومسـيراته منذ يوم الثلاثاء 25 يناير، وكانت أمس المسيرة التي تعد من أعظم المسـيرات في تاريخ العالم، التي بلغ تعداد المشـاركين فيها عدة ملاييـن على مسـتوى الجمهورية، التي تجلـت فيها ومنها الإرادة الشـعبية الحقيقيـة التي تثبـت أن كل الانتخابات التـي أجراها النظام، إنمـا هي انتخابات مزورة، اغتصب بها مشروعية مزيفة».

بعـد قليـل كانـت البدايـة المؤسـفة للأحـداث المؤثرة فيمـا بعـد، ظللنا في التليفزيـون نؤكـد كمـا بدأنا منـذ اليوم السـابق على ضـرورة وقـف التظاهرات والاصطـدام؛ حيث إن هذه الإصابات سـوف تؤدي إلى تعقيـد الأمور، أكثر مما هي عليه في الوقت الحالي، وكانت الاتصالات يأتي بعضها من الشـباب الذين شاركوا فـي مظاهرات يومي 25، و28 يناير، والذين اسـتمروا فـي التحرير لعدة أيام، وأكدوا في هذه الاتصالات أنهم قد حققوا أهدافهم، وعادوا إلى منازلهم، وجهوا نداءات إلى المتبقين من زملائهم في الميـدان؛ للعودة إلى منازلهم مرة أخرى.

مـع نهاية نهـار ذلك اليـوم، وبداية الظلام، حوالي السـاعة السادسـة، بدأت الأمـور تأخـذ منحنـى مختلفا فـي التحريـر، حيث ظهـرت للمرة الأولى شُـعَل النار، واسـتخدام زجاجات المولوتوف بين الجانبين، بدأ الاسـتخدام بسيطا لها

في البداية؛ حيث لوحظ وجود عدد من الزجاجات الطائرة هنا وهناك، لكن لم يتم التحديد بشكل قطعي من أين جاءت، بل كانت متبادلة بين الفريقين، لكن الأمر تطور، وباتت زجاجات المولوتوف تلقى من فوق أسطح عمارات ميدان التحرير، وهذه العمارات، كان جزء منها يقع تحت سيطرة الموجودين في الميدان من المعارضين، وجزء منها على الطرف الآخر، في الميدان المقابل لعبد المنعم رياض يسيطر عليها مجموعة من المؤيدين، وقد تسببت هذه الزجاجات في إحداث حريق بسيط في حديقة المتحف المصري، جاءني الخبر فاتصلت على الفور بالقوات المسلحة التي أكدت أن الحريق محدود، وأن قوات الإطفاء ذهبت بالفعل للتعامل مع هذا الحريق.

في الوقت نفسه تقريبا كان الدكتور أحمد شفيق، رئيس الوزراء الجديد، يتنقل من فضائية إلى أخرى، بفارق 10 دقائق بين كل منها، أجرت 3 قنوات فضائية حوارات مع الدكتور أحمد شفيق، رئيس الوزراء من خلال برامج «الحياة اليوم» على شبكة تليفزيون الحياة و«90دقيقة» على قناة المحور، و«العاشرة مساء» على قناة دريم، على التوالي، وفي الحالات الثلاث اتسمت الحوارات بالبعد عن الشكل الرسمي والمتكلف، فلم يتعمد «شفيق» أن يكون أول ظهور تليفزيوني له في قنوات خاصة مرتديا «بلوفر» أزرق بسيطا، ومتحدثا بطريقة مبسطة إلى الناس، لكنه وعد بالتحقيق في أحداث موقعة الجمل ومحاسبة المسئولين.

حالة الذعر التي أصابت الجميع، والخوف على مصر دفعتنا لاستضافة مجموعة من القساوسة والشيوخ للدعاء لمصر، وتوجيه نداءات إلى أبناء مصر بالحفاظ عليها، خاصة أن الإحساس أن مصر تضيع، وأنها على حافة حرب أهلية، جعلنا نلجأ إلى الجانب الديني لدى الناس؛ ليحافظوا على بلدهم.

. تحدث شيخ الأزهر إلى المصريين عبر التليفزيون، موجها نداء طالب فيه بوأد الفتنة، ووقف القتال المتبادل، ونادى بالشعار الإسلامي الشهير، بأنه إذا تقاتل مسلمان فإن القاتل والمقتول في النار، وطالب بالهدوء والعودة والتوقف عن القتال.

استمرت الاشتباكات عصر ومساء اليوم، في مناوشات مستمرة، وكرٍّ وفرٍّ بين المتظاهرين، المؤيدين والمعارضين، وبدا أن الوقت قد فات لمناقشة ما حدث ومن هو المخطئ، ومَن الذي أصاب، كانت سرعة الأحداث أكبر كثيرا من أن يوقفها أحد، أو يتمكن من التوقف لاتخاذ قرارات أكثر عقلانية، ويبدو أن الحل كان من وجهة نظر البعض ممن تورطوا في اتخاذ القرار بدفع المظاهرات إلى ميدان التحرير -كما بدا على الأرض- هو الاستمرار في الاندفاع والضغط بكافة الطرق للنجاح في «تحرير» التحرير، وهو ما فسر وصول مجموعات أخرى غير المتظاهرين المؤيدين الذين حضروا إلى الميدان منذ الظهر، فقد بدا واضحا أن الموجودين في مساء ذلك اليوم لم يكونوا من المتظاهرين العاديين، الذين جاءوا تأييدا للرئيس مبارك، لكنهم كانوا مجموعات من المكلفين باستمرار الهجوم والضغط من أجل إخراج المعارضين من التحرير، وممن تم استئجارهم من البلطجية كما ادَّعى البعض بعد ذلك، وقد أتوا وهم مسلحون بأجولة من الحجارة، وكان أداؤهم يدل على أنهم مكلفون بمهمة عليهم تنفيذها.

في المقابل وعلى الطرف الآخر بين الإسلاميين الذين كانت غالبيتهم من الإخوان المسلمين، كما سبق أن ذكرت، فقد لوحظ دخول مجموعات إضافية أيضا لهم، بعد أن تم توجيه نداءات وتكليفات من قياداتهم لتدعيم المجموعة الموجودة داخل الميدان، وبالفعل لوحظ دخول عدد كبير من المعارضين

داخل الميدان، وأتوا هم الآخرون مسلحين بأجولة من الحجارة ومن الأسلحة الممكنة، وقد أسفرت هذه المعارك، حسب وزير الصحة في تلك الليلة، عن وفاة 9 وإصابة المئات كان من بينهم مَن فقد عينيه؛ نتيجة إلقاء الحجارة المتبادلة، وزادت سرعة إلقاء المولوتوف حتى اشتعل ليل القاهرة بتلك الزجاجات الطائرة يمينا ويسارا ومن أعلى المباني.

من الواضح أن المعركة لم تكن متكافئة؛ لأن الواقفين في الميدان لم يكونوا واقفين ليعارضوا فقط؛ بل ليدافعوا عما يعتقدون لارتباطهم الفكري والعقدي بما يفعلون، إضافة إلى وجود الكوادر المدربة بينهم، في مواجهتهم على الطرف الآخر مجموعات بعضهم من المؤيدين، ومعظمهم من المكلفين ومَن اتهموا بأنهم من المستأجرين؛ فقد كانوا يعملون عملا بمقابل، وبالتالي لم يكن لديهم ما يدافعون عنه، وبالتالي كان انحسارهم ممكنا. كان هذا هو المشهد في الميدان كما نقله لنا المراسلون هناك، وهذا يفسر هذا المشهد الغريب على مصر. وأذكر وقتها أن تحدث المحامي مرتضى منصور - وهو من الشخصيات المعروفة في مصر ومن المثيرين للجدل- إلى إحدى القنوات، محذرا أن الموجودين في ميدان التحرير الآن ليسوا مصريين، وأن مَن يسيطر على الميدان هو تنظيم، وليس المصريين الذين شاركوا في مظاهرات الثلاثاء والجمعة الماضية، فهم أناس منظمة -كما يقول- يعرفون ما يفعلون، وادعى مرتضى منصور الذي كان يتحدث من الميدان وقتها أن هناك جنسيات أجنبية مشاركة، وأن هناك إطلاق رصاص حي، وصرخ بأن مصر تباع.

بدأ عدد كبير من سيارات الإسعاف يصل إلى ميدان التحرير لنقل المصابين، وامتلأ طريق الكورنيش المواجه لمبنى التليفزيون بهذه السيارات التي لم تكن

كافية لنقل كل المصابين في تلك الليلة. في حوالي الساعة السابعة والربع أتاني خبر من القوات المسلحة ينسب إلى مصدر أمني، أنه على جميع المتظاهرين إخلاء ميدان التحرير فورا، وبالفعل تم إذاعة الخبر ووضع ثابتا على الشاشة كخبر عاجل.

جاءني خبر تالٍ، منسوب إلى مصدر أمني أيضا، بأن هناك عناصر إخوانية ترمي بكرات النار من على أسطح العمارات، على المتواجدين في ميدان التحرير؛ وذلك لإشعال نار الفتنة، وهذا المعنى كان قد ذكره بعدها بيومين، اللواء حسن الروينى بما يؤكد على أن النيران المتبادلة، واعتلاء أسطح العمارات لم يكن موقفا من المؤيدين فقط، ولكنه كان موقفا من الطرفين، في إطار الصراع على ميدان التحرير.

بعد دقائق تم إبلاغي بإذاعة تحذير كان نصه كالتالي: «أنه نظرا لتواجد عناصر إثارية في طريقها إلى ميدان التحرير لتلقي بكرات من اللهب، فإن على جميع المتظاهرين إخلاء الميدان على الفور». وقبل أن أبادر بإذاعة هذا التحذير اتصلت بكافة الجهات المختلفة، في رئاسة الجمهورية، ووزير الإعلام والقوات المسلحة والمخابرات العامة، وتم التأكيد على أن هذا التحذير صحيح ، ويجب إذاعته، فلم أجد أمامي إلا أن أبادر بإذاعة التحذير، وأبادر بتكراره بشكل مستمر؛ لدفع المتظاهرين إلى الخروج من الميدان خوفا على حياتهم، وبدا الأمر أشبه بمشهد شهير مثار سخرية في أحد الأفلام العربية القديمة، ولكني لم أتوقف أمام هذا؛ لأن ما يهم في هذه المسألة هو حماية المصريين.

بمجرد أن تأكدت من جدية التحذير، بادرت بتوجيه التعليمات لسحب كل مراسلينا ومصورينا من الميدان فورا، واتصلت بكل مَن أعرف أنه في الميدان من الأصدقاء أو الزملاء العاملين في مؤسسات إعلامية أخرى مصرية أو غير

مصرية لأبلغهم وأطلب منهم سرعة مغادرة الميدان. لم أشك لحظة في جدية هذا التحذير الذي أجمع عليه الجميع، ولم أعرف وقتها طبيعة الخطر القادم، ولم أهتم بمعرفته وقتها، ولكن كل ما أدركته أن خطرا قادما يحتم عليَّ أن أتعامل معه بجدية كاملة، واضعا في الأساس الحيلولة دون وقوع أيّ ضرر على أحد.

كانت حالة الرعب من الاندفاع نحو الاقتتال بين المصريين وبعضهم البعض هو أحد العناصر الحاكمة في أدائنا، وكانت كل محاولاتنا في ذلك الوقت هي محاولة وقف هذا القتال.

ظلت المعركة مستمرة، وكنا ننقل من وقت إلى آخر أخبار تلك المعركة القائمة بين الطرفين. بعد قليل، حوالي الساعة الثامنة والنصف، جاءني اتصال بتعليمات جديدة بأن نرفع الكاميرات من فوق ميدان التحرير؛ وذلك لأن الصورة ستكون قبيحة، وقالها بالإنجليزية، وقال: إن المطلوب الآن أن نخفف حضور الميدان على الشاشة، ومرة أخرى تأكدت من هذه التعليمات من كل الأطراف التي تدير البلد في هذا التوقيت، أو كل أجزاء الجسم - جسم الدولة- الذي بدأ يبدو عليه أعراض التناقض، إلا أنهم اتفقوا على هذا الموقف، ولما وجدت أن هناك توافقا على هذا من كافة الأطراف، لم أجد أمامي إلا أن ألتزم وأرفع الكاميرات من فوق ميدان التحرير، وتصورت أن هناك عملية ما يتم الترتيب لها، ورفعت فعلا الكاميرات التي تنقل ميدان التحرير، سواء كاميرات الأمن أو الصورة التي كانت تأتينا من وكالات الأنباء العالمية المختلفة، وظللنا ننقل بالصوت فقط بعض أخبار ما يحدث في ميدان التحرير، دون أن تكون هناك صورة ولم يكن أمامنا إلا تلك الصورة الشهيرة التي تصور الجزء الهادئ من الطرف الآخر من الميدان على النهر، فوق كوبري قصر النيل، وحتى نجد سببا مقنعا لرفع الكاميرات،

اضطررنا إلى إذاعة نشرة الأخبار للمرة الأولى منذ اندلاع الأحداث الجمعة السابقة، وسبقها إذاعة مجموعة من الأغاني الوطنية.

مع نهاية النشرة الساعة العاشرة، نظرت إلى العاملين معي، والذين أتوا إلى مكتبي وهم يتعجبون مما يحدث، نظرت إليهم ودار في ذهني وقتها أن كل هؤلاء لم يبقوا داخل هذا المبنى المحاصر، ولم يضعوا أنفسهم في هذا الوضع الذي كان يهاجمون بسببه من العديدين ممن في الميدان، وممن حولهم في بيوتهم وأصدقائهم، إلا لأنهم آمنوا بما آمنت به، واقتنعوا بما اقتنعت به من أننا نعمل جميعا من أجل الوطن، كل الوطن؛ لحمايته من خطر الحريق والانهيار، وليس من أجل حماية شخص أو نظام، وذلك كما قلت لهم من اليوم الأول، وظللت أكررها حتى اللحظة الأخيرة، ومن أجل الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من هذا الإعلام من خطر الانهيار، وحتى لا تتحول شاشة من شاشات التليفزيون المصري إلى اللون الأسود، هم موجودون معي لهذه الأسباب، وما يحدث الآن من عملية تغييب لما يحدث على الأرض، بينما العالم كله ينقل ما يحدث يناقض مع كل ما نؤمن به، بل يخلق حالة من الشك في كل ما آمنَّا به، وعملت وعملوا من أجله.

كان الموقف أصعب مما يمكن أن أتحمله نفسيا ومهنيا وسياسيا، لم أستطع أن أتحمل أن يحدث هذا التطور أمامي، وأنا أشاهد اشتعال المعركة واشتعال الصدام بين الطرفين والعالم كله ينقل، وأجلس وحولي العاملون معي، أنظر إلى شاشات العالم تنقل ما يحدث ونحن غائبون، وسياسيا أيضا كان خطأ كبيرا أن نكون مغيبين، ثمة أخطاء وقعت على الأرض، وأنا أراها ولا أملك معها شيئا، وصدور تعليمات بعدم نقل ما يحدث هو أيضا خطأ، ولكن هذه المرة أملك أن أفعل معه شيئا، فكان لا يمكن تجاهل الصورة مهنيا ولا سياسيا بأي شكل من الأشكال.

عند هذه اللحظة أعطيت تعليمات واضحة دون أن أعود لأي طرف من الأطراف الحاضرة في هذا التوقيت، سواء كان الوزير، أو رئاسة الجمهورية، أو الجيش، أو المخابرات.. بأن يتم النقل المباشر لكل ما يحدث بكل الوسائل الممكنة والمتاحة في هذه اللحظة، وأبلغت الجميع بأنني لن أستطيع إلا أن أعمل بحرفية كاملة، دون الوضع في الاعتبار أيّ شكل من أشكال الضغوط، وأنني لن أتبع وأنفذ أي تعليمات إلا لو كنت مقتنعا بها، وطلبت ألا يتعرض لي أحد في عملية التغطية، إذا أرادوا لي أن أستمر، وأنَّ استمراري هنا يعني استمرار المجموعة التي تعمل معي، وخروجي من المكان يعني خروج المجموعة التي تعمل معي، وأنني هدفت من البداية ألا يسقط تليفزيون الدولة، وما أريده الآن هو أن يساعدوني ألا يسقط التليفزيون، وألا تسودَّ الشاشات، وأنني أعمل الآن، ويعمل معي الموجودون في هذا المكان من أجل هذا الوطن، ونحن لا نعمل من أجل صالح أحد، وأن التعليمات ينبغي أن تكون مقنعة إذا ما أرادوا لنا أن نلتزم بها. ومنذ هذه اللحظة، تحوَّل النقل التليفزيوني، والتغطية التليفزيونية لتليفزيون الدولة إلى مفهوم الدولة بالفعل، وقت أن اتخذت القرار الذي لم أملك إلا أن أتخذه، والذي لو تكرر الوضع مرات عدة، فلن أتردد في اتخاذه أيًّا ما كانت التبعات.

وبالفعل بدأت فتح الشاشات بشكل كامل، ودفعت المراسلين الموجودين هناك إلى أرض «المعركة» في ميدان التحرير، وأرسلت كاميرات حتى تعرض بعضهم للإصابة، وتعرضتْ بعض الكاميرات للتكسير، واستدعيت أحد المراسلين المتميزين واسمه أحمد وجيه، وكلفته بأن يذهب إلى نقطة يمكن أن يصل إليها لتغطية ما يحدث، وأن يكون ناقلا دقيقا وصادقا لكل التطورات، وأرادت مجموعة أخرى أن تذهب للتغطية، فوافقت، وقال لي أحدهم: «ولكني

... ف أنقل ما أراه» قالها في تحدٍّ، فقلت له: لا تنقل إلا ما تراه. وبدأ نقل الأحداث المأساوية يجري لحظة بلحظة عبر شاشة التليفزيون منذ فجر الخميس، كانت اللحظة حاسمة مهنيا وسياسيا، وكانت أيضا لحظة مؤلمة على كل المستويات.

هذه المعركة التي امتدت إلى اليوم التالي، ولم تتوقف، كانت إعلانا لضياع الفرصة الذهبية، والتي بدت و كأنها الفرصة الأخيرة لإنقاذ النظام، ولإنقاذ الوطن من التورط فيما هو أسوأ من ذلك.

باتت مصر هذه الليلة لعيون مفتوحة مذعورة باكية، لم يكن ماحدث ... حدث هو تعبير عن شخصية أبناء مصر كما عرفناها، وكما درسناها في كل المواقف التاريخية، ما حدث كان بداية لكشف وجه آخر أو جديد؛ والسبب ... ذلك هو مَن حوَّلوا الصراع السياسي إلى صراع ملطخ بالدم، حتى لو كان ... عدد قليل؛ لأنه في النهاية دم لأبناء الوطن يسيل على يد إخوة لهم في ذات الوطن. قد يبدو هذا الكلام عاطفيا، لكنه كان الإحساس الحقيقي الذي سيطر ... في هذه الليلة السوداء، والكل يتحمل نتيجة ما حدث، للكل نصيب من دماء ... الليلة ومن أحداثها، سواءٌ مَن أدار الأزمة في طرف الرئاسة وتوهَّم إمكانية ... باستغلال التعاطف الشعبي الحقيقي، مع إعلان الرئيس عدم ترشحه ... ورغبته في الموت على أرض مصر، فاستأجروا مَن استأجروا لتوظيف ... الحالة من التعاطف لحسم معركتهم الخاصة والعودة إلى مربع البداية. ... أخطئوا مرة أخرى عندما أصروا على الاستمرار في المساء، بعدما وضح لهم أن الأمور ليست كما حسبوها، فاستأجروا مرة أخرى مَن استأجروا؛ للاستمرار ... حسم الأمر بأي شكل.

ولم يكن المعارضون في التحرير بأقل مسئولية عما حدث، فهم الذين أصروا على منع مَن اقتنع بما طرحه الرئيس، من مغادرة الميدان، ومعظم مَن بقي في التحرير في تلك الفترة لم يكونوا هم أصحاب الانتفاضة الأصليين، بل إن أصحابها هم أولئك الشباب، وتلك الأسر المصرية التي خرجت للتعبير عن غضبها ورغبتها في التغيير، أما أولئك الذين بقوا لارتباطهم عقديا وسياسيا بجماعاتهم وأهدافها السياسية فليسوا هم القوام الرئيس لمظاهرات الاحتجاج.

هنا ينبغي أن نضع فروقا واضحة للجماعات، هناك مجموعة المؤيدين التي كان قوامها الأكبر مَن يؤيد تأييدا حقيقيا وعن اقتناع، وأن ما حدث كافٍ، وأن النتائج التي تم التوصل إليها، تحقق التغيير المنشود مع الحفاظ في ذات الوقت على كرامة الرئيس، لكن كانت هناك مجموعة أخرى من المستأجرين من قِبَل بعض أطراف النظام الذين اعتقدوا أن الفرصة سانحة من أجل النجاة.. النجاة بالنظام وبأهدافه واستمراره. ثم هناك على الطرف الآخر كانت مجموعة المعارضة قوامها الأكبر من الشباب الواعي والمواطنين وأبناء الطبقة الوسطى، الذين يؤمنون بما خرجوا له وتظاهروا لأجله، وثمة مجموعة بينهم استغلت هذه الجموع؛ لتحقيق أهداف خاصة بهم وبتنظيماتهم، سواء كانت أهدافا سياسية داخلية أو خارجية، وهذا التفريق واجب لفهم ما حدث في حدوده الصحيحة.

الفصل العاشر

عمر سليمان

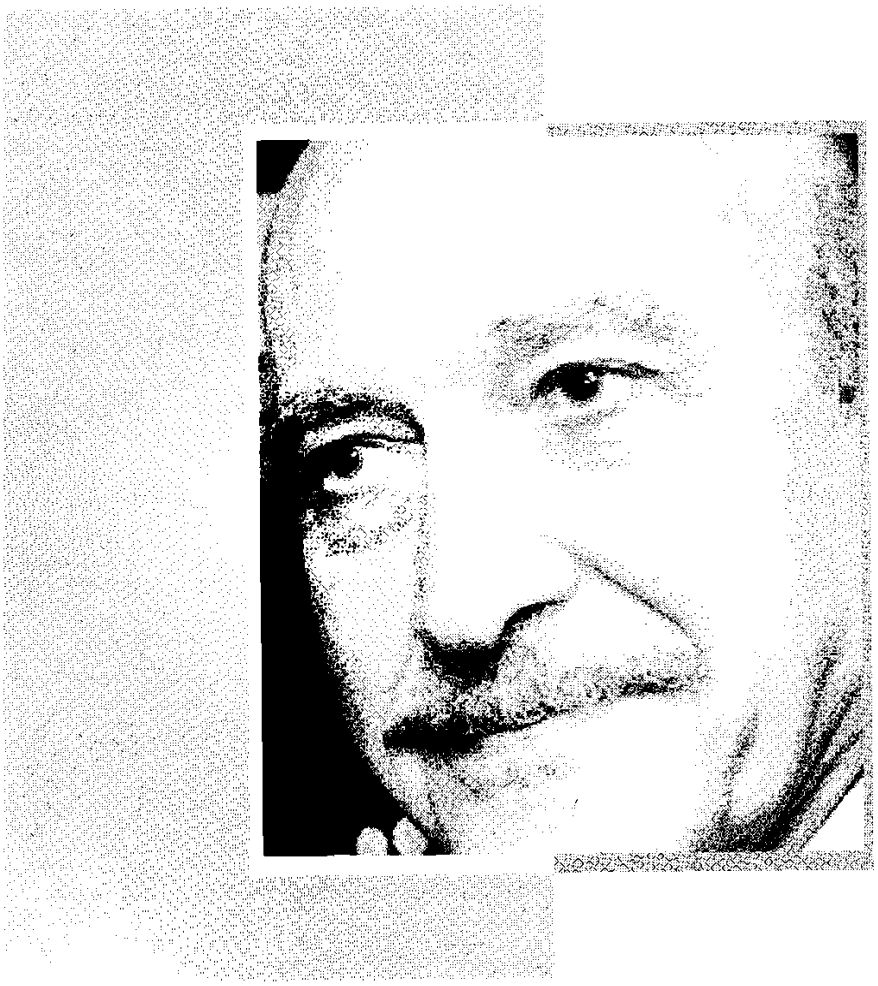

اتبعت منذ دخلت مبنى التليفزيون المصري سياسة الباب المفتوح في التعامل مع كافة العاملين معي، فقد كانت هذه هي المشكلة من ضمن المشاكل الكبيرة التي كان ومازال يواجهها العاملون في هذا المكان ذلك الانفصال الكبير بين العاملين وبين قيادات هذا المكان، وقد كان من اليسير على أي موظف أن يتمكن من أن يلتقي بي في مكتبي، وكانت إحدى عاداتي أن أرد على جميع التليفونات أيًّا ما كانت هذه التليفونات سواء أعرفها أو لا أعرفها طالما يمكنني ذلك.

هذا الوضع هو الذي بنى بيني والعاملين في قطاع الأخبار تلك العلاقة الخاصة طوال الفترة التي عملنا فيها معا.. فترة الأحداث كان الاقتراب بين العاملين - أو مَن بقي منهم- وبيني أكثر؛ حيث إن عددا كبيرا منهم كان قد قضى معظم أيامه في داخل المبنى كما فعلت أنا، والآخرون كانوا يأتون ويذهبون، وقد تحول مكتبي إلى مكان للالتقاء بين كل العاملين أثناء هذه الأحداث.

وقد حرصت في عديد من المرات أن أجري مكالماتي مع المسئولين سواء من القوات المسلحة أو في رئاسة الجمهورية أو في جهاز المخابرات أو مع الوزير في أثناء وجود أحد العاملين في مكتبي، وكنت أهدف من وراء ذلك أمرين: أن يتأكدوا من أن الموقف الذي يتخذونه بناء على موقفي هو موقف وطني، أردت أن يصل إليهم ذلك الشعور بالاطمئنان إلى أن موقفهم - وأن ما نفعله - يتخطى حدود الفعل المهني ليصل إلى أبعاد أخرى، إنه دور وطني نحن فيه في محاولة لإنقاذ هذا الوطن مما يواجهه من خطورة، أما السبب الآخر، فقد كان لديّ شعور قوي أن ما يحدث في تلك الأيام سوف يكون محل

جدل في المستقبل، وأن هذه الأيام سوف تكون جزءا من التاريخ، فأردت أن يكون هناك شهود على ما يحدث؛ ولذلك كان حرصي على أن يكونوا معي في مرات متعددة أثناء اتصالاتي.

كما اعتدت يوميا أن أجلس مع عدد منهم أيًّا ما كان سنهم أو وضعهم الإداري؛ وذلك من أجل مناقشة ما هو حادث، ومحاولة رؤية ما هو قادم وفتح الباب للنقاش بين الجميع؛ حتى يمكن لنا أن نفكر معا بصوت عال فيما يمكن لنا أن نفعله في الفترات المقبلة، وكذلك كان حرصي على أن أمر على كافة استوديوهات الهواء وغرف التحرير لألتقي بالعاملين؛ وذلك لشد أزرهم وتأكيد أن موقفهم الذي يتخذونه بالاستمرار في العمل هو موقف أكثر نبلا ووطنية من موقف هؤلاء الذين قرروا أن يدعوا البطولات الوهمية ويتخلوا عن القيام بعملهم لأسباب بطولية زائفة، أو أولئك الذين قرروا أن يبقوا في منازلهم حتى لا يعرضوا أنفسهم للخطر، وأن موقفهم بالاستمرار في العمل هو موقف سوف يقدره لهم الوطن في يوم من الأيام حتى ولو بدا مناقضا لموقف آخرين.

في صباح هذا اليوم، يوم الخميس الثالث من فبراير، ومع ساعات الصباح الأولى التي سبقتها ليلة لم ينم فيها أحد كان لقائي بالعاملين من المعدين والمذيعين، وكان يبدو على وجوههم حالة من الراحة النفسية رغم التعب البادي على وجوه الجميع، تلك الراحة أتت من ذلك القرار الذي اتخذته في الليلة السابقة بأن نتعامل مهنيا بشكل كامل، وبألا نوافق إلا على التعليمات التي تتفق والمهنية، وكانت قد انتشرت قصة المكالمات التي أجريتها تلك الليلة مع عدة أطراف لأبلغهم فيها بموقفنا، وكان حاضرا بعض العاملين أثناء هذه المكالمات، هذا الموقف أعطى لهم مصداقية في أننا بالفعل كنا محقين في

. ...ـا، ولـم نكن مجرد أداة يتم التلاعب بها، وأنه فـي اللحظة التي حدثت فيها ... اجهة كان الحسـم فيها لصالـح الوطن ولصالح المهنة كمـا رأيناها في تلك ...ـلة.

...الرغم من تلك الحالة من الإحساس بالراحة النسبية إلا أن حالة الحزن ...ـاق على مصير البلد كان كبيرا؛ بسـبب كل ما رأيناه في الليلة السـابقة؛ حيث ... مصر لأول مرة فـي تاريخها المعاصر بتلك الصـورة، والتي بدا فيها الأمر ... حالـة حـرب أهلية تحـدث بين المصريين، هـذه الحالة من القلـق والتوتر ...التي بدت على مذيعي الصباح في ذلك اليوم في البرنامج المصري الأشـهر ...ح الخير يامصر» عندما تحدث المذيعون في بداية الحلقة وبدا على صوتهم ... الحالة من الإجهاد الشـديد والقلـق اللا نهائي على مسـتقبل الوطن، حتى ... ...هـم تحـوَّل في كلمته إلى حالة من الحـالات الدينية الصرفة عندما توقف ...لمتـه التي يبدأ فيها البرنامج ليدعو الله أن ينجِّـي مصر من الغمة التي تخيم ...ها.

...د قليل دخل عليَّ آتيا من ميدان التحرير أحمد وجيه المراسل الذي أرسلته ...نطقة «المعركة»، معركة المصريين ضد المصريين في منطقة ميدان التحرير ... المنعم رياض، دخل ومعه طاقم تصوير ضاحكا وهو يقول لي: «أردت أن ...ص مني كما هي العـادة، ولكني دائما أعود إليك»، وأضاف: «لم أكن أعلم ...حبني إلى هذه الدرجة».

...لبت منه أن يشرح لي ما حدث وما شهده، وبالفعل كانت روايته تتوافق مع ...ومات المتوفرة بـأن بعض الذين كانوا موجودين من المعارضين في داخل ...ان لم يكونـوا من أولئك الشـباب الذيـن رأيناهم في الأيـام الأولى - كما ... وإنهـم كانوا علـى درجة عالية مـن التدريب، وإن هذه الدرجـة العالية من

التدريب كانت مفاجئة لأولئك القادمين من المؤيدين، كما أن بعض المؤيدين لم يكونوا يشبهون أولئك الذين شاركوا في مظاهرات النهار من الذين خرجوا بتلقائية، ولكنهم بدوا وكأنهم مكلفون بتلك المهمة وبدا أن بعضهم كأنه يعمل على إنهاء مهمة مكلف بها وعليه أن ينفذها.

سألني أحمد: ماذا أفعل وما هو التوجه؟ فلم يكن لديّ إلا أن أبلغه بالقول: «عليك الآن أن تأخذ شرائطك وتذهب إلى وحدات المونتاج لتقدم لنا قصة ما حدث كما حدثت وكما شاهدتها دون أن تأخذ صف أي طرف من الأطراف». وبالفعل نفذ التقرير الذي أذيع خلال النهار، والذي أعتبره بحق أحد أفضل التغطيات التي تمت لما حدث في ذلك اليوم على الرغم من أنه تاه في إطار التشويه المتعمد من قِبَل البعض للتليفزيون المصري.

كان من بين الموضوعات أيضا التي كانت غير واضحة في إطار تلك الفوضى المعلوماتية الهائلة التي كنا نمر بها هي تلك القصة المرتبطة بالقناصة الذين تردد وجودهم في ميدان التحرير تلك الليلة، والذين اعتلوا بعض العمارات حول الميدان. بعض الروايات التي روجها المعارضون أكدت بأن أولئك القناصة من رجال الشرطة، وبأنه تم استئجار البعض الآخر من قِبَل بعض رجال الأعمال ومن قِبَل بعض أعضاء مجلس الشعب وشخصيات أخرى داخل الحزب والحكومة لقتل المتظاهرين، بينما كانت الرواية الأخرى وبعض المعلومات الأخرى تؤكد أن بعض هؤلاء إنما هم من أولئك الذين تسللوا عبر الحدود المصرية مع السودان ومع غزة، وذلك في الأيام الأولى بعد يوم 25 يناير، وذلك من أجل تقديم الدعم للذين يقومون بقيادة التحرك في هذه المرحلة. وهذه المعلومات كنت قد سمعتها من عدد من المسئولين، وهي التي تأكدت فيما بعد.

أيضـا ممـا علمته في تلك الفتـرة، فإن القناصة الذين ينتمون لقوات الشـرطة لم يكونوا متواجديـن إلا في منطقتين، هما: مبنـى وزارة الداخلية في لاظوغلي ومبنـى أمـن الدولة في مدينة نصر، وأن هؤلاء يزيد عددهم عن العشـرين بقليل، وتم اعدادهـم طوال فتـرة خدمتهم فقط لمواجهـة مثل تلك الحـالات التي لم يكن يتوقع أن تمر بها مصـر، ولكنها مرت بها في هذه المرحلة، وبالتالي فقد تم توزيعهم على المبنيين وقاموا بتوجيه نيرانهم - كما علمت- على العربات التي كانت تأتي محملة بمسـلحين يحاولون اقتحام مبنى وزارة الداخلية أو مبنى أمن الدولة في مدينة نصر.

هذه الحالة من الفوضى المعلوماتية دفعتني إلى الاتصال بمن هم موجودون في موقع المسئولية في ذلك الوقت؛ لكي أطالب بأهميـة التحقيق الفوري فيما وقع خـلال الأيام الماضيـة، خاصة ما وقـع في اليوم السـابق والليلـة الماضية، وأهميـة أن يتـم الإعلان الفوري عـن نتائج تلك التحقيقـات؛ وذلك حتى يمكن استعادة الثقة مرة أخرى لدى الشـارع. كذلك أهمية أن يتم الإعلان عما إذا كان هناك أجانب بالفعل متورطين في هذه الأحداث كما ذكرت المعلومات المتاحة، خاصـة وأن هنـاك البعض قد تم إلقاء القبض عليهم مـن قِبَل قوات الجيش ومن قبل بعض المواطنين واللجان الشعبية في أماكن مختلفة.

كان مـن الأهميـة بمكان التحقيق في كل هذه الأمـور، وقد وجهت تعليماتي إلى المذيعيـن إلـى أن يقولوا ذلك علـى الهواء بأننـا نحن التليفزيـون المصري نطالـب بـأن يتـم التحقيق الفوري فـي الأحداث التـي وقعـت، وأن يتم الإعلان عن نتائجهـا فورا. وهـذا المفهوم هو الذي ذكـره رئيس الـوزراء الدكتور أحمد نظيف فـي مؤتمره الصحفي الطويـل بعد ظهر الخميس عندمـا تحدث عن تلك

الأحـداث وقدَّم اعتـذاره عنها، وأكد إنه لن تتكرر مرة أخـرى، وإن هناك تحقيقا سـوف يتم في ملابسـاتها، وذلك في إطار التكليف الذي كلفـه به الرئيس مبارك - كما قال- بالتحقيق في حالات الانفلات الأمني، وإن ما حدث بالأمس هو في إطار هذه الحالة من الانفلات، وبالتالي سوف يشكل مجموعة للتحقيق في تلك الأحـداث، وهو الأمر الذي لم يحدث إلا بعد سـتة أيام مـن تصريحه هذا، رغم الحاجة الملحة لمثل هذا التحقيق، وقد طلبت من وزير الإعلام في خلال الأيام التاليـة أهمية التذكيـر والدفع للبدء في تلـك التحقيقات والإعـلان عنها، ولكن ذلك لم يحدث أبدا.

في ظل تلك الأجواء بدأ الحوار الذي دعا إليه نائب الرئيس عمر سليمان مع المعارضـة، وبدأ الحوار في صباح ذلـك اليوم -الخميس- بلقاء لم يتم الإعلان عنه في البداية بين نائب الرئيس عمر سـليمان وعدد من السياسـيين بينهم بعض أعضـاء مـن جماعة الإخوان المسـلمين. ثم بدأ الحوار الموسـع مـع ممثلي 21 حزبـا منهم بعض الأحزاب القديمة مثل: الوفـد والتجمع والناصري، وعدد من الأحزاب الصغيرة التي أنشـئت خلال الأعـوام الماضية دون أن يكون لها تأثير؛ وذلـك لإعطاء الانطباع في تلك الفترة بأن هناك تعددا حزبيا، ولأهداف تكتيكية أخرى.

وهكـذا بـدأ الحوار في غياب الحركات الشـبابية التي قامـت بمظاهرات 25 و28 يناير حتى اليوم، وهو الأمر الذي ووجه بانتقاد شديد من قِبَل الشباب الذين انتقدوا أن تكون النتيجة في النهاية أن تشارك أحزاب المعارضة في هذا الحوار، بينما هم غير موجودين فيه، وقد اتصل بي بعض ممن هم مكلفون بالترتيب لهذا الحوار لكي يحصلوا على أسماء من قيادات أولئك الشباب لضمهم إلى الحوار بعـد ذلك، وبالفعل اسـتطعت الحصول على بعض الأسـماء ممن أعرف وممن

ف من زملائـي العاملين في مجال الإعـلام في الصحافـة والتليفزيون، وقد دتهم بالأسـماء وأرقام تليفونات هؤلاء الأشـخاص لدعوتهم للمشـاركة في الحوار.

لكن الملحوظة التي خرجت بها في تلك اللحظة، والتي تأكدت بعد ذلك هو هذه المجموعات من الشباب ليس لها قائد، ولا يمكن القول بأن هناك جماعة اساسية تشكل التيار الرئيس لهؤلاء الشباب، ولكنهم عدد كبير جدا من الشباب نسـق فكري أو سياسـي واضح، وبـلا رأس واحدة. هذا الجـو المتوتر الذي أفيه الحوار دفع ببعض المشـاركين إلى المطالبة بتوجيه تهمة الخيانة العظمى ب العادلي، بل وصل الأمر إلى المطالبة بإعدامه في ميدان التحرير.

كان مـن بيـن ما شـاهدته وشـهدت عليه خـلال اليومين الماضييـن هي تلك الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون والمراسلون الأجانب أثناء المظاهرات، شـهد اليوم السـابق اعتداءات مـن قِبَل المتظاهرين على مؤسسـات إعلامية ية، خاصة على مكاتب قناتي العربية والجزيرة من قِبَل المظاهرات المؤيدة؛ لما اعتقدوه أن هذه القنوات تقف موقفا غير محايد، وأنهم يتخذون موقفا الرئيس وضد الاسـتقرار، ويتآمـرون على البلد. ولذلك فقـد واجهت هذه المكاتـب حالات اعتداء واضحة من قِبَـل البعض ولم تحل قوات الجيش بينهم أن يصلوا إلى تلـك المكاتب واقتحامها وتحطيم بعض محتوياتها. وقد فر العاملين من المكاتب مثلما حدث في مكتب الـ«AP» و الاسوشيتد بريس قفز عاملون من مكتبهم في الدور السـابع إلى المبنـى المجاور لهم خوفا اعتداءات المقتحمين، فقفزوا إلى مبنى فندق هيلتون رمسـيس، وهي إحدى الحادثات الشـهيرة التي ظهرت فـي العديد من شاشـات التليفزيونات المختلفة. أدى هذا الموقف إلى إثارة حالة من الفزع بين الصحفيين الأجانب، خاصة

مـع الاحتـكاكات التي حدثـت مع بعضهم أثنـاء تغطيتهم للمظاهـرات. ويمكن تفسـير ذلك الموقف المعادي للأجانب بأنه يعود في تلك الأيام إلى ما تردد عن وجـود أجانب في المظاهرات المعارضة، وانتشـارهم في بعـض أحياء القاهرة والإسـكندرية؛ لتوزيع بعض المنشـورات التي تحض على التظاهر، وما تردد - وثبت في بعض الأحيان- بأنهم يقدمون دعما للمتظاهرين مثل الطعام والشراب. كل هذه الأمور هى التي خلقت حالة من الحساسية تجاه الأجانب.

وفـى هذا اليـوم تحديدا- الخميـس- اسـتقبلنا اتصالا على الهـواء من أحد المشـاهدين ليبلغ عـن اثنين من الأجانب في عربة شـيروكي وقفـت أمام مطعم يقدم سندوتشـات الفـول والطعمية في منطقة المهندسـين، وهـو مطعم التابعي الدمياطي، وأنهما طلبا عدد 800 سندوتش من المطعم، فأثار ذلك ريبة العاملين فـي المطعم فطلبوا منه المبادرة بالاتصال بالتليفزيـون أو بأحد الأجهزة الأمنية؛ للإبـلاغ عن أولئـك الأجانب الذين يطلبون هذا العدد الكبير من السندويتشـات وهـم يحاولـون أن يعطلونهـم حتـى تأتي إحـدى الجهـات الأمنيـة للتحقق من شـخصياتهم. هـذه الحالة هي التـي أعطت الانطباع بأن هنـاك من بين الأجانب مَن يحاول أن يحدث نوع من القلاقل في البلد، وهو الذي يمكن أن يفسـر أيضا التحفز والاعتداء عليهم.

وقـد تلقيت اتصالات مـن عدد من العاملين في الصحافة الأجنبية سـواء من المصريين أو من الأجانب العاملين للشـكوى مما يتعرضون له، من بينها اتصال مـن صحفيـة إنجليزية مـن أصل لبناني اسـمها «هالـة جبر» تقول إنهـا تعمل في الصنداي تايمز، وسبق أن قدمت لها عونا في تنفيذ إحدى مهامها الصحفية عندما مـرت بصعوبات في القاهرة، وأبلغتني بأنـه قد جاءها العديد من الاتصالات من الصحفييـن الأجانب الموجودين في مصر يواجهـون صعوبات، فطلبت منها أن

مدني بأسمائهم وأرقام تليفوناتهم.. وبالفعل أرسلت إليّ ايميل بهذه التفاصيل، وقمت بالاتصال بالقوات المسلحة وطلب تأمين وتسهيل عمل هؤلاء الأجانب وتقديـم الحمايـة لهـم. وبالفعـل تم تقديـم العون لعـدد منهم، وقامـت القوات المسـلحة بتأميـن فنـدق هيلتون رمسـيس الـذي يقع بجـوار ميدان عبـد المنعم رياض القريب من ميـدان التحرير، والذي كان يقيم فيـه معظم الصحفيين. وقد أصـدرت بيانا أذيع في التليفزيون في ذلك اليوم ذكـرت فيه بأننا قد تلقينا العديد من الاسـتغاثات من الصحفيين الأجانب بأنهـم يتعرضون لاحتكاك ويتعرضون لاعتـداءات، وناشـدت في البيـان باسـم مركز أخبار مصـر الأطراف المسـئولة والجهـات المعنيـة والمواطنين العمـل على حمايتهم وتسـهيل القيام بمهمتهم. وقد أذيع هذا البيان على شاشـة التليفزيون، وأبلغت الوزيـر بما يحدث واتصل بهيئـة الاسـتعلامات التابعة لوزارة الإعـلام، وقامت الهيئة بإصدار بيان مشـابه. وقد قمت بنفسـي بالتأكد من الإجـراءات التي تمت لتأمينهم، وتلقيت اتصالات بالفعل من عدد منهم فيما بعد أبلغوني فيها على أنهم قد بدأوا يشهدوا إجراءات على الأرض لتأمينهم بالفعل.

لم أتصل بوزير الاعلام صباح هذا اليوم إلى أن بادر هو بالاتصال وطلب مني إرسال اثنين من المذيعين إلى مجلس الوزراء لمهمة عاجلة لم يحدد ماهية هذه المهمـة، وبالفعل حددت اثنين من المذيعين وطلبـت منهما التوجه إلى مجلس الوزراء. بعد قليل اتصل مرة أخـرى قائلا باختصار وباقتضـاب: «نائب الرئيس يريد أن يجري حوارا، وطلب أن تجريه أنت معه».

حاولت أن أسـأله عن الملابسـات التـي طلب فيها فلم يذكـر إلا أنه فقط تم إبلاغه من قِبَل نائب رئيس الجمهورية بأنه يريد أن أذهب لمجلس الوزراء؛ لكي

أُجري حوار معه وطلب مني أن أكون متواجدا هناك في حوالي الساعة الثانية عشرة.

طلبت على الفور عبد الرحمن حجازى المخرج الذي يعمل معي وكلفته أن يعد مجموعة من المصورين مع كاميراتهم للذهاب إلى هناك، وتدارسنا الوضع فوجدنا أن هناك استحالة لأن تذهب عربة إذاعة خارجية للتصوير؛ حيث إن مجلس الوزراء لصيق بميدان التحرير كما سبق وأن أشرت، وبالتالي فليس هناك إمكانية للمرور على الإطلاق عبر الميدان أو حتى حول الميدان للوصول إلى مبنى مجلس الوزراء، وبالتالي كان الحل البديل هو أن يذهب مجموعة من المصورين بكاميراتهم المحمولة، وأن يتم التصوير هناك ثم إعداد وإنتاج الحوار بعد ذلك.

قمت وغيَّرت ملابسي حيث كنت أرتدي خلال الأيام الماضية جميعها ملابس كاجوال على غير العادة؛ حيث اعتدت دائما في مكتبي أن أكون مرتديا ملابس رسمية، بدلة وربطة عنق، إلا أنه منذ بدأت الأحداث كنت أدير العمل وأتواجد بشكل دائم بالجينز وملابس كاجوال، فقمت لأغيِّر ملابسي وأستعد للحوار مع نائب الرئيس، وطلبت إعداد سيارتي للتحرك إلى هناك، وكان هذا هو اليوم الأول الذي أخرج فيه من المبنى منذ يوم الجمعة السابق.

كانت المشكلة في كيفية الوصول إلى مبنى مجلس الوزراء والخروج من الحصار حول التليفزيون، وتم الاتصال بالحرس الجمهوري الذي كان مسيطرا على المبنى وحوله لتأمين خروجي حتى أصل إلى مبنى مجلس الوزراء.

جلست في الكرسي الخلفي على غير العادة؛ حيث إني اعتدت دائما أن أكون في المقعد الأمامي بجانب السائق، إلا أنه لأسباب خاصة بالتأمين جلست في المقعد الخلفي، وتم تأمين خروج السيارة فبدلا من أن أتجه بشكل مباشر من

المبنى إلى مبنى مجلس الوزراء اتجهت عبر كوبري 15 مايو القريب في الاتجاه العكسـي لكي أمر فوق حي الزمالك كلـه حتى أصل إلى الطرف الآخر من النهر في العجوزة بالجيزة، ثـم أدور مرة أخرى حتى أصل إلى كوبـري الجامعة وأمر عبر شارع القصر العيني حتى أصل إلى مجلس الوزراء.

كان الطريق الذي اتبعته، أضعاف المسـافة التي تقطع ما بين مبنى التليفزيون ومبنـى مجلس الوزراء، ولكن كان هذا هو الطريق الوحيد البديل الذي يمكن أن أصل به إلى هناك.

رحلتي داخل السـيارة إلى مجلس الوزراء كانت رحلة مختلفة، فقد شاهدت فيهـا قاهـرة أخرى غير التـي تركتها قبل أن أقبع داخل المبنـى، لأول مرة تصافح عيني شـوارع القاهرة بشـكل مباشر وليس عبر شاشات التليفزيون أو عبر شرائط التليفزيون المصورة، وشـاهدت حجم الخراب والتدمير الذي لحق بها، شعرت أن هذه المدينة ليست هي المدينة التي عشقتها، كانت حالة من حالات الفوضى الشـديدة تسـيطر على الطرق، ليس هناك احترام لقواعد المرور، فالكل يسير في أي مكان.

كنـت حزينا لما آلت إليه القاهرة، فالعاصمة التي امتلكت من مفردات التميز ما يجعلها أحد أكثر المدن تفردا بين مدن العالم أضعناها جميعا بأيدينا، لم تكن هي القاهرة التي أعرفها برغم قصر المسـافة التي سـرت فيها في شوارع القاهرة، وإن ما رأيته فيها كان بحق صادما لي عندما خرجت .

وجـوه المصريـين بدت كلها مجهـدة، يمتزج فيها الحـزن والغضب، الحزن مما آلت إليه القاهرة، والغضب ممن كان سـببا فيما آلت إليه، سـواء كان حكومة أو معارضـة أو شـبابا أو إخوانـا أو مسـئولين أو مسـئولا واحـدا، أو كل هـؤلاء مجتمعيـن، لكـن النتيجة كانـت هي تلك الحالة التي كسـت الوجـوه بالغضب.

الملاحظة الثانية أنه بدا على وجه الجميع أنهم لم يناموا، ذلك أنهم باتوا في الشوارع يحرسون ما يمتلكون، من منازل و بيوت وأماكن. كانت شكوانا من فوضى المرور واليوم شكوانا أنه لم يعد هناك مرور، خاصة في مناطق وسط المدينة؛ حيث لم يتبق سوى الفوضى. آثار الحريق بادية، آثار عمليات النهب والترويع وردود فعلها تسيطر على سلوك الشارع، لم أر سوى عسكري مرور واحد في طريق عودتي، شاهدت شبابا امتلكوا السلطة للسماح أو عدم السماح بالمرور، صحيح أنهم قاموا بدور مشهود ويشهد لهم بالمسئولية، إلا أن وجودهم واستمرارهم هو دليل قاطع وحاضر دائما على تراجع حضور الأمن والدولة، حزين أنا لما آلت إليه القاهرة، جميعنا يتحمل وزر ما حدث من أصغر مسئول حتى أكبر مسئول، كل الجماعات السياسية مسئولة حتى أولئك الشباب الذين قاموا بحركتهم يوم25 يناير مسئولون عما آلت إليه. أما مَن مَارس فيها الترويع والبلطجة فهم مجرمون.

هذه الرؤية الجديدة للقاهرة سجلتها في مقال نشرته اليوم التالي، وقلت فيه: «أستثني المجرمين وأدعو الباقين ممن حمَّلتهم مسئولية ما حدث في القاهرة ليعودوا ليبنوها، وأضع في مقدمتهم أولئك الشباب الذين غيَّروا معادلة الفهم والإدراك. ولذلك أدعوهم أن يفكروا علهم يجدون أسلوبا مبتكرا لإصلاح ما أفسدناه».

وصلت إلى مبنى مجلس الوزراء بعد تلك الرحلة التي شاهدت فيها مالم أكن أتمنى أن أراه في المدينة التي عشقتها، كان أحمد شفيق رئيس الوزراء يجري مؤتمره الصحفي الأول، وهو المؤتمر الذي طال، حضر فيه عدد كبير من الصحفيين ومن الكتَّاب، وعرفت أن هذا هو المؤتمر الذي طلب مني الوزير إعداد اثنين من المذيعين للمشاركة فيه، ولكنهم لم يتمكنا من الوصول إلى

مجلـس الـوزراء نتيجة الطـرق المغلقة، ولـم يتمكنا من اللحاق بـه في الموعد المناسب بعدما اضطرا أن يسلكا طريقا طويلا.

هـذا المبنى كنت فيه منذ عدة أسـابيع عندما أجريت اللقـاء الأخير مع أحمد نظيـف رئيـس مجلس الوزراء السـابق، وهو اللقاء الذي كان قـد طلب أن أجريه معـه بعدمـا اطمئن على أنه مسـتمر في موقعه لفترة قادمة، لـم يكن يدرك أن هذه الفترة لن تطول سـوى أسـابيع قليلة. دخلت إلى القاعة الرئيسـية واستقبلني فيها من كانوا يسـتقبلونني من قبل عندما كنت آتي إلى رئيس مجلس الوزراء السابق. ذات الوجـوه هـي هي من العاملين وكبار الموظفيـن، ولكن مَن اختلف فقط هو رئيس مجلس الوزراء الذي وقف في القاعة الكبيرة في المدخل الكبير أمام حشد الصحفيين والكاميرات. دخلت إلى صالون رئيسي ملحق بمكتب رئيس الوزراء انتظارا لنائب الرئيس لنبدأ الحوار.

كانت المشـكلة الكبيـرة في أن الكاميرات التي خرجت مـن مبنى التليفزيون لتسـجل الحوار لـم تتمكن من الوصـول، لا الكاميرات ولا المخـرج؛ حيث إن اللجـان الشـعبية كانـت توقـف السـيارة كل عدة مئات مـن الأمتار لكي يفتشـوا ، لكي يتأكدوا من الشـخصيات الموجودة في السيارة، وهو الأمر الذي أدى إلى تعطيـل كبيـر في وصولهم، وهو الأمر أيضا الذي يعطـي الدلالة بأنه أصبح هناك مزيد من التزيد من قِبَل اللجان الشـعبية في القيام بدورها، والذي برروه لي عندما استوقفتني إحـدى اللجـان بأنهم يريـدون أن يتأكـدوا من أن العربـات التي تمر ليست ممن يقدمون الدعم للموجودين في التحرير.

إحـدى اللجـان التـي كانـت على مدخل شـارع القصـر العينـي بالقرب من مستشـفى القصر العيني اسـتوقفتني للتفتيش، وعندما تعرفوا علـيّ أتوا إليّ لكي

يعتذروا عن التأخير ويشرحوا لي لماذا يفعلون ذلك، أحدهم قال لي: «هناك سيدة أجنبية جاءت في سيارة هنا، وعندما حاولنا تفتيشها ارتبكت، وعندما حاولنا إيقافها سارت بالسيارة بسرعة وصدمت أحد زملائنا وفرت بالسيارة بعيدا دون أن نستطيع اللحاق بها». وذكر لي آخر: «أحد الأتوبيسات التابعة لإحدى المدارس الأجنبية الخاصة في المعادي استوقفناه وكان به عدد كبير من الوجبات التي يتم تقديمها للموجودين في ميدان التحرير»، وقالوا لي: «نحن لسنا بلطجية كما يحاولون أن يصورونا، هناك العديد من القنوات والصحف تحاول أن تصورنا على أننا بلطجية ، نحن نحاول أن نحمي هذا البلد، نحن نحاول أن ننقذ البلد من محاولة دفعها للهاوية»، وطلبوا مني أن أنقل هذا الصوت وهذه الصورة لهم عبر شاشات التليفزيون.

تمكنت من الوصول ولم تتمكن الكاميرات من الوصول، وكانت المشكلة في كيف يمكن أن نجري هذا اللقاء الذي ينتظره ليس فقط المصريون، ولكن ينتظره كل مَن يهتم بالشأن السياسي في المنطقة، وكان مهددا بألا يتم بسبب هذه المشكلة. كان الحل الوحيد هو اللجوء إلى الكاميرات المحمولة التي تسمى «ايه ان جي» «ENG» ، والتي يتم استخدامها لتصوير التغطيات الإخبارية، وكان لدينا كاميراتان موجودتان في مبنى مجلس الوزراء لتصوير المؤتمر الصحفي، وسحبنا إحدى الكاميراتين قبل أن يصل نائب الرئيس بقليل، ثم سحبنا الكاميرا الأخرى وهو الأمر الذي لم يمكنا من تسجيل آخر خمس دقائق من المؤتمر الصحفي الطويل لرئيس مجلس الوزراء. حاولنا ضبط الكاميرات بشكل يمكنها أن تكون على مستوى يناسب الإذاعة، وعلى أن يكونا معا بنفس درجة الإضاءة ودرجة اللون، وهو أمر لم يكن ممكنا إلا من خلال معدات أكثر تقدما وهي المعدات التي لم تصل، وهذا يفسر السبب الذي بدا فيه هذا اللقاء الأول والوحيد

بين اثنين من اللقاءات التليفزيونية التي أجراها عمر سليمان بصورة ليست أفضل ما يكون من الناحية التقنية.

قبل التسجيل ذهبت إلى نائب الرئيس في مكتب آخر، واستقبلني في المكتب مرحبا، وتحدثنا قليلا حول الأوضاع الموجودة، وبدا أن لديه ثقة رغم ثقل الأزمة في إمكانية الوصول إلى حل.

قال لي إن كل المطلوب أن تقتنع كل الأطراف بأهمية أن الحوار هو الطريق الوحيد لحل هذا الوضع. وسألني عن الموضوعات التي يريد أن نتحدث فيها فذكرت له إن المسألة الأساسية هو خلق حالة من حالات التطمين لدى المصريين في كيفية الخروج من هذه الأزمة التي نعانيها. وذكرت له أنني على اتصال وتنسيق بالأطراف المختلفة سواء في جهاز المخابرات أو في القوات المسلحة وهز رأسه قائلا: «أعرف ذلك».

بدأ الحوار مع عمر سليمان، وبدا في الحوار عالما بما يقول، واثقا فيما يطرح من معلومات. أما بالنسبة لي فقد كنت نتيجة الإجهاد الطويل طوال الأيام الماضية، أشعر بأنني أجاهد من أجل أن يخرج صوتي، وفي نفس الوقت كان ذلك الإجهاد أيضا باديا على نائب الرئيس إلا أنه كان واثقا من الخطوات التي يتخذها، فقد كان قد انتهى لتوه من الاجتماع مع الأحزاب والقوى السياسية المختلفة في أول جلسات الحوار.

الملاحظة الأخرى المهمة هي إشاراته التي ثبت بعد ذلك أنها مبنية على معلومات، أن ما حدث بعد 25 يناير - التي أعتبرها حركة مطالب حقيقية وليست حركة مدبرة- فإن ما حدث بعد ذلك هو سيطرة مجموعة من الأجندات، خاصة ما حدث في اليوم السابق بعد خطاب الرئيس، وحدد تحديدا أربع أجندات تحكمت في التطورات الحادثة بعد ذلك وهي: الأجندات الأجنبية، وأجندة

للإخوان، وأجندة لأحزاب خاصة دون أن يسمي هذه الأحزاب، وأجندة لبعض رجال الأعمال. وقال: إن ما حدث يخضع لهذه الأجندات، وإن حجم المؤامرة التي حدثت لم تعرف ملامحها بعد.

كان الحوار على قدر عال من الأهمية، وعندما أذيع مساء تلك الليلة نقلته كل محطات التليفزيون المصرية والعربية، ومعظم محطات التليفزيون الإخبارية العالمية مع التليفزيون المصري في نفس الوقت. أكد سليمان في الحوار على أنه قد اندس بين الشباب بعض العناصر المرتبطة بأجندات خارجية أو مطالب داخلية؛ بهدف إحداث أكبر قدر من الترويع والفتنة بين شباب مصر، كما أكد على أن الحوار هو الطريق الوحيد، وأن الأجواء تبدو مبشرة، وأن مَن لم يشارك حتى الآن هو متردد وليس رافض للحوار، وأشار أكثر من مرة إلى أنه يعمل وفقا لخريطة الطريق التي وضعها الرئيس.

وبدا دائما في نبرته الاحترام والتقدير للرئيس. وعندما سألته عن المطلب الذي يرفعه المعارضون الآن برحيل الرئيس قال: «المطالب التي طالب بها الشباب كانت مشروعة، وتم تحقيقها، وقصة الرحيل غريبة على أخلاق الشعب المصري، لأننا كلنا نحترم الأب والقائد الرئيس مبارك وما قدمه في القوات المسلحة وخلال رئاسته لمصر. والرحيل سيكون رحيلا طبيعيا لأنه سيحدث بعد عدة أشهر». وأضاف حاسما في إشارة إلى موضوع التوريث «كما أنه لا أحد من أسرته سوف يترشح».

كان سؤالي الأخير: هل الدولة المصرية قوية، وكان تأكيده أن الدولة المصرية مازالت قوية، وأنهيت الحوار بشكره، وكلمة واحدة قلت فيها: «حفظ الله مصر».

انتهـى الحـوار وخرجـت مـن مجلـس الـوزراء في رحلـة العودة إلـى مبنى التليفزيون مرة أخرى. وأنا في طريق العودة استحضرت قصة عمر سليمان الذي كان توليـه منصـب نائب الرئيـس مطلبا لدى العديـد من المصرييـن، ولن أكون مبالغـا لو قلت معظم مَن كان يتابـع الأوضاع، وقبل ذلك قصة جهاز المخابرات الذي رأسه عمر سليمان منذ 1991 وحتى أيام قليلة خلت.

يحظـى جهاز المخابـرات العامة بين المصريين بتقدير خاص؛ وذلك بسـبب ارتباطه بالعديد من الأعمال الوطنية في حرب الجاسوسـية خاصة مع إسـرائيل، ومازالت حتى الآن الأفلام والمسلسـلات المبنية على قصص جاسوسية حقيقية قـام بها الجهاز تحظى بنسـبة مشـاهدة مرتفعة جدا. وقد أنشـئ الجهـاز بعد ثورة يوليو 1952 عندما أصدر الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر قرارا بإنشاء جهاز استخباري حمل اسم «المخابرات العامة» في عام 1954 ، وأسند إلى زكريا محيـي الدين مهمة إنشـائه؛ بحيث يكـون جهاز مخابرات قوي لديـه القدرة على حمايـة الأمن القومي المصـري. ورغم جهود كل من زكريـا محيي الدين وخلفه المباشـر علـي صبري؛ إلا أن الانطلاقـة الحقيقية للجهاز كانـت مع تولي صلاح نصر رئاسـته عـام 1957؛ حيث قام بتأسـيس فعلي لمخابرات قويـة واعتمد على منهجه مَن جاء بعده، فقد قام بإنشاء مبنى منفصل للجهاز وإنشاء وحدات منفصلة للراديو والكمبيوتر والتزوير والخداع. قام الجهاز بأدوار بطولية عظيمة قبل وبعد نكسـة 1967؛ وهـذه العمليات هي التي سـاهمت بدورها بشـكل كبيـر في القيام بحرب أكتوبر سنة 1973 . ويتبع الجهاز رئيس الجمهورية بشكل مباشر.

ولجهاز المخابرات اسـم آخر هو مجلس الدفاع الوطني، يتكون شـعاره من عين حورس الشـهيرة في الأعلى، وأسـفلها مباشرة نسـر قوي ينقض على أفعى

سامة لينتزعها من الأرض، ويرمز الشعار لقوة الجهاز وصرامته في مواجهة الأخطار والشرور التي تواجه الأمن القومي للبلاد.

وارتبط في الأعوام الأخيرة جهاز المخابرات العامة باسم عمر سليمان، لكن الأهم أنه لأعوام طويلة أيضا ظل الاعتقاد لدى المصريين بأن الحل من الحالة السياسية التي تمر بها مصر اسمه عمر سليمان، والحالة التي أقصدها هنا هو ذلك الشعور بعدم وضوح ملامح لمستقبل السلطة في مصر، وحل لمشكلة التوريث التي كانت تحظى برفض كبير، لكنه كان رفض ممزوج بسؤال: ماهو البديل؟ ولم يكن أحد ينتظر إجابة لأنه تم إخلاء الساحة أمام الرأي العام حتى لا يظهر بديل لجمال، لكن الوحيد الذي كان عصيا على الإقصاء عن الصورة هو عمر سليمان، لذلك كان هو أيضا المخرج من هذا المأزق، وكان عمر سليمان يشكل هاجسا لدى كل المتحمسين لتولي جمال بعد أبيه، وهناك قصة شهيرة وقعت في شهر أغسطس عام 2010 عندما انتشرت في الشوارع ملصقات تؤيد ترشيح سليمان رئيسا للجمهورية، وكان الرئيس وسليمان وقتها في رحلة إلى الولايات المتحدة، ومَن وضع هذه الملصقات كان يعلم جيدا أن هذه هي الطريقة الأمثل لحرقه لدى الرئيس مبارك. أجريت تحقيقات وقتها وتسربت بعض النتائج التي تقول إن مَن نشر هذه الملصقات أطراف حزبية وتنفيذية من الداعمين لجمال مبارك، وأنهم بذلك كانوا يريدون أن يزيحوا عمر سليمان عندما يزرعون الشك لدى الرئيس مبارك، إلا أن هذا الموقف لم ينجح في تحقيق هدفه؛ حيث إن سليمان كان يحظى بقدر كبير من ثقة الرئيس، وفي المقابل عرف عن سليمان أنه من أكثر الأشخاص ولاء للرئيس، وذلك حتى اللحظة الأخيرة.

حافـظ عمر سـليمان على الصورة المعروفـة لرجل المخابرات، التي تتسـم بالغموض والابتعاد عن الأضواء. غير أن دوره في النزاع الفلسـطيني الإسرائيلي وضعـه في دائرة الضوء، وأذكر أنه في الأيـام الأولى لعملي في التليفزيون كانت تأتـي تعليمـات بعدم ذكر اسـمه، وفي مرحلة لاحقـة كانت التعليمـات أن يذكر اسـمه دون أن تذكـر وظيفته، وأخيرا أصبح يذكر اسـمه ووظيفته مسـبوقا بلقب الوزيـر. وطيلة السـنوات الأخيرة ظـل ينظر لسـليمان في مصر باعتبـاره الرجل القـوي بعد الرئيس مبارك، وهو الرجل الثقة والسـاعد الأيمـن له، وانتقلت إليه فعليا كل الملفات المهمة في السياسـة الخارجية المصري، وهو الأمر الذي كان يتسـبب في حساسـية ملحوظة لدى المسئولين في وزارة الخارجية الذين شعروا بأنهم باتوا مهمشين، إضافة إلى ما كان معروفا في الأوساط السياسية بأن العديد من الملفات الداخلية أيضا كان لعمر سـليمان وجهـازه دور واضح فيها، إضافة إلى تدخله لحل العديد من المشكلات بين أطراف داخل الدولة نفسها. كل هذا جعل البعض ينظر إلى سليمان باعتباره نائبا لمبارك عمليا، حتى وإن لم يعين في المنصب رسـميا، لكن مَن كان يرفض ذلك دوما ويحول بين أن يتولى سـليمان منصب النائب، هم تلك المجموعة التي اعتبرته يشكل خطرا على تنفيذ مشروع جمال مبارك رئيسا.

عمر سليمان يكاد يكون المسئول الوحيد في مصر الذي لم تهاجمه الصحف المعارضة، ولا تمتدحه نظائرها الحكومية، وكان هو حريصا على ألا يظهر طامحا في أي منصب أو ظهور إعلامي أو سياسي، وحواري معه الذي انتهيت منه ، كان حواره الأول في تاريخه العملي، وأذكر أنه في افتتاح جلسات الحوار الفلسطيني بين فتح وحماس كان مقررا أن يلقي كلمة افتتاحية، وكان الحدث مهما وأعددنا

أنفسنا لنقله عبر التليفزيون نقلا حيا، إلا أنه رفض أن يتخذ قرارا بنقل كلمته على الهواء وطلب العودة في ذلك إلى وزير الإعلام، وحاولت إقناع القائمين على الأمر بأهمية نقل كلمته على الهواء لأهميتها السياسية، إلا أنهم ألمحوا لي إلى أن سليمان يضع في حساباته احتمال أن يتسبب هذا النقل المباشر حساسية لدى الرئيس، وبالفعل سجلنا كلمته الافتتاحية وأذعناها بمجرد انتهائها. كانت هذه هي طبيعته الشخصية التي اتسمت بالقدر الأكبر من الالتزام والولاء.

عمر سليمان من مواليد يوليو 1936، تخرج في الكلية الحربية عام 1955 وتولى الوظائف القيادية بالقوات المسلحة، من قائد فصيلة حتى قائد فرقة ومديرا للمخابرات الحربية، وكانت الوظائف القيادية في سلاح المشاة، وشارك في ثلاثة حروب: اليمن و1967 وحرب أكتوبر 1973، وتولى رئاسة المخابرات الحربية من شهر يوليو 1989 حتى ٤ مارس 1991؛ حيث تم تعيينه من قِبَل رئيس الجمهورية رئيسا لجهاز المخابرات العامة، واستمر في هذا المنصب حتى يوم 29 يناير 2011؛ حيث تمت إحالته للتقاعد وتعيينه نائبا لرئيس الجمهورية. وكان السؤال الذي يراودني وأنا في طريق العودة: هل سينجح عمر سليمان أن يحقق الحلم الذي عاشه مصريون في أن يكون هو المخرج من المأزق السياسي أم أنه بقبوله منصب نائب الرئيس في هذه الظروف قد حطم الحلم؟

ووصلت وبدأنا إعداد الحوار للإذاعة الذي كان قد انتهى حوالي الثانية والنصف تقريبا. وعندما وصلت إلى التليفزيون بدأت الإجراءات سريعا من أجل إعداد الحوار، وتم الاتفاق على أن يذاع الساعة السادسة والنصف مساء؛ حتى يمكن الانتهاء منه بشكل جيد يعالج المشكلات الفنية بقدر الإمكان، ثم الإعلان عنه قبل إذاعته.

عندما عدت إلى مكتبي، وراجعت ما حدث خلال الساعتين الماضيتين وعرفت أن النبرة الأعلى الآن في ميدان التحرير، هي محاولة إقناع الإخوان المسلمين لبقية الشباب الموجود في الميدان بأنهم لو غادروا الميدان، فسوف يتعرضون للتنكيل بهم ومطاردتهم، وفي نفس الوقت كانت قد بدأت الدعوات المختلفة بين القوى الشبابية للعودة مرة أخرى إلى الميدان بعدما شاهدوا ما وقع بالأمس، وإحساس البعض بأنهم يريدون أن يناصروا إخوانهم الذين تعرضوا للاعتداء.

قمت بالاتصال بالقوات المسلحة للتشاور معهم في كيفية التعامل مع هذه المسألة، واتفقنا أن نذيع تأكيدات على لسان القوات المسلحة بأن كل مَن يريد أن يغادر الميدان لن يتعرض للملاحقة القانونية، وأن القوات المسلحة تدبر مخارج آمنة لهم، بل وتوفر لهم مواصلات وأتوبيسات تمكنهم من الخروج إلى المناطق الآمنة. كانت التأكيدات قطعية بعدم التعرض لأي منهم، سواء عقب خروجه من الميدان أو في أية مرحلة تالية بأية ملاحقات قانونية.

النقطة الأخرى التي كانت حاضرة عبر الاتصالات التليفونية مع الشباب الذين شاركوا في مظاهرات 25 يناير و28 يناير، هو ذلك الامتعاض البادي عليهم من استبعادهم من الحوار، فأحدهم تحدث عبر التليفزيون اسمه شريف عنانى أذكر قائلا: «روحت البيت بعد خطاب الرئيس، ولكن لازم نرجع مرة تانية إلى الميدان، لازم ما نسبش الميدان هما الآن قاعدين يتكلموا مع المعارضة ومش مفروض هما يتكلموا مع المعارضة، المعارضة عمرهم ما عملوا حاجة لو كانوا قادرين كانوا عملوا حاجة بنفسهم، نحن مَن فعلنا وهم لم يفعلوا، والآن يحاورون معهم ويتركونا» . كان هذا أيضا هو إحدى النقاط التي طرحت، والتي

اتصلت فيها بالفريق الذي كان يعد للحوار بين نائب الرئيس والقوى السياسية المختلفة في محاولة لتصحيح هذا الوضع بشكل سريع.

بعدما أذيع لقاء عمر سليمان كان رد الفعل على ما طرحه في الحوار إيجابيا لدى المتابعين والسياسيين، وهذا ما بدا واضحا لنا من خلال الاتصالات التي أتتنا بعد ذلك، ومن خلال أيضا الاتصالات التي كانت على محطات التليفزيون المصرية الخاصة المختلفة، إلا أن الوضع في الميدان كان مختلفا؛ حيث إن المسيطرين على الميدان والذين قرروا أن يستمروا في التظاهر حتى النهاية لم يكن مرضيا لهم ما طرحه عمر سليمان، حتى لو كان قد صرح بشكل واضح بأنه لا الرئيس ولا ابنه ينوون الترشح لانتخابات الرئاسة القادمة، فقد بات الوضع بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت، بعد أن بدا وكأنهم أصبحت ظهورهم إلى الحائط، ولم يعد أمامهم إلا الاستمرار حتى النهاية في الدفع إلى الأمام، وبالتالي كان الرفض لما قاله نائب الرئيس عمر سليمان هو السمة الغالبة على الموقف في الميدان. إضافة إلى أن المواقف التي تم الإعلان عنها من تجميد أموال الأربعة الكبار بما فيهم أحمد عز، رغم أنها أثارت قدرا من الرضا لدى المتظاهرين، إلا أنها أيضا لم تكن كافية بالنسبة لهم. وهنا تجدر الإشارة إلى توقيت صدور هذا القرار الخاص بالمسئولين الأربعة؛ حيث إنه أتى قبل يوم واحد من مظاهرات اليوم التالي التي سميت جمعة الرحيل في محاولة للتخفيف أو للمنع من حجم هذه المظاهرة، وهو أسلوب أصبح دارجا طوال الشهور التالية في مصر؛ حيث يشهد اليوم السابق دائما لأي مظاهرة كبيرة تقديم السلطة الموجودة أيًّا ما كانت تنازلا أو محاولة لتخفيف الضغط في مظاهرات اليوم التالي.

لكـن علـى الرغم من ذلـك، فإن الصوت فـي ميدان التحريـر كان رافضا لما طرحه عمر سليمان أو للإجراءات التي طرحها الرئيس، وبالطبع كان مؤيدا لهذا التوجه وداعما له قناة الجزيرة التي تبنت أيضا ذات الصوت الرافض.

السياسـة التـي انتهجتها قناة الجزيرة دفعت بعض القنـوات العربية الإخبارية الأخرى لأن تنحو نفس المنحى الذي وضعته الجزيرة بدرجات متفاوتة، وذلك بعد أن شـعروا بأن قناة الجزيرة سحبت البساط من تحت أقدامهم بتلك السياسة التحريريـة وبهـذا الموقـف الحـاد، وهو الأمـر الذي يعني بـأن قنـاة الجزيرة قد فرضـت لغة خطاب معينة وتوجها إعلاميا نجحت في أن تدفع القنوات الأخرى في أن تسير خلفها في هذا الاتجاه.

وهكـذا ظلـت مصر فـي هذه الليلـة ممزقة بين تلـك الاتجاهـات المختلفة، ميـدان يسـيطر عليه مجموعة مـن المتظاهريـن قوامهم الأعظم من الإسـلاميين يصـرون على الدفع في اتجاه اسـتمرار التظاهر حتى النهايـة، ومجموعة الرئيس التي مازالت تحاول الاستمرار دون تقديم ما هو مطلوب منها تقديمه لإنهاء هذه الحالـة، والقوات المسـلحة التي أخـذت موقفا حاميا للمتظاهريـن غير مهاجما لهـا، ولكـن فـي ذات الوقـت لا تتخـذ مواقف حاسـمة وواضحة لمنـع الصدام بيـن الأطراف الموجودة في الشـارع من مؤيدين ومعارضين، ونسـق معها جهاز المخابرات العامة. وعلى الطرف الآخر المصريون في عمومهم يتمنون الخروج مـن تلك الأزمـة التي وجدوا أنفسـهم فيها، وكان هناك اقتناع نسـبي لدى الناس بأن ماطرحه الرئيس حتى الآن يعد خارطة طريق مناسـبة لتنفيذ مطالب الشـباب والخروج من المأزق الذي تعيشه مصر.

وهكذا استمرت الحالة المتوترة في ميدان التحرير، واستمرت حالة الحشد في الميدان، وظل صوت إطلاق الرصاص في الميدان، وهو أحد الأمور التي اعتدنا عليها.

من بين الموضوعات التي كانت مطروحة بشدة هذه الأيام هو محاولة فهم موقف القوات المسلحة، فقد كان هناك شبه إجماع على أن القوات المسلحة لم تأخذ موقفا حاسما أو موقفا صارما يمكن أن تدفع فيه الأمور نحو الهدوء، وكان البعض يعتقد أن القوات المسلحة كان عليها أن تظهر وجها أكثر حدة وأكثر صرامة بدلا من ذلك الوجه اللين الذي بات محل سخرية في بعض الأحيان من العديد من الأطراف. وقد تسربت أخبار في ذلك الوقت بأن القوات المسلحة بقواتها وأسلحتها الموجودة في الشارع بأنها أسلحة ومعدات بلا ذخيرة؛ أي أنها تم إخلاؤها من الذخيرة الحية. حملت هذه الانتقادات في حوار لي مع أحد كبار ضباط القوات المسلحة عبر الهاتف، واستمع إلى حتى النهاية، ثم قال لي كلمة كانت واضحة المعنى تماما، وكانت حاسمة بالنسبة لي في رؤيتي لتحليل الأمور عندما قال لي: «اسمع يا أستاذ عبد اللطيف قضي الأمر الذي فيه تستفتيان». وهذا التعبير هو جزء من آية قرانية وهو معناه ببساطة أن الأمر المعلق قد تم حسمه وأن نتيجته باتت محسومة ومعروفة، والأمر المعلق بالتأكيد هو استمرار أو بقاء الرئيس مبارك بهذا الشكل.

كتبت في الملاحظات التي أكتبها يوميا منذ بدأت الأحداث تعليق قلت فيه: «إنه قد تم رسم الحدود بوضوح بين الأطراف المختلفة، وأصبح كل طرف يعرف أين هو من الطرف الآخر»، وهذه الأطراف التي كنت أعنيها كانت مؤسسة الرئاسة، والتي يدير أزمتها جمال مبارك بالمجموعة التي سبق وأن

ذكرتها، وعلى الطرف الآخر كانت القوات المسلحة التي حسمت أيضا موقفها بالوقوف إلى جانب الشرعية بمفهومها العام؛ أي بجانب الناس وليس بجانب النظام بأشخاصه، وتحالف معها في هذه المرحلة جهاز المخابرات العامة، وكان الطرف الثالث هو الشارع الذي كان يتعاطف مع مفهوم التغيير، وإن كان انقسم على حدود ذلك التغيير هل هو الإطاحة التامة بالرئيس؟ أم بالقبول بما طرحه من خارطة طريق للوصول إلى انتخابات جديدة في أغسطس أو سبتمبر التالي ويكمل هو مدته؟

كان أيضا أحد الموضوعات التي كانت مطروحة للحوار منذ الصباح ذلك الحوار الذي أجراه عمار الشريعي الموسيقار المصري المعروف في أحد القنوات الخاصة، والتي وجه فيها انتقادات حادة إلى الإعلام المصري، طلبت تلخيصا لذلك الحوار حيث إنني اعتدت منذ أن بدأت الأزمة ألا أتابع حوارات تليفزيونية حتى أستطيع التركيز فيما أفعل، وأن أتابع فقط الأخبار في المصادر المختلفة دون أن أستمع إلى آراء إلا من خلال ما يأتيني يوميا من تحليل للمواقف والقنوات والصحف المختلفة.

وجدت عمار الشريعي في حواره قد وجه انتقادات حادة بالفعل للإعلام المصري كان فيها قدر من التزيد، فاتصلت بعمار الشريعي الذي تربطني به علاقة طيبة وقلت له: «عمار إذا كانت لديك انتقادات، فلماذا لا توجهها من خلال جهاز التليفزيون المصري نفسه وليس من خلال أي محطة تليفزيون أخرى؟».

لم يتوقع ذلك، ولكني طلبت منه إذا كان لديه ما يقوله فيستطيع أن يقوله في التليفزيون، وطلبت بالفعل من العاملين معي الاتصال به ليدخل على الهواء، ويطرح ما لديه من آراء.

اتصلوا به بالفعل، وكان المذيع على الهواء في ذلك الوقت هو أحمد بصيلة، والذي سأله في البداية، كيف يقيِّم حديث نائب الرئيس فرد عليه: «إنني لست هنا للحديث عن حوار نائب الرئيس، ولكني هنا لأن الأستاذ عبد اللطيف المناوي قال لي إنني أستطيع إذا كان لي انتقادات على الإعلام المصري فيمكنني أن أوجهها من خلال تليفزيون بلدي التليفزيون المصري» .

وبالفعل بدأ عمار في توجيه انتقاداته التي كان جزء منها صحيح، وذلك كان يعود إلى الظروف التي سبق وأن شرحتها، ولكن كان الجزء الكبير منها يتميز بالانتقاد الحاد واللاذع والساخر، والذي سبَّب قدرا من الإحباط للعاملين، وكان كلاما غير دقيق في أجزاء كثيرة منه عندما تحدث عن أن القناة الأولى أو الثانية كانت تذيع فيلما كوميديا أثناء المظاهرات وهذا غير صحيح، وعندما تحدث عن طريقة أداء للمذيعين لم تحدث إطلاقا، ولم يمارسها التليفزيون المصري منذ أن توليت منصبي فيه على الأقل، وهو ذلك الشكل الخطابي أو التزييف في الصورة.

كل هذه الأمور لم تكن بتلك الحدة، وكان الاستخدام الساخر والحاد لعمار الشريعي سببا في قدر كبير من الإحساس بالغضب والإحباط لدى العاملين معي، وهذا ما شعرت به ممن حولي ومما وصلني من استوديو الهواء الذي كان عمار يتحدث من خلاله.

لم أكن أنوي أن أتدخل في الحوار ردا على عمار، إلا أن تلك الحالة التي أصابت العاملين معي هي التي دفعتني لأن أطلب الدخول على الهواء، وهي المرة الأولى التي تحدثت فيها منذ بداية الأزمة؛ حيث إنني قررت منذ البداية ألا أعلق على ما يحدث، وألا أشارك في أي حوار صحفي أو أي حوار تليفزيوني راغبا في التركيز فقط في إدارة المهمة التي حملتها، ولكني شعرت أن هذه المرة

كان عليّ أن أتحدث حتى أعطي للعاملين معي حقهم الذي لم يقم أحد بالإشارة إليه أو الاعتراف به.

بـدأت حديثـي عبـر التليفزيـون بأنـه إذا مـا كان عمـار يقـول إن السـماح له بالحديـث عبـر التليفزيون بكل سـعة الصدر هـذه، يمكنه أن يعتبرهـا دليلا على تغيـر في المنهـج، فإنني أعتبرها تأكيدا للمنهج الذي حاولنـا أن ننفذه منذ البداية بـأن التليفزيون المصري هو تليفزيون جميع المصريين، وإننا اخترنا أن نقف في صـف أمن الوطـن والمواطن، وقررنا أن يكـون هذا الجهاز قائمـا بأدوار عديدة حتـى لـو لم يكن مكلفا بها، وذلك عندما اكتشـفنا بأن الدولـة كلها انهارت فجأة ولم يبق فيها قائما على قدميه إلا القوات المسلحة في الشارع وجهاز التليفزيون، وإن مـا فعلناه لـم يكن هدفه الترويع، ولكنه كان للتواصل بين الناس للمسـاهمة في حل الأزمة التي عاناها المصريون.

أمـا المظاهـرات التي خرجت لتأييد الرئيس، فلم تكن طلبا منه بالاسـتمرار، ولكنها كانت أشـبه كما ذكرت في أحد مقالاتي بسـلام السـلاح الذي يؤدى إلى القائـد الـذي أنهى خدماته بعد ثلاثين عاما من خدمـة وطنه، حتى لو كانت هناك أخطـاء في هذه الأعوام الثلاثين. وأضفت أننا وقعنا كتليفزيون في أخطاء وقعت فيها كل الأطراف، ودفعنا لها دفعا، وأننا عندما اكتشفنا هذه الأخطاء كنا أول مَن صحـح الخطأ. وأننـا أخطأنا التقدير في يـوم الثاني من فبراير كمـا أخطأ التقدير الكثيـرون ممـن حتى يديرون البلد في هـذا اليوم، وقلت إن مـا يطرحه عمار فيه ظلـم لهذا المكان، وظلـم لأولئك الذين يعملون من أجـل تأمين هذا البلد حتى يصل إلى الطرف الآخر من النهر ولا يغرق في منتصفه، وأننا نرفض أن نكون من راكبي الأحصنة الخشـبية علـى جثة هذا الوطن، وعندما تظهر الحقائق سـيظهر ماذا كنا نفعل، وماذا فعلنا من أجل سلامة هذا الوطن. وفي النهاية وجهت الشكر

إلى كل زملائي العاملين في هذا التوقيت، الذين قرروا أن يقفوا هذا الموقف ليس من أجل شخص ولا من أجل نظام، ولكن من أجل وطن لإنقاذه مما دُفع إليه. عندما وصلت إلى النقطة الخاصة بشكر الزملاء سمعت صوت تصفيق علمت فيما بعد أنه كان تصفيق العاملين في الاستوديو والعاملين داخل البلاتوه عندما شعروا بأن هناك من رفع ظلما واقعا عليهم. وبعد نهاية المكالمة أتاني تقريبا معظم العاملين لكي يشكروني على تلك الكلمة التي أعادت لهم جزءا مما شعروا أنهم كادوا يفقدونه، وأعاد التقدير لحقيقة دورهم الذي لم يشعر به حتى الآن سواهم.

كان الإحساس لدى العاملين بعد هذا الاتصال الطويل وذلك الرد هو حالة من الارتياح النسبي مرة أخرى، وعاد شبح الابتسامة رغم صعوبة الوضع الذي كنا فيه، وعلى الرغم من استمرار المظاهرات في التحرير والحصار حول التليفزيون.

من ناحية أخرى ، بدأ المتظاهرون في التحرير يستخدمون أساليب جديدة، فقد بدأوا يعطون الإيحاء بأن بعضا من ضباط الجيش قد انشقوا وانضموا إليهم، وبالفعل قامت قناة الحرة في ذلك الوقت بتقديم لقاء مع أحد لابسي ملابس ضباط الجيش وأتاني اتصال بعدها مباشرة بعد إذاعة الحوار بأن هذا المتواجد في الميدان ليس ضابط جيش، وأن اللبس الذي يلبسه ليس ما يرتديه ضباط الجيش في هذا الوقت، حيث إن القوات المسلحة لها لبس آخر في هذه المرحلة. وقد قمنا بإذاعة ذلك اللقاء وتعليق القوات المسلحة عليه.

أما أصحاب الجمال التي حملت المعركة اسمهم، فقد أتى اتصال آخر من أحد كبار أهل هذه البلدة، والذين يمتلكون عدد كبير من هذه الجمال والأحصنة ممن اتهموا بأنهم قاموا بذلك، فقد قال: إن أصحاب الجمال هؤلاء ليسوا

مستأجرين، ولكـن فهمهم بسـيط وعلى قدهم كما قال، وإنهـم عندما دخلوا قد دخلـوا بمنطـق إنهم فقط كانوا يريـدون أن يقولوا إن رزقهم قـد توقف، وإن هذا فُهم بشكل خاطئ.

والأكيد في هذا الموضوع أن تأثير الجمال والأحصنة على هذا اليوم لم يكن تأثيرا ماديا حقيقيا كبيرا فقد كان التأثير صغيرا جدا؛ حيث إن المعركة التي شهدها الميـدان بعد ذلك كانـت أكبر كثيرا في تأثيرها المـادي على الأرض من الجمال والأحصنـة، وكانت كرات اللهب وصـوت الرصاص أكثر حضورا من تأثير هذه الجمال والأحصنة، ولكن نجح المتواجدون في ميدان التحرير بقياداتهم في هذا التوقيت من الإخوان المسلمين، ونجحت معهم وسائل الإعلام المؤيدة لهم في أن تستغل تلـك الحادثة حادثة دخـول مجموعة الجمال والخيـول إلى الميدان التي تعطى لهـا مسـمى «موقعة الجمـل». وتعبير موقعـة كما سـبق وأن ذكرت مرتبط بالتاريخ الإسـلامي أكثر من اسـتخدام تعبير معركـة، ونجحوا في فرضها إعلاميا، وهي بالتأكيد أكثر درامية.

اقترح عليّ أحد العاملين معي بأننا لدينا الكثير من المواد المصوَّرة لحوادث الاعتـداءات الكثيـرة في اليـوم الأول التي رفضت في ذلك الوقـت إذاعتها حتى لا تبـدو وكأنهـا ترويع للمواطنين، واقتـرح أن نضع جزءا منها علـى الهواء حتى يعلـم الناس ماذا كان لدينـا، ولماذا لم نرض أن نضع هذه الصور، وبالفعل أذعنا جزءا مـن اعتداءات بعـض المتظاهرين من يوم 28 على محطـة مترو المعصرة، وكانـت اعتـداءات شـديدة، وبشـكل فيـه قـدر عـال مـن العنـف وتكسـير كافة الممتلـكات العامة، وذكرنـا تعليقا على إذاعة هذا الفيديـو بأننا نذيعها الآن فقط بعـد أن انتهت وبعـد أن تجاوزتها الأحداث، أردنا فقط أن نقـول إننا إذا أردنا أن

نروِّع كما نُتهم فقد كان يمكن أن نستخدم مثل هذه الصور، ولكننا قررنا ألا نقوم بذلك الدور دور الترويع.

أكثر ما يدلل على الواقع الذي كنا نواجهه في هذا اليوم هو ذلك الحوار الطويل الذي دار على الهواء بين رشا مجدي المذيعة وبين أحد شباب متظاهري التحرير أو كما أطلق عليهم شباب التحرير، فقد ذكر الشاب أنه شارك في مظاهرات 25 يناير ومظاهرات 28 يناير وبقي في الميدان حتى وقت خطاب الرئيس، وعندما استمع إليه فقد قرر أن يذهب إلى منزله مقتنعا بأنهم قد نجحوا في تحقيق ما أرادوا، ولكنه بعدما عاد إلى منزله وشاهد ما شاهد على شاشات التليفزيون ومما اعتبره اعتداء على الباقين من زملائه في الميدان فإنه يرفض ما حدث، ولكنه مازال يعتقد بأن ما طرحه الرئيس هو أمر مازال صالحا للتطبيق، وأفضل ما يمكن الوصول إليه ويحقق الأهداف التي نزلوا من أجلها. وعندما سألته المذيعة: هل أنت مقتنع بذلك فأكد اقتناعه بذلك، وكان سؤالها التالي: «وعلى ذلك هل سوف تذهب إلى ميدان التحرير غدا؟»، فقال: «على الرغم من كل ذلك فإنني سوف أنزل إلى الميدان، وأدعو كل زملائي أن يذهبوا إلى الميدان». وبالفعل استعدت القاهرة مرة أخرى إلى مظاهرة جديدة في جمعة أطلقوا عليها «جمعة الرحيل».

إحدى النتائج التي خرجت من نتاج هذه الأحداث التي شهدتها مصر، هي تلك الشهرة العالمية التي اكتسبها ميدان التحرير؛ حيث بات المكان الذي تتجه إليه أنظار العالم طوال الوقت في فترة الأحداث، كما أنه اكتسب بعدا رمزيا مهما، وأصبح ميدان التحرير كما قال لي أحد الأصدقاء أحد المصطلحات التي دخلت اللغات العالمية بعد ما شهده.

ميدان التحرير سـمي في بداية إنشـائه باسم ميدان الاسـماعيلية، وذلك نسبة إلى الخديوي إسـماعيل الذي أنشـأ أيضا كوبري قصر النيل إضافة إلى الميدان، و تغيَّر اسـم الميدان من الإسـماعلية إلى التحرير بعد ثورة 19، قيل في وقتها عدة قصص في هذه التسمية فهناك مَن قال إنها نسبة إلى تحرير الشعوب، ولكن هناك قصة أخرى أكثر مصداقية رويت في أكثر من مصدر وهو أنه سـمي الميدان بهذا الاسـم بعدما قامت هدى شعراوي أثناء ثورة 19 بخلع نقابها هي والنساء اللاتي كن معها في ذلـك اليوم خلعنـا نقابهن جميعا وهم يشـاركون فـي الثورة داخل الميدان، ومن هنا انطلقت التسـمية لتحرير النسـاء والتي انطلقت نحوها العديد من الدعوات التحررية بقيادة قاسـم أمين فيما بعد، ومن هنا سـمي الميدان باسم ميدان التحرير.

بعد ذلك أتت رواية أخرى بعد ثورة يوليو عندما فسروا في بعض كتبهم فيما بعـد بأنه سـمي ميدان التحرير، وذلك إشـارة إلى تحرير البلاد من الفسـاد، ومن الملكية بعد أن نجح الضباط الأحرار في إسقاط النظام الملكي في مصر.

والميـدان يحاكـي فـي تصميمـه ميـدان شـارل ديجـول الذي يحـوي قوس النصـر في العاصمة الفرنسـية باريس، ويعتبر ميدان التحريـر من الميادين القليلة في القاهـرة ذات التخطيط الجيد، ومَـن ينظر إليه من الجو فسـوف يلحظ أن له تخطيطـا فريـدا؛ حيث يتفرع منه وإليه على شـكل شـعاع عدد من أهم الشـوارع و ميادين العاصمة المصرية، وأيضا كما سـبق وأن أشـرت فإن هـذا الميدان يقع في محيط تسـعة مقرات وزاريـة أهمها: وزارة الداخلية ورئاسـة مجلس الوزراء و العـدل والتربيـة والتعليم، بالإضافة إلى المقر الرئيسـي للحـزب الوطني الذي تم إحراقه فـي بداية الاحتجاجـات، وكذلك يقتـرب منه مبنى البرلمان الشـهير بمجلسي الشعب والشورى.

إذًا هـذا الميـدان هو الذي بدأت فيه الأحداث، وهو الذي شـهد المظاهرات الكبيـرة التي سـميت بجمعة الرحيل، وهي من المـرات الأولى التي تحدث فيها الذين شـاركوا في هذه المظاهرات ووسـائل الإعلام الأخرى أن الميدان شـهد مليونية؛ حيث تباينت التقديرات حول عدد مَن شـارك في مظاهرات ذلك اليوم، هنـاك مَـن تحدث عن مليـون، وهناك مَن تحدث عن 2 مليون، وهناك مَن أقسـم أنهـم أربعـة ملايين، ووصـل الأمر بالبعض للحديـث عن ثمانيـة ملايين، وهذه الأرقـام جميعـا فيها قدر كبير من المبالغة؛ حيـث إن العديد من الجهات العلمية سـواء التابعة للقوات المسـلحة أو التابعة لجهات أخرى قد قامت برفع مساحي لميدان التحرير والميادين والشـوارع المحيطة بـه والموصلة له، فتباينت النتائج بين مَن رأى أن ميدان التحرير لا يحتمل أن يكون فيه أكثر من 150 ألف شخص، ووصـل الحد الأقصـى لاحتمال ميدان التحريـر والشـوارع والميادين المحيطة بـه إلى حدهـا الأقصى بـ 450 ألـف؛ أي أقل من نصف مليـون، وذلك بافتراض أن في كل متر مربع واحد سـوف يقف ستة أشـخاص متلاصقين متراصين. هذه الحقيقـة العلميـة لـم تجد لها صـدى في الواقع ولـم يقبل بها أحد ممن شـارك، وبات تعبير المليونية تعبيرا مجازيا له دلالة رمزيا أكثر منه تعبيرا عن حقيقة فعلية لسـعة الميـدان. في كل الأحـوال فإن الميدان قـد امتلأ عن آخره فـي هذا اليوم، وبات الشـعار الرئيسـي المرفوع والمطروح في الميدان هو شعار واحد، شعار: «ارحـل»، وهـذه الحالة هي التي أعطت مزاجا عاما لـدى المصريين بأن الرحيل بات أحد الخيارات المطروحة بقوة على السـاحة، حتى لدى أولئك الذين كانوا يتوقعـون أو يتمنـون أن يظل الرئيس في موقعه حتى نهايـة فترته. الإلحاح بفكرة الرحيـل بأشـكالها المختلفـة قد نجحت فـي أن تخلق هذا المزاج العام بشـكل أو بآخر، وسـاهم هـذا في ذلك بالتأكيـد ما حدث يوم ما سـمي بموقعة الجمل،

، كذلـك رد الفعل البطيء بشـكل غير طبيعي من قِبَـل القائمين على إدارة الأزمة في قصر الرئاسة.

بـدأت مظاهـرات الجمعـة، المليونيـة، كمـا أسـموها، بتدفق عـدد كبير من المتظاهريـن إلـى الميـدان، وهو ما أعـاد له رونقه الـذي كان يتميز بـه في الأيام الأولى، وشـكلت قيادة المتظاهرين مجموعة مـن اللجان التي تقف على جانبي الطريـق؛ لكي تسـتقبل القادمين للتظاهر في شـكل احتفالـي والترحيب والغناء لهم، وشكرهم على الحضور .

لاحظـت منـذ الصبـاح أن شـارع كورنيـش النيـل، أمـام التليفزيـون يمتلـئ بالقادميـن من الأماكـن المختلفة، عائلات كاملة كانت تأتـي ، مكونة من الزوج والزوجـة والأطفال، يحملون معهم طعامهم وشـرابهم متوجهين نحو الميدان، المسـور بعدد من اللجان الشـعبية من المتظاهرين الذين كانوا يقومون بالتحقق من شـخصيات الداخلين، والتأكد من عدم حملهم لأسلحة، وكانوا لا يسمحون لمن يحمل سـلاحا أبيض بالدخول، أو مَن يشـكوا في شـخصيته ، أو مَن يحمل في بطاقته وظيفة حكومية مرتبطة بأجهزة الأمن.

بشكل مفاجئ قام المشير حسين طنطاوي، بزيارة إلى الميدان لتفقد الأوضاع فيه، والتف حوله عدد من المتظاهرين، فقال لهم: «الراجل قال لكم إنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسة أخرى»، وكان يقصد بالرجل الرئيس حسني مبارك.

ثم قال لمن حوله ممن لاحظ أنهم من الإخوان المسـلمين ، قولوا للمرشـد أن يجلس معهم، وهو هنا يقصد أن يقوموا بإقناع المرشد العام لجماعة الإخوان المسـلمين أن يشـارك في الحوار الذي لم يشـاركوا فيه رسـميا حتى ذلك اليوم. وكانـت زيـارة المشـير إلى الميـدان للاطمئنـان علـى الأوضاع فيـه، والحديث

الودي الذي تحدث به مع المتظاهرين، إشارة أخرى واضحة وقوية حول موقف الجيش، من تلك التظاهرات، فقد كان موقفا تطمينيا، وهو الأمر الذي شجع كل مَن كان يتردد في الذهاب إلى الميدان، أن يذهب إليه.

كان ذلك اليوم هو المناسبة التي استغلها عدد كبير من الشخصيات العامة لكي تظهر في الصورة، فقد بدا واضحا بشدة أن كفة الميزان بدأت تميل ناحية المتظاهرين، وبالتالي بدأ عدد من الشخصيات العامة في الذهاب حتى تكون فرصة لالتقاط الصور هناك، والتأكيد على أنهم زاروا الميدان وأيدوا الموقف الذي يتخذه المتظاهرون، وكان من بين هؤلاء شخصيات لم يكن معروف لها أصلا اهتمامات سياسية من فنانين ومن لاعبي كرة ومن معلقين رياضيين، ومن شخصيات تاهت أصلا في زحام الحياة في الأعوام السابقة، وكان البعض الآخر من الشخصيات التي لم تنجح في تقديم الكثير خلال الأيام الماضية ، وظهر من بين ما ظهر، الفنانة الاستعراضية المصرية المعروفة شريهان، التي تمنت أن ينجح هؤلاء الشباب في تحقيق ما يريدون، ولشريهان قصة ارتبطت لدى المصريين أيضا بحادث قديم، وتردد وقتها أن هناك شخصيات نافذة لها علاقة بهذا الموضوع، وهذه المرة كانت المرة الأولى التي تظهر فيها هذه الممثلة منذ سنوات طويلة، ليس هذا فقط، بل إن اليوم أيضا كان مناسبة لعدد من الشخصيات لكي تدلل على موقفها في المستقبل، فتظهر في هذا التوقيت.

عمرو موسى الذي كان أمينا عاما للجامعة العربية في ذلك الوقت، خرج من مبنى الجامعة العربية، المجاور، رغم أن اليوم يوم جمعة، لكي يسير في الميدان، ويتجمع حوله الشباب، ويقول إنه يفكر في خوض الانتخابات، على الرغم من أنه عندما تم الاتصال بمكتبه الإعلامي في ذلك التوقيت قال المكتب الإعلامي إن عمرو موسى كان يريد أن يهدِّئ الأوضاع، وليس أن يطرح نفسه كمرشح

محتمل أو كراغب في كرسي الرئاسة خلفا لمبارك. ومن ناحية أخرى قام الأمير أحمد فؤاد، ابن الملك فاروق آخر ملوك مصر، والذي يعتبر نفسه آخر ملوك مصر الآن، بإصدار بيان حول ما يحدث، يقدم فيه العزاء للضحايا، ويتمنى الشفاء للمصريين، ويدعو الله أن يحمي مصر الحبيبة والشعب المصري، وقد وقع البيان باسم فؤاد الثاني، دون أن يضع ألقابا، مع ملاحظة أن هذا هو البيان الثاني الذي يصدره أحمد فؤاد، بعد أن كان قد أصدر بيانا أول في مطلع شهر فبراير 2011، بعد حادث كنيسة القديسين، يقدم فيه العزاء أيضا للضحايا.

أيضا خرجت جيهان السادات، زوجة الرئيس السابق أنور السادات، لتنفي ما وجها من مصر بعد أن نشرت إحدى الصحف أنها قد رحلت عن مصر، وأكدت أنها باقية وأبدت انزعاجها مما يحدث، وأسفها مما وصل إليه الوضع في الحزب الوطني الذي كان قد أسسه زوجها، وكذلك الدكتور محمد البرادعي، مدير وكالة الطاقة الذرية السابق، الذي خرج ببيان يؤكد فيه أن مصر في حاجة إلى مرحلة انتقالية، وينبغي أن يقودها شخص في هذه المرحلة، غير الرئيس مبارك. إذًا تحول الميدان إلى ساحة للحج لكل مَن أراد أن يؤكد أن له موقفا مؤيدا.

على الطرف الآخر، وفي ميدان مصطفى محمود، تجمع عدة آلاف من مؤيدي الرئيس مبارك، وقد عانينا نحن في ذلك اليوم في النقل بين الطرفين، فعندما نقلنا ما يحدث في ميدان مصطفى محمود، كنا نتهم من قِبَل الموجودين في ميدان التحرير، بأننا نحابي أنصار مبارك، وعندما كنا نذيع ما كان يحدث في التحرير كان يهاجمنا مَن هم في ميدان مصطفى محمود، وعندما كنا نذيع كلاهما معا، كان الطرفان يلوموننا بأن هناك مَن هو أكبر من الآخر في التغطية، وعندما كنا لا نذيع لا هذا ولا ذاك، كنا نهاجم من كل الأطراف بأننا نقوم بعملية

تعمية إعلامية، وبالتالي كان هذا هو الآخر أحد المواقف التي حاولنا كثيرا أن نوجد فيها قدرا من التوازن النسبي، في التغطية.

كانت المظاهرات أيضا منتشرة في مدن ومحافظات مصر المختلفة، وقد أتتنا الأخبار من مراسلينا في المحافظات المختلفة حول حجم هذه المظاهرات، وبدا واضحا أن المزاج العام الذي سبق وأن أشرت إليه بدأ يكون حاسما في اتجاه الرحيل، ودافعا له أو بحد أدنى أن يخرج الرئيس مبارك، ويتنازل عن كافة صلاحياته لنائبه، وكان من الواضح أن هذا الرأي قد بدأ يلقى قبولا عند عدد كبير من المصريين.

امتدت مظاهرات ميدان التحرير مرة أخرى إلى التليفزيون، وزاد الحصار حول المبنى، وازدادت محاولات الاقتحام طوال اليوم، وكانت تأتي التعليمات من قِبَل قادة المظاهرات من الداخل ومن الخارج، لإحكام السيطرة حول مبنى التليفزيون ومحاولة إيجاد أية ثغرة للدخول، وهو الأمر الذي كانت تقاومه القوات المسلحة الموجودة داخل وخارج المبنى ، إلا أن الأمر لم يخل من نجاح بعضهم في الاقتحام ، وتجاوز الحواجز، وقد تم القبض على عدد من الأشخاص في ذلك اليوم، منهم اثنان دخلا حتى مكتب السكرتارية الخاصة بي، لكن تمكن جنود القوات المسلحة من الإمساك بهما.

بعد ظهر ذلك اليوم أتاني بيان صحفي من مكتب النائب العام بعد أن اتصلوا بي للإعلان عن تجميد أموال رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة في الحكومة السابقة، ومنعه من السفر على الرغم من أن رشيد كان قد سافر بالفعل، وبمجرد أن أتاني الخبر اتصلت بالوزير الذي فوجئ به، واتصل فورا بزكريا عزمي وجمال مبارك، اللذان فوجئا أيضا بالخبر، وطلب مني الوزير الانتظار بعض الوقت حتى يتم التأكد من الرئيس ، إلا أنني ذكرت له أن هذا بيان من

ا انـب العام، ينبغـي أن نذيعه فورا، وإذا كان هناك موقف آخر فسـوف نتداركه، . أذعت البيان بالفعل ، وكنت حزينا شخصيا لصدور هذا البيان فقد كنت أعرف . بدا مَن هو رشيد محمد رشيد وأعرف مواقفه ووطنيته، ومحاولاته التي قام بها . لال السنوات الماضية من أجل تحسين الأوضاع.

عقب نشر الخبر، الذي انتشر في كافة المواقع ووكالات الأنباء والمحطات، اصل بي المهندس رشيد محمد رشيد ، وكان في ذلك الوقت في دولة الإمارات، . بدا حزينا لدرجة كبيرة، وقال لـي : «أنا لا أفهم ماذا حدث، لقد رفضت دخول الوزارة ، بعد أن اتصل بي رئيس الوزراء عدة مرات، واتصل بي الرئيس شخصيا، ا ننـي اعتذرت عن الدخـول في الوزارة لأنني شـعرت أن الوضع بات مختلفا، . أن هنـاك حاجـة لوجوه جديدة، وقد سـافرت يـوم الثلاثاء بعـد أن أبلغت كافة الأطـراف، الرئيس ورئيس جهـاز المخابرات ورئيس الوزيـرة، والنائب العام»، . استطرد : «كل الأطـراف تعلـم أننـي قد سـافرت ، ورشـحت لهم المسـاعدة الرئيسـية لـي في الوزارة لكي تكون هي الوزيرة التـي تحل محلي وهي الدكتورة سـميحة فوزي»، وهي بالفعل كانت الوزيرة التي تم اختيارها خلفا لرشـيد، وبدا لي رشـيد أنه كان حزينا لدرجة كبيرة ، وأنه مصدوم لدرجة كبيرة، وسيطر عليه . له: «لا أفهم ماذا يحدث»!

ظهر رشـيد بعد ذلك على عدة قنوات تليفزيونيـة، منها التليفزيون المصري، الـي يعلـق على هذا البيان ، وأكد أنه قد سـافر بشـكل عادي، ولـم يهرب ، وأن سـفره بمعرفـة الجميع، وأنه مسـتعد لمواجهـة أي اتهام موجه لـه، وأنه لم يكن . ـوي الهرب من مصر تحت أي ظرف من الظروف، وأكد رشـيد أنه خدم مصر . منصبه في الحكومة لأكثر من 6 سـنوات ونصف سـنة، وأنه لا يخشى من أي إجـراءات قانونية تتخذ ضده، وأنه أجرى هذه المكالمة ولم يفضل الاختفاء لأن

مواقفه سليمة، وأوضح أنه سافر من قبل خلال أزمة التظاهرات الحالية بعلم من السلطات والحكومة المصرية، وعاد من منتدى دافوس نظرا لتصاعد الأحداث في مصر.

كان القرار ضد رشيد أحد القرارات التي كانت مفاجئة حتى للمتظاهرين أنفسهم، لما عرف عن هذا الرجل من قبول عام لدى المصريين، معارضين ومؤيدين، وقد رافق بيان منع رشيد من السفر، عدة قرارات أخرى خاصة بمنع بعض رجال الأعمال، كما بدأت ظاهرة البلاغات التي يتم تقديمها ضد المسئولين، وقد تلقى مكتب النائب العام في تلك الفترة فقط، 25 بلاغا ضد حبيب العادلي وزير الداخلية، كما بدأ إعلان الاتهامات الموجهة ضد المسئولين السابقين بالفساد وإهدار المال العام.

انتهت جمعة الرحيل، وبدأت مرحلة جديدة من الصراع بعد أن تكشفت المواقف، وحدد كل منها اتجاهه، وبعد أن أجهض مديرو الأزمة بقيادة جمال مبارك الفرصة، وتلقفها الطرف الآخر الذي دعم من وجوده على الأرض، وطور من أسلوب إدارته بعدما نجح في جمع شتات المعارضين للرئيس تحت مظلة واحدة دون أن يدروا لونها. أما الجيش فقد اتخذ القرار بالاستمرار في موقفه المؤيد للشارع، ولكن بصبر حيَّر الجميع.

الفصل الحادي عشر

أيام ما قبل السقوط

هنـاك تعبيـرات فـي اللغة لا نفهمهـا إلا عندما نمـر بها في حياتنـا، أحد هذه التعبيـرات التـي كنـت أقرأها في الروايـات الأدبية، ولكنـي أدركتهـا إدراكا تاما في هـذه الفتـرة، كان تعبير: «اللهاث مـن الهروب، أو الجري إلـى الأمام»، كان إحساسـي فـي تلك الفتـرة بأني ألهـث، أجري وراء شـيء ما، وشـيء ما يجري وراني، لا أدري إلى أين نذهب، ولا أدري إلى أين يدفع بي هذا الشيء فقط حالة من حالات اللهاث المستمر غير المتوقف، والذى لا أعلم له بداية ولا نهاية .

بـدت الحالة التي نحن فيها وكأنها بدأت منـذ الأزل، وكأنها أيضا في عيوني ماضية إلى الأبد، فقدت تقريبا الشعور بالوقت من زحام الأحداث وتلاحقها، وبدا الأمر وكأنه جري مسـتمر إلى الأمام ولا أمل معه في التوقف، وكان الإحسـاس الساكن داخلي بأني لو توقفت لحظة فإن هذا يعني الانهيار؛ لذلك لم يكن أمامي إلا الاستمرار والوقوف على قدمي .

أكثـر من مرة كنت أترك مكتبي وأدخل لأنفرد بنفسـي لأقـاوم الانهيار منفردا، كنـت أرى البلـد ينفرط عقده ، وكانت الكلمات التي كنت أرددها بهسـتيريا أمام المرآة: «حرام ما يحدث لهذا البلد، البلد لا يستحق هذا أبدا».

المرة الأولى التي فعلت فيها، هذا كانت في ليلة 28 عندما بدأ الانهيار الكبير، أذكـر أنـه مرت بي هذه الحالة عدة مرات في الأيام التالية، أنفرد بنفسـي لدقائق حاولا أن ألملم أشـلاء نفسـي لأبدو متماسكا قويا قائدا للمجموعة التي تعمل معي، وعندما أبدأ في تمالك نفسي مرة أخرى أعود إلى قيادة العمل .

كانـت الأيام تشـبه بعضها فـي أحيان كثيـرة، تبدأ ببعض الأمـل، البحث عن طريقـة للخـروج مـن الأزمة، ثم التسـاؤل عما سـوف يحدث، ثـم الغضب مما

يحدث ومما لا يحدث، ثم تسكن حالة إحباط في النفوس، وبعدها انتظار دائم لما لا يجيء ، انتظار دائم لموقف يحرك الحالة ويحلها، ولكنه لم يكن يأتي أبدا، لا أظن أن هذه الدورة كانت دورة أيام، ولكنها كانت دورة ساعات في بعض الأحيان، كانت هذه الحالات جميعا تمر خلال ساعات قليلة دون أن أدري متى تبدأ ومتى تنتهي.

على الرغم من حالة التطمين التي بدأت تبدو في لغة أو نبرة ضباط الجيش من قادة القوات المسلحة الذين أتحدث معهم ويتحدثون معي، إلا أن ذلك لم ينجح في أن يهدئ من قلقي على القادم ، هم كانوا يقولون إن السيطرة باتت أكبر، والدليل على ذلك أنه قد تم تخفيض ساعات حظر التجول من الثالثة عصرا وحتى السادسة صباحا لكي تبدأ من السابعة مساء وحتى السابعة صباحا، وهذا يعطي الإحساس للمواطنين بأن هناك قدرا من السيطرة أكثر من الفترة السابقة، بل اتفقنا أن نعيد بعض الأمور إلى نصابها من أن يكون هناك بعض الاهتمام بالأخبار العالمية وأخبار الرياضة في نشرات الاخبار، لكن كان هناك رأي أن تستمر عملية التغطية بشكل كامل ومستمر دون أن نخرج إلى البرامج العادية، وهو ما تم الاتفاق عليه مع أن تكون هناك بعض الأخبار الخارجية وبعض الأخبار الخاصة بالرياضة ، وعودة النشرة الجوية التي كانت قد اختفت منذ بداية الأحداث، رغم هذه الحالة من التطمين التي حاولوا أن يتحدثوا بها، إلا أن إحساسي بالانزلاق نحو المجهول لهذا الوطن كان ساكنا في نفسي .

على الرغم من أن احتشاد الميدان في مليونية أمس الجمعة بمئات الآلاف، وميادين أخرى في مدن مصرية أخرى بمئات آلاف أخرى يكوّنون معا المليون أو الملايين كما قيل في ذلك الوقت، إلا أن معظم المصريين كانوا راغبين في العودة

إلى الحياة الطبيعية، وكان هذا باديا في معظم المناطق خارج ميدان التحرير، كانت هذه المناطق تعيش في حالة طبيعية أو تحاول أن تعود إلى حياتها الطبيعية.

كان الهم الأكثر حضورا هو ممارسة الحياة، والعودة للحديث عن أسعار السلع الغذائية التي بدأت في الانخفاض مرة أخرى بعد أن ارتفعت ارتفاعا جنونيا في الأيام السابقة، وبات المصريون العاديون في انتظار فتح البنوك التي كان قد تقرر أن تعود إلى نشاطها في اليوم التالي الأحد؛ ليتمكنوا من صرف رواتباتهم أو معاشاتهم أو يتمكنوا من سحب نقود؛ حيث إن ماكينات السحب الآلي خلت تماما من النقود، وبعضها تم سرقته أثناء حالة الفوضى العارمة .

وسائل المواصلات التي كانت قد أعيقت في الفترة الماضية بدأت في العودة مرة أخرى، وهذا ما حاولنا من خلال شاشة التليفزيون في هذه المرحلة من أن نصوره مرة أخرى، بأن هناك مصريين آخرين يعدون بالملايين يرغبون في العودة إلى حياتهم الطبيعية، وقد بدا هذا واضحا من خلال التغطية، والتي لاقت تجاوبا كبيرا أعتقد من قِبَل مَن شاهدوها.

في الأيام السابقة، كان مَن يتبقى في الميدان ليلا حوالي من 2000 إلى 3 آلاف شخص، ثم يعودون إلى التجمع في اليوم التالي، لكن ابتداء من هذا اليوم ازداد عدد مَن يبيتون في الميدان، أما العدد الكلي للمتواجدين فكان أقل خلال النهار من الأيام السابقة.

ويمكننا القول إنه يمكن تحديد ساكني ميدان التحرير في هذه الفترة بأن لديهم أسبابا مختلفة للتواجد، بعضهم قرر البقاء لارتباطهم الفكري والمذهبي بجماعات معينة، أو مذاهب فكرية معينة. وكانت هذه الجماعات وتلك المذاهب قد قررت أن تبقى في الميدان حتى النهاية، وهنا أقصد بشكل أساسي

جماعـة الإخوان التي بات ظهرها للحائط تماما، وكذلك الجماعات الإسـلامية المعضـدة لها، والذيـن أتوا من أماكن مختلفـة، المجموعة الثانيـة التي ارتبطت بالتواجـد فـي الميدان؛ لارتباطهم بتنفيـذ مهام خاصة كلفوا بها، وهناك الجسـم الأكبر في مجموعات سـاكني ميدان التحرير المكوَّن من الشباب الذين سكنتهم حالـة فوران، وأصبحت لديهـم رغبة أكيدة وقوية في التغيير، وأصبحوا يعتقدون أن أي تغييرات حدثت على الأرض إنما حدثت لأنهم نزلوا إلى الميدان، وبالتالي فإنهم لن يخرجوا من الميدان حتى يحققوا ما يريدون بشكل كامل.

بيـن هؤلاء وهـؤلاء كانت هناك مجموعـة أخرى لم تسـتطع أن تتخلص من التخوفات التي زرعت لديهم، بأنهم لو غادروا الميدان، فإنهم سـوف يتعرضون لعملية اعتقال وعمليات مطاردة لو لم يسـتمروا من أجل إسـقاط النظام بشـكل كامـل، والبعـض الآخـر كان يعبِّر عـن انعدام الثقـة ببقائه في الميـدان، فقد بات واضحا أن هناك حالة من حالات الثقة المفقودة بشكل كامل بين هؤلاء الشباب وبيـن النظام ، وهي حالـة لا يمكن أن يلاموا عليها، وقد عـزز هذه الحالة أن مَن دخل الحوار في المرحلة الأولى لم يكونوا من الشباب، وإنما كانوا من المعارضة التقليديـة التـي قلمت أظافرها عبر سـنوات طويلـة وبدت معارضـة تقليدية غير قـادرة علـى الفعل، وعندما اختاروا من الشـباب مَن يمثلهم فـي مرحلة تالية من الحوار، كان الاكتشـاف أن هؤلاء الشـباب لا يوجد منهم مَن يمكن الاتفاق عليه بتمثيلهم بهم، وبالتالي وجد هؤلاء أن بقاءهم في الميدان هو الحل الوحيد الذي يملكونه.

على الطرف الآخر، كان هناك مَن قرر أن يترك الميدان، فقد بات هناك اقتناع لدى البعض بأن ما تم حتى الآن يعد إنجازا مهما، ولم يكن ليحدث لو لم يكونوا في الميدان، وأنه حان الوقت لإعطاء الفرصة للنظام وللرئيس للتأكيد على جديته

على هذه التعديلات وهذه المواقف التي أعلن عنها، وهناك مَن شعروا بأن هناك قدرا عاليا من الاستغلال لتواجدهم في الميدان من قِبَل تيارات سياسية منظمة تريد أن «تركب»، كما قال أحدهم، فوق أكتافهم لكي يحققوا أهدافهم السياسية التنظيمية الخاصة، وبالتالي فهم قرروا ألا يعطوهم الفرصة لاستغلالهم فتركوا الميدان، وكما نرى فإنه موقف مناقض للمجموعة الأخرى التي رأت أنه حتى تستعيدوا الفرصة على هؤلاء فيجب أن يبقوا في الميدان، يضاف إلى ذلك الأغلبية من المصريين. فقد عرف عن المصريين بشكل عام أنهم شعب محافظ لا يميل إلى التغيير العنيف المفاجئ، إلا أن القطاع الأعم من المصريين الذين أُصطلح على تسميتهم بالأغلبية الصامتة كانوا يفضلون أن تتوقف الأمور عند هذا الحد، وأن تعود الحياة إلى طبيعتها بعد أن التزم الرئيس بمجموعة من الإجراءات التي عليه أن ينفذها، وأن يتوقف أولئك الذين في الميدان عن تعطيل عجلة الحياة التي ظنوا بغريزتهم التلقائية، أن هذا سوف يؤدي إلى حالة من حالات الجمود.

كانت هذه هي الأطراف الأساسية من المصريين الحاضرة في الشارع، ونحن من ناحيتنا قمنا بعملية التغطية لما يحدث في الشارع بأشكاله المتعددة في داخل ميدان التحرير، ومن المناطق المختلفة من الشوارع والمدن المصرية الذين كان منهم مَن يعانون، ومنهم مَن يتخطى الأزمة أو المشكلة التي يعيشونها، وفي الوقت كانت المتابعة لما يحدث في المنطقة السياسية، وذلك في الحوار السياسي الدائر.

مع صباح اليوم، اتصل بي الوزير لكي يبلغني بأن هناك نشاطا للرئيس مبارك وهنا في هذا اليوم وعلينا أن نهتم به، لم يكن اتصال الوزير بي في المرحلة التالية لما بعد أربعاء «موقعة الجمل» كذات الحالة التي كان عليها من قبل. فقد كانت اتصالاته بي أقل من ذي قبل فيما يبدو بعد أن تم إبلاغه من قِبَل القوات المسلحة

والجيش والمخابرات بأن يتركني وشأني في هذه الفترة لإدارة الأعمال، شعرت بذلك بالفعل فلم تعد تدخلاته مثل السابق، وظل على هذا الحال حتى اليومين الأخيرين من الأزمة.

اجتمع الرئيس مبارك مع رئيس الوزراء الجديد الدكتور أحمد شفيق مع مجموعة الوزراء الذين يحملون الملفات الاقتصادية، وفيما يبدو كان هذا الاجتماع لمتابعة الأحوال المعيشية ولإعطاء الانطباع بأن الرئيس يدير الحكم وعجلة البلاد، وأنه يضع الاهتمامات الخاصة للمواطنين في مقدمة أولوياته من حيث توفير السلع الأساسية والتعديلات الاقتصادية؛ التي تؤدي من وجهة نظره إلى خلق حالة من العدالة الاجتماعية.

مرة أخرى خرج رئيس الوزراء ومعه مجموعة الوزراء ليبدءوا مؤتمرا صحفيا من أطول المؤتمرات التي شهدتها، تحدث فيه رئيس الوزراء، ثم تحدث مجموعة الوزراء الذين كانوا معه لفترة طويلة للتأكيد على أن الأمور الحياتية مستقرة، وأن هناك سيطرة على الأسعار، وأن هناك خططا قصيرة الأجل وخططا طويلة الأجل من أجل حل المشكلة.

شعرت أن لغة الخطاب مازالت على ما هي عليه ، خاصة مع الحديث الطويل وعدم إدراك أن الأمور قد تغيرت، وينبغي أن تكون الحركة مختلفة، ولكن ذلك لم يظهر في ذلك المؤتمر.

على الطرف الآخر، الطرف السياسي، كان الحوار الذي يتبناه نائب الرئيس عمر سليمان يسير بشكل يومي، وقد انضم إلى الحوار كل الأحزاب السياسية تقريبا بما فيها تلك الأحزاب الهامشية الصغيرة والأحزاب الرئيسية، وكذلك انضم أيضا قيادات لجماعة الإخوان المسلمين التي قررت المشاركة في

الحوار، وذلك للمرة الأولى، وكذلك بعض الشخصيات العامة الذين اصطلح على تسميتهم الحكماء، وأيضا بعض الشباب . كان الحوار في معظمه يدور حول النقاط التي كانت حاضرة على الساحة السياسية المصرية لأعوام سبقت مثل: إلغاء قانون الطوارئ، والانتخابات الرئاسية الحرة، وعدم ترشيح الرئيس لنفسه مرة أخرى، وإطلاق سراح المعتقلين، وإطلاق القيود على إنشاء الأحزاب.

كان الحوار الذي يقوده نائب الرئيس عمر سليمان يدور، بينما كانت الأصوات في ميدان التحرير تصر وتؤكد أنه لا حوار قبل تنفيذ مطلبهم الرئيس رحيل الرئيس ، إلا أن هناك مطلبا آخر كان مطروحا بشدة، وكان في نظري يعطي أحد المخارج أو الفرص الرئيسية التي لو استغلت لكانت مخرجا من تلك الأزمة، و هو حل البرلمان الذى نتج عن الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي كانت تعد بحق أسوأ انتخابات شهدتها مصر في تاريخها المعاصر، والتي جاءت بذلك البرلمان المشوه.

كانت الحجة التي تقدمها الحكومة لرفض هذا المقترح ، هي أنه في حالة حل البرلمان، فإن ذلك يعني أنه لن تكون هناك تعديلات دستورية، وهي التعديلات التي كانت الغالبية تطالب بها في المادتين 76 و 88 والخاصتين بمدة رئيس الجمهورية، والقيود المرتبطة بمن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، وكانت مجموعة «جمال» على وجه التحديد لا تجيز حل البرلمان وترفض الدعوة لانتخابات نيابية؛ بحجة أن ذلك يعطل مناقشة التعديلات الدستورية؛ مما يعني تعطيل عملية الإصلاح السياسي برمتها، والحقيقة أنني اعتقدت دائما أن هذا المبرر لم يكن إلا محاولة للالتفاف على عدم حل البرلمان، فقد كان من الممكن للرئيس أن يقرر حل البرلمان وتقديم التعديلات الدستورية ليتم

الاستفتاء عليها، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك، ولكن ذلك لم يؤخذ به ولم تتبناه المجموعة السياسية التي تدير الأزمة في ذلك التوقيت .

كنت أرى أن قرار حل البرلمان كان يمكن أن يكون أحد المطالب التي لو وافق عليها الرئيس، خاصة أنه كان مطلبا رئيسيا للشباب وللأحزاب السياسية طوال الأزمة ، لكان قد أدار الأزمة في اتجاه آخر مغاير تماما، فبدلا من الحديث عن رحيل الرئيس، فإن الحديث كان سوف يصب في الانتخابات البرلمانية المقبلة من أجل إخراج برلمان يعبر عن الحالة السياسية المصرية المتغيرة بحق، إلا أن ذلك لم يتم الأخذ به، وهكذا ضاعت فرصة أخرى مثل كل الفرص التي كانت تضيع من قبل .

أبلغني الوزير بعد ذلك بأن محافظ البنك المركزي الذي كان حاضرا الاجتماع في صباح هذا اليوم مع الرئيس مبارك، والذي خرج بعده رئيس الوزراء والوزراء في مؤتمر صحفي، لم يشارك في هذا المؤتمر الصحفي، وأن المطلوب مني أن أجري معه حوارا ليتحدث إلى المواطنين؛ وذلك لشرح الأحوال الاقتصادية والبنكية، خاصة أن محافظ البنك المركزي الدكتور فاروق العقدة لا يتحدث إلى الإعلام، و هذا جزء من طبيعته ، وأنه طلب أن يكون الحوار على التليفزيون المصري، وأن مَن يجري الحوار معه يكون أنا شخصيا ، وهذا ما تم بالفعل .

حضر فاروق العقدة بالفعل و ذكرني بلقاء سابق كنت حاضرا فيه، وشرح الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بالعالم ، وكانت تمر بمصر في ذلك الوقت في عام 2008 ،ودار النقاش بيننا حول دور الإعلام في استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية . تحدثت مع فاروق العقدة قبل الحوار في مكتبي قبل أن نذهب إلى الأستوديو، وأكد لي أن الأوضاع في غاية الخطورة، إلا أن البنك المركزي ما زال قويا، وأن الوضع البنكي في مصر قوي؛ وذلك بسبب الإجراءات البنكية

التي اتخذت في مصر على مدار السنوات السابقة ، والتى مكنتها من المرور من عاصفة الأزمة المالية العالمية، والتي يمكن أن تكون قادرة على أن تعبر من تلك الأزمة التي تمر بها الآن، إلا أن استمرار الأوضاع على ماهو عليه سوف يؤدي إلى مخاطر حقيقية، خاصة وأن مصر قد خسرت خلال الأيام القليلة الماضية منذ أحداث يناير ما يزيد عن 3 مليار جنيه في ذلك الوقت، واتفقنا على أن يتحدث فاروق العقدة لكي يعطي صورة حقيقية للواقع الموجود، سواء من حيث تأمين الأرصدة الموجودة، وضمان عدم ضياع أموال المدخرين المصريين بأي شكل من الأشكال؛ لأن البنك المركزي ضامن لأموال المصريين والمودعين جميعا ، وكذلك تنبيه لخطورة استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

ورغم أن الاتفاق على ألا يزيد الحوار عن 10 أو 15 دقيقة، إلا أن الحوار امتد إلى 50 دقيقة استطاع أن يقدم فيها فاروق العقدة الذي يشهد له بالكثير من الكفاءة والنجاح في إدارة العملية البنكية المصرفية في مصر أن يوضح الصورة الحقيقية في مصر أمام المصريين، وذكر في هذا الإطار كيف أن البنوك سوف تبدأ العمل في اليوم التالى مباشرة، يوم الأحد، وأن عمليات تأمين نقل الأموال تتم من قِبَل القوات المسلحة ،ويتم نقل الأموال من وإلى أفرع البنوك المختلفة في مصر عن طريق طائرات القوات المسلحة، وكان هذا أحد الموضوعات التي كانت تثير قدرا من القلق الشديد لدى المصريين في ذلك الوقت، وهي مسألة العجز الواضح في السيولة النقدية نتيجة توقف العمل خلال هذه الفترة .

على جانب آخر، وفي إطار العمل الإعلامي، كانت الاتصالات مازالت قائمة، وكانت من أكثر الاتصالات التي استوقفت العديدين، من أولئك المساجين الذين اتصلوا من عدة أماكن وهم يطلبون ويلحون في أن ندلهم على الطريقة التي يمكن لهم بها أن يسلموا أنفسهم ، خاصة أن بعضهم كان قد قضى

معظم الفترة ولم يعد أمامه إلا أشـهر قليلة لكي ينهي فترة العقوبة ، وكانت أيضا الشـهادات التي تأتي من المسـاجين الذين تم القبض عليهم كانوا يصفون، كيف تم فتح السـجون لهم من قِبَل حاملي الأسـلحة الذين يلبسـون ملابس بدوية كما يقولون، وكيف كانت الاشتباكات تتم مع حراس السجون في ذلك الوقت .

وشـهدت سـيناء في تلك الفترة أول انفجار في أنابيب الغاز الموصلة للغاز المصـري إلـى إسـرائيل ، وهو الغاز الـذي التزمت به مصر بضخه إلى إسـرائيل كبديل عن البترول المصري، الذي كان إمداد إسـرائيل به هو أحد شـروط تنفيذ اتفاقيـة السـلام التـي وقعـت بين مصر وإسـرائيل عـام 1979، وهـذا الموضوع تحديدا تصدير الغاز إلى إسـرائيل كان أحد الموضوعات الكبيرة التي كانت تثار في مصر، وهي تحمل أبعادا سياسـية و اقتصادية، وكان البعد السياسـي الحقيقي فيها، والذي كان يستخدم من قِبَل المعارضة هو أن مصر تقدم الغاز إلى إسرائيل التـي تعتدي به على الفلسـطينيين، وأنها تقدم الغاز لإسـرائيل بأقل من الأسـعار العالمية الموجودة، وأن هناك فسـادا كبيرا وواضحا في أوسـاط الحكم لتنفيذ هـذا الاتفـاق ، وهـو البعد الـذي كنت ألح دائما لسـنوات طويلة فـي أن من حق النـاس أن تعـرف ماهي قصة الغاز الذي يذهب إلى إسـرائيل، وكان الرد بأن هذا الموضوع أمن قومي، وأنه غير مسموح بأن يفتح، وكان رأيي دائما بأن مصارحة النـاس بطبيعة القضية وطبيعة الواقع الموجود هو الوضع الأمثل والأسـلم؛ ليتم إجهاض أي محاولة لاستخدامه لأبعد من حدوده.

ولأنـي كنت أعلم بعض التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع، كنت أعتقد دائما فـي أن هنـاك منطقا مقنعا بضـرورة طرح هـذا الموضوع، و ألا يتـم التعامل معه باعتباره أحد المحرمات التي لا ينبغي الاقتراب منها.

هـذا الطلب الذي ألححت عليه لسـنوات لم يجد لهـا أذن صاغية ،ولم تكن لـديّ معلومـات كاملة عن كيفية التعاقد، إلا إنني اعتقدت دائما بأن هناك أسـبابا وضغوطا سياسـية يمكن أن تكون متفهمة لدى الرأي العام في حال ما لو عرف الرأي العام ماهي حدود هذا الملف.

هـذا الانفجـار في أنابيب الغـاز المتوجهة إلى إسـرائيل كان تعبيرا عن تطور جديد في منطقة سيناء التي كانت تمتلك من عناصر التوتر الكثير. كما كان مقدمة لانفجارات متعددة وقعت طوال الفترة التالية لأول انفجار تشـهده سيناء، وعلى الرغم من أن بعض القبائل في سـيناء قـد قدمت بعض الالتزامات بأنها يمكن أن تقوم بعملية التأمين، إلا أن الوضع كان أكثر تعقيدا من أن يتم حله بهذا الشكل، ومرة أخرى كان هذا الموضوع أحد الموضوعات المهمة الحاضرة في التغطية، وكنت أتمنى أن يكون إحـدى علامات الإنذار لكل الأطراف ، سـواء الأطراف التي في التحرير أو الأطراف التي تدير الأزمة في داخل قصر الرئاسة .

ظلت علاقتي بمنزلي طوال الأيام الماضية، هي مجرد علاقة اتصال تليفوني حتى أطمئن على أولادي الذين كانوا يقفون في المساء لحماية المنزل، ولأطمئن على أن أحوال البيت مسـتقرة، كما أحسسـت في تلك اللحظة، وكان إحساسـا متكـررا بـأن عليّ واجب أن أذهب إلى أبنائي ، لأشـرح لهم ما يحدث، وأشـرح لهـم موقفـي حتى لـو كنت مقتنعـا في ثقتهـم في والدهـم، وفي أنـه يفعل الأمر الصحيـح ، إلا أن الضغـط الحاصل والصورة التي تم تشـويهها مـن قِبَل العديد من الأطراف ، سـواء من داخل الميدان أو من خلال بعض وسـائل الإعلام ، أو من خلال بعض الزملاء الذين للأسف من المهنة ذاتها ، فرضت عليّ التزاما بأن أذهب لكي أتحدث إليهم قبل أن أطمئن عليهم . وبالفعل تحركت من مكتبي في

تلك الليلة بعد منتصف الليل حوالي الواحدة صباحا، للعودة إلى منزلي، وسرت في شـوارع القاهرة التي لم أعد أتعرف علـى ملامحها رغم أني مررت بها آلاف المرات ، إلا أنها افتقدت تلك الروح التي عرفتها بها دائما ، وبينما أنا في طريقي تذكرت كل الاتصالات التليفونية الغاضبة التي كانت تأتيني.

صعدت إلى منزلي وجلسـت مع زوجتي وأولادي لمدة السـاعات الثلاث، تحدثـت معهـم فيها بتفصيـل كامل عما يحدث، وشـرحت أبعاد المشـكلة التي نواجههـا وأبعـاد الأمر الذي أعتبره شـكلا من أشـكال المؤامرة، وشـرحت لهم موقفـي، ولماذا أنا هناك؛ لأنه توجـد حالة التزام وهي أكبر كثيرا من أي بطولات شـخصية صغيرة يمكن أن تحـدث، وإنني أعمل من أجل هـذا البلد ، ولا أعمل مـن أجـل أفراد، وإنني فقط أريد أن أسـاهم في أن آخذ هـذا البلد من هذه الضفة إلـى الضفة الأخرى في المعركـة كما اعتدت أن أقول لمن هم حولي في المكان أو لمـن يحادثنـي على التليفون ،وعندما تحدثـت تليفزيونيا بعد ذلك كانت هذه هي القناعة الرئيسية لديّ.

لمحت في عيون أبنائي، كيف يسـتمعون بكل تركيز، وكيف يسـتوعبون كل ما أقول، وشـعرت بأنهم كانوا في حاجة فعلا لأن يسمعوا مثل هذا الكلام حتى يفهمـوا ماذا يحدث، و حتى تظـل علاقتهم بأبيهم ورؤيتهم له كما اعتادوا دائما أن تكـون .. تركـت المنـزل بعد السـاعات الثلاث التـي قضيتهـا معهم وعدت إلـى مكتبي مع سـاعات الصباح الأولى ، وبينما تظهـر أضواء النهار في القاهرة وأشـهد بدايـات الحركـة .. حركة ناس يريدون أن يعيشـوا بطبيعيـة مرة أخرى ، وأقترب مـن المكان الذي تم إغلاقه في منطقة ميدان التحرير ومبنى التليفزيون، والذي اسـتطاع أن يفرض أسلوب حياة على كل مصري حتى لو لم يكن هذا هو الأسلوب الذي اختاروه .

تذكـرت أن أعـود إلى ذلك المقال، والذي سـبق أن كتبته مـن قبل عن أنه في حالة ما لو نجح أي طرف أو أية قوة سياسـية في أن تحشـد مائة ألف مصري في منطقة مثلث ميدان التحرير ومبنى التليفزيون ومنطقة النقابات في شـارع طلعت حـرب، فإنهـا قادرة بالفعـل أن تحدث ثورة أو أن تسـقط نظاما فيمـا لو نجحت فـي الصمود، فقد كانت هذه النقطة أشـبه بالجلطة الدموية التي يمكن أن تصيب شرايين الجسم حتى لو كان سليما، فهذه الجلطة في حالة تكوّنها يمكن أن تؤدي إلى إصابة الجسـد بالشـلل والوفاة، وبالتالي فقد كان من المطلوب دائما عملية إزالة للأسـباب التي يمكن أن تسـبب هذه الجلطة ، وهذا ما عجز النظام عنه في الفترة الماضية، وعجز عن رؤية إمكانية تكوّن هذه الجلطة التي تسـد الشـرايين، وعجـز عـن أن يقوم بالإجراءات التـي يمكن أن تزيل أي أسـباب لهذا التكوُّن ، وعدت إلى مكتبي مرة أخرى لأستمر في قيادة ما وضع على عاتقي من مسئولية، وقبلت أن أتحمل هذه المسـئولية أيا ما كان الثمن، وأيا ما كانت التخوفات، وأيا ما كانت الإجراءات أو الضغوط للخروج من هذا المكان.

فـي اليـوم التالي لزيارتي منزلي، حدث موقف ترك في نفسـي أثرا كبيرا، فقد أبلغنـي أحـد الضباط بأن هناك شـخصا عنـد الحواجز البعيـدة المحيطة بالمبنى يقول إنه ابني ، ويريد أن يصل إليَّ ، وعلمت أن عمر ابني قرر أن يأتي إلى مكتبي ليزورني حتى يعطيني دعما معنويا، ويعطيني الإحساس بأنه يتفهم كل ما يحدث، وأنـه يقف إلى جانبي في هذا الموقـف، فأبلغت الضابط وأفراد الأمن في المبنى أن يسـهِّلوا له عملية الدخول دون أن يبلغوه أنني عرفت أنه في الطريق؛ حيث إنه أراد أن يأتي بشكل مفاجئ حتى تكون زيارته مفاجأة لي.

اتصلت بالمنزل، وعلمت أن عمر خرج بالسيارة وسار بها حتى منطقة الزمالك؛ حيث ركنها هناك، وسار عبر كوبري 15 مايو إلى الطرف الآخر من النهر؛ حيث يوجد مبنى التليفزيون، وأنه قرر أن يفعل ذلك من أجلي.

بعد قليل دخل عمر إلى مكتبي، وأعطيته إحساس المفاجأة ، وكنت سعيدا غاية السعادة، بقي معي في المكتب حوالي الساعة، شاهد كيف تجري الأمور، وشاهد الحراسة القوية حول المبنى، وأردت أن أضع في نفسه إحساسا بالطمأنينة بأن هذا المكان هو أكثر مكان آمن في مصر، فسألته: هل شاهدت عدد الدبابات المحيطة والقوات الموجودة وكيف هي؟ لكنه رغم أنه أعطاني الإحساس من خلال إجابته بشعوره بالأمان النسبي، إلا أنه بدا في عينيه أن القلق ما زال يسكنه حول مصير والده القابع في هذا المكان الذي تحيطه الدبابات لتعطي الإحساس بالحماية المادية، لكن يظل الإحساس بالخطر يداهم المكان.

غادر عمر المكان، وطلبت منه بعد أن اطمأن ألا يأتي إلى هنا مرة أخرى، بعد أن طلب هو ذلك، فقد كنت أدرك أن الأمور تسير في اتجاه التعقيد يوما بعد يوم رغم الهدوء البادي، إلا أن المقدمات جميعها كانت تقول إن هناك أمورا سوف تتصاعد بشكل كبير، وهذا بالفعل ما حدث خلال الأيام التالية حينما ازداد حجم المظاهرات، وازدادت محاولات اقتحام التليفزيون.

وأذكر أنه في أحد هذه الأيام قد وصل الإحساس بأن الاقتحام آت لا محالة، حتى أن أحد المسئولين عن إحدى المجموعات التي تعمل داخل المبنى من إحدى الجهات السيادية اجتمع بمجموعة العاملين معه، وأبلغهم بأن يتصرف كل منهم بحرية مطلقة إذا ما حدث الاجتياح ، وألا يأتي أحدهم لمحاولة حمايته أو إخراجه ، وشكرهم على الفترة التي قضاها معهم طالبا منهم أن يأخذ كل فرد

منهم حذره، وأن يحاول أن يخرج بأمان، وأن يدخلوا في وسط المتظاهرين إذا ما دخلوا إلى المكان.

هذه الحالة دفعتنا لمحاولة إيجاد بدائل في حال اقتحام المبنى ، وبالفعل كلفت المسئول على الهندسة في التليفزيون أن يجهز تقريرا حول إمكانية استخدام استوديو مناظر لاستوديوهات الأخبار كنا قد استخدمناه في مبنى الحرس الجمهوري ، حتى يمكن استخدامه إذا حدث الاقتحام، ولم نضطر في يوم من الأيام إلى استخدام هذا الاستوديو، وأعطانا مسئول الهندسة تقريرا عن أن الاستوديو قادر على أن يخرج على الهواء، وقدم تقريرا لوزير الإعلام، أن كل شيء تمام ، كالعادة، وهو الأمر الذي لم يكن صحيحا ، وعلمت من مصادري الخاصة أن الاستوديو غير قادر على القيام بهذه المهمة، وأبلغت الوزير بذلك ، أننا يجب أن نجد مكانا بديلا في حال اقتحام المبنى. وبالفعل تم التكليف بأن يتم إعداد استوديوهات في جبل المقطم بحيث تقوم بهذا الدور، خاصة أن هذه الاستوديوهات والتي كانت تعد تاريخيا الاحتياطي لاستوديوهات اتحاد الإذاعة ، التليفزيون قد تم صرف مبلغ كبير على إعدادها مرة أخرى، وبالتالي فإن هذا هو الوقت الذي يمكن أن يتم الاستعانة بها فيه.

كنت أفكر في التعامل مع هذه الاستوديوهات البديلة، كما كان إحساسي في اليوم الأول عندما سمعت الوزير يتحدث عن الاستعدادات في حالة سقوط الشرطة والجيش، وكنت أعتبر هذه الاتصالات مثل الإجراءات التي تتبع في رحلات الطائرات بشكل منتظم عندما يتحدثون عن انخفاض ضغط الهواء، أو احتمال الهبوط الاضطراري على الماء، ولا أظن أن أحدا من ركاب الطائرة كان يعتقد أن ذلك من الممكن أن يحدث في أي لحظة، لكنه في حالتنا هذه حدث هذا الاضطرار!

عندمـا تعقدت الأمور أكثر، وزادت وتيـرة المظاهرات، كنت مع أنس الفقي فـي مكتبـه، ففتـح درج مكتبـه وأخـرج منـه مسدسـا، وقال لـي لقد طلبـت هذا المسدس للحماية الشخصية، فلم أعد أعتقد أن الأمور أصبحت آمنة، ويمكن أن يتم الاقتحام في أي وقت، وبالتالي فأنا لا أنام إلا وهذا المسـدس تحت رأسـي، ونصحني أن أقوم بنفس الإجراء، لكني رفضت، وقلت له: إنني لم أحمل سلاحا فـي حياتي، ولن أحمل السـلاح فيما تبقى من حياتي، وإذا قدر أن يحدث شـيء فليحدث ما يحدث ، لكني لن أضطر إطلاقا لأن أحمل سـلاحا ناريا يمكنني أن أسـتخدمه في أي لحظة من اللحظات .. ورفضت أن أحمل سـلاحا للحماية أو للدفاع .

فـي يـوم السـبت التالـي لجمعـة الرحيل، ذهـب اللواء حسـن الرويـنـي قائد المنطقـة المركزية وعضو المجلس العسـكري، إلى ميـدان التحرير، في محاولة لإقناع المتظاهرين بفتح الطريق أمام المرور، وجاءني أحد المصورين بشريط قد صوَّره مع إحدى وكالات الأنباء لجولة الرويني، الذي تحدث فيها مع العديد من المتظاهرين ، وقد أكد في أحد هذه اللقاءات أن الذين كانوا يحتلون سـطح أحد المباني ويلقون منه كرات اللهب هم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وعندما ناقشه أحد أعضاء جماعة الإخوان في ذلك بأن هؤلاء من الشرطة، تحداه اللواء الرويـنـي قائـلا له: يمكن أن أحضر لـك البلتاجي، والبلتاجي هـو إحدى قيادات جماعـة الإخـوان وعضو برلماني سـابق، مسـتطردا: الذي حذرته مـن أنه لو لم يُجبـروا هؤلاء على النزول من فوق سـطح المبنى، فإن جنود القوات المسـلحة سوف يصعدون إليهم لإلقاء القبض عليهم.

كان الوضع في الميدان يبدو في حالة من حالات الإصرار على البقاء؛ حيث انتشـرت فيـه الوحدات الطبية، ووحدات الإسـعاف، وكذلك وسـائل المعيشـة

المختلفة، كما تحوَّل في هذه الفترة إلى مزار لكل الأسر المصرية لكي يقضوا فيه يومهم بعد أن توفرت فيه كل وسائل الحياة.

أحد زملائنا قال إنه جاء لتوه من ميدان التحرير؛ حيث تناول وجبة الغذاء هناك من الباعة الجائلين الذين كانوا يبيعون أطباق الكشري والساندوتشات والحلوى المعدَّة سريعا، وكذلك مَن يبيعون الشاي والقهوة، وقال ضاحكا: إن الأسعار هناك أسعار تنافسية، فلم يسبق له أن اشترى بمثل هذه الأسعار المنخفضة منذ سنوات.

أصبح الميدان مزارا، وأصبح أيضا ملجئا لكل أولئك الذين أرادوا أن يبرئوا أنفسهم من علاقاتهم السابقة.

إحدى القضايا المهمة التي ظهرت في ذلك اليوم هي تلك الخطبة التي ألقاها خامنئي المرشد العام للثورة الإيرانية، والذي ألقى خطبته باللغة العربية أمام الحاضرين واتهم فيها النظام المصري بأنه خائن وعميل ومعاد للإسلام، ودعا فيها الجيش المصري والقوات المسلحة إلى الانقلاب على هذا الحكم الفاسد، وقد كان هذا الخطاب سببا في استفزاز كبير للمصريين، الذين رءوا في هذا الخطاب، تدخلا إيرانيا سافرا غير مقبول، وسبَّب حالة من حالات النفور، لكنه في ذات الوقت ألقى بعلامات استفهام حول التدخلات الخارجية في الشأن المصري في هذا التوقيت، وناقش العديد من الضيوف الذين حضروا إلى التليفزيون في ذلك اليوم هذا الخطاب وتبعاته.

لم تتوقف اتصالاتي بكل زملائي الذين يعملون في الإعلام أو يتواجدون في ميدان التحرير، أو من أصدقائي، القدامى أو الحاليين والذين هم أيضا من بين المتظاهرين، كنت في هذه الاتصالات أحاول شرح الموقف ومحاولة

توضيح الصورة لهم، أو أن أحاول أن أفهم منهم ما هي المطالب المطروحة، وإذا ما كانت هناك إمكانية للتوسط إلى حل وسط.

كنت أفعل ذلك على الرغم من إدراكي بأن الميدان أكبر من أن يكون مجموعة واحدة، أو قيادة واحدة تؤثر فيه، ولكني لم أيأس من استمرار الاتصال وأهمية التواصل.

أحد هذه الاتصالات، كان مع الكاتب والمفكر ضياء رشوان، وكان تعبيرا عن بعض الأصوات العاقلة الراغبة في إيجاد حل داخل الميدان، وضياء صديق قديم منذ أيام الجامعة؛ حيث كان في هذه الفترة إحدى القيادات في نادي الفكر الناصري، والذي كنت قد انضممت إليه في بداية حياتي الجامعية لمدة عامين، ومنذ ذلك اليوم توطدت علاقتنا، وظللت أحمل له تقديرا خاصة لتفكيره ووطنيته، في الاتصال طلب مني ضياء أن أوصل رسالة إلى القوات المسلحة والمخابرات بأن الوضع وصل إلى مرحلة خطيرة داخل الميدان، وكان هذا يوم الاثنين، 7 فبراير، وأنه ينبغي إيجاد حل؛ لأن الموضوع وصل إلى مرحلة الجمود لكلا الطرفين، كلاهما يتمسك بموقفه، فالموجودون في الميدان يتمسكون برحيل الرئيس والرئيس يتمسك بعدم الاستجابة، وبالتالي ينبغي البحث عن وسيلة للحل. وقال لي في الاتصال إنه يعبر عن العديد من الأطراف التي يجتمع بها دائما من القوى السياسية المختلفة، سواء من اليساريين أو من الإسلاميين أو من الليبراليين، وأن الحل يكمن في المادة 93 من الدستور، وهي المادة التي تتيح لرئيس الجمهورية أن يعطي اختصاصاته لنائبه، بينما يحتفظ هو بالقرارات السيادية الخاصة بحل البرلمان وإعلان الحرب، وطلب مني أن أوصل هذا الطرح، الذي كنت أتفق معه تماما، للمسئولين، وأن أرتب لأن يكون

هناك اتصال بينهم وبين القوات المسلحة ، أو جهاز المخابرات، أو مَن يستطيع أن يجد وسيلة للحل.

أخذت منه كل هذه البيانات ، وقمت بالفعل بالاتصال بالجهات المختلفة، وقمت بخلق هذا التواصل، خاصة مع تأكيد ضياء أنهم يملكون القدرة لو سارت هذه الأمور، أن يصلوا إلى قدرة التأثير على القطاع الأكبر من الشباب في الميدان؛ لأنهم بذلك سيعتقدون أنهم بالفعل وصلوا إلى تحقيق جزء كبير من الإنجاز، خاصة مع ما هو بادٍ في الأفق من أن الرئيس بدأ بالفعل يفقد سيطرته على الأمور.

بدأت بالفعل ، بعد هذه الاتصالات بين القوى السياسية المختلفة، وبين الأطراف المختلفة في الدولة، ولكن كما علمت أيضا فإن الوضع ظل داخل قصر الرئاسة ، مع مَن يديرون الأزمة، بنفس القدر من التشبث والجمود وعدم الرغبة في إعطاء ما ينبغي إعطاؤه، وفي كل الأحوال كنت أتذكر ذلك الحوار الذي دار بيني وبين الوزير في مرحلة سابقة، من أنه إذا كان ولا بد من التنازل فلا بد أن يتم إذا كان هذا هو الحل، بدلا من أن يلجأ الرئيس إلى عرض من عروض الاستربتيز السياسي ، والذي كنت بالفعل أرى ملمحا من ملامحه يوما بعد الآخر.

ظل موقفنا في التليفزيون هو ذلك الموقف الداعي إلى وحدة المصريين، وإلى أهمية الوصول إلى حل يُخرج مصر من هذه الأزمة، وبات التليفزيون مفتوحا لكافة القوى السياسية الموجودة في الساحة، وبدأ الشباب يظهرون في التليفزيون بشكل مكثف ، و أظن أنه في بعض الأحيان وصل إلى حالة المغالاة في ظهورهم، بشكل سبَّب إزعاجا للأطراف المتعددة، لكنه كان شكلا من

أشـكال رد الفعـل؛ لإثبات أننـا لم نتخذ موقفـا معاديا لأحد، وأنـه إذا كان هناك موقف اتخذ في مرحلة سابقة، فإنه كان تحت ظرف معين، ولكنه لم يكن بالسوء الذي كان متصورا.

الشـباب مـن ناحيتهم بـدءوا يعجبـون بحضورهـم علـى هـواء التليفزيون، وبدءوا يتنافسـون فـي بعض الأحيان لأن يظهروا على الشاشـة، حتى أن أحدهم عندمـا أبلغنـاه مرة أننا قد نؤجـل اللقاء نتيجة تغطية أخـرى لتطورات الأحداث، كان غاضبـا لأنـه أبلغ أهله وزملاءه وأصدقاءه بأنه سـيظهر علـى التليفزيون بعد قليـل، وهو الأمـر الذي دفع بعضهم لاتهـام البعض الآخر بأنه لا يمثل الشـباب في الميدان.

ظهـور الشـباب على شاشـة تليفزيـون الدولة، اسـتطاع أن يحـدث نوعا من التوازن، لم يتم استقباله بشكل إيجابي في الميدان، وقد علمت من بعض الزملاء أن عملية التسـخين ضد التليفزيون كانت قائمة بشكل مستمر في الميدان، بل إن اسمي قد تردد هناك عدة مرات باعتباري أحد أهم المناوئين لوصولهم إلى نهاية المطـاف الـذي يريدونه، وكان باديا من لهجتهـم أن هناك غضبا على ما كان يقوم به التليفزيون، والذي كان يفسد المشروعات بما يخلقه من حالة توازن نسبي في الحضور الإعلامي، خاصة مع الغياب الكامل، تقريبا، لوسائل الإعلام الأخرى، وسـيادة صوت واحد، من الإعلام في تلك الفترة، ما عدا الإعلام الرسـمي الذي حاولت أن يكون إعلاما متوازنا لصالح الأمة وليس لصالح فرد، وقد تسـبَّب هذا بالفعـل في أننـي تلقيت عددا من التهديـدات عبر التليفون، ووصـل إلى زوجتي وابني رسـائل واتصالات تحمل تهديدا واضحا وإشارة إلى أنهم يعرفون المكان وأنهـم سـوف يتجهون إلى منزلـي ، وهو الأمر الذي تحدثت فيـه مع الوزير أنس

الفقي، فما كان منه إلا أن رفع سماعة التليفون بشكل تلقائي وطلب وزير الداخلية الجديد اللواء محمود وجدي، والذي كنت أعرفه منذ فترة طويلة، ليخبره بما حدث، فما كان من اللواء وجدي إلا أن أعطى أوامره على الفور بوضع حراسة مسلحة أمام منزلي، وهو الأمر الذي لم أكن أتمنى أن يحدث، ولم أكن أحلم في يوم من الأيام في أسوأ أحلامي بأن أعيش في بلدي وأنا تحت حراسة مسلحة، فقد رفضت أن أحمل السلاح، وكنت أرفض تماما، دائما، أن تكون هناك حراسة مسلحة أمام منزلي، ولكني اضطررت لهذا بعد هذه التهديدات الموجهة إلى عائلتي، بشكل جعلني أتواصل بشكل أكثر من المعتاد مع أولادي حتى أعرف ماذا يحدث لهم.

ظلت الحالة بعد موقعة الجمل، وخلال أيام الأسبوع الأولى، في حالة توازن نسبي، وقد علمت أن هناك إحساسا لدى الموجودين في الميدان من القوى السياسية المنظمة بأن السجادة تسحب من تحت أقدامهم، ولم يعرفوا ماذا يفعلون حتى يعيدوا التوازن مرة أخرى، فما كان إلا أن خرج أحد المحسوبين على التيار الليبرالي في ذلك الوقت، وكان على علاقة طيبة بالحكومة في مرحلة سابقة لكنه انقلب عليها بعدما لم يجد منها ما توقعه من مساندة ودعم فانقلب مع الأحداث، ليقدم نصيحة واستشارة سياسية وإعلامية للإخوان المسلمين الموجودين في الشارع عندما وجدهم في حالة ارتباك لإحساسهم أن الأمر يخطف منهم، وقال لهم: «هل تمتلكون جهازا إعلاميا أم أنكم تعملون بدون تخطيط إعلامي؟»، فقالوا له بأنهم يعملون بشكل عفوي، ويعتمدون فقط على القنوات الصديقة مثل الجزيرة غيرها، فحدد هو مجموعة من الشباب داخل الجماعة من الذين لا يبدو عليهم علامات التدين الشديد، وطلب بأن يكونوا

هم الوجوه التي تتحدث في الإعلام، ثم خرج لهم بفكرة، كانت إحدى الأفكار التي قلبت الأمور رأسا على عقب، عندما طلب منهم أن يأتوا له ببعض أهالي ضحايا الاشتباكات في الأيام الأولى، فأتوا له ببعض الأشخاص من عائلات الضحايا، وجلس معهم واستمع إليهم، ثم اقترح على الإخوان بأنهم يمتلكون أحد عناصر القوة في العملية الإعلامية وهم أهالي الشهداء، وخطط معهم، لعمليات الظهور الإعلامية لهؤلاء الأهالي، الذين تحدث معهم في الأمور التي يجب أن يتحدثوا فيها، فتحدث مع إحدى السيدات مثلا عن أنها يجب أن تتحدث عن ابنها الذي كان عائدا لتوه ليتزوج ثم مات، وأخرى أن تتحدث عن خطيبها الذي كانت ستتزوجه بعد عدة أسابيع ثم استشهد، وكذلك الأب الذي يتحدث عن ابنه الذي سقط في السويس على يد قوات الأمن، وطلب منه أن يطرح تساؤلا اعتبره أحد التساؤلات المهمة: هو أن سيدنا محمد ﷺ لم يحكم العالم ثلاثين عاما وهو نبي، فمن هو مبارك حتى يحكم ثلاثين عاما؟! وبالفعل في هذه الليلة ، 7 فبراير، كانت مفاجأة لي أنني وجدت كل القنوات تقريبا، وصحف اليوم التالي ، كانت قد بدأت في سيمفونية واحدة هي أهالي الشهداء، وكانت إحدى الوسائل التي حسمت الأمور كثيرا، فقد لاقوا حالة من التعاطف الشديدة، عندما كان المشاهدون يجدون على شاشة التليفزيون أهالي هؤلاء الشباب الذين استشهدوا في هذه الأحداث وهو يبكون ويحكون عن مستقبلهم الذي ضاع ، وكانت هذه إحدى أكثر الأمور إنسانية لتحقيق حالة من التعاطف ، كما تم إخراج مجموعة من الصور لمجموعة من الشباب الذين قتلوا في الأحداث تحت اسم قائمة الشهداء «الورد اللي فتح في جناين مصر»، والغريب أن إحدى هؤلاء الشهداء كما اعتبروها، واسمها «سالي زهران» كانت قد سقطت من البلكونة الخاصة بمنزلهم ولم تقتل في المظاهرات.

الظهور المكثف لأهالي الشـهداء، وصور الشهداء، خلق حالة من الانقلاب في السـلوك الإعلامي ، وهو الأمر الذي دفع الجميع، حتى نحن في التليفزيون؛ لنخضـع لذلـك التيار وذلـك الضغـط ، عندما كنا نـلام لماذا لا نعالـج موضوع الشـهداء، فاضطررنـا لأن يكـون أحـد موضوعاتنا هـو لقاءات مـع بعض أهالي الشـهداء ، وأنـا أظـن أن هـذا الموضـوع كان حاسـما في دفـع التوجـه العام في الشـارع نحو الاسـتمرار مـن أجل الإطاحة بالنظـام كله، وتبني الشـعار المرفوع بهذا المعنى.

الأمـر الآخر هو أنه بـدا في الأيام التالية أن هناك تنظيمـا إعلاميا واضحا في أداء الجماعـات المعارضـة في الميـدان خاصة الإخوان المسـلمين ، وبدا ذلك واضحـا فـي أنه حين يتـم تخصيص يوم للهجـوم على الإعلام ، فيتـم تقديم 25 بلاغـا للنائب العام ضد وزير الإعلام ، ويتم عمل موضوعات صحافية، وحملة على محطات التليفزيون المختلفة على أداء الإعلام وموقفه المعادي، وكان هذا يتم بشكل منظم تماما، ولـم أستغرب عندما فسر ذلك لي، فقد علمت أن الليبرالي المصـري، قد طلب من أحد الصحفييـن الهنود الذين يعملون في مصر أن يكون منسـقا إعلاميا أو ضابط اتصال إعلامي لتنسـيق الحمـلات الإعلامية والدعائية للموجوديـن فـي الميـدان ، وحـدد معـه مجموعـة مـن الصحفييـن المصرييـن والأجانب للعمل في هذه الحملة المنظمة.

ازدادت الضغوط على مبنى التليفزيون وعلى العاملين فيه يوما بعد يوم، وكان ذلـك يعني أنه ينبغـي أن أعطي وقتا إضافيا للحوار المسـتمر مع كل الموجودين بقدر الإمكان من أجل تقدير وشـرح طبيعة الموقف، والتأكيد على وطنية الدور الـذي نقوم بـه، وكان ما أطرحه عليهم هو التأكيد علـى أننا نعمل بالحد الأقصى

المتـاح لنا، مـن المهنية في ظل الظـروف التي تحيط بنا سياسـيا وأمنيا، لكن في نفس الوقت نحن نتعامل بالحد الأقصى من الوطنية في تغطيتنا الإخبارية.

كنت أمر على غرف الأخبار والاستوديوهات لمقابلة العاملين من وقت لآخر للتأكيد على هذا المفهوم، كما كنت أسـتقبل في مكتبي كل مَن يأتيني لمجرد أن يشـعر بالاطمئنان أو لمجرد أن يأتي ليكتسب طاقة جديدة من الحوار والحديث حول الوضع الحالي، وأذكر كم من الزملاء قد مر بحالات انهيار تامة نتيجة لما كان يتعـرض لـه أهله في منازلهم ، ولما كان يتعرض له هو شـخصيا من ضغوط نفسـية، وكان جهـدا عظيما أن أحـاول أن أخلق تلك الحالة من التوازن النفسـي لدى كل مَن يمر بفترة من الضغوط النفسية والعصبية ، وقد تحول مكتبي في كل الأوقـات مكانا للتجمع لتناول الوجبة الرئيسـية الوحيدة التـي كنا نتناولها ، وقد كانـت هذه هـي الفرصة الوحيدة لكـي يتجمع العدد الممكن مـن العاملين حتى يستعيدوا اللياقة النفسية مرة أخرى.

إحـدى القصص الطريفة التي كانت رغم سـوداويتها مثـارا للضحك والتندر لفتـرة طويلـة، قصها علـيّ اللـواء نبيل الطبـلاوي مدير الأمـن فـي التليفزيون، والـذي كان يأتـي إلى مكتبي مـن وقت لآخر من أجل الحديـث، وتتبع الأخبار، وكذلك شـرب الاسبرسـو الذي كان إحدى العلامات المميزة لمكتبي ، فحكى لـي قصة قائد الحرس الجمهـوري الموجود في المبنى عندمـا اجتمع مع رئيس الهندسـة الإذاعية ورئيس الأمن، وطلب منهما وضع السيناريوهات الممكنة في حالة ما لو تم اختراق لمبنى التليفزيون، واسـتطاع المتظاهرون، واسـتطاع معهم الدكتـور محمد البرادعي رئيـس الجمعية الوطنية للتغيير ومديـر الوكالة الدولية للطاقـة الذرية السـابق، أن يلقـي البيان رقم واحد من داخـل التليفزيون، فما هي

الإجراءات التي يمكن اتخاذها لقطع الإرسال، فما كان من رئيس الهندسة إلا أن جلس طويلا ليشرح له طبيعة العمل الهندسي والإذاعي، وكيف أنه تمكن من تأمين الإرسال إلى الحد الأقصى، وأنه لو تم قطع الإرسال هنا، فسوف يصله من مكان آخر، وأنه لو قطعت الكهرباء من مكان فسيوفرها من مكان آخر، ثم أخذه إلى أحد الاستوديوهات، ليشرح له أنه إذا ما جاء الدكتور البرادعي فإنه سوف يجلس في هذا المكان، وجلس بالفعل في المكان الذي تحدث عنه، وقال إنه يمكن ضبط الإضاءة، وفي حالة إذا قطعت الإضاءة من هنا، يمكن أن نصلها من مكان آخر، وبدأ يشرح له كيف يمكن أن يؤمِّن صدور البيان، وكان رد فعل قائد الحرس هو انفعال شديد وقال له: «يا باشمهندس نحن نبحث عن كيف نقطع الإرسال في حال ما إذا تم اختراق المبنى، ولا نبحث عن كيف نضمن ألا ينقطع الإرسال لو حدث ذلك».

ورغم سوداوية القصة وكوميديتها إلا أنها كانت تعبيرا عن الموقف الذي كنا نتوقعه في أي لحظة وهو إمكانية اقتحام المبنى في أي وقت من الأوقات، كما كانت تعبيرا عن حالة الغياب النسبي التي كانت تصيب البعض، خاصة إذا ما تذكرت أن الهم الرئيسي لمعظم كبار الموظفين في ذلك الوقت هو إرضاء شخصين رئيسين، هما الوزير والرئيس، وكان الكل ينظر إليهما باعتبارهما الهدف الرئيسي للرضا، وكانت هذه هي المأساة التي يعاني منها التليفزيون الذي كان يفترض أن يكون تليفزيون الدولة.

جاءني خبر استقالة الدكتور جابر عصفور وزير الثقافة، الذي لم يكمل أسبوعا في الوزارة، لأسباب صحية، وعصفور هو أحد المفكرين المصريين المهمين، وله كتب كثيرة في نقد التعصب، ويعد من كبار دعاة التنوير في مصر،

وإن كان محسوبا على مثقفي السلطة، لكنه رغم ذلك ، وفي يوم إعلان التشكيل الـوزاري الجديـد 31 ينايـر، أصدر مثقفون مصريـون في الخارج بيانـا أدانوا فيه موقف عصفور لقبوله تولي حقيبة وزارة الثقافة.

اسـتقالة جابر عصفور جاءت مفاجئة؛ حيث إنـه كان قبل يومين يتحدث عن المشروعات قصيرة الأمد، وطويلة المدى للوزارة، وكان يبدو متحمسا للاستمرار فـي هذا المنصب. صعدت إلى مكتب الوزيـر وتحدثت معه عن الخبر، فبدا أنه لا يعلم بالاسـتقالة ولكنه يعلم أسبابها، فسألته: «ماذا حدث؟، وهل حدث شيء فـي اجتماع مجلس الوزراء الذي كان منعقدا صبـاح اليوم؟، فقال لي: نعم، كان الحـوار عـن الوضع الراهـن، وتقييمه، وأنه تحـدث عن قبوله الـوزارة باعتبارها حكومـة وحدة وطنية، سـتضطلع بمهمة إنقـاذ الوطن في هـذه اللحظة، وطالب بأن يُبحث عن أسـماء من المعارضة أو من المسـتقلين لتولي الحقائب الوزارية التـي لا تزال شـاغرة، لكنّ وزير المجالس النيابية والشـئون الدسـتورية الدكتور مفيـد شـهاب اعترض على ما قاله عصفور، وحاول أن يوقفـه أكثر من مرّة، لكنّ عصفـور طلب منـه أن يكمل حديثه ولا يوقفه. وأضاف عصفـور إنّه تأثر «بصور الشـهداء طويـلا. ولا بد مـن التحقيق في ما حصـل من عنف». ومـا إن صمت، حتـى هاجمـه وزير الإعلام أنس الفقـي وضرب على طاولـة الاجتماعات بيده، قائـلا: مَـن قال إنّهـا حكومة إنقاذ وطنـي؟، إنّها حكومة الحزب الوطني برئاسـة مبـارك، ولا يوجد فيها مسـتقلون كما تتصوّر» وأضـاف: «وأن كل الوزراء ينبغي أن يكونوا أعضاء في الحزب، وأنه إذا كان هناك أحد الوزراء ليس عضوا فسوف تأتيه استمارة لكي يملأها لأن هذه حكومة الحزب».

لم يبد رئيس الوزراء أحمد شـفيق تعليقا على هـذا الحوار، كما قال الدكتور عصفـور بعد ذلك. انتهى الحوار عند هذا الحد، ويبدو أن الدكتور جابر عصفور

اتخذ قراره بالاستقالة، لكنه لم يعلن عن أسبابها في تلك الفترة، ولم تعرف حتى أسابيع تالية لهذا الحادث ، قلت للوزير وقتها: إن هذا تصعيد في غير وقته، وإنه كان لا ينبغي الوصول بالأمور إلى هذا الشكل، فنحن لا نتحمل مشكلة إضافية فيكفينا ما هو حادث في ميدان التحرير، ولا نحتاج إلى أزمة أخرى إضافية.

أحد النجوم الذين ظهروا خلال الأيام كان الناشط السياسي وائل غنيم بعد الإفراج عنه من أمن الدولة، وظهوره في برنامج مسائي اسمه العاشرة مساء، بكى فيه فأثار تعاطف الكثيرين، وهو ناشط مصري عبر الإنترنت ولد في القاهرة عام 1980، وعاش في مدينة أبها السعودية لمدة اثني عشر عاما، حصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة القاهرة، ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية، آخر أعماله حتى اندلاع الأحداث في يناير كان يعمل مديرا للتسويق في شركة «جوجل» التي كانت قد وفرت خطوط تليفونات دولية مجانية للشباب للتواصل عبر التويتر أثناء قطع الاتصالات، لم يُعرف عنه أنه مدير صفحة الفيس بوك «كلنا خالد سعيد»، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية لإشعال نار الثورة، حيث قام وائل أثناء عمله في دبي بتأسيس صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع الفيس بوك مع أحد أصدقائه في شهر يونيو 2010 تضامنا مع الشاب خالد سعيد، الذي تقول عائلته وبعض منظمات المجتمع المدني إنه توفي بعد تعرضه للضرب والتعذيب على أيدي مخبرين تابعين للشرطة بمدينة الإسكندرية في 6 يونيو عام 2010، كما دعا وائل غنيم من خلال الصفحة على موقع الفيس بوك إلى مظاهرات 25 يناير، وانضم إلى هذه الصفحة مئات الآلاف من النشطاء، وكانت هذه المجموعة - التي لم يكشف عن أن مؤسسها هو وائل غنيم إلا بعد اندلاع الثورة- من المجموعات الداعية إلى 25 يناير، وكان يقوم بدور قيادي في الخفاء حتى إنه لما عاد إلى مصر من الإمارات العربية المتحدة؛ حيث يعمل طلب من

مسئوليه إجازة لظروف عائلية. كان سفر وائل غنيم فجأة وبسرية كامله دون أن يقول لزملائه في العمل ودون حتى أن يتصل بوالده الذي كان مازال يعمل في السعوديه أو زوجته (أمريكية)، وحاول الأمن المصري لعدة شهور الوصول إليه وكشف هويته، لكنه لم يفلح في ذلك.

وفي مساء يوم 27 يناير تم خطف وائل غنيم واعتقاله ليلا من قِبَل أشخاص يرتدون زيا مدنيا وأخذوه إلى مباحث أمن الدولة. وظلت أسرته تبحث عنه دون أن تدري أين هو. ولم تعترف السلطات بأنها قامت باعتقاله رغم الجهود التي بذلتها أسرته إضافة إلى شركة جوجل، ثم بدا أن النظام لم يقو على مقاومة الضغوط الشعبية الشبابية في هذا الشأن فخرج رئيس الوزراء أحمد شفيق ليعد بسرعة الإفراج عنه؛ وحتى يثبت مصداقية الحكومة في فتح باب الحريات وعدم القبض على مَن يعبِّر عن رأيه. وفعلا تم الإفراج عنه يوم الاثنين 7 فبراير 2011 بعد أن قضى 12 يوما في السجن، قال عنها بعد خروجه إنه لم يتعرض للإساءة أو الضرب أو التعذيب من رجال الأمن، وأن التحقيق معه ركز على محاولة مَن يقف وراءه. كان بكاء وائل غنيم أحد الأسباب التي ساهمت في قلب موازين القوى في الشارع، وكتب موقع «مصراوي» أحد المواقع المصرية المعروفة على شبكة الإنترنت بعد ساعتين من ظهور غنيم على شاشات التليفزيون: «دموع غنيم حركت الملايين حتى إنها قلبت موقف البعض السياسي؛ حيث تحولوا من موقف المؤيد للبقاء (بقاء مبارك) إلى موقف المعارض».

وانضم في نفس الليلة إلى صفحته على الفيس بوك مئات الآلاف، وأعلنوا دعمهم لثورة الشباب المصري.

وقد طلبت من العاملين معي الترتيب لإجراء حوار مع غنيم في إطار ما التزمنا به، إلا أنه رفض قائلا لمن اتصل به: «لا أستطيع أن أظهر

معكم وأيديكم ملطخة بالدماء». ارتفع اسم غنيم، إلا أن دوره ظل محل جدل كبير.

استيقظت صباح يوم الثلاثاء مبكرا لأجد رسالة على تليفوني حوالي الساعة السادسة وأربعين دقيقة صباحا أرسلها لي حمدي قنديل، وحمدي قنديل هو أحد الإعلاميين المصريين المعروفين، أحد الذين بدءوا مع عصر التليفزيون، وأحد مقدمي النشرات، وأول مَن قدَّم برامج قراءة الصحف في التليفزيون المصري، وارتبط بفترة طويلة بالتليفزيون في العهد الناصري، وكانت تربطني به صداقة وعلاقة شخصية قوية، منذ سنوات طويلة، وأحمل له احتراما شديدا، وأظنه احتراما متبادلا بيننا، حتى لو كانت لي بعض الملاحظات على موقفه الذي خلط فيه بين دوره كإعلامي وموقفه السياسي؛ حيث تحول في الفترة الأخيرة إلى سياسي أكثر منه إعلاميا، وكان حادا في معارضته، إلا أن ذلك لم يؤثر إطلاقا على الاحترام المتبادل بيننا ، قرأت الرسالة التي كان نصها: «أرجوك لا تربط اسمك بهذه الدعارة الإعلامية في ماسبيرو، ما كنا نعرفه عنك، يجعل الكثيرين يطلبون منك استقالة فورية معلنة».

قرأت الرسالة، وأمعنت فيها طويلا، فقد جاءتني اتصالات مختلفة من زملاء وأصدقاء ومعارف يطلبون مني مغادرة المكان، وإعلان الاستقالة، إلا أن هذه الرسالة أيضا جعلتني أتوقف طويلا أمامها، وكان ردي عليها الذي لم أرسله إلى حمدي قنديل، ولكني قلته لنفسي مرة أخرى: «إني هنا لا أخدم أحدا إلا هذا الوطن، ولا أفعل إلا ما أراه لمصلحة الوطن، وإنني مسئول في وضع المسئولية، وطالما أنني قبلت هذه المسئولية ووضعت في هذا الموضع ، فلا أملك إلا أن أستمر حتى تحسم المسألة، وبعدها لا أظن أنني سأبقى في هذا المكان؛ لأن مسئوليتي تجاه هذا الوطن تفرض عليّ ألا أرحل عن السفينة وهي تغرق».

الفصل الثاني عشر

التنحي

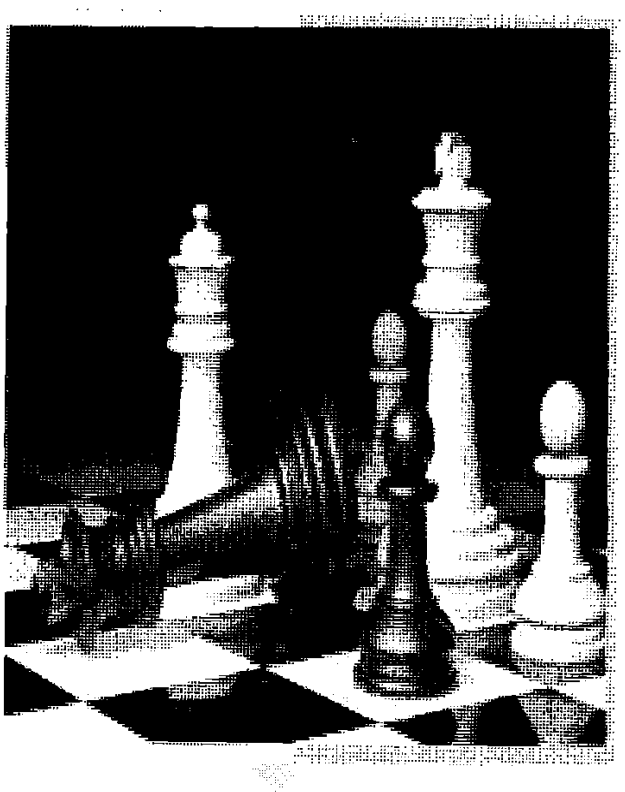

10 فبراير 2011

في الساعات الأولى من العاشر من فبراير، كنت في مكتب أنس الفقي وزير الإعلام - آنذاك - وكان يتحدث مع الرئيس على الخط الساخن، كانا يتبادلان الحديث، وقد بدا أنه يبذل جهدا لانتقاء كلماته لرفع معنويات الرئيس.

«عبد اللطيف هنا معي» قالها أنس وهو يناولني سماعة الهاتف، فقد كان الرئيس يسأل عني ، ثم نظر في عيني هامسا ، وقد احتضن الهاتف : «حاول أن ترفع معنوياته».

«ازيك يا مناوي عامل إيه؟ شايف اللي بيحصل؟». سألني الرئيس بصوتٍ ملأته المرارة وبدا عليه الانزعاج بشكلٍ لم أشهده من قبل .

فأجبته قائلا : «نعم سيادة الرئيس».

لم أكن أدري بما أجيبه، فلم أكن مهتما برفع معنوياته؛ حيث إن أمورا أخرى كانت تشغل تفكيري: «أتمنى إن كله يعدي على خير .. حنعدي اللي بيحصل ده والبلد مش حتغرق».

همهم الرئيس قائلا: «أيوه أيوه بعد ما الحكاية دي تنتهي، عايز أعمل لقاء طويل أحكي للناس فيه عن كل حاجة عملتها للبلد دي خلال الـ30 سنة اللي فاتوا».

كنت أحب هذا الرجل، فقد كان متواضعا بطريقته الخاصة. فعلى الرغم من كبر سنه وما يعانيه من مشاكل ، إلا أنه كان إنسانا مثل أي شخص آخر.

عندئذٍ عدت لأكرر ما قلته مرة أخرى: «إن شاء الله كله حيعدي على خير، إن شاء الله»، ثم ناولت سماعة الهاتف لأنس وغادرت المكتب؛ حيث انهمك الاثنان في الحديث.

بعـد المكالمـة الهاتفيـة، شـعرت أن هذا البلد فـي حالة من الانهيـار ؛ حيث لا أحـد يدري إلى أين هو ذاهب. أدركـت أن الرئيس في عالم آخر، وأنه لا يفهم عمـق الأزمة التي تعصف بالبلد. فهو لا يفكر في ما كان يجب القيام به في الأيام القادمـة ، أو السـاعات القادمـة، ولكنـه كان فقط يفكر في كيفية إقنـاع الناس في وقت لاحق بإنجازاته خلال العقود الماضية.

فـي نفـس الليلـة، جاءني اتصـال هاتفي من أحـد أصدقائي فـي الجيش، كنا نتبـادل الاتصالات بشـكل منتظم، ومع تفاقم الكارثـة أصبحت الاتصالات بيننا علـى مدار السـاعة تقريبـا. كان يحتـل منصبا رفيعا فـي جهاز المخابـرات، فهو شـخص في أعلى الدرجات؛ حيث اتفقنا على عقد اجتماع في مقر المخابرات ، ورأيت أنه من الأفضل أن يكون هذا الاجتماع سـريا ؛ لذلك لم أخبر أحدا عنه ، حتى أنس نفسه.

فـي خضـم الأحداث ، كنت مجبرا على اتخاذ بعـض القرارات وترتيب عدد من الاجتماعات بدون إبلاغ أي شـخص. كان الأمر غريبا ، فبعض الأمور كنت أعـود فيهـا عـادةً للقيـادة العليـا ، إلا أن الأمور لم تعـد على حالهـا. فقد تغيرت مهامي.

كنـت أسـتلقي علـى أريكـة بالقـرب من مكتبـي؛ وبينمـا أحـاول أن أقتنص سـاعتين من الراحة ألح عليّ بيت للشـاعر الإنجليزي ويليام هنلي يقول فيه: «أنا سـيد مصيـري وقبطان روحي». هـذا هو بالتحديد ما شـعرت به وأنـا أحدق في حائط مكتبي ..لديّ مهمةً أقوم بها، ومن الآن أتحمل المسئولية كاملة.

بحلول العاشـر من فبراير ، كان الجميع يهاجم التليفزيون الرسـمي فلم نكن قادريـن على إرضاء أية جهـة، لا القصر الجمهوري ولا الجيش ولا المخابرات ولا المتظاهرين في الشارع. فالجميع كانوا يرغبون في السيطرة على التليفزيون،

ولـم يكن بمقـدوري الانحيـاز لأي جهة ، فالأمر كان مسـتحيلا. الأمـر الوحيد الذي كنت أصبو إليه هو أن أكون إلى جانب الأمة فلم تعد هناك أهمية لأي شيء اخر. فمنذ الثاني من فبراير ، عندما اتخذت قراري بالسـير في هذا الاتجاه، كنت أتلقى سـيلا من الشـكاوي من الرئيس ومـن أنس إلا أن أحـدا منهما لم يتدخل. ومع ارتفاع أصوات المتظاهرين خارج التليفزيون ، بدأ القلق يساورني إزاء أمني وأمن العاملين معي.

عندما حل الصباح، توجهت إلى مقر المخابرات لحضور الاجتماع الذي لم يكـن يعلم به سـواي أنا وصديقي الضابط ونائبه. والحـق يقال ، إن أنانيتي كانت أحـد الأسـباب وراء هذا الاجتماع. فقد كنت بحاجةٍ للدعـم ولبث الطمأنينة في نفسي، وفي نفس شخصٍ ما يؤكد لي أن البلد لم تنهر، وأن هناك جزءا من النظام لا يزال قائما على مستوى ما، فبالتأكيد كان هناك مَن يعلم إلى أين تتجه مصر.

الشـوارع كانت تضـج بخططٍ للغـد. وكان الحديث يتزايد عـن اعتصامٍ أمام القصر الرئاسـي، ولم يكن أحد يعلم ما سـيحمله الغد. فقد علمت من مصادري داخل الجيش ، أنه إذا ما اقتحم المتظاهرون القصر الرئاسي فإن الجيش لن يقف في طريقهم؛ مما يعني أن الجيش تخلى عن فكرة حماية الرئيس، و هو ما يختلف تماما بالنسـبة للحرس الجمهـوري. فقد اتخذت قيـادات الجيش قـرارا بتفريغ ذخيـرة الجنـود ، ولم يكن التناقض الذي يكتنف موقف الجيش سـرا؛ فالأمر لم يكن حمايةً للمتظاهرين بقدر ما كان تكثيفا للضغط على مبارك.

كان موعـد الاجتمـاع فـي التاسـعة صباحا؛ لذلـك هبطت مبكرا إلـى الدور السـفلي من مبنى التليفزيون واسـتدعيت السـائق وصعدت للسيارة. ولكن على الرغم من أنني اعتدت أن أركب في المقعد الأمامي بجوار السـائق ، ولكن ليس اليوم فالأمر خطير للغاية. هناك مَن يرغب في قتلي . ولذلك كان من الأفضل أن

أجلس في الخلف خوفا على أمني وسلامتي. ربما تكون المرة الأولى التي أشعر فيها بالخوف منذ بداية الأحداث، ربما تكون المرة الأولى في حياتي التي أشعر فيها بمثل هذا الشعور. فقد صورتْ المعارضة في الشارع الإعلام المصري على أنه عدوٌ للشعب المصري. فالله وحده يعلم ماذا كان سيحدث لو رآني المتظاهرون في السيارة.

عندما عبرت السيارة شوارع القاهرة، كانت الطرق أشبه ما تكون بساحة حرب. كنت قد شاهدت في التليفزيون من قبل صورا لسراييفو وبيروت خلال فترة الحرب، لكن يبدو أنه جاء دور القاهرة لتتحول إلى ميدان للمعركة. كانت الجماهير تحتشد في كل مكان، حتى أن السيارة اضطرت للتوقف في بعض الشوارع وإفساح الطريق أمام المتظاهرين الذين يهتفون ويغنون ويحملون اللافتات. اضطرت السيارة للسير بشكل غير منتظم لتفادي بؤر الاضطرابات. ومن مقعدي الخلفي، كنت أرى المباني التي دمرتها النيران مثل مركز أركيديا التجاري، والذي كان يعتبر أكبر المراكز التجارية في القاهرة المتمركزة في منطقة متميزة من المدينة، والذي كان من وقت قريبٍ قبلة للمتسوقين، ولكنه الآن تحول إلى رماد، أيضا تقع بالقرب منه متاجر أخرى دمرها المخربون وانتهكت أطلالها أعمال السلب والنهب. أما الأرصفة فتم اقتلاع حجارتها حتى يستخدمها الثوار الأكثر عنفا كصواريخ.

بعد رحلة مضنية في الطريق، وصلت إلى مقر جهاز المخابرات، وهو عبارة عن مجمع مبانٍ ضخم شمال شرق المدينة يعرفه الجميع باسم «القبة». ومثل باقي المباني الحكومية فقد أحيط بالأسلاك الشائكة والجنود المسلحين. والغريب أنه لم يكن محاطا بالمتظاهرين، بل لم يكن هناك أحد في محيطه على الإطلاق. توجهت إلى المبنى الرئيسي في المجمع؛ حيث قادني الضابطان إلى المكتب.

«غريب عدم وجود متظاهرين هنا». كان أول شيء قلته فابتسما، فحكيت للمسئولين اللذين قابلتهما عن وضعي في ماسبيرو، عن الأسلاك الشائكة والدبابات والمئات وربما الآلاف المعتصمين يوميا في الخارج، ومحاولات البعض اقتحام المبنى. وتحدثت معهما عن العاملين معي الذين اعتادوا أن يسمعوني أكرر - على مدى 17 يوما - أننا نعمل لصالح هذا البلد وليس لمصلحة شخصٍ ما. ولكن يبدو أنه آن الأوان لهذا الشخص أن يفعل شيئا.

لم أستغرق وقتا طويلا للتأكد من أنني لن أجد الدعم الذي جئت أبحث عنه، فهم بحاجةٍ أيضا للدعم .. فليس لديهم أي خطط.

تحدثنا نحن الثلاثة طويلا حول الأوضاع الراهنة واتفقنا على ضرورة أن يحدث شيء، وأن الرئيس لابد وأن يفعل شيئا لكنه عنيد. لم يكن يستمع لأي شخص، والأسوأ من ذلك أن جمال كان يسيطر على كل شيء.

سألت أحد الضابطين: «ألم تحاول أن تشرح الوضع له؟، ألم تحاول أن توضح للرئيس مدى سوء الأوضاع؟». أجابني قائلا : «نعم، قررت أن أتحدث معه الليلة الماضية وأن أقول له الحقيقة، فقلت له الوضع سيئ سيدي الرئيس ولابد من فعل شيء ما».

سألته: «هل سألته ما الذي يجب عليه فعله؟».

قال : «لا».

استدركت : «ما الذي فعله؟».

رد قائلا : «كان يستمع فقط. لم يعلق على أيٍّ مما قلته. وعندما انتهيت قال: ماشي ربنا يحلها».

أثناء جلوسي معهما نناقش أبعاد الموقف، رن جرس الهاتف فسارع الضابط الأعلى رتبة بينهما للرد عليه، فجاءه صوت عمر سليمان على الجانب الآخر. أبلغ الضابط عمر سليمان بأنني معهما في المكتب وبكل شيء قلته حول الأوضاع في التليفزيون، وأن الدولة في حالة انهيار، وأن الغد ربما يكون كارثيا. واعترف باتفاقهما معي، وأنهما أيضا قلقان مما سيحمله الغد.. واستمرا في الحديث ؛ حيث كنت أستطيع سماع إجابة الطرف الآخر على الهاتف.

فقد سأل رجل المخابرات: «لماذا لا تبلغ الرئيس بكل ذلك؟».

«لا» أجاب الصوت الخافت عبر الهاتف: «فلتبلغه بنفسك».

«لا. لقد أبلغته ذلك بالأمس. ولكنه استمع فقط. وأستطيع أن أقول إنه غضب مما قلته له. لن أقول له أي شيء مرة أخرى. فلتقل له أنت».

ألقى التحية وأغلق السماعة. فسألت بتحدٍّ: «هل طلبت من الرئيس صراحة أن يفوض نائبه بصلاحياته؟».

« لا، لم يقلها أحد»، ثم استدرك: «لكن الجميع كانوا يلمحون لذلك ويدفعونه بهذا الاتجاه».

كانت هذه هي المشكلة . فعندما يتحدث أحد مع مبارك كان يكتفي بالرقص حول النيران - أو بمعنى آخر يكتفي بالتلميح. لم يصارحه أحد بما يجب أن يحدث، فهناك مثل انجليزي يقول: «فيل بالغرفة». وكان هذا هو بالتحديد ما آلت إليه أزمة تنحي مبارك.. فيل ضخم للغاية في الغرفة.

أخذنا نبحث الموقف والاحتمالات المطروحة ، إلى أن اقترحت عليهما أن يتحدث مبارك عبر التليفزيون للأمة، ويحاول كسب تعاطف الناس ، فلم يكن

هناك ملاذ آخر، على أن يفوض صلاحياته لعمر سليمان فلم يكن هناك ما يمكن فعله.

ولكن -مرةً أخرى- مازالت هناك مشكلة: كيف سنبلغ مبارك بذلك؟ من سيحمل له هذه الرسالة؟ فقلت لهما: إني أعرف طريقة وحيدة للوصول للرئيس.

فسألا: «كيف؟».

«هناك شخصٌ واحد قادر على القيام بالمهمة وهو أنس الفقي، فمبارك يعتبره ابنه الثالث».

كان أنس الشخص الوحيد القادر على إبلاغ مبارك بمدى خطورة وعواقب تمسكه بالسلطة. كان هو الوحيد القادر على إفهام عائلة مبارك بما يحدث بالتحديد. لذلك لابد لأنس أن يشعر بالخوف، وأن الدولة تنهار، كما نشعر جميعا، حتى ينقل هذا الشعور لجمال وأبيه.

استغرق الحديث نحو ساعة ونصف الساعة، شرحا لي خلالها الضابطان ما يحدث عبر معلومات مخابراتية حول المظاهرات. وحاول أحد الضابطين تشجيعي، مؤكدا أنه ورد ذكر مصر في القرآن خمس مرات ومكة مرتين؛ مما يعني أن الله سيحميها، ولكن هذا لم يشجعني على الإطلاق بل كان مجرد سخافة؛ فهذا الضابط ذو المنصب الرفيع في جهاز المخابرات المصري كان في انتظار معجزة. وبالتأكيد فإن زمن المعجزات ولّى و راح.

بعد انتهاء الاجتماع، تبادلنا التحية قبل أن أركب السيارة عائدا إلى ماسبيرو، وأنا أؤكد لهما أنني سأبذل قصارى جهدي لإقناع أنس بضرورة الحديث مع

الرئيس، ثم مرت السيارة بنفس التحدي في رحلة العودة ونحن نحاول الابتعاد عن بؤر الاضطرابات والمظاهرات.

بمجرد وصولي إلى ماسبيرو ، اتجهت لمكتب أنس الذي كان جالسا إلى مكتبه، وقد تخلى عن البدلة الرسمية واكتفى بارتداء ملابس بسيطة وضعها عليه بدون تفكير.

لدى دخولي كان أنس منهمكا في الحديث مع «عمرو» أحد معدي البرامج المهمة وصديق قديم لأنس. ابتسم أنس لرؤيتي وقد بدا عليه التفاؤل، وهو يقول: «إزيك، عامل ايه؟، إيه الأخبار؟».

«الوضع سيئ جدا» جاءت إجابتي متوترة: «هناك كارثة، الوضع قد ينفجر في وجوهنا في أي لحظة ، غدا سيكون يوما سيئا للغاية».

شرحت الوضع ، مؤكدا له أن الناس لن يتقبلوا مبارك في السلطة أكثر من ذلك. « لابد أن يعلموا» كررت قائلا: «لابد أن يفعلوا شيئا»، لكن يبدو أن أنس لم يفهم كلامي، لذلك حاولت أن أعيد الشرح بوضوح قدر استطاعتي. أكدت له أن المتظاهرين يريدون رحيل مبارك ، فإذا لم يفعل ، فإنهم يعتزمون التوجه للقصر الرئاسي بطريقةٍ أو بأخرى. وإذا حدث ذلك فإن الجيش لا يعتزم اعتراض طريقهم وسيحدث عندئذٍ شيءٌ خطير.

بدأ أنس في تدوين الملاحظات، وقد تحوَّل وجهه للشحوب وذابت ابتسامته عندما حاول عمرو المشاركة في الحديث ، مكررا بعض النقاط.

«انظر» اعترضت قائلا: «اسكت يا عمرو ، خليني أخلص».

«بس أنا بأكد على كلامك» قالها عمرو بطريقة دفاعية.

«أيوه، أنا عارف ». أجبت بتعاطف.. «ولكن لديَّ رسالة أريد أن أوصلها لأنس».

رفـع أنس وجهه متسـائلا، وقد اضطرب القلم في يده: «وبعدين؟» تسـاءل وهو ينظر إليَّ: «المفروض أعمل إيه؟».

«شـيء واحـد فقط» قلت وأنا أنظر فـي عينيه: «مبارك لابـد أن يتحدث اليوم الناس على الهواء مباشرةً، لابد أن يتحدث في جملٍ قصيرة بشكلٍ مباشر وبدون مواربة، وبدون الحديث في السياسة، فليس لديه سوى قلوب الناس لكسبها».

«يقول إيه؟» سأل أنس.

تذكـرت فجـأةً ما قاله لي أنـس الليلة الماضيـة حول حوار مبارك مع حسـام بدراوي (حسـين بدوي)؛ حيث تحدث مـرارا وتكرارا عن كونه آخر طيارٍ مقاتل فـي الجـو خـلال حـرب 1967 . وقلـت له إنـه يجـب أن يتحدث للنـاس بنفس الطريقة.

وبدأت في كتابة الخطاب على الفور. مازلت أتذكر هذه اللحظات بالتفصيل، كما لو كانت منقوشـة في ذهني. بدأت الخطاب: «شعبي، كان لديّ الشجاعة أن أكـون آخـر طيارٍ يجوب سـماء مصـر في الوقت الـذي كان الجيش قـد انهار فيه ودُمرت قواعدُه العسـكرية في 1967، كان لديَّ الشـجاعة للمشاركة في الحرب ضد إسرائيل عام 1973، كان لديَّ الشجاعة لقبول منصب الرئاسة بعد مقتل سلفي على بعد أقل من 20 مترا مني، كان لديَّ الشـجاعة للعمل جاهدا معكم لبناء هذا البلد. وأنا اليوم لديَّ الشجاعة لأقول لكم إن شعبي، المصريين، لديهم الحق في تحديـد مصيرهـم واختيار طريقة حكمهم؛ لذلك فأنا لديَّ الشـجاعة لأقول لكم اليوم إني قد فوَّضت سـلطاتي لنائب الرئيس عمر سـليمان لإدارة شـئون البلاد، مكتفيا بمشـاهدة ومراقبة أول انتقالٍ سلمي للسلطة في العالم العربي. وستصبح مصـر مرةً أخـرى زعيمةً للمنطقـة كما كانت من قبـل». كان أنس لا يـزال يدوِّن ملاحظاته ويكتب كل ما أقوله كلمة...كلمة.

«هـذه هي الطريقـة التي يجـب أن يتحدث بها مـع النـاس». وأنهيت كلامي قائلا: «مش المفروض يقول أي حاجة تانية».

اعتمدنـا على فكرة الرجل الشـجاع، الـذي حقق إنجازات طـوال فترة حياته، ليس بشكلٍ منفرد ولكن يده بيد شعبه، اعتمدنا على فكرة أن الرجل الشجاع قادر على التنحي، ويكتفي بمشـاهدة الشـعب المصري وهو يقوم بأول انتقالٍ حقيقي للديمقراطيـة في الشـرق الأوسـط. و إنني على يقينٍ أنه لو تمكـن الرجل من قول ذلك للناس، ومخاطبة مشـاعرهم مؤكدا لهم أنه سـيتنحى، فكنت ومازلت أعتقد أن الأمور كانت ستسير بشكل مختلفٍ تماما.

رفع أنس سـماعة الهاتف وطلب جمال. «ما الأخبار؟» سـأله جمال. عندئذ بـدأ أنـس في قراءة الملاحظات التـي دوَّنها من قبل. قرأ كل شـيءٍ قلته بالحرف الواحـد. قال له: إن الرئيـس مبارك لابد أن يخاطب الشـعب اليوم، وتحدث مع جمـال كمـا توقعت (كنـت أرغب) بالضبط، وقـد حملت نبرته كثيـرا من الفزع والهلع، وجعله-أي جمال- يرى مدى خطورة الطريق الذي يسيرون فيه.

طلـب منه جمال الذهاب للقصر الرئاسـي. فقام على الفور متجها عبر مكتبه إلـى باب يؤدي إلى غرفة ملحقة به، غاب قليلا، ثم خرج وهو يرتدي البدلة وقد بدا عليه المظهر الرسمي.

وفي طريقه للخارج أوقفته:

- «أنس؟ لديّ طلبين».

- «ماذا؟».

- «أولا: الخطـاب يجـب أن يكتب بنفس الطريقة التـي تحدثنا عنها في هذا المكتب، أنا أطلب منك رجاءً أن تكتب أنت الخطاب. ثانيا: أسـألك باسـم الله والقديسين والشيوخ والملائكة والشياطين.. باسمهم جميعا..».

- «أيوه».

- «لوسمحت، الموضوع يخلص بسرعة ، قبل الساعة 4 مساء اليوم..».

- نظر إليَّ قائلا: «حاشوف حاقدر أعمل إيه».

ثم غادر المكتب، وكانت الساعة قد تجاوزت الواحدة والنصف بعد الظهر. كنت أعتمد على أنس ، أن يذهب إلى هناك وينهي المهمة خلال ساعتين ونصف الساعة.

كانت هذه هي المرة الأخيرة التي أرى فيها أنس.

غادرت مكتب أنس الفقي في اتجاهي إلى مكتبي، وفي ذهني تدور الأفكار: هل نجحت في دفع مؤسسة الرئاسة ومجموعة الرئيس في اتخاذ القرار للتحرك إلى الأمام؟ هل سوف ينجح الأسلوب الذي اعتمدته في وضع الصورة الحقيقية كما هي بشكل يخلق حالة من الخوف والقلق، ويدفع تلك المجموعة أن تقتنع بأنه لم يعد أمامهم إلا التحرك إلى الأمام؟

تمنيت ألا يمر اليوم دون أن يخرج الرئيس بخطابه الذي ألححت على أنس الفقي بأن يخرج بأسرع ما يمكن، وألا يحدث ما حدث الليلة الماضية، عندما انتظرنا وانتظر الجميع خطابا كان متوقعا من الرئيس مبارك طوال الليل، وظل الزملاء في مقر الرئاسة مستعدين لذلك الخطاب الذي لم يحدث قط، قد ظل السؤال الدائم طوال ليلة الأمس عما إذا كان الرئيس قد بدأ تسجيل خطابه أم لا حتى جاءت الإجابة في نهاية الليلة بأن الرئيس قد دخل إلى غرفته للنوم، وبالتالي فلن يكون هناك خطاب، وحتى فكرة أن يلقي عمر سليمان الكلمة في الليلة الماضية تم إلغاؤها تماما.

كان هذا انعكاسا لتلك الحالة الدائرة في داخل قصر الرئاسة، والتي كانت تحاول أن تدفع الأمور في اتجاه عكس الواقع الذي كانت تعيشه البلاد وعكس الوقائع التي كانت تؤكد على أهمية الدفع للأمام، وليس الوقوف بعناد أمام الرغبة العارمة في إحداث تغيير ما.

وصلت إلى مكتبي وسمعت عبر جهاز الإرسال أن الوزير قد غادر بالفعل مبنى التليفزيون في اتجاهه إلى مقر الرئاسة، لم تمر سوى دقائق حتى أتاني اتصال هاتفي من إحدى قيادات القوات المسلحة لكي يبلغني بأن هناك بيانا هاما يرغبون في إرساله للإذاعة، وطلب أن يذاع البيان بمجرد وصوله، وأن يكون ذلك بدون تدخل من أي طرف من الأطراف.

سألته عما يحدث . قال باقتضاب : لدينا أخبار مهمة .

استفسرت منه عن طبيعة هذه الأخبار، فقال لي : هذا ما سوف يحتويه البيان الذي سوف يأتي به أحد الضباط مسجلا على شريط على الفور إلى مكتبك.

انتظرت أن يأتي الشريط، مستغلا الوقت في إجراء مجموعة من الاتصالات، فعلمت أن اجتماعا قد تم بالفعل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأن هذا الاجتماع تم تصويره وإلحاقه ببيان، وهو الذي سوف يأتي في الشريط الذي سوف يحضره أحد الضباط . توقفت أمام هذه المعلومة فقد كان المجلس الأعلى من الطبيعي وفقا للقواعد المنظمة أن يرأسه القائد الأعلى للقوات المسلحة، أي رئيس الجمهورية، و عندما استفسرت عما إذا كان الرئيس مبارك قد حضر الاجتماع، فعلمت أن الاجتماع كان بقيادة المشير طنطاوي وزير الدفاع وبدون حضور رئيس الجمهورية، واستفسرت مرة أخرى عما إذا كان رئيس الجمهورية على دراية بهذا الاجتماع، فكان التأكيد على أنه ليس على دراية به.

بعـد قليـل أتاني الضابـط الذي يحمـل الشـريط وشـاهدته، وكان عبارة عن تسـجيل لبيـان مصور يلقيـه اللواء محسـن الفنجـري يؤكد خلالـه أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حالة انعقاد مستمر.

البيان جاء فيه: «انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزاما بحماية الشعب ورعايـة مصالحـه وأمنـه وحرصا على سـلامة الوطـن والمواطنين ومكتسـبات شـعب مصر العظيـم وممتلكاته، وتأكيدا وتأييدا لمطالب الشـعب المشـروعة.. انعقد اليوم الخميس الموافق العاشـر مـن فبراير 2011 المجلس الأعلى للقوات المسـلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه. وقرر المجلس الاسـتمرار في الانعقاد بشـكل متواصل لبحـث ما يمكن اتخاذه من إجـراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم».

المثير للدهشـة والتوقف أن البيان أُطلق عليه رقم 1 ، وهو ما يعني بالضرورة أن هناك بيانات أُخرى متوقعة، أولها سـوف يكون البيان رقم اثنين الذي يعني أن هناك خطوة أخرى سوف تكون في الطريق .

حمل البيان رسـالة واضحة بأن المجلـس الأعلى يجتمع بدون الرئيس، وأن الرئيـس ليـس لديه علم بهذا الاجتمـاع، وهذا يعني أن الجيش قد حسـم موقفه، وأن هـذه هـي طريقتهم التي اختاروها للضغط على الرئيـس لإجباره على اتخاذ قرار يحرك الأمور في اتجاهها المطلوب.

علمت فيما بعد أن هذا الاجتماع لم يكن قد عقد صباح هذا اليوم، الخميس، وإنمـا كان قـد عُقـد بعد ظهر أمس الأربعـاء، وتم ذلك بعد اجتمـاع صغير ضيق حضره عدد صغير من قادة المجلس الأعلى للقوات المسـلحة برئاسـة المشـير طنطاوي، ولـم يزد عدد الحاضرين في هذا الاجتماع عن خمسـة أشـخاص، وتم

طرح وجهات النظر الرئيسية والمواقف الرئيسية التي تواجهها البلاد، وطرحت وجهات نظر مختلفة للخروج من هذا المأزق، وطرحت كافة التصورات والحلول الممكنة ابتداء من الوقوف والانتظار لحين انتهاء وضع الأزمة في أي اتجاه من الاتجاهات انتهاءً باقتراح، وإن كان الانقلاب على الرئيس مبارك شخصيا هو الحل، وهو الاقتراح الذي رُفض من قِبَل الحاضرين، وكان الحل الآخر المطروح هو ممارسة كافة أشكال الضغط وأنواعها على الرئيس مبارك؛ وذلك لإجباره على اتخاذ موقف يؤدي إلى حل الأزمة، وكان الموقف المتصور أن يعلن الرئيس مبارك بما لا يدع مجالا للشك نقل كافة سلطاته إلى نائب رئيس الجمهورية، وأن يختار أن يبتعد عن الصورة تماما، واتفق على الانتظار للخطاب الذي كان من المتوقع أن يلقيه الرئيس مبارك مساء ذلك اليوم الأربعاء، وأُتفق على أن يتم عقد اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ذلك اليوم، وأن يتم تصوير الاجتماع بواسطة الشئون المعنوية، وأن يتم الاحتفاظ بهذا التصوير على ألا يعلن عنه انتظارا للخطاب المنتظر للرئيس مبارك ، ولما لم يحدث هذا الخطاب كان القرار بأن يتم إذاعة البيان رقم 1 ، وكان الحرص على ألا يتم تسريب ما حدث في هذا الاجتماع، سواء الاجتماع المصغر أو اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تم فيه الاتفاق على حسم الموقف بجانب المواطنين، وعدم الخضوع لأية ضغط لممارسة أي شكل من أشكال الضغوط على المواطنين والمتظاهرين.

كان الحرص على عدم تسريب هذه المعلومات إلى أحد خارج تلك الدائرة الضيقة؛ وكان ذلك هو السبب في الاتصال قبل إرسال الشريط.

عندما أرسلوا الشريط كان الطلب واضحا بألا يعلم أحد على الإطلاق موضوع ذلك البيان، وأنه ينبغي أن يتم الحرص على عدم الإعلان عنه قبل إذاعته

أو إخبار أي طرف من الأطراف بما فيها قصر الرئاسة تحديدا، عندما سألت : هل ينبغي أن يعلم بذلك الوزير أو قصر الرئاسة؟ كان الرد واضحا بأنه ينبغي أن يذاع البيان دون أن يعلم أحد.

كان قـراري قرارا فوريا، فلم تكن هناك فرصة للتفكير أو اتخاذ قرار مبني على الحسـابات، بل قرار مبني على الإدراك بكافة الظروف المحيطة بالحالة المصرية جميعها، كان إدراكا لما شاهدته صباح اليوم، وكان إدراكا لطبيعة الحالة الأمنية التي استطعنا الوصول إليها من خلال اجتماعنا صباح اليوم، وبأن الأمر لم يعد يحتمل إلا ممارسـة كافة أشـكال الضغوط لاتخـاذ القرار الصحيح، وبالتالـي كان قراري قـرارا فوريا بإذاعة البيان علـى الفور، وتم ضم كافة القنوات التليفزيونية والإذاعية لإذاعة هذا البيان. كنت أشعر بل وأعلم عاطفيا وعقليا بأن هذا هو القرار الصائب، فلابد أن يفعل الرئيس شيئا، ولابد بأن يشعر بخطورة الموقف وإلا ستنهار البلاد .

بعـد الانتهـاء من إذاعة البيان بأقل من دقيقتين تلقيـت مكالمتين هاتفتين من الوزيـر أنـس الفقي والدكتـور زكريا عزمي، وذلـك من مقر رئاسـة الجمهورية، وسألني أنس الفقي: ما هذا الذي أذيع الآن ؟!

فأجبته بأنه بيان الجيش .

سألني: من أين أتى؟!

فأجبته ببساطة: بأنه أتى من القوات المسلحة.

سألني: ولماذا لم تبلغنا بهذا البيان قبل إذاعته؟

فكانت إجابتي بأن هذا هو عملي الذي أقوم به وفقا لتقديري بشـكل مستمر، ولـم أظـن بأنه كان يجب إبلاغكم بما يحوي البيـان، وبأننا نتلقى بيانات الجيش بشكل تلقائي وطبيعي. وهذا البيان على وجه التحديد كان في غاية الأهمية .

فرد عليَّ أنس الفقي : ولكن كما ترى فإن هذا البيان مهم.

قلت له : هو فعلا في غاية الأهمية، وأعلم ذلك.

فتحدث جانبيا مع الدكتور زكريا عزمي الذي كان يجلس بجانبه، ثم قال لي :

ـ اسمع، إذا تلقيت أية بيانات أخرى من الجيش فاتصل بنا، وأضاف : دكتور زكريا يؤكد عليك ألا تذيع أية بيانات للجيش قبل إبلاغنا .

مرة أخرى كان يجب عليَّ اتخاذ قرار حاسم لم أفكر فيه، وكان لا بد في نفس الوقت من البحث عن إجابة مرضية، فأجبت قائلا : إنه ليس لي أية علاقة ببيانات القوات المسلحة، وجرت العادة أنه بالنسبة لبياناتهم أنه يأتي أحد الضباط يحمل الشريط في يده، ويضعه بيده داخل جهاز العرض في الاستوديو ولا أشاهد محتواه ولا أشاهده إلا على الهواء كما يشاهده المشاهدون، وبالتالي فليس لي أي خيار في وقف إذاعة أية بيانات لهم.

وبالطبع لم يكن هذا هو الوضع الحقيقي، فقد كنت أتلقى الشرائط الخاصة بأخبار القوات المسلحة، وكان اطلاعي عليها ممكنا قبل إذاعتها كما جرت العادة.

فأبلغ أنس ما قلته للدكتور زكريا، وكرر عليه ما ذكرته له ، لكن اتصل بي الدكتور زكريا مرة أخرى بعدها مباشرة ليطلب مني نفس الطلب، فأعدت له نفس الرد مرة أخرى، وبدا واضحا على نبرة صوت الدكتور زكريا الغضب من الموقف، لكن لم يكن لديه إلا أن يقبل بما قلته.

لم أشعر داخليا بأنني أفعل شيئا من خلفهم، بل بأنني كنت أفعل ما يجب عليَّ فعله، وينبغي كما قلت ممارسة كل الأشكال الممكنة للدفع في الاتجاه الذي اعتقدت وقتها أنه صحيح.

لـم أكن جزءا من النظام بمفهومه السياسـي، لكنني كنت جزءا من المجتمع، جزءا من الدولة، كنت مهنيا وظفته الدولة، وكان لي دور لابد من القيام به، وكان لـديَّ الكثيـر من الأصدقاء في ميـدان التحرير يتظاهرون من أجـل ما يؤمنون به، وكنـت أتحاور معهـم، حتى لو لـم أكن مقتنعا بكل ما يطرحوه، لكني كنت مقتنعا بأهميـة أن يكـون هنـاك رأي يعبـر عنهم، لكن لـم يكن دوري أيضـا أن أقف في وجه الرئيس أو أهز المركب ، وفي نفس الوقت لم تكن مهمتى حمايته في نفس الوقت.

وجدت نفسـي في وسط هذه اللعبة جميعها ولم يكن أمامي أي اختيار سوى اللعـب، ولو كنـت أدين بذلك لأحد، كنـت أدين للبلد ولعملي وسـط الصعاب فالمخاطر كانت كبيرة جدا، ليس على مسـتقبلي المهني فقط، ولكن على حياتي التي كانت أيضا في خطر مسـتمر من كل الأطـراف، ولكني اخترت أن أقف إلى جانب الوطن، وإلى جانب ما اعتقدت أنه من صالح الوطن ، لم أفكر في التقرب مـن جهـة أو تيار أو من قـوة، ولكني فقط كنت أتصرف بما شـعرت أنه رد الفعل الطبيعي الذي لو تكرر الوضع مائة مرة أخرى لاتخذت ذات القرارات.

عندمـا أفكـر في الأمـر، إذا لـم أتصـرف كما فعلـت، وعرضت البيـان ، كان مـن الممكـن حدوث أي شـيء، كان سـيكون هنـاك المزيد من إراقـة الدماء مع تصاعـد الصـراع، وكان ممكنا أن نشـهد في مصر ما شـهدته بعـد ذلك دول مثل ليبيا وسـوريا عندما حدث شكل من أشـكال المواجهة بين قوتين، فعدم الحسم أو المعرفـة المبكـرة بنية الجيـش باتخاذ هذا الموقف من قِبَل قصر الرئاسـة كان يمكـن أن يؤدي إلى موقف آخر عكسـي، كان يمكن أن يؤدي إلى صدام حقيقي بيـن قوتيـن، لن يدفع ثمنـه إلا أبناء هذا الوطـن، لم يكن هناك مجـال للانتهازية

طوال فترة الأحداث، وأعتقد أن أي شخص لديه الفرصة للاستفادة من الأزمة لتحقيق مكاسب شخصية لن يكون الأمر كذلك بالنسبة له، فالمواقف التي يتخذها الناس هنا تكون غريزية.

بعد دقائق من انتهاء مكالمتي مع أنس وزكريا عزمي تلقيت مكالمة أخرى من أحد اللواءات في القوات المسلحة يشكرني على إذاعة البيان.. في ذلك الوقت لم أفهم سبب الشكر، فقد فعلت ما رأيته صوابا فقط، وأضاف اللواء طالبا عدم عرض البيان، مبررا ذلك في اعتقاده بأنه أدى المهمة المطلوبة منه وهي تكثيف الضغط على مبارك، وقال إن الرئيس الآن يعد خطابا ولا بد أن ننتظر ما يقوله، وقد أثار هذا البيان هزة حقيقية داخل قصر الرئاسة فقد وصلت الرسالة واضحة.

كانت نشرة أخبار الثانية بعد الظهر، بعد دقائق قليلة، فاتصلت بالزملاء في الاستوديو على الفور طالبا عدم إذاعة البيان في النشرة، وبعد دقائق قليلة من بداية النشرة اكتشفت بأن ذلك تصرف غير صحيح مهنيا أو سياسيا، فأعطيت تعليماتي بإذاعة البيان خاصة أن الاتصالات بدأت تنهال للسؤال عن البيان الذي كان ينبغي أن يكون مكانه في مقدمة النشرة، ولكنه لم يكن موجودا، واتصلت بالقوات المسلحة لأبلغهم بأنه ينبغي إذاعة البيان لأنني لو لم أعرضه فسوف يكون مريبا.

عندما أنهيت الاتصال ، عدت إلى الاتصال بأنس، ضغطتُ عليه وألححت بالانتهاء من الخطاب وإذاعته قبل الرابعة من مساء اليوم.

الأجواء السائدة كانت أجواء تسوق وتؤكد على فكرة الرحيل، فبالإضافة إلى اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية الذي تحدث إلى المتظاهرين

في الميدان، وأكد لهم أنه ستتم الاستجابة لجميع مطالبهم. قال ضابط آخر: إن مبارك سينقل السلطة للجيش. فيما أذاعت وسائل الإعلام على لسان الدكتور أحمد شفيق قوله: إن الرئيس مبارك قد يتنحى. وتوقع حسام بدراوي، أمين عام الحزب الوطني، أن الرئيس سيستجيب لمطالب المتظاهرين قبل اليوم الجمعة، وأنه قد يغادر البلاد.

كان مئات الآلاف من المتظاهرين احتشدوا في ميدان التحرير في اليوم الـ17 منذ بدء المظاهرات رغم سقوط الأمطار، مؤكدين رفضهم لما سموه بـ«ترقيع مواد الدستور» ، وقال المتظاهرون إنهم يعدون لخروج مسيرة اليوم التالي -الجمعة- تتجه إلى قصر الرئاسة، للمطالبة برحيل الرئيس مبارك، ذلك في الوقت الذي شهدت الشوارع المحيطة والمؤدية إلى قصر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، تكثيفا للإجراءات الأمنية من قِبَل القوات المسلحة.

وفي ظل هذه الأجواء تسبَّبت تصريحات لنائب الرئيس عمر سليمان، أدلى بها بعد الحديث الذي أجريته معه، في إثارة ضجة كبيرة بسبب ما نسب إليه من قول بأن الشعب المصري غير مهيأ للديمقراطية، والحقيقة أن مشكلة هذه التصريحات التي أدلى بها إلى كريستينا أمانبور أنه قالها بالإنجليزية، وكنت أفضل لو كان تحدث بالعربية وتترجم؛ وذلك ضمانا لدقة التعبير والتمكن من اللغة، والأمر الآخر أن الترجمة لم تكن دقيقة أو أمينة وساعدت على تصيد المعنى غير الدقيق لبدء حملة هجوم منظم على عمر سليمان. قال عمر سليمان في بيان له، إن بعض الجمل من تصريحاته لقناة «إيه بي سي» الأمريكية أخذت على محمل غير صحيح، خاصة تعليقه حول التحول الديمقراطي في مصر، مؤكدا أنه مؤمن بالديمقراطية ويسعى لأن تنتشر ثقافة الديمقراطية في مصر، وأي تفسير آخر لهذه العبارات هو تفسير مغلوط وفي غير محله.

وتكتمل الصورة المتوترة بالمعلومات التي تسربت مؤكدة ما ذكره أحد المواقع الإسرائيلية ذات الصلة بالموساد كما قيل وقتها، من أن قطعا من البحرية الأمريكية التابعة للأسطول الخامس الأمريكي تحركت في اليومين السابقين، في اتجاه قناة السويس، وهو ما وصفه الموقع بأنه يعبر عن مخاوف الولايات المتحدة من انفجار الموقف في مصر وخروجه عن السيطرة، والخوف من حدوث أي تهديد لحركة الملاحة في قناة السويس. وقالت المعلومات: إن تلك القوة يوجد على متنها نحو 850 فرد «مارينز»، وإنها اتخذت وضعا استراتيجيا بالقرب من الإسماعيلية في المنطقة الواقعة بين الضفة الغربية لقناة السويس والضفة الشرقية في سيناء.

وذكر الموقع أن تحريك القوة الأمريكية جاء تحسبا لتدهور الأوضاع في مصر، خاصة مع تصريحات عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، بأن مصر تواجه الاختيار بين أمرين لا ثالث لهما، إما الحوار أو الانقلاب.

كان من بين الانقلابات المبكرة، والتي كانت مقدمة لحالة التلوُّن العام الذي سيطر بعد ذلك، هو ذلك الانقلاب الذي شهدته صحيفة «الوطني اليوم» الناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي، والتي وضعت الآية الكريمة: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد : 2]، التي تصف أبا لهب في سورة المسد، في صدر صحيفة صفحتها الأولى، في إشارة إلى أحمد عز، أمين تنظيم الحزب السابق، فيما يعد أول انقلاب على الحكومة من جانب الصحيفة التي طالما خصصت صفحاتها للدفاع عن قادة الحزب والوزراء وسياساتهم. وخصصت الصحيفة الأسبوعية، عددها الأخير، للهجوم على عز، وعدد من الوزراء في الحكومة السابقة، الذين يجري التحقيق معهم بتهم الاستيلاء على المال العام، وقالت إنها رصدت ثروات هؤلاء المسئولين من خلال صور ضوئية

للسجلات التجارية الخاصة بشركاتهم، مشيرة إلى أن عز احتل المركز الـ46 في قائمة أغنياء العرب، والثالث بمصر، وأن ثروته بلغت 60 مليار دولار.

ونشرت وحدات القوات المسلحة المرابطة في مداخل ومخارج الشوارع الرئيسية في مصر الجديدة، قواتا إضافية، كإجراء احترازي، تحسبا للتظاهرات المقرر انطلاقها الجمعة، فيما يطلق عليها «جمعة التحدي»، وأغلقت قوات الجيش جميع الشوارع المحيطة بالقصر الجمهوري، سواء من ناحية الشارع الرئيسي «الميرغني»، أو الشوارع الخلفية، وذلك من خلال تكثيف أعداد الدبابات والمجنزرات.

ووضع الجنود مزيدا من الأسلاك الشائكة، وسدودا من أكياس الرمل من كل الجوانب؛ وهو ما أدى إلى إعاقة حركة المرور في المنطقة جزئيا، بالإضافة إلى تحويل اتجاهات بعض الشوارع لتسيير خطوط المواصلات والسيارات الخاصة؛ وتسبَّب تعزيز التواجد الأمني في شارع الميرغني إلى وقف خط المترو.

وشهدت العديد من شوارع القاهرة، خاصة منطقة مصر الجديدة؛ حيث مقر القصر الرئاسي، وحي مدينة نصر، إعادة انتشار لقوات الجيش المصري؛ بهدف حماية 3 مواقع حساسة، هي: القصر الرئاسي، والمخابرات العامة، ومبنى التليفزيون.. فيما أكدت مصادر عسكرية أنه لا نية لدى الجيش في إخراج المعتصمين بميدان التحرير بالعنف، موضحا أنه لن يجري منع أي شخص من الدخول إلى ميدان التحرير.

من جهة أخرى، أعلن عدد من المعتصمين بميدان التحرير عدم تفويضهم أو اختيارهم قيادة موحدة تعبر عنهم كما نشر في بعض الصحف، مؤكدين خلال بيان أصدروه، رفضهم قيام بعض الأحزاب والنشطاء السياسيين وبعض الحركات

فرض أنفسهم كقادة للميدان، رغم أن أعدادهم لا تتجاوز العشرات رافضين أي ائتلاف أو مجلس أو إطار يدعي أنه تم تفويضه للتحدث باسم المعتصمين، وكان هذا إحدى المشكلات الرئيسية التي ولدت مع حركة الشباب، فهم بلا رأس، بل إن كل مجموعة صغيرة منهم كانت تعتبر نفسها قوة مستقلة، فولدت الحركة تحمل جينات التفتت، وقد اعتدنا تلقي اتصالات كل مرة يظهر فيها أحد الشباب ليؤكد أن هؤلاء الشباب الآخرين الذين يتحدثون لا يعبرون عنهم، وذات الأمر كان يحدث مع المجموعة ذاتها من مجموعة أخرى.

كان التحرير يضج بالبشر ربما مئات الآلاف، لا أحد يعرف عددهم على وجه الدقة، ولكنه كان متخما بالناس، وقد وصل التوتر إلى نقطة الغليان. أحد قادة الجيش، وهو اللواء حسن الرويني، كان يخاطب الحشود ويؤكد لهم: «كل ما تطلبونه سيتحقق خلال الساعات القليلة المقبلة».

انتظرنا وانتظرنا وانتظرنا، فقد حلت الساعة الرابعة مساء وعبرت ولم يحدث شيء، كان هناك رابط مباشرٌ بين غرفة التحكم والاستوديو في القصر الرئاسي. كنت أنتظر أمام هذه الشاشة وأشاهدها، لم يكن هناك أي شيء سوى المنصة الفردية في الأمام على خلفية زرقاء كئيبة، على مدى ساعات وساعات واصلت الاتصال بأنس، أترجاه أن يسارع بتحريك الأمور وأذكِّره بمدى سوء الأوضاع، فالناس غاضبون والحشود تتزايد كل دقيقة حتى توقف عن الرد على مكالماتي.

كان هناك الآلاف يحتشدون حول مبنى الإذاعة والتليفزيون، وقد تصاعدت أصوات الهتافات والاحتجاجات على مدار الساعة. ولكن الجيش كان قد أغلق المبنى تماما، فلم يكن يُسمح لأي شخصٍ بالدخول أو الخروج فقد كنا محاصرين هناك، وكان بعض الناس، وسط حشود المتظاهرين، يحرضون على مهاجمة مبنى

التليفزيـون، كان ذلك المشـهد يتكرر يوميا خـلال الأيام الماضيـة، وكل يوم كان الجيـش يحتجز أعدادا كبيرة من المتظاهرين الذين تزداد جرأتهم يوما بعد الآخر، أثناء محاولاتهم اقتحام المبنى بعد نجاحهم في اختراق الحاجز الأمني، وفي ذلك اليـوم بالتحديد، بدأت أتسـاءل عما إذا كان الجيش سـيتمكن من صدهم أكثر من ذلك.

كان طاقـم العامليـن معي في الداخـل قد تجاوزوا مرحلة الخـوف منذ فترة. كانـوا فقـط متعبيـن ومنهكيـن، فبعضهـم كان يعمل منذ نحو 48 سـاعة بشـكلٍ متواصـل، يعكفون على آلاتهـم بدون توقف، ولزيادة التوتـر، كنت أدير العملية بأكملها بأقل عدد من العاملين.

جاءنـي أحد العاملين في قنـاة نايل تي في التي تبث باللغة الإنجليزية ليبلغني بأنهم سيضطرون لوقف البث المباشر؛ لأنه ليس لديهم العدد الكافي من العاملين للاستمرار، ولابد عندئذٍ من الاعتماد فقط على بث القناة الأولى .

فسألتهم: «لماذا؟».

فأجابوا: «بأن لدينا شخصين فقط ، مخرج ومذيع ، ولا يمكننا الاستمرار».

قاطعتـه صارخـا: «لا..لا لن توقف أي قنـاة بثها ! لن نغلـق أي قناة! لابد أن تستمروا».

كان الاثنان رائعان، فقد واصلا العمل ببطولة؛ حيث قاما بعشرات المهام في نفـس الوقـت، كان المذيع يقـدم ويحرر ويكتب الخبر ويترجـم أيضا في الوقت ذاتـه، أما المخرج فـكان يقوم إلى جانـب عمله بالتصوير وضبـط الصوت وكل المهام الأخرى، واسـتمرا بهذا الشـكل لنحو ست أو سـبع ساعات، كانا بالفعل مدهشين، الاختيار الوحيد الآخر كان إغلاق المحطة ، وهو ما لم يكن مطروحا،

فقـد قررنـا من اليـوم الأول أننا لن نوقف بـث أي قناة ، كنت أؤكـد لهم يوميا أن هـذه هي مهمتنا. فلم نكن نسـاند أي طرف سـوى هذا البلـد. وعدت مرة أخرى إلى تشبيه «البحر» فقد كنت أقول لهم: إننا سنصل إلى الضفة الأخرى من النهر، ولن نغرق أبدا.

كانت الاجتماعات متواصلة في القصر الرئاسي. وأخيرا، في حوالي العاشرة مسـاء، كان هنـاك بعض النشـاط أمام الشاشـة. وأنـا أتابـع الرابـط التليفزيوني، شـاهدت جمال يظهر في الاسـتوديو أعقبه أنس وقد بدا عليهما التعب الشديد ، تبعتهما مجموعة صغيرة من المستشارين من الدائرة الداخلية للرئيس.

مـا أصابنـي بالذعر، هـو أن جمال بدا كما لـو كان يتجول أمـام الكاميرا وهو يعـدل رابطـة عنقه ويتحدث مـع مَن حوله لبضـع دقائق، لكنها بـدت حينها كما لـو كانت سـاعات، حول مكان وضع الورقة علـى المنصة : «هل يجب أن تكون هنا، مثل ذلك، أو نضعها بهذا الشـكل؟.. هل ستسقط؟.. هل أنت متأكد من أننا وضعناهـا بهذا الشـكل من قبل؟.. الأسـبوع الماضي، عند إلقـاء الخطاب، هل كانت هذه الورقة هنا؟».

كان الأمر لا يصدق ، لم أصدق عيناي، ، ففي الوقت الذي تضج فيه الشوارع بالثـوار الغاضبيـن وقد تحـوَّل ميدان التحريـر إلى «حلة ضغط»، يضيِّعون عشـر دقائـق في مناقشـة حول قطعةٍ من الورق. ثم اختفـوا جميعا مرة أخرى ، ولم يبقَ سوى الخلفية الزرقاء القديمة والمنصة الخاوية.

بعـد حوالي 20 دقيقة، دخـل الرئيس أخيرا إلى الكادر، يتبعه أنس وسـليمان عواد المتحدث باسمه وولداه، جمال وعلاء. وبدءوا في إعطاء الرئيس تعليمات، وطلبـوا منه أن يقـرأ الصفحات الأربع الأولى من الورق الذي أمامه، والباقي من

شاشـة البلازمـا المعلقـة أمامه خلـف الكاميرا. وطلبـوا منه أن يعـود للقراءة من الـورق مرة أخرى بعد انتهاء العرض على شاشـة البلازما. كانت شاشـة البلازما بالأساس «أوتو كيو»، لأنه مع بلوغ الرئيس سن 81 ضعف بصره، لذلك اضطروا لاستخدام شاشة أكبر. كل هذه التعقيدات لم تكن ضرورية.

بـدأ الرئيس في القـراءة وارتكب عدة أخطاء، وفي كل مـرةٍ يخطئ فيها يعود ليقـرأ من البداية مـن جديد . وفي إحدى المرات ،أوقفـوه في منتصف الخطاب لضبـط رابطة عنقـه. حينما كانوا يغيِّرون وضع رابطة العنـق، بدا الرئيس منزعجا أنهم أوقفوه في وسط الحديث.

أنس، بقراءة لغة الجسد، أراد أن يطمئن الرئيس بقوله: «لا تقلق، هناك متسع من الوقت» .

فضحك الرئيس متسائلا: «هناك وقت؟».

بعـد ذلـك، أكمل الرئيـس خطابه مـع تغيير طفيف فـي وضع رابطـة العنق. وبمجـرد انتهائـه من خطابـه، نزل عن المنصـة وصافح كل مَن حولـه كما كانت عادته وغادر. هذا كل ما في الأمر.

عندمـا انتهى ، انتابني شـعور بالغثيان ، كانت هذه هـي النهاية. كان الخطاب فظيعا. أسـوأ خطاب يلقيه طوال عمره، كان متعجرفا وخاليا من الإحساس، كان كارثيا.

في إشارة إلى المصريين باسم «أبنائي وبناتي»، أكد الرئيس أنه : «لن يستمع إلى أي تدخلات خارجية، أو إملاءات ، بغض النظر عن مصادرها»، مشـيرا إلى تفويض السلطة إلى عمر سليمان، لكنه أكد أنه سيبقى للمراقبة. كان خطاب تحدٍّ، فلم يعطِ الانطباع أنه كان سيتنحى على الإطلاق.

فـي كل الأحـوال ، كان لابد من عرض الخطاب بأسـرع مـا يمكن. فالأجواء في الخارج كانت مشتعلة، الجميع يترقبون وينتظرون الخطاب. ومن ثمَّ اتخذت قرارا هاما آخر . فقد كان السؤال: هل نعيد تحرير الخطاب بشكل مناسب لتغطية كافـة السـقطات الواردة به، وهي مهمة ستسـتغرق 45 دقيقـة، أم أجري تعديلاتٍ بسـيطة لا تسـتغرق أكثر من دقيقتين؟. عندما نظرت إلى الشوارع ورأيت الأعداد المتزايدة من البشـر وقد ازدادوا هياجا، قررت أننا بحاجة لبثه بسرعة، فليس لدينا رفاهية الوقت. فالوقت قد قارب منتصف الليل والناس منتظرة منذ الرابعة مساء ، فكان لابد من عرض أي شيء.

فور عرض الخطاب، ضجت الشـوارع في جميـع أنحاء البلاد بالمتظاهرين الراغبين في التنفيس عن غضبهم، وقد ملأ صراخهم سـماء الليل. كان غضبهم ملموسـا، كما لو كان يلف المدينة بأكملها؛ حتى أن بعض المتظاهرين رجح أن ما حدث خدعة لاستفزازهم وتبرير عملية قمعية جديدةٍ ضدهم.

ولأن السقطات كانت واضحةً للغاية، فإن الشائعات رددت أن هذا الخطاب تم إعداده قبل عدة أيام، وأنه ربما تم تسـجيله في شرم الشيخ. لم يكن لكل ذلك أهميـة، فالخطاب كان رديئا وسـيئا في كل الأحوال، حتـى أنني اعتقدت أن مثل هذا الخطاب السيئ لم يكن في حاجة لأي تهذيب.

اتصلـت بمصادري في الجيش والمخابرات والجميع وسـألتهم عما حدث، فأجابونـي جميعا أنهم لم يكن بإمكانهم فعل أي شـيء. فالرجـل العجوز عنيد، وجمال يحاول السيطرة على مجريات الأمور.

اتصـل بي أنس وسـألني عـن رأيي في الخطـاب ، لم يكن لديّ سـوى إجابة واحدة: «ابني اللي عنده 19 سـنة اتصل بي وسـألني : بابا، هو ليه بيكلمنا كده؟». هذا كل ما كنت بحاجة لقوله.

وطلبت أن أعرف : «مَن فعل هذا بالخطاب؟».

«آه، أنـا حاولـت ، كمـا تعلم ، لكن سـليمان عواد وجمال تدخـلا، فكما ترى الصفحات الأربع الأولى مختلفة عن الباقي، هذا كل ما تمكنت منه».

واستدرك: «لن أتمكن من العودة لمبنى ماسبيرو الآن، فكل شيء محاصر».

ثم ضحك بشـكل غير متوقـع قائلا: «لن أهرب، لن أتركك وحيدا؟ سـأعود في الصباح».

كانت هذه هي آخر مرة يهاتفني فيها أنس.

النـاس في ميدان التحرير كانوا في قمة الغضب، كان ذلك واضحا. فقد خلع البعـض حذاءه ولوَّح به فـي الهواء. الناس في الغرب ربمـا لا يفهمون ما يحمله مثـل هـذا التصرف مـن إيحاءات ، لكـن في العالـم العربي فإن هـذا يظهر أعلى درجات الاحتقار وعدم الاحترام.

عدت إلى مكتبي، وانهرت على الأريكة. كان لديّ إحسـاس فظيع بأن شـيئا ما سيحدث غدا، لكنني لم أكن أعلم ما هو.

الجمعة 11 فبراير

كانـت الآثار الناجمة عن الخطاب غير المتوقع للرئيس مبارك الليلة الماضية مدمـرة للغاية. فالخطوة التي كانت تهدف بالأسـاس إلى تهدئة الجماهير جاءت بنتائج عكسية. فقد اشتعلت الشوارع وضجت بالمتظاهرين الغاضبين المحبطين؛ حيث صبّ المتظاهرون جام غضبهم على الرئيس. كنت أعلم أن الأمر سـينتهي اليوم، لكنني لم أعرف كيف؟

لم أكن نائما في الواقع، فالأيام كانت تمر الواحد تلو الآخر بسرعة، فلم أكن أسـتطيع سـوى اقتناص سـاعتين من النوم ليلا على أريكةٍ صغيرة بجوار مكتبي.

وكان أول شـيء أفعله عندما أفتح عيني- أيا كانت السـاعة- هو متابعة الشاشات المعلقـة علـى حائط المكتب. فقد كان هناك بثٌ حي مباشـر مـن ميدان التحرير عبـر كاميرات متمركزةٍ على الميدان، وأخرى متمركزة أمام المبنى . وعلى مدى 18 يوما من الثورة ، كنت حريصا على عدم متابعة أي تعليقات أو أعمدة صحفية أو حتى مقالات للرأي. كنت أكتفي بمتابعة الأخبار، فلم أكن أرغب في تشـتيت تركيزي على سير العمل بالمناقشات والمهاترات السياسية.

فـي الثالثـة صباحا، وأنـا جالس على الأريكـة، بين الصحو والنوم، سـمعت ضجةً غريبة خارج المبنى فسـارعت لتفقد الكاميـرات ووجدت أن المتظاهرين كانـو يلعبـون كرة القـدم، وكانـوا يسـتخدمون دبابتيـن كمرمى علـى الجانبين. وعندمـا تصطـدم الكرة بالدبابـة كان ذلك يعني إحـراز هدف. كانوا يسـتمتعون بوقتهـم ويبدو عليهم المرح. ولكن على الرغم من هذه الأجواء المرحة، أمضوا الليل وهم يوجهون الشتائم للتليفزيون. شاهدت هذه المباراة قليلا قبل أن أغفو مرةً أخرى على الأريكة..

مع سـطوع شـمس الصباح علـى القاهرة، بـدأ الناس في التدفـق على ميدان التحريـر لينضمـوا إلـى الأعداد المحـدودة مـن المتظاهرين التـي اعتصمت في الميـدان طـوال الليل. لم يكـن أحد يذهب إلى عملـه تقريبا ، فقـد انقطع معظم الناس عن العمل منذ أيام. فالسـباق على لقمة العيش توقف من أجل الانشـقاق الشـعبي. أجريـت اتصالاتـي المعتـادة مع أصدقائـي في الجيـش والمخابرات، لكنهم-مرة أخرى- لم يكن لديهم أي فكرةٍ عما سيحدث مثل أي شخص آخر، كانوا قابعين في صمتٍ منتظرين أي تطورات.

كثرت الشائعات لتنتقل المظاهرات إلى مستوى جديد. سمعت عن مظاهرة مائية يجري التخطيط لها؛ حيث نوى المتظاهرون إلقاء أنفسهم في قناة السويس لعرقلة سفن الشحن. وكانت الآلاف من سترات النجاة قد تم إعدادها لذلك.

الأجواء المرحة التي شهدتها خارج ماسبيرو الليلة الماضية كانت قد زالت، ومرة أخرى بدأت الحشود الشعبية في الازدياد وحاولوا اختراق السياج الأمني المحيط بمبنى الإذاعة والتليفزيون. وكان الجيش يحاول باستماتة إبعاد الحشود عن الطريق، ولكن يبدو أن البعض نجح في اختراق الحاجز الأمني خلال الليل واعتصم في الطابق السفلي من المبنى وهم مزودون بالبطاطين والإمدادات اللازمة للبقاء. كان هذا التطور مقلقا. أما بقية المبنى فتم إغلاقه تماما ، فلا يتم السماح بخروج أو دخول أي شخص.

وفي الوقت ذاته، ترددت الشائعات أن مبارك ليس في القاهرة، وأنه ذهب إلى شرم الشيخ. وترددت إشاعات أخرى أنه ذهب إلى المملكة العربية السعودية. ولم يفلح الخطاب المُقتطع والمحرر الذي تم بثه الليلة الماضية، وبدا عليه أنه مسجل في دحض هذه الشائعات. فقد كانت الشائعات تملأ مصر. وكنا نطلق مجازا على مروجي هذه الشائعات لقب «لواءات المقاهي»، في بعض الأحيان الصحفيين أنفسهم؛ حيث كانوا جالسين في «المقاهي» طوال اليوم؛ ينشرون تحليلاتهم للأحداث مزودةً ببعض المعلومات بدعوى حصولهم عليها من مصادرهم. كان لواءات المقاهي يعملون على مدار الساعة في تلك الأيام. ورددت الشائعات رواياتٍ عن مصادر قريبةٍ من مبارك أفشت سر هروبه من القاهرة .

قبل حلول منتصف اليوم، تلقيت اتصالا هاتفيا من شخصيةٍ قيادية في الجيش أكدت لي أنهم سيحتاجون لنشر أخبار بعد قليل حول اعتزام مبارك الرحيل. لكنه

لـم يحدد إلـى أين. فاتصلت على الفور ببعض العاملين في الشـبكات الإخبارية الأخرى لنشـر الخبر. فنشرها البعض، وتجنب البعض الآخر بثها. لم أكن أدري إذا ما كان يجب عليَّ تصديق هذا النبأ، إلا أن مصدري كان من كبار قادة الجيش، ولسبب ما لم يكن الجيش يرغب في نشر هذا الخبر في شكل بيان رسمي، وإنما خبر تتبادله وسائل الإعلام.

وفـي منتصف اليوم، عندما كان الشـعب منهمكا في صلاة الجمعة ، اسـتقل الرئيس طائرة هليوكوبتر من القصر الرئاسـي إلى مطار النزهة، ومن هناك استقل طائرة رئاسية إلى مقر إقامته في شرم الشيخ.

وقبل أن يغادر، تحدث الرئيس مع نائبه عمر سليمان، في القصر الرئاسي.

سأل عمر سليمان الرئيس: «هل أنت بحاجة إلى أي ضمانات؟».

«لا»، أجاب مبارك .

سأل عمر سليمان: «هل أنت بحاجة للذهاب إلى الخارج، إلى أي مكان؟».

فأجاب الرئيس بنفس الكلمة : «لا».

وأضـاف قائـلا: «لـم أرتكـب أي خطأ ، وأنـا أريـد أن أعيش في هـذا البلد، وسـوف أعيـش في هذا البلـد حتى نهاية حياتي. أنا اخترت شـرم الشـيخ ليكون المـكان الذي سـأقضي فيه ما تبقى من حياتي. لقد تركت كل شـيء: السياسـة ، والسلطة ، كل شيء. أريد فقط أن أعيش هنا ».

فقال سـليمان: «لديك بعض الوقـت للتفكير في الأمر إذا كنت تريد أن تفعل أي شيء آخر. بعض الوقت. أيام ».

لكـن المجلس العسـكري كان قلقا أنه إذا بقي الرئيـس مبارك في البلاد، فقد يسبّب وجوده مشاكل.

كان هناك طاقم عمل تابع لقطاع الأخبار في القصر الرئاسي، أحدهم اتصل بي بعد الصلاة، وكان يسير خارج قصر الرئاسة إلى قاعدة الحرس الجمهوري. كان في صحبة الطاقم، وكذلك عمر سليمان، وزكريا عزمي ومحمود وجدي، وزير الداخلية الجديد، وأوضح لي من خلال الهاتف: «إننا لا نعرف ما يحدث، لكنهم طلبوا منا إخلاء المبنى... قالوا لنا أجهزوا، فقد نذهب إلى شرم الشيخ».

بعض الناس من ذوي السلطة اعتقدوا أن الرئيس قد يضطر إلى إلقاء المزيد من الخطب هناك. ربما أرادوا مبارك أن يلقي خطاب التنحي بنفسه، ولكن كان هذا من شأنه أن يستغرق وقتا طويلا، ويكون معقدا للغاية. من أجل البساطة والنفعية، سمحوا لمبارك أن يذهب.

وبعد عدة ساعات، علمت من خلال اتصالاتي أن مبارك هبط بسلام في شرم الشيخ. كانت هذه هي المرة الأولى منذ بدء الأزمة التي يكون فيها بمفرده بدون زوجته أو أولاده أو حتى مستشاريه. وبمجرد وصوله إلى مقر إقامته في الواحدة والنصف من ظهيرة هذا اليوم، اتصل بوزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي. كانت مكالمة قصيرة قال خلالها: «حسين قررت أن أفوِّض المسئولية كاملة لك وللجيش.. أنت صاحب السلطة الآن».

أجاب طنطاوي: «لا يا سيادة الرئيس، سنجد وسيلةً أخرى لم يكن هذا ما نريده..».

«لا» أجابه مبارك.

وأضاف: «هذا قراري. تحدث مع عمر سليمان ورتبوا كيفية إعلان هذا النبأ. خلي بالك من نفسك يا حسين».

بعـد دقائق من انتهـاء المكالمة، تلقيت مكالمة هاتفيـةً من أحد مصادري في الجيش ليعلمني بأن عمر سـليمان في اجتماع الآن مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.. كانوا يعدون بيانا رسميا لإبلاغ الأمة بتنحي مبارك.

كان مبارك يريد بيانا قصيرا؛ لذا جلس سـليمان وطنطاوي لكتابته معا. عندما انتهوا، قرأوه على مبارك في التليفون، وقد طلب منهم مبارك التأكد من دستورية وقانونيـة هـذا الانتقال للسـلطة. فلم يرد التسـبُّب في أي مشـكلات لاحقا. وقد اختاروا سليمان لقراءة البيان، بدلا من فرد من الجيش لكي لا يعطوا الانطباع أن الرئيس تم عزله بانقلاب عسكري.

بعد سـاعة تقريبا، وصل اللواء إسـماعيل عتمان المتحدث باسم الجيش إلى مكتبـي، كان سـعيدا ومفعما بالحيوية. كانـت معنوياته مرتفعةً أكثـر من أي فترة أخرى خلال الأيام الماضية. كان يرتدي معطفا قصيرا. وبدأ بسرعة في الشرح: «كان الأمر في غاية الصعوبة-يقصد- اختراق هذه المظاهرات الحاشـدة، تعلم، الجميع كان يحيينا، كانوا سعداء بوجودنا».

بعد تحيته بسـرعة فتح معطفه وأخرج من جيبه الداخلي شيئا ما، وهو يقول: «معي البيان».

وأخرج شريط كاميرا رقمية صغير لا يتجاوز حجمه حجم شريط الكاسيت. وقال: «كنت أخفيه؛ خوفا من أن أفقده وسط الحشود».

ثم أضاف: «تركت سـيارتي بعيدًا عن المبنى واضطررت لاختراق الحشـود سيرا على الأقدام».

ثم استدرك قائلا: «قرر مبارك التنحي وعمر سليمان أعد هذا البيان . سأنتظر هنا بالشـريط حتى تصلني أوامر بإذاعته. مازالوا في انتظار مغادرة جمال وعلاء وأسرتيهما ».

كان الوضـع غريبا، كنا نجلس -حرفيا- على أكبـر قصة خبرية في العالم في ذلـك اليـوم. وكان علينا أن نجلس ونثرثر بـلا مبالاة في انتظـار المرحلة التالية. عندما كان يجلس هناك، أشارعتمان إلى أن الأمر قد يستغرق عاما أو أكثر لإعادة البلاد إلى مسارها الصحيح. اتفقت معه، على الرغم من اعتقادي بعد تفكير، أن الأمر قد يستغرق فترةً أطول بكثير.

قبل أن تغادر أسرة مبارك القصر الرئاسي، ذهب علاء إلى عمر سليمان ليسأله عما يفعلونه الآن. فأجابه سليمان: «خذ والدتك واذهب إلى شرم».

انتظرنا، وكان يجري اتصالا مع المجلس كل بضع دقائق. ولم يستغرق الأمر وقتـا طويـلا حتـى تلقى نبأ وصول جمـال وعلاء إلـى المطار، وأنهم فـي انتظار والدتهما سوزان مبارك.

كان للجيش أشـخاص يراقبون الأسـرة طـوال الوقت، ويرجعـون بالتقارير لرؤسـائهم في القيادة العسـكرية. ويبدو أن العائلة كانت قـد ركبت الطائرة حتى بـدأت حركة المـراوح، ثم فجأة توقفوا، و خرجت سـوزان مهرولة إلى المجمع الرئاسي.

سـوزان كانت لا تـزال في «الفيلّا» أحـد المباني في المجمع الرئاسـي. كان الغمـوض يكتنـف هذه الفيلّا، فلم يكن باسـتطاعة أي شـخص دخولها، لم يكن يُسـمح لأحدٍ بدخولها سـوى عائلة مبارك وأصدقائهم المقربين فقط؛ إذ لم يكن يُسمح للمستشارين والمسـئولين بدخولها. حتى أن الحرس كان ينتظر بالخارج لدى وجود العائلة بالفيلّا، كان مكانا غاية في الخصوصية.

عندما ورد نبأ انتظارهما في المطار، ردد عتمان أن إحدى السيدات ربما تكون نسيت إحدى متعلقاتها من ذهب أو فستانها المفضل أو شيئا من هذا القبيل.

وكما تبين بعد ذلك ، فإن سوزان مبارك رفضت مغادرة الفيّلا لأكثر من ثلاث ساعات، فقد انهارت من أثر الحزن الشديد على فقدانها للحياة التي اعتادت عليها؛ حيث انهار العالم من حولها وهو ما فاق قدرتها على التحمل؛ إذ تم العثور عليها منهارةً على الأرض تبكي وتعجز عن السيطرة على نفسها أو الوقوف على قدميها. ولكن الجنود اخترقوا البروتوكول، وعثروا عليها في الفيلّا وهي على الأرض محاطة بكل حُليها وذكرياتها.

هَمَّ الحراس على مساعدتها على الوقوف ، واتكأت على كتف ضابط شاب؛ حيث حملوها داخل المنزل، وقد بللت دموعها أكتافهم وهي تلتقط مقتنياتها القريبة إلى قلبها. وفي خضم حزنها الشديد ظلت تردد مرارا وتكرارا بدون توقف : «.. كان لديهم سبب..» .

وعندما تمالكت أعصابها بشكل كاف للنطق بكلام مفهوم بالإضافة لهذه الهمهمة، خاطبت الحرس قائلةً: «هل تعتقدون أنهم قادرون على الوصول إلى هنا؟ من فضلكم لا تسمحوا لهم بالوصول إلى هنا، لو سمحتم لا تسمحوا لهم بتدميرها ، لو سمحتم يمكنكم البقاء هنا في الفيلّا.. لو سمحتم احموها ».

بعد ثلاث ساعات ، تمكن الحرس من التعامل معها وتهدئتها بشكل كافٍ لتتمالك نفسها؛ حيث مسحت دموعها ورتبت ملابسها وتوجهت إلى الباب بعد أن ألقت نظرةً أخيرة على الفيلّا، وركبت السيارة متوجهةً إلى المطار.

طوال هذه الفترة كنت جالسا في مكتبي منتظرا مع عتمان صدور الأوامر بإذاعة الشريط . وعلى الرغم من أن أحدا لم يكن يعلم ذلك، إلا أن الأمة بأكملها كانت في انتظار سوزان مبارك وهي تنتحب في قصرها الخاوي!

كانت سوزان مبارك أشبه ما تكون بالخديوي إسماعيل، فقد كانت مثله مبعوث الثقافة في مصر، وقد اشتهرت حول العالم بدعمها للأوبرا والمعمار

وحقـوق المرأة والقضـاء على الأمية والكثير من الأنشـطة الأخرى. ولكن، مثل الخديوي إسـماعيل، لن يذكر لها التاريخ سـوى حياة الترف والفسـاد والفشـل. فعلى مدى 30 عاما عاشـتها كسـيدة مصر الأولى، أبعـدت الكثير من كبار رجال الدولة لتفسـح الطريق أمـام جمال لخلافة والده في منصب الرئاسـة، فقد كانت تسعى لخلق سلالةٍ حاكمة جديدة في البلاد.

وُلدت سـوزان ثابت عـام 1941 في محافظـة المنيا جنـوب القاهرة، لجراح مصري وزوجته وهي ممرضة إنجليزية من ويلز، وفي 1957، التقت سوزان التي كانت لا تتجاوز السادسـة عشـرة من العمر آنذاك بحسني مبارك الضابط بسلاح الجو الذي يكبرها بنحو 13 عاما. وفي العام التالي تزوجت سـوزان ذات السبعة عشر ربيعا من حبيبها وتركت الدراسة من أجله.

طوال فترة تولي مبارك لمنصب نائب رئيس الجمهورية وفي الأعوام الأولى من رئاسـته للبلاد كانت سـوزان بعيدةً عن الأضواء؛ حيث اسـتكملت دراسـتها إلى أن حصلت على درجة الماجسـتير فـي علم الاجتماع من الجامعة الأمريكية عام 1982. ابتعادها عن الأضواء كان إلى حد ما نتيجة لانخفاض شـعبية جيهان السـادات قرينة الرئيس الراحل أنور السـادات، والتي كانت والدتها بريطانية هي الأخرى.

كما أنها كانت تعاني من بعض المشاكل الصحية التي منعتها من الخروج للحياة العامة في الثمانينيات، ولكنها أصبحت نشطة في الحياة العامة في عام 1991، عندما بدأت تقود حملة القراءة للجميع. ومع منتصف التسعينيات، أصبحت واحدة من أبرز النساء في مصر، متقلدة مجموعة متنوعة من الواجبات العامة.

كانـت واحدةً من أبرز المدافعين عن حقوق المـرأة في مصر، وأصرت على ضرورة وجود ستين نائبةٍ في البرلمان المصري، كما برزت كداعية للقراءة، ومن

ثمَّ ارتبط اسـمها بمئات المكتبات في جميع أنحاء مصر، ثم تمت إزالة اللافتات التـي تحمل اسـمها من على جميـع المكتبات في الأسـابيع التـي تلت الإطاحة بزوجها من قمة السـلطة. وأزال المواطنون وجهها ومزقوا اللافتات في مسعاهم لتطهير مصر من اسم مبارك.

وكسـيدةٍ أولى، بثت الفتنة على أعلى مسـتوى في الحكومـة ، فلم تكن على وفـاقٍ علـى الإطلاق مـع عمر سـليمان أو حسـين طنطـاوي. فلم تكـن تثق في العجوزين، لأنها كانت تشـعر بأنهما يتلاعبان بالسـلطة بـدون علم زوجها. ولـم يحسـم مبارك مسـألة التوريث طوال فترة حكمه، ومع بلوغه سن الثمانين أصبح من الواضح أن شيئا ما لابد وأن يحدث. ففي الوقت الذي كان يفضل فيه مبارك ابنه الأكبر رجل الأعمال الهادئ علاء، كانت سوزان مفتونةً بابنها الصغير جمال. واسـتغلت كل نفوذها ولـم تدخر جهدا للتأكد من أن جمال سيحصل على ما هو حقٌ له، في حين أن جمال كان دائما ما ينفي رغبته في الرئاسة.

عندما وصلت سـوزان أخيرا للمطار، تلقى عتمان تعليمات لإذاعة الشـريط. فغادرنـا نحـن الاثنان المكتب واتجهنا إلى الأسـتوديو، الذي يقع أسـفل مكتبي بطابقيـن. وعلى الرغم من أن المسـافة تسـتغرق أقل من دقيقة، إلا أنني شـعرت أن الدقيقـة تمتـد إلـى الأبد؛ حيث واصلنا السـير في صمت، ومر بذهني سـريعا شـريطا لـكل الأحداث التي وقعت عبر 18 يوما الماضيـة، وتدفقت الصور حتى بـدا كمـا لو أنني أعيش الأعوام الخمسـة التي أمضيتها في ماسـبيرو مرة أخرى ، عصر الفرص الضائعة والمهدرة.

هذه الأيام 18 كانت تلخص الأعوام الأخيرة من حكم مبارك ، فلم يكن أحدٌ لديـه الشـجاعة لإخباره بما يجب أن يفعل، أو يجرؤ على إبلاغه بشـكل مباشـر بالتنحي عن منصبه.

الثقافـة المصريـة التـي تعتمد على التسلسـل العُمـري – أو الأقدمية– كانت جـزءا من المشـكلة. فعندما اتصـل مبارك بطنطاوي ليبلغه بنبـأ تنحيه ، لم يكتفِ طنطاوي بالإجابة بنعم وشـكرا، لكنه سأل: «لماذا؟»، وكان عليه أن ينكر أن هذا هو ما يرغب فيه حقيقة.

حتى في أوقات الأزمات القومية، كان الناس يرقصون حول النيران ولم يكن لديهم القدرة على التحلي بالأمانة مع بعضهم البعض. كانت هذه عادة مترسـخةً فـي الصفـوة الحاكمـة، وبالتأكيـد في كل مَـن كان له صلـة بالرئيـس. كان هناك حـرصٌ على تذكير الجميع باسـتمرار بأنـه يجب عدم إزعاج الرئيـس أو إصابته بالتوتر، فكل شيء يجب التضحية به على مذبح صاحب الجلالة.

دخلنا غرفة التحكم ، ووضعنا الشـريط في الآلة وضغطنا زر التشغيل. كانت مدته 37 ثانية، كانت المشـاعر تتدفق ، بعض أفراد طاقمي في الاسـتوديو أخذوا في البكاء وهم عاكفون على تشـغيل آلاتهم. كانت الضغوط تسيطر عليهم، لكن فجاة، وفي37 ثانية، أزيل الضغط عن كاهلهم.

البيان كان بسيطا:

«بسم الله الرحمن الرحيم

أيها المواطنون

فـي هذه الظـروف العصيبة التـي تمر بها البـلاد، قرر الرئيس محمد حسـني مبـارك تخليه عن منصـب رئيـس الجمهورية،وكلف المجلـس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد.

والله الموفق والمستعان».

كان عمر سليمان قد عقد اجتماعا مع المشير طنطاوي قبل فترة وجيزة؛ حيث وضعا هذا البيان ، وقررا أن عمر سليمان هو مَن سيقرؤه، وفقا لتعليمات مبارك الأخيرة. فقد خرج سليمان من المكتب وقرأ البيان أمام الكاميرا التي كانت موضوعةً بشكلٍ مسبق في الممر.

كل مَن شاهد التسجيل على شاشة التليفزيون يتذكر أنه كان هناك رجل يقف خلف عمر سليمان وهو يقرأ هذه السطور. من سوء حظ هذا الرجل أنه كان يقف في المكان الخاطئ في الوقت الخاطئ.

هناك نظرية في الإعلام، أنه عندما يرفض الناس قبول فداحة المواقف العصيبة فإنهم يسخرون منها. لذلك ، لم يكن مفاجئا أن يتحول الرجل الذي يقف خلف عمر سليمان إلى مادةٍ للسخرية في جميع أنحاء مصر والشرق الأوسط. فقد تم تخصيص صفحاتٍ إليكترونية على الإنترنت من أجله، وتم صنع صورٍ ساخرة له؛ حيث وضعوا وجهه خلف قادة العالم مثل أدولف هتلر وصدام حسين وناصر وأوباما، بل ووجد نفسه هدفا «للفوتوشوب» الذي وضعه في أفلام مثل «سكارفيس» و«ستار وورز». وتغنى البعض بأغاني مثل : «لما أكبر مش عايز أكون مدرس، مش عايز أكون طيار، مش عايز أكون ضابط، ولا عايز أكون الراجل اللي ورا عمر سليمان ».

كانت وسيلة مختلفة لإزالة التوتر ، لإبعاد أذهان الناس عن الموقف. واتضح فيما بعد أنه اللواء حسين كامل، المساعد الأول لعمر سليمان، والذي أدار مكتب سليمان لسنوات عدة، و يبدو أن أحدا لم يطلب منه الابتعاد عن الكاميرا عند التصوير.

عندما أذعنا أخيرا البيان ، تسللت الراحة إلى جسدي. لم أكن سعيدا بالضبط؛ فكنت لا أزال منزعجا بسبب ما حدث للناس وما حدث للحكومة. فالمستقبل لم يكن واضحا. كنت أفضل انتقالا سلميا للسلطة للمساعدة في حل مشاكل البلد. فقد كنا، ولا نزال، نعاني من الكثير من المشاكل.

كنت أتمنى في الواقع لو أن مبارك تنحى، حتى ولو ظل رئيسا بالاسم فقط، عندها كان يمكننا عقد انتخاباتٍ حقيقية في وقتٍ لاحق من العام، يتسنى للمصريين خلالها نبذ جمال وطموحاته. كنت أتمنى أن ننتقل من مصر التي تعاني من حكم رجلٍ واحد على مدى 30 عاما، وابنه ينتظر في الخلف، إلى دولةٍ تتمتع بنظام ديمقراطي سليم.

للأسف بسبب سوء معالجتها للكارثة، فقدت الحكومة مصداقيتها أمام الرأي العام. سيستغرق تفسير ما حدث أعواما. وفي محاولة لتطهير أنفسهم، تجري الحكومة محاكماتٍ صوريةً لتهدئة الرأي العام، إلا أن الفاسدين مازالوا في قلب النظام.

عندما أُذيع البيان، كانت البلاد في حالة من الصخب والإثارة، لم يشبهها - ولو من بعيد- سوى الاحتفالات بفوز مصر بكأس الأمم الإفريقية لكرة القدم. الناس مبتهجةٌ تُغَني في الشوارع، والألعاب النارية تضيء السماء، كانت ليلةً من الاحتفالات، ولليلةٍ واحدة تشعر كما لو أن مصر هي مركز العالم.

***

خـاتمــة

أكتب الآن وأنا في الطائرة، أقلعت منذ حوالي الساعتين، تركت أرض الوطن إلى سماء مجهولة، مع تساؤلات عن مستقبل غير معلوم.. غير معلوم لا بالنسبة لي ولا للوطن الذي عشقته منذ عرفت معنى كلمة وطن. اليوم هو الثاني من أبريل حيث مر على بدء الأحداث التي عاشتها مصر أكثر من شهرين، منذ اللحظة الأولى وجدت نفسي مندفعا إلى وسط ما يحدث، وأظنني كنت في حالة من الرضى النفسي عن وجودي في هذا المكان في ظل هذه الظروف الصعبة.

هذه الحالة كان مردها من وجهة نظري هو شعور أي إنسان يعتقد أنه حضر في المكان المناسب في الوقت المناسب ليقوم بدور قدر له الله أن يقوم به، مسئولية حملها تجاه ما يعتبره مسئولا عنه، فما بالك لو كانت تلك المسئولية تجاه الوطن الذي عاش عمره كله يعشقه بحق ويقدسه بإيمان، ويأتي ذلك في الوقت الذي يمر فيه هذا الوطن بخطر حقيقي يهدد بأن يعصف به. كانت مسئولية حملتها ولم يساورني في لحظة أي إحساس بالتعب أو الرغبة في التحلل مما حملته على كاهلي، أكثر من سبعين يوما حملت فيها المسئولية، ورغم كل شيء لو عاد الزمن وملكت الاختيار، فإنني سوف أختار مرة أخرى ما اخترت سابقا؛ لأن الدافع كان دائما حب هذا الوطن مهما كانت قسوة الثمن».

ما سبق كان جزءا مما كتبت وأنا في طريقي من لندن إلى القاهرة في مساء

الثاني من أبريل عام 2011، كان العنوان الذي اخترته لما كتبت عبارة عن سؤال: «ماذا بعد؟». كنت أظن أن الإجابة عن السؤال يمكن أن تكون صعبة، ولكني لم أتوقع أن تكون بهذا القدر من التعقيد والغموض، التعقيد في الحالة المصرية التي وصلت إلى مرحلة يصعب معها تخيل تصور حل واضح الملامح معها، والغموض حول مستقبل هذا الوطن الذي عصفت به الأهواء والاتجاهات، وحالة الضعف الشديدة في البنية السياسية والاجتماعية لمصر، وذلك الاكتشاف المذهل لجوانب جديدة كانت خافية في الشخصية المصرية يبدو أنها نتاج لحالة التجريف التي تعرضت لها القيم والمفاهيم طوال ستة عقود منذ بدأت المرحلة الجديدة من تاريخ مصر مع ثورة يوليو 1952، فكان مفاجئا ذلك العنف الذي ظهر بين قطاعات ملموسة من المصريين، وتلك الرغبة في الانتقام والتشفي وغياب القدرة على التعامل بنبل. هذا الذي ظهر بشكل واضح بين قطاعات ملموسة من المصريين يتناقض كليا مع كل ما عرفناه وتوقعناه وآمنا بوجوده كأحد المكونات الرئيسية لهذا الشعب العريق، وهذا موضوع آخر أظن أنه ينبغي أن يكون محل دراسة حقيقية جادة ممن مازال يؤمن بهذا الوطن.

عندما تركت منصبي أو ما أفضِّل أن أسمِّيها مهمتي في الإعلام المصري، كان ذلك تنفيذا لقرار كنت قد اتخذته أثناء أيام إدارة الأزمة عندما أدركت أنني لن أتمكن قط من الوصول إلى تطبيق مفهوم إعلام الناس، وقتها قررت أنني لن أستمر أيا كانت النتيجة، وأنني مغادر بعد نهاية الأزمة أيا كانت النتيجة، ولم أُبلغ زملائي حتى لا يؤثر ذلك فيهم سلبا. لقد وصلت إلى قناعة بأن المشكلة في الإعلام، كما في كل الدولة، ليست مجرد مشكلة وقتية حلها يحتاج إلى معالجات ممكنة، لكني اكتشفت أن الوضع في الإعلام كما في الدولة هو أزمة حقيقية، بل خطر داهم يهدد بالانهيار الكامل لمؤسسة الإعلام كما في

مؤسسات الدولة الأخرى؛ وذلك هو السبب الرئيسي الذي دفعني للإصرار على طلب إعفائي من مهمتي؛ لأنني لن أتمكن في ظل المعادلة الجديدة من وقف الانهيار القادم والذي أراه، وهذا هو ما ذكرته وقتها في بيان استقالتي، والذي أغضب البعض وقتها، لكن الأيام التالية أثبتت صحة ما تخوفت منه، وتمنيت ألا يكون صحيحا. ولم تكن محاولة اقتحام مكتبي من قِبَل بضعة أشخاص من العاملين من أجل طلبات خاصة بهم لا يستحقونها، ظنوا أن حالة الضعف التي تمر بها الدولة سوف تتيح لهم تحقيقها، وذلك بعد يومين من تنحي مبارك، لم يكن ذلك الحادث الصغير يوما في حساباتي وقت أن فكرت في مغادرة موقعي، لكن الانهيار الذي كنت أرى مقدماته هي الدافع لذلك القرار بعد عشرة أسابيع من الإطاحة بمبارك.

وأعود إلى السؤال: وماذا بعد؟. ورغما عني تقفز إلى ذهني صورة مصر منذ خمسة وأربعين قرنا كما وصفها ايبور في برديته بعد أول انتفاضة في تاريخ الإنسانية قام بها المصريون، وذلك عندما عاشت مصر بعدها فترة تراوحت مابين المائتين والثلاثمائة عام اصطلح علماء المصريات على تسميتها بعصر الانحطاط، وهي الفترة ما بين نهاية الدولة القديمة وحلول الدولة الوسطى. وتسهب البرديات القديمة في وصف الشقاء الذي حاق بالمصريين جراء انفكاك الأمر في دولتهم المركزية، ففضلا عن البدو الذين حكموا الدلتا وصاروا سادة فيها واستعبدوا المصريين، احتل البدو الليبيون مصر الوسطى وأسسوا مملكة فيها ما بين أقاليم الشمال الخاضعة لبدو الشرق وأقاليم الجنوب التابعة لحكام طيبة المصريين. وانهارت منظومة القيم والأديان وعمت فوضى أخلاقية هي دائما مصاحبة للتردي الاقتصادي، و تَسمى كل مَن استطاع باسم فرعون. وقد

حكم البلاد محتلون أجانب بدو قادمون من الشرق، وذكر المؤرخ مانيتون وهو يكتب مؤرخا لهذا العصر أن الأسرة السابعة تكونت من سبعين ملكا حكموا سبعين يوما.

هذه صورة مصر بعد انتفاضتها الأولى، وأخشى ما أخشاه أن تمر مصر بعد انتفاضتها الثانية إلى مرحلة مشابهة بمعايير الحاضر؛ ذلك بسبب تلك الحالة من الفوضى التي دخلتها البلاد بعد انهيار نظام مبارك، ولم يدرك - أو يدرك بعضهم- أن هناك فارقا بين انهيار نظام وهدم أسس الدولة، وهذا هو ما تشهده مصر، إضافة إلى أن ما حدث في مصر كان تغييرا للهارد وير وظل السوفت وير كما هو، وذلك بلغة الكومبيوتر.

عندما أنظر الآن إلى ما شهدته وأنا قريب من دائرة القرار أستطيع أن أقول: إن النظام السابق قد اقترف عددا من الأخطاء القاتلة، أظن أهمها في رأيي كان الغباء السياسي، بدا الأمر في مرحلة ما أشبه بقصة عصا سليمان التي اتكأ عليها يحكم الجن والمردة سنوات إلى أن أتى النمل ليفرغ العصى ويسقط سليمان على الأرض مدويا ليكتشف الجميع أنهم كانوا محكومين بميت دون أن يدروا. أيضا كان الانفصال في المرحلة الأخيرة عن الجماهير، وغياب الفهم الصحيح لدور الإعلام في التخاطب مع الشعب، وقد كانت الفجوة كبيرة بين ما كان ينبغي أن يحدث وما كان يحدث بالفعل. حاولت طوال عملي داخل إعلام الدولة أن أؤكد هذا المفهوم، مفهوم الملكية العامة، ولم أتمكن أن أحقق إلا نجاحا محدودا لم يكن كافيا على الإطلاق لادعاء النجاح، فالأمر يحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد النوايا الطيبة والجهد الفردي حتى لو كان عن إيمان بهذه الأفكار، ولكنه يحتاج في الأساس إلى إرادة سياسية حقيقية لوضع هذا المفهوم

موضع التنفيذ الحقيقي، ما أستطيع قوله هنا: إن هذه الإرادة السياسية لم تكن حاضرة، بل كان هناك فهم متراجع لدور الإعلام، وظل النظام - أو الجزء المؤثر فيه- يتعامل مع الإعلام باعتباره ملكية حكومية وظيفته أن يروِّج دعائيا للنظام عن حق وبالباطل، ولم يتمكن هؤلاء من أن يدركوا أن الإعلام الذكي يمكن أن يكون ضامنا للاستقرار .

وبمناسبة الحديث عن الاستقرار، فقد كان الخطأ الكبير الذي وقع فيه نظام مبارك أنه ظن أن هناك تناقضا بين التغيير والاستقرار، ولم يتمكن النظام من فهم أن التغيير هو السبيل الأساسي لضمان الاستقرار، وأنه بعد ثلاثين عاما من الحكم لم يكن هناك وسيلة إلا اتخاذ خطوات حقيقية تضمن استقرار هذا الوطن بمزيد من التغيير الضامن للاستقرار، لكن النظرة الضيقة القصيرة النظر من أجل تحقيق أهداف شخصية قضت على الاستقرار، وفرضت تغييرا وضع البلاد في مهب الريح.

ماذا بعد؟.. يظل السؤال يقفز بحثا عن إجابة، وتظل الإجابات عصية.. عصية على الوصول إليها، وعصية على التنفيذ إذا ما وصلنا إلى بعضها، لكن ما أعتقده حلا أو بداية لطريق الحل هو أن نعيد قراءة التاريخ، وننظر إلى ما مر بمصر من قبل، ونقرر ألا نمر بعصر انحطاط آخر، وهذا ممكن عندما يكون مفهوم التوحد هو القناعة في مواجهة التشتيت الذي يفرض بين أبناء مصر المسلمين والمسيحيين والنوبيين والصعايدة والفلاحين والبدو والإسلاميين والسلفيين والعلمانيين، عناصر التفرق حاضرة، ولن يوقفها إلا قرار التوحد بإيمان وصدق. جزء من الحل أن ننظر إلى الأسلوب الذي تعامل به نلسون مانديلا في تجربته المهمة بعد خروجه من السجن رئيسا لدولة مزقها التمييز العنصري، ووحدها

بأن فتح صفحة جديدة لكل أبناء جنوب إفريقيا أبيضهم وأسودهم، ولم ينسق وراء رغبة التشفي والانتقام والإبعاد.

كل هذا لن يكون حلا ممكنا ما لم يتوقف الإعلام عن حالة البهلوانية في القفز بين الأفكار والمواقف، والبحث عن بطولات وهمية على حساب هذا الوطن، فليس هناك قواعد قيمية يتفق عليها الإعلاميون العرب وبالتالي المصريون، المهنية غابت والموضوعية أصبحت تاريخا جاهليا، والفوضى عمَّت الوسط، والحل أن يقف هؤلاء الإعلاميون وقفة أمينة من أجل الوطن ليتفقوا على قواعد الشرف الإعلامي، يتفقوا حتى على قواعد الاختلاف. في مجتمع يعيش هذه الحالة من التغيير لو لم يكن هناك قواعد حاكمة، فالفوضى الشاملة هي النتيجة الوحيدة التي يمكن أن نتوقعها. أما إعلام الدولة فله الله ما لم تفق الدولة ويعلم مَن سوف يقودها أهمية الإعلام، وأهمية مفهوم الملكية العامة.

قبل أن أختم أؤكد أنه لا أحد يملك الحقيقة المطلقة، وتحضرني قصة العميان الذين طلب منهم وصف الفيل فلمس كل منهم الجزء الذي أمامه، فمَن تحسس رجله وصفه بأنه كشجرة عملاقة، ومَن تحسس زلومته وصفه بأنه كثعبان غليظ، ومَن تحسس أذنه وصفه بأنه عبارة عن قطعة رخوة كبيرة كالمروحة بلا عظام.. الجميع أخطأ والجميع أصاب، هكذا الحقيقة، ليست كلية ولكنها جزئية. لقد وصفت الحقيقة من الزاوية التي كنت فيها، وأظنها كانت مهمة، لكن هناك زوايا أخرى عديدة بالنظر إليها جميعا يمكن لنا أن نرى الصورة الكاملة. لكن ما يمكنني تأكيده هو أنني حاولت أن أكون موضوعيا صادقا إلى الحد الأقصى الممكن، فهذه أمانة أمام مَن عملوا معي بشرف وصدق ومسئولية، ولهم مني جميعا الشكر على موقفهم هذا: عبد الرحمن، نهال، حازم، منال،

أمنية، دينا، احمد، محمد، رشا، صفوت، مصطفى، ريهام، كارم، نيفين، وتغريد، وأبو زيد. هذه الأسماء ليست أسماء الجميع، فهم أكثر ولكن لا يتسع المقام، ولكن شكري لهم يتمثل في التزامي بالأمانة في نقل ما حدث.

أيضا التزامي هو شكر إلى مَن أحب وإلى عائلتي الذين لم يساورهم الشك لحظة فيما أتخذ من مواقف: رولا، مروان، عمر، وهيا. وكان ذلك دائما داعما لي. سألتني «هيا» ابنتي أن أهديها الكتاب، ولم تكن تتوقع أن أفعل، ولكني هنا أهديها الكتاب، ولكن ليس لها فقط، بل إلى أخويها وكل أصدقائهم، وكل أبناء جيلهم، هذا عمل أردت منه وجه الحقيقة قدر ما استطعت من أجل مصر التي خُلقت لتبقى.

***

ألبوم الصور

تعليمات أخيرة من الرئيس وابنه قبل قراءة الخطاب الأخير

جمال وأنس والرئيس قبل لحظات من الخطاب الأخير

جمال مبارك وأنس الفقي يراجعان الخطاب الأخير للرئيس

جمال مبارك يقف على بوديوم الرئيس يوم العاشر من فبراير

جمال يراجع الخطاب على الشاشة وأنس يتابع والسفير سليمان عواد يراقب

جمال يراجع الخطاب على الشاشة وعلاء في الخلف يراقب

مبارك وأنس الفقي يوم **10** فبراير

«احنا ماشيين كويس أوي» : قبل إعادة قراءة خطاب الأول من فبراير

جمال يقول لوالده

مبارك الأب والابن يراجعان خطاب يوم الأول من فبراير

جمال يحكم ربطة العنق حول رقبة والده

جمال كان صاحب الكلمة الأعلى ، وهنا يحسم النقاش مع سليمان عواد في حضور والده قبل تسجيل خطاب الأول من فبراير

علاء لم يشارك في الجدل الدائر وكان هناك ليعتني بوالده

تصوير جوي لميدان التحرير يوم السادس من فبراير ما بين العاشرة والعاشرة والنصف صباحا

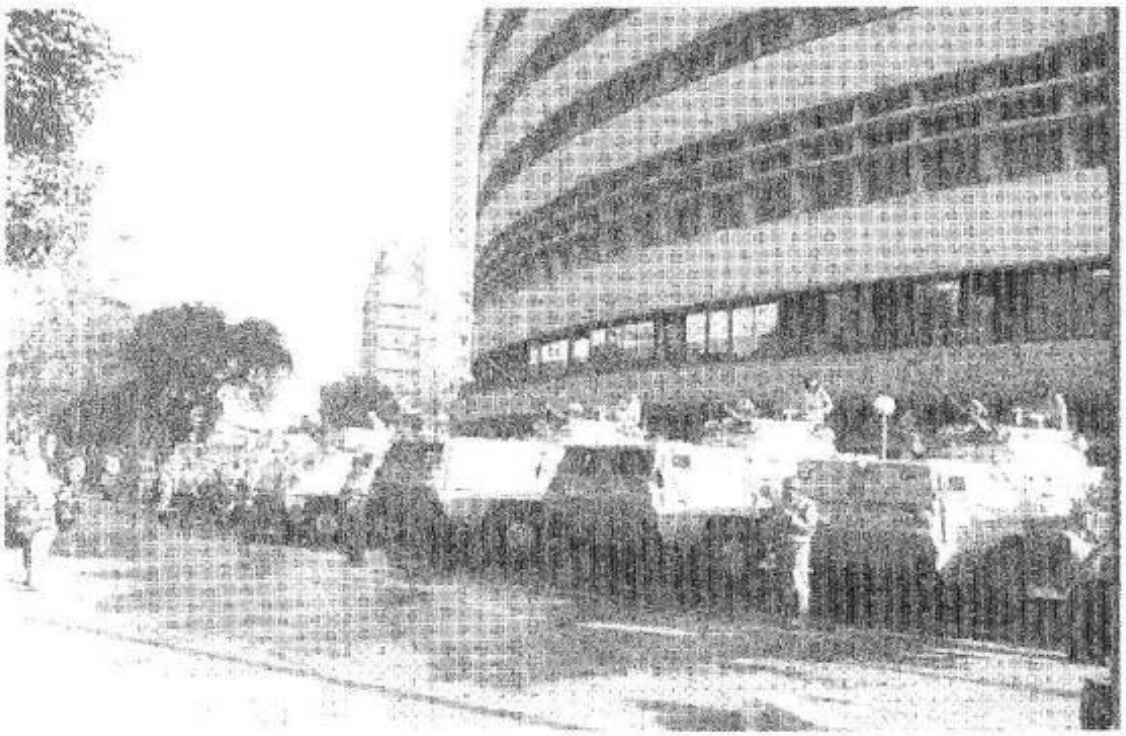

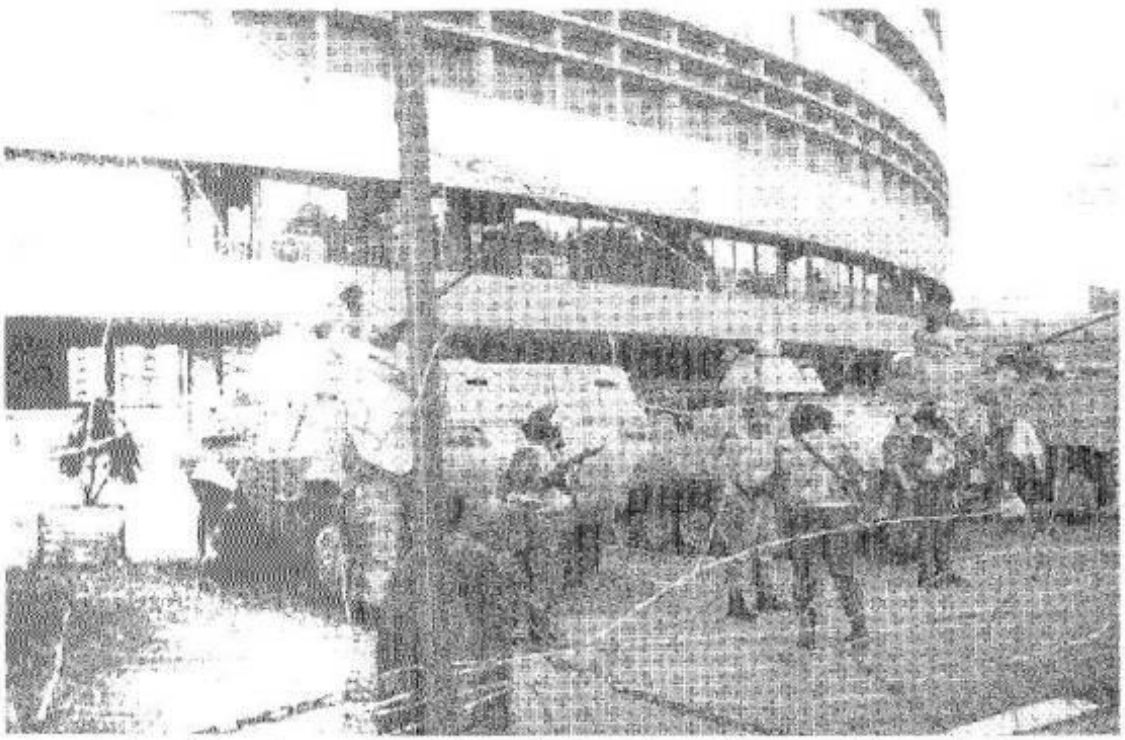

تعرض التليفزيون لعدة محاولات اقتحام وأنس الفقي طلب زيادة الأسلاك الشائكة والتحصينات في الأيام الأخيرة

التليفزيون في الساعة الخامسة مساء 28 يناير تمت حمايته بقوات الحرس الجمهوري

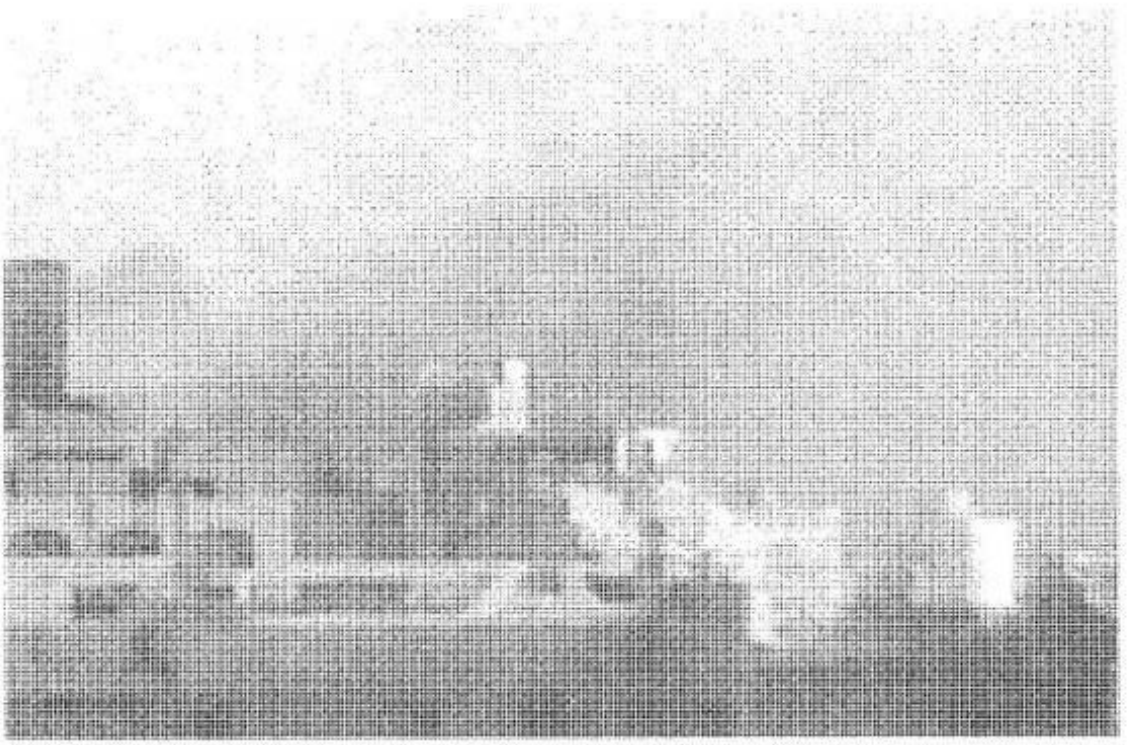

تعرضت القاهرة لغمامة من دخان القنابل المسيِّلة للدموع ودخان الحرائق

ليلة 28 يناير

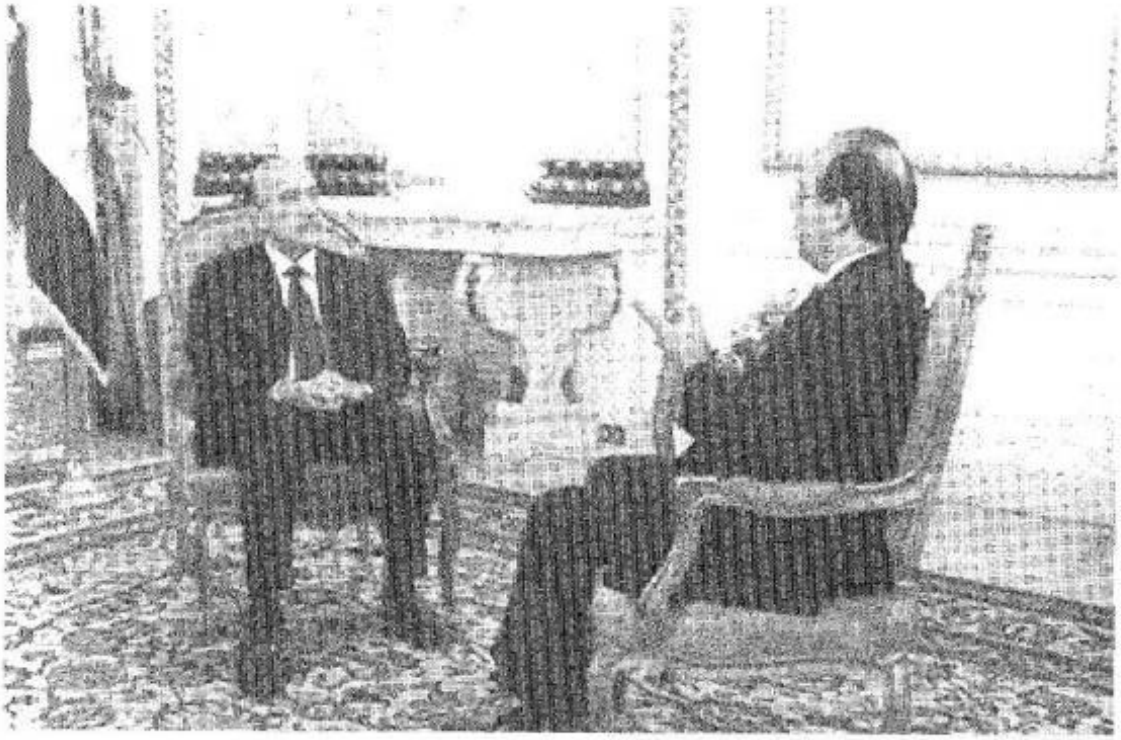

الحوار الأول والأخير لنائب رئيس الجمهورية عمر سليمان

المؤلف واللواء إسماعيل عتمان في طريقهما إلى استديو الهواء لإعلان بيان التنحي للرئيس مبارك

لم تنقطع الاتصالات من المصادر المختلفة منذ اليوم الأول وحتى اللحظة الأخيرة

داخل غرفة التحكم باستوديو 11 أثناء إذاعة بيان التنحي

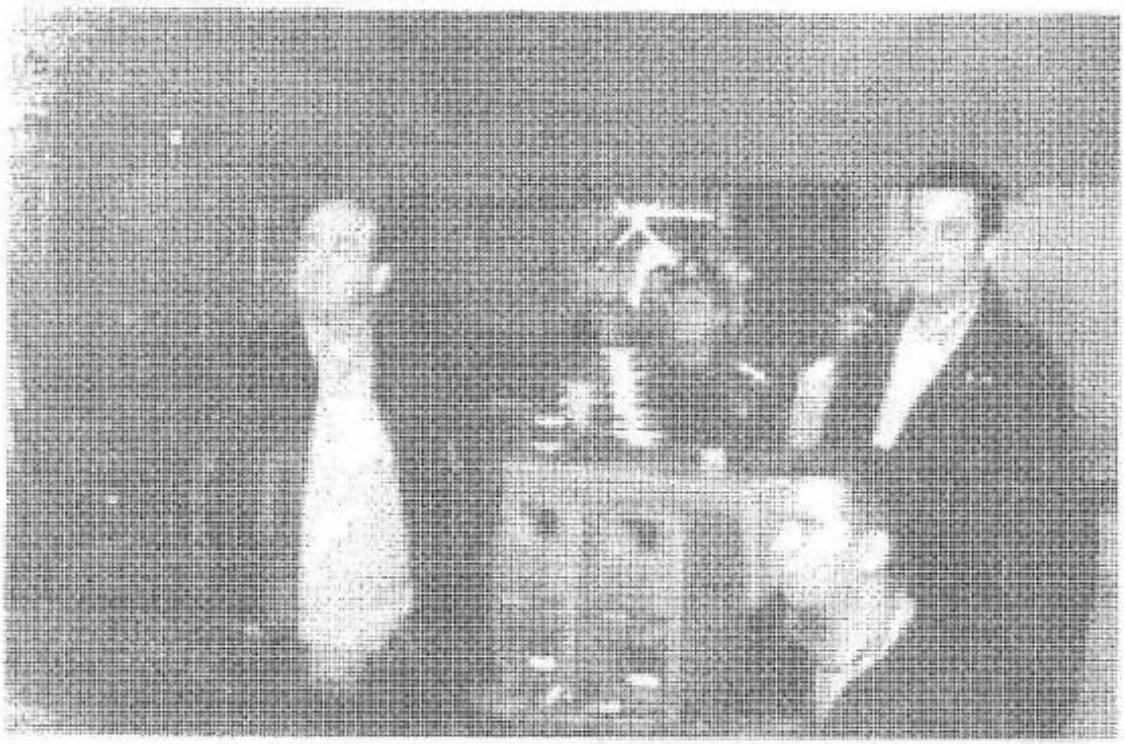

أثناء متابعة بيان التنحي

في متابعة للمؤلف لبيان التنحي

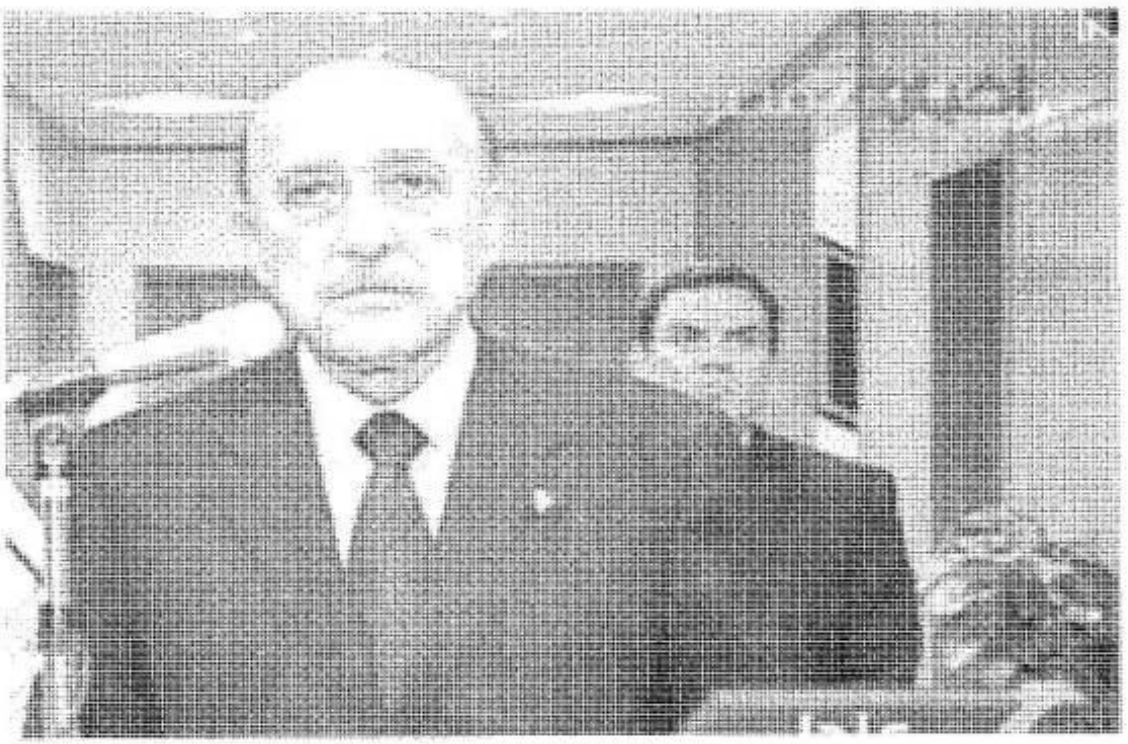

عمر سليمان يلقي بيان تنحي الرئيس مبارك

حوار حول مشاكل سيناء مع المؤلف بحضور مراد موافي رئيس المخابرات الذي كان محافظا لشمال سيناء في ذلك الوقت

المؤلف في جلسة بدوية مع اللواء مراد موافي رئيس جهاز المخابرات الذي خلف عمر سليمان وقت أن كان محافظا لشمال سيناء

أول حوار للرئيس بعد وفاة حفيده . الحوار أُجري فوق جسم السد العالي بأسوان

آخر حوار مع البابا شنودة لنزع فتيل الأزمة عقب تفجيرات كنيسة القديسين

Rev . 2

١٠ دقائق

مشروع كلمة
السيد الرئيس محمد حسني مبارك
لأبناء الشعب
(٢٩ يناير ٢٠١١)

= الأعزاء المواطنون ..

أتحدث إليكم في ظرف دقيق .. يفرض علينا جميعا وقفة جادة وصادقة مع النفس .. تتوخى سلامة القصد .. ومصالح الوطن .

لقد تابعت أولا بأول .. تظاهرات الشباب وما نادت به ودعت إليه . كانت تعليماتي للحكومة .. تشدد على إتاحة الفرصة أمامهم للتعبير عن آرائهم ومطالبهم . ثم تابعت محاولات البعض لاعتلاء موجتها والمتاجرة بشعاراتها .. وأسفت كل الأسف لما أسفرت عنه من ضحايا أبرياء .. من المتظاهرين وقوات الشرطة .

لقد التزمت الحكومة بتنفيذ هذه التعليمات .. وكان ذلك واضحا في تعامل قوات الشرطة مع شبابنا .. فهي لم تسع للمواجهة .. بل وبادرت إلى حمايتهم - في بدايتها - احتراما لحقهم في التظاهر السلمي .. طالما تم في إطار القانون .. وقبل أن تتحول هذه التظاهرات لأعمال شغب تهدد النظام العام .. وتعوق الحياة اليومية للمواطنين .

إن هذه التظاهرات .. وما شهدناه فيها من وقفات احتجاجية .. خلال الأعوام القليلة الماضية .. ما كان لها أن تتم لولا المساحات العريضة لحرية الرأي والتعبير والصحافة .. وغيرها من الحريات .. التي أتاحتها خطوات الإصلاح لأبناء الشعب .. ولولا ما تشهده مصر من تفاعل غير مسبوق لقوى المجتمع .

كان من السهل على الدولة .. أن تبادر لمنع هذه التظاهرات والوقفات الاحتجاجية .. منذ اليوم الأول .. لولا اقتناع لا رجعة فيه .. بأن الإرادة للشعب .. مصدر السلطات .. وأن أحدا لا يملك مصادرة إرادة شعبنا .. أو حقوقه وحرياته .

إننى كرئيس للجمهورية .. وبمقتضى الصلاحيات التى خولها لى الدستور كحكم بين السلطات .. أكدت مرارا ـ وسوف أظل ـ أن السيادة للشعب .. وسوف أتمسك دائما بحقه فى ممارسة حرية الرأى والتعبير .. طالما تم ذلك فى إطار الشرعية واحترام القانون .

إن خيطا رفيعا يفصل بين الحرية والفوضى .. وإننى .. إذ أنحاز كل الانحياز لحرية المواطنين فى أداء رأيهم .. أتمسك ـ بذات القدر ـ بالحفاظ على أمن مصر واستقرارها .. وبعدم الانجراف بها وبشعبها لمنزلقات خطرة .. تهدد النظام العام والسلام الاجتماعى .. ولا يعلم أحد مداها وتداعياتها على حاضر الوطن ومستقبله .

إن مصر هى أكبر دولة فى منطقتها .. سكانا ودورا وثقلا وتأثيرا .. وهى دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون .. وعلينا أن نحاذر مما يحيط بنا من أمثلة عديدة .. انزلقت بالشعوب إلى الفوضى والانتكاس .. فلا ديمقراطية حققت .. ولا استقرارا حققت .

■ الإخـــوة المواطنـــون ..

لقد جاءت تظاهرات الشباب .. لتعبر عن شواغل وتطلعات مشروعة للمزيد من الديمقراطية .. والمزيد من الإسراع فى جهود محاصرة البطالة .. وتحسين مستوى المعيشة .. والتصدى لمكافحة الفقر .

إن هذه الشواغل والتطلعات معروفة تماما لي وللحكومة .. نعي أبعادها .. وعملنا خلال السنوات الماضية للتعامل معها .. بجهود متواصلة لعزم مضاعفتها خلال المرحلة المقبلة .. من أجل المزيد من فرص العمل .. وتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار .. وتوسيع قاعدة العدل الاجتماعي .. وتخفيف ما تتحمله الأسرة المصرية من أعباء .

إنني أعي هذه المطالب المشروعة للشعب .. أعلم همومه ومعاناته وتطلعاته .. لم أنفصل عنها يوما .. وأعمل من أجلها كل يوم . لكن ما نواجهه من مشكلات .. وما نسعى إليه من أهداف .. لن يحققه اللجوء إلى العنف .. ولن تصنعه الفوضى .. وإنما يحققه ويصنعه الحوار الوطني .. والعمل المخلص والجاد . إن شباب مصر هو أغلى ما لديها .. وهي تتطلع إليهم كي يصنعوا مستقبلها .. وتربأ بهم عن إشعال الحرائق .. أو هدم ما بنيناه .

إن اقتناعي ثابت لا يتزعزع .. بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي .. من أجل مجتمع مصري حديث ومتطور .. يحتضن شبابه ويفتح على العالم . انحزت للفقراء من أبناء الشعب على الدوام .. مفضلا الاقتصاد أكبر وأخطر من أن يترك للاقتصاديين وحدهم .. وحرصت على تضمين سياسات الحكومة للإصلاح الاقتصادي .. كي لا تمضي بمشروع مما يحتمله هذا الشعب .. أو بما يزيد من معاناتهم .

إن برامجنا لمحاصرة البطالة .. وإتاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة والإسكان وغيرها للشباب والمواطنين .. تظل رهن بقدرتنا على جذب المزيد من الاستثمار .. وإقامة المزيد من المشروعات .. وزيادة الصادرات .. والمزيد من تطوير قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات . وهو ما يستلزم مناخا مستقرا وآمنا .. لشعب متحضر ومتسامح .. لا تنسى طلباته وآماله للمستقبل .. في مهب الريح .

ونعلم جميعا .. أن هذه الأهداف وغيرها .. لن تتحقق بالمظاهرات والخروج إلى الشارع .. أو السماح لقوى سياسية معروفة باختراق مظاهرات الشباب .. تحقيقا لمصالح وأجندات ذاتية قصيرة النظر .

إننى أهيب بشبابنا .. مراعاة مصالح الوطن .. فليس بإشعال الحرائق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة .. تتحقق تطلعات مصر وأبنائها .. وإنما تتحقق هذه التطلعات للمستقبل الأفضل .. بالوعى والحوار والاجتهاد من أجل الوطن .

- الإخوة المواطنون ..

إننى لا أتحدث إليكم اليوم كرجل سياسة .. وإنما كمصرى شاءت الأقدار أن يتحمل مسئولية هذا الوطن .. وأمضى حياته من أجله حربا وسلاما .

لقد اجتزنا معا من قبل أوقاتا صعبة .. تغلبنا عليها عندما واجهناها كأمة واحدة وشعب واحد .. وعندما عرفنا طريقنا ووجهتنا .. وحددنا ما نسعى إليه من أهداف .

إن طريق الإصلاح الذى اخترناه .. لا رجوع عنه أو ارتداد إلى الوراء .. سنمضى عليه بخطوات جديدة .. نحو المزيد من الديمقراطية .. والمزيد من الحريات للمواطنين .. وخطوات جديدة لمحاصرة البطالة ورفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات .. وخطوات جديدة للوقوف إلى جانب الفقراء ومحدودى الدخل .

إن خياراتنا وأهدافنا .. هى التى ستحدد مصائرنا ومستقبلنا .. وليس أمامنا من سبيل لتحقيقها .. سوى بالوعى والعمل والكفاح .. لحماية خير ما حققناه ونبنى عليه .. ونرعى فى عقولنا وضمائرنا مستقبل الوطن .

PAGE NO. : 3 APR. 28 2010 05:

(٣)

إن أحداث اليوم .. والأيام القليلة الماضية .. أثارت في قلوب الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب .. الخوف على مصر ومستقبلها .. والتحسب من الانجراف إلى المزيد من العنف والفوضى والتدمير والتخريب . وإنني .. متحملا مسئوليتي الأولى في الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين .. لن أسمح بذلك أبدا .. لن أسمح لهذا الخوف أن يستحوذ على مواطنينا .. ولهذا التحسب أن يلقي بظلاله على مصيرنا ومستقبلنا .. وسوف أدافع عن أمن مصر واستقرارها .. وأمان شعبها .. فتلك هي المسئولية والأمانة .. التي نتحملها جميعا تجاه الوطن .

حفظ الله مصر وشعبها .. وسدد على الطريق خطانا ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

مشروع خطاب الرئيس مبارك يوم 28 يناير

(هذه النسخة قبل التعديل – مع ملاحظة أن الخطاب كان مقررا إلقاؤه في اليوم التالي كما يبدو من التاريخ . لم يتضمن إقالة الحكومة ، كما أن الملاحظات المكتوبة بخط اليد هي ملاحظات المؤلف عند مقارنته بالخطاب الذي ألقي بالفعل)

كلمة
السيد الرئيس محمد حسني مبارك
لأبناء الشعب
(٢٩ يناير ٢٠١١)

ـ الإخوة المواطنون ..

أتحدث إليكم في ظرف دقيق .. يفرض علينا جميعا وقفة جادة وصادقة مع النفس .. تتوخى سلامة القصد .. وصالح الوطن .

لقد تابعت أولا بأول التظاهرات .. وما نادت به ودعت إليه . كانت تعليماتي للحكومة .. تشدد على إتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن آراء المواطنين ومطالبهم . ثم تابعت محاولات البعض .. لاعتلاء موجة هذه التظاهرات والمتاجرة بشعاراتها .. وأسفت كل الأسف لما أسفرت عنه من ضحايا أبرياء .. من المتظاهرين وقوات الشرطة .

لقد التزمت الحكومة بتنفيذ هذه التعليمات .. وكان ذلك واضحا في تعامل قوات الشرطة مع شبابنا .. فقد بادرت إلى حمايتهم ـ في بدايتها ـ احتراما لحقهم في التظاهر السلمي .. طالما تم في إطار القانون .. وقبل أن تتحول هذه التظاهرات لأعمال شغب تهدد النظام العام .. وتعوق الحياة اليومية للمواطنين .

إن هذه التظاهرات .. وما شهدناه قبلها من وقفات احتجاجية .. خلال الأعوام القليلة الماضية .. ما كان لها أن تتم لولا المساحات العريضة لحرية الرأي والتعبير والصحافة .. وغيرها من الحريات .. التي أتاحتها خطوات الإصلاح لأبناء الشعب .. ولولا ما تشهده مصر من تفاعل غير مسبوق لقوى المجتمع .

(٢)

إننى كرئيس للجمهورية .. وبمقتضى [illegible] إلى الدستور كحكم بين السلطات .. أكدت مرارا [illegible] للشعب .. وسوف أتمسك دائما بحقه فى ممارسة حريته [illegible] طالما تم ذلك فى إطار الشرعية واحترام القانون .

إن خيطا رفيعا يفصل بين الحرية والفوضى .. وإننى .. إذ أنحاز كل الانحياز لحرية المواطنين فى إبداء آرائهم .. أتمسك - بذات القدر - بالحفاظ على أمن مصر واستقرارها .. ويعدم الانجراف بها وبشعبها لممارسات خطرة .. تهدد النظام العام والسلام الاجتماعى .. ولا يعلم أحد مداها وتداعياتها على حاضر الوطن ومستقبله .

إن مصر هى أكبر دولة فى منطقتها .. سكانا ودورا وثقلا وتأثيرا .. وهى دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون .. وعلينا أن نحذر مما يحيط بنا من أمثلة عديدة .. انزلقت بالشعوب إلى الفوضى والانتكاس .. فلا ديمقراطية حققت .. ولا استقرارا حققت .

- الإخـــوة المواطنـــون ..

لقد جاءت هذه التظاهرات .. لتعبر عن تطلعات مشروعة للمزيد من الديمقراطية .. والمزيد من الإسراع فى جهود محاصرة البطالة .. وتحسين مستوى المعيشة .. ومكافحة الفقر .. والتصدى بكل حسم للفساد .

إننى أعى هذه التطلعات المشروعة للشعب .. وأعلم جيداً قدر همومه ومعاناته .. لم أنفصل عنها يوما .. وأعمل من أجلها كل يوم . لكن ما نواجهه من مشكلات .. وما نسعى إليه من أهداف .. لن يحققه اللجوء إلى العنف .. ولن تصنعه الفوضى .. وإنما يحققه ويصنعه الحوار الوطنى .. والعمل المخلص والجاد . إن شباب مصر هم أغلى ما لديها .. وهى تتطلع إليهم كى يصنعوا مستقبلها .. وتربأ بهم أن يندس بينهم من يسعى لنشر الفوضى .. ونهب الممتلكات العامة والخاصة .. وإشعال الحرائق .. وهذه ما ينبغى .

إن إقتناعي ثابت لا يتزعزع بمواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي .. من أجل مجتمع مصري حر وديمقراطي .. يحتضن قيم العصر وينفتح على العالم . لقد أحزنت .. وسوف أظل .. للفقراء من أبناء الشعب على الدوام .. مقتنعا بأن الاقتصاد أكبر وأخطر من أن يترك للاقتصاديين وحدهم .. وحرصت على ضبط سياسات الحكومة للإصلاح الاقتصادي .. كي لا تمضي بأسرع مما يحتمله أبناء الشعب .. أو بما يزيد من معاناتهم .

إن برامجنا لمحاصرة البطالة .. وإتاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة والإسكان وغيرها للشباب والمواطنين .. تقل رهنا بالحفاظ على مصر .. مستقرة وآمنة .. وطنا لشعب متحضر وعريق .. لا يضيع مكتسباته وآماله للمستقبل .. في مهب الريح .

إن ما حدث خلال هذه التظاهرات .. يتجاوز ما حدث من نهب وفوضى وحرائق .. لمخطط أبعد من ذلك .. لزعزعة الاستقرار .. والانقضاض على الشرعية .

إنني أهيب بشبابنا .. وبكل مصري ومصرية .. مراعاة مصالح الوطن .. وأن يتصدوا لحماية وطنهم ومكتسباتهم .. فليس بإشعال الحرائق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة .. تتحقق تطلعات مصر وأبنائها .. وإنما تتحقق هذه التطلعات للمستقبل الأفضل .. بالوعي والحوار والاجتهاد من أجل الوطن .

- الإخـــوة المواطنـــون ..

إنني لا أتحدث إليكم اليوم .. كرئيس للجمهورية فحسب .. وإنما كمصري شاءت الأقدار أن يتحمل مسئولية هذا الوطن .. وأمضى حياته من أجله حربا وسلاما .

لقد اجتزنا معا من قبل أوقاتا صعبة .. [illegible] وواجهناها كلمة واحدة وشعب واحد .. وعندما عرفنا طريقنا ووجهنا [illegible] وحددنا ما نسعى إليه من أهداف .

إن طريق الإصلاح الذي اخترناه .. لا رجوع عنه أو ارتداد إلى الوراء .. سنمضي عليه بخطوات جديدة .. تؤكد احترامنا لاستقلال القضاء وأحكامه . خطوات جديدة نحو المزيد من الديمقراطية .. والمزيد من الحريات للمواطنين . خطوات جديدة لمحاصرة البطالة ورفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات .. وخطوات جديدة للوقوف إلى جانب الفقراء ومحدودي الدخل .

إن غايتنا وأهدافنا .. هي التي ستحدد مصائرنا ومستقبلنا .. وليس أمامنا من سبيل لتحقيقها .. سوى بالوعي والعمل والكفاح .. للحفاظ على ما حققناه ونبني عليه .. ونرعى في عقولنا وضمائرنا مستقبل الوطن .

إن أحداث اليوم .. والأيام القليلة الماضية .. ألقت في قلوب الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب .. الخوف على مصر ومستقبلها .. والتعصب من الانجراف إلى المزيد من العنف والفوضى والتدمير والتخريب . وإنني .. متحملا مسئوليتي الأولى في الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين .. لن أسمح بذلك أبدا .. لن أسمح لهذا الخوف أن يستحوذ على مواطنينا .. ولهذا التعصب أن يلقي بظلاله على مصيرنا ومستقبلنا . لقد طلبت من الحكومة .. التقدم باستقالتها اليوم .. وسوف تكلف الحكومة الجديدة [illegible] من الآن .. بتكليفات واضحة ومحددة .. للتعامل الحاسم مع أولويات المرحلة [illegible] والقول من جديد .. إنني لن أتهاون في اتخاذ أية قرارات [illegible] تحفظ أمن مصر ومصرية .. أمنهم وأمانهم .. وسوف أدافع عن أمن مصر واستقرارها .. وأمان شعبها . فتلك هي المسئولية والأمانة التي أقسمت بها .. أمام الله والوطن بالمحافظة عليها .

حفظ الله مصر وشعبها .. وسدد على الطريق خطاه ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

خطاب الرئيس مبارك يوم 28 يناير بعد تعديله

(تم تعديل بعض الفقرات وإقالة الحكومة ، لكن تبقى ملاحظة أنه كان مقررا إلغاؤه في اليوم التالي)

نحن أعضاء المجتمع المدني الدولي المقيمين بمصر و ممثلين عن أوروبا و أمريكا نعلن تضامننا و دعمنا لشعب مصر و حقه في تقرير مصيره و نطالب كافة حكوماتنا بأن تعلن تضامنها مع مطالب الشعب المصري
ونطالب المجتمع الدولي والعالم أجمع باحترام إرادة هذا الشعب الذي خرج يعبر عن رأيه بمنتهى السلمية، مطالبا برحيل الرئيس مبارك و نظامه الديكتاتوري
ونحن ندعم شعب مصر للنهاية حتى يقرر مصيره بنفسه

As members of the international community living in Egypt, we are here to show solidarity and support for the will of the Egyptian people. We implore our governments to do the same. We ask that the international community respect the Egyptian people's demands that Mubarak step down and his regime be dissolved. **We stand behind the Egyptian people's right to self-determination.**

En tant que membres de la communauté internationale vivant en Egypte, nous sommes ici pour montrer notre solidarité et notre soutien aux volontés du peuple égyptien et pour exhorter nos gouvernements à faire de même.
*Nous demandons que la communauté internationale respecte les demandes du peuple égyptien: que Mubarak quitte sa position et que son régime soit dissolu. **Nous soutenons les droits du peuple égytien à l'auto-détermination.***

In quanto membri della comunità internazionale in Egitto, siamo qui per dimostrare il nostro supporto e la nostra solidarietà verso le richieste del popolo egiziano e per domandare ai governi esteri di fare lo stesso.
Esigiamo che la comunità internazionale rispetti la volontà degli egiziani che chiedono le dimissioni di Mubarak e la caduta del suo regime. **Sosteniamo il diritto del popolo egiziano all'autodeterminazione.**

أحد المنشورات الذي كان يوزعه بعض الأجانب من منظمات المجتمع المدني بثلاث لغات

تصميم الغلاف الفنان : هاني مظهر

الأيام الأخيرة لنظام مبارك

18 "يوم"

لقد حفلت 2011م بأحداث جسام ، وكانت سنة أشبه بزلزال ، تركزت قوته وتأثير توابعه في عدة بلدان عربية ، تأتي " مصر"، في طليعتها ـ بطبيعة الحال ـ بقيام ثورة 25 يناير .. التي قام بها شباب مصر، في عبقرية ، تحفظها سجلات التاريخ إلى الأبد..

ولم تكن هناك أيام أعمق تأثيرا وأشد أحداثا من تلك الأيام الثمانية عشرة، التي يتحدث عنها الكتاب.

وانطلاقا من إيماننا بحرية الرأي والرأي الآخر، تلك الحرية التي تقيم أساس أي مجتمع ديمقراطي سليم ، فإننا نقدم لقرائنا هذا الكتاب، دون الارتباط أو التبني لما يضمه من موضوعات وأحداث وآراء ، بضمان إتاحة حرية العرض والمناقشة والرد والحوار ، وباقتناع بأن الاختلاف والتعدد يؤدي ـ دائمًا ـ إلى الوصول إلى الأفضل.

9 789774 277320

الدار المصرية اللبنانية

تم إعادة الرفع بواسطة

مكتبة عسكر

ask2pdf.blogspot.com